

المملكة العربية السعودية
جامعة أم القصرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
بمكة المكرمة
قسم الدراسات العليا
فرع النظم الإسلامية

قام الأستاذ بنسبى المطلب
بمراجعة

١- ملحق
٢- ملحق

الحكومة الإسلامية

في صدر الإسلام

نظامها، وظيفتها، أثرها

دراسة تتضمن نظام الحكم في الإسلام
والسلطات العامة فيه



مقدم لنيل درجة العالمية "الدكتوراه" في النظم الإسلامية

٢٠٠٦

من الطالب

حسن محمد سفر

بإشراف

فقيهنا الأستاذ الدكتور إبراهيم بن عبد العزيز
أستاذ نظام الحكم بـكلية الشريعة والدراسات الإسلامية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ
لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ
وَلِيُمَكِّنَ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ
مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا
وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ

الآيَةُ ٥٥ مِثْرَةُ النُّورِ

الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ
وَاتَوَّأُوا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ
وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ

الآيَةُ ٥٦ مِثْرَةُ الْحَجِّ

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا
 محمد النبي المصطفى الكريم وعلى آله وأصحابه الفخر الميامين الذين
 حملوا راية الاسلام خفاقة وطوفوا بها في الآفاق حتى دانت لهم الدنيا
 صاغرة جعلوا كلمة الله هي العليا فأقاموا أمة وأسسوا دولة وحكموا
 بشريعة الله فنشروا العدل بين الرعية ودخل الناس في دين الله
 أفواجا وصاروا بعد ايمانهم جندا لله مخلصين بذلوا دماءهم وأموالهم
 رخيصة في سبيل عقيدتهم وجاهدوا في الله حق جهاده حتى سعدوا ببلقائه
 فنعموا بجواره وأورثهم الفردوس الأعلى مع النبيين والصديقين
 والشهداء^١ والصالحين وحسن أولئك رفيقا.

وبعد :

فقد أتاحت لي فترة دراسات العليا بعد تخرجي من كلية
 الشريعة والدراسات الاسلامية بجامعة أم القرى الاطلاع على آراء جمع
 كبير من المستشرقين والكتاب المحدثين الذين تأثروا بأساتذة الغرب
 وروجوا عن الاسلام بأنه عقائد وعبادات ووصايا كغيره من الأديان
 السابقة .

(ب)

وأنكروا شموله لكل شئون الحياة ، كما أنكروا أنه دين ودولة لأنه
كما اشتمل على العقائد والعبادات والأخلاقيات اشتمل أيضا على
المعاملات والنظم والاجتماعيات .

لذلك فكرت بعد حصولي على درجة الماجستير أن اختار موضوع
الدكتوراه في النظم الإسلامية وخاصة نظم الحكم في الإسلام وقد اختتمت
هذه الفكرة في نفسي وأصبحت الشغل الشاغل لي .

وفعلا توكلت على الله وعرضت فكري هذه على بعض أساتذتي بجامعة
الملك عبدالعزيز التي أعمل بها ثم على بعض أساتذتي في كلية الشريعة
والدراسات الإسلامية التي حصلت على درجة البكالوريوس منها في
"الشريعة الإسلامية فرع الفقه وأصوله " فوجدت منهم حفظهم الله كل فهم
وتعفيد لي مما شجعتني على المضي قدما فاخترت موضوعي وهو :

" الحكومة الإسلامية نظامها ، وظيفتها ، أثرها "

وعندما عرض الموضوع والخطة على مجلس كلية الشريعة تفضل مشكورا
فوافق عليها .

وقد اشتملت هذه الخطة على تمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة . وبينت أن
التمهيد سيشتمل على نبذة عن الإسلام وشموله ومجتمعه وحقوق أفرادة نحو
المجتمع وحقوق المجتمع نحو أفرادة .

(ج)

وان الباب الأول سيشتمل على تعريف عن الحكومة ومفهوم الحكومة عند الفرس وعند الرومان وعند العرب قبيل ظهور الاسلام والحكومة وأثرها فى المجتمع الاسلامى ووظيفتها.

وان الباب الثانى سيشتمل على الخلافة أو الإمامة العظمى والشروط الواجب توافرها فيمن يرشح للخلافة ، واختيار الامام ، وأولو الأمر ، والبيعة ، وشروطها ، والشورى وحكمها وقواعدها .

وان الباب الثالث يشتمل على أمور تتعلق بالخلافة أو الإمامة كمسئولية الإمام وواجباته وحقوقه واختيار أعوانه ومراقبتهم وخاتمة ستشتمل على نتائج البحث .

وقد أتممت بحسبى بمون الله سبحانه طبعاً لهذه الخطة بعد أن قمت برحلة الى أغلب المدن الاسلامية فى الشرق والغرب لجمع المصادر والمراجع كما قابلت بعض علماء تلك البلاد التى سافرت اليها وانتفعت بتوجيهاتهم التى أفادتني فى العثور على المصادر القيمة والمراجع النادرة مما كان له أثر كبير فى نضوج البحث واكتماله فجزاهم الله عن العلم وطلابه خير الجزاء.

فالشكر أولاً لرب العزة والجلال على توفيقه وهدايته لى الى اختيار هذا الموضوع الذى هو موضوع الساعة كما يقولون.

ثم الشكر ثانيا لصاحب الفضيلة الأستاذ الدكتور ابراهيم نجيب محمد عوض أستاذ نظام الحكم بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى والمشرق على هذه الرسالة لما شملني به من رعاية ودعم وتشجيع أزال الصعوبات والعقبات من أمامي بلطفه وتوجيهه وعلمه فحفظه الله وجزاه عن خير الجزاء وعن طلبة العلم بما يقدم لهم من علم ومعرفة ويفرض فيهم من حب للبحث والاطلاع ويدعمهم بتشجيع في تأصيل دراستهم ويناشها على قواعد الفكر الاسلامي ومصادر الشريعة الاسلامية وينبهم دائما الى غمرات ودسائس المستشرقين.

كما أتقدم بالشكر والعرفان لكل من أمدني ودعمني بالتشجيع والرعاية وفي مقدمتهم معالي الدكتور راشد بن راجح الشريف مدير جامعة أم القرى على دعمه وتشجيعه وإرشاداته ، ومعالي الدكتور عبد الله عمر نصيف الأمين العام لرابطة العالم الاسلامي ومعالي أخى وثيقي الدكتور محمود محمد سفر وكيل وزارة التعليم العالي سابقا ورئيس جامعة الخليج العربي حاليا.

وكذلك معادة الدكتور محمد علي حبشي وكيل جامعة الملك عبد العزيز للدراسات العليا والبحث العلمي ،

ولفضيلة الأستاذ الدكتور علي الحكمي عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية سابقا الشكر والثناء ، ولفضيلة الأستاذ الدكتور

صالح بن عبد الله بن حميد عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية شكرى
وشنائى ، ولكل أساتذتى من جامعة أم القرى وجامعة الملك عبدالعزيز
الذين كان لهم الفضل بعد الله فى تشجيعى حتى أتممت هذا البحث .

وأسأل الله عز وجل أن يجعل عملى هذا خالصاً لوجهه الكريم لا
يشوبه الرياء ولا السمعة وأن يفرلى زلاتى وهفواتى وأن يكلأنى
بمنايته ورعايته وأن يجعلنى ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه ، انه
نعم المولى ونعم النصير.

تمسید

الإسلام هو الرسالة الإلهية الأخيرة التي بعث الله بها رسوله محمداً
صلى الله عليه وسلم إلى الناس جميعاً على اختلاف أجناسهم وألوانهم
إلى يوم الدين .

فرسالة الإسلام عامة .

عامة من حيث المكان لأن بعثته صلى الله عليه وسلم ليست مقصورة
على قوم معينين ، ولا رقعة من الأرض خاصة بل للناس كافة من العرب
والعجم والأحرر والأسود بل من الجن والإنس كما قال تعالى " وما
أرسلناك إلا رحمة للعالمين " (١) وقال عز من قائل " وما أرسلناك إلا
كافة للناس بشيراً ونذيراً ولكن أكثر الناس لا يعلمون " (٢)

وهذه الآيات من القرآن الكريم شلت على رسول الله الأمين صلى
الله عليه وسلم بمكة قبل الهجرة ليعلم الرسول من أول الأمر خطورة
المهمة الملقاة على عاتقه .

وإذا كانت رسالة الإسلام عامة من حيث المكان فهي كذلك خالدة مسن
حيث الزمان لأنها ليست قاصرة على جيل معين ، أو عصر أو عصور خاصة بل

(١) الآية ١٠٧ من سورة الأنبياء

(٢) الآية ٢٨ من سورة سبأ

هى رسالة الأجيال والعصور كلها حتى يرث الله الأرض ومن عليها ختم
الله بها الرسالات السماوية فليس بعد القرآن كتاب ، ولا بعد الاسلام
دين ولا بعد محمد صلى الله عليه وسلم نبي ولا رسول.

لأن بناء الرسالات الالهية والشرائع السماوية قد اكتمل ببعثته صلى
الله عليه وسلم ويبلغ غاية تمامه ، فلا مجال بعده لزيادة أو تعديل
قال تعالى " اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم
الاسلام ديناً " (١) .

وقد صور ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فى حديثه الشريف أبليغ
تصوير فمن أبى هريرة رضى الله عنه أنه قال : قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم " مثلى ومثل الأنبياء كمثل رجل بنى بنياناً فأحسنه
وأجمله فجعل الناس يطيفون به يقولون ما رأينا بنياناً أحسن من هذا
إلا هذه اللبنة فكنت أنا تلك اللبنة " (٢) .

ورسالة الاسلام وحدها هى التى أعسلنت وأكملت كمالها وتامها
وخلودها ويقاها الى يوم الدين . وجاء الزمن مصدقاً لهذه الدعوى فقد
مضت أربعة عشر قرناً منذ مبعث محمد صلى الله عليه وسلم الى يومنا

(١) الآية ٣ من سورة المائدة

(٢) مسلم : صحيح مسلم " باب ذكر كونه صلى الله عليه وسلم خاتم
النبيين " ج ١٥ ، ص ٥١ .

هذا ولم تسجل صحائف التاريخ ظهور نبوة يمكن أن تسمع فضلا عن أن يقوم على صحتها دليل (١) .

وهذه وحدها إحدى الآيات الخارقة الدالة على صدق نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ورسالته .

فإذا عرفنا أن رسالة الإسلام عامة لكل الشعوب والأقطار كما أنها خالدة لكل الأزمنة والعصور بقي أن نعلم أنها رسالة شاملة لكل شئون الحياة فهي هداية للإنسان في كل ظروفه وأحواله روحا وعقلا وجسما . رفيها وشابا وشيخا كبيرا فردا في أسرة أو عفوا في مجتمع مابدا في محرابه وعاملا لدنياه ، حاكما أو محكوما غنيا أو فقيرا .

ومن أجل ذلك جاء الإسلام عقيدة وعبادة وخلقا كما جاء شريعة تنظم حياة الفرد والأسرة والمجتمع وتحدد ملات كل منها بالآخر . كما تنظم علاقة الأمة الإسلامية بغيرها من الأمم ، قال تعالى " ونزلنا عليك الكتاب تبينا لنا لكل شئ وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين " (٢) . وقال سبحانه " وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم " (٣) . وقال عز من قائل " يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك " (٤) . فبالتبليغ والتبيين والإيمان تكون المجتمع الإسلامي . (٥)

(١) أنظر عبد المعز عبد الستار وآخرين : البحوث الإسلامية .

(٢) الآية ٨٩ من سورة النحل .

(٣) الآية ٦٧ من سورة المائدة .

(٤) الآية ٤٤ من سورة النحل .

(٥) محمد بن معجوز: محاضرات في المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية ، ص ٤٥

المجتمع الاسلامى

والمجتمع الاسلامى يتميز بعقائده وشرائعه وأخلاقه وتقاليده ،
يتميز فى غاياته وأهدافه وقيمه ومثله ومبادئه وأصوله .

فليس مجتمعا قوميا ، ولا مجتمعا رأسماليا ، ولا مجتمعا شيوعيا ولا
ينبغى أن يدخل تحت أى نوع من هذه العناوين السابقة أو الحاضرة أو
المستقبلية .

انما هو مجتمع اسلامى ليس له وصف ولا عنوان غير الاسلام
الذى ارتضاه الله لهذه الامة بقوله تعالى " ورضيت لكم الاسلام
دينا " (١) .

لقد تميز المجتمع الاسلامى بخصائص جوهرية جعلته يفوق المجتمعات
كلها قديمها وحديثها لأنه مجتمع التقت فيه الروحية والمادية أو
الدين والدنيا أنشأه ووضع مقوماته ومنهاجه وحد حدوده الله سبحانه
وتعالى فى كتابه الكريم المنزل على رسوله الأمين صلى الله عليه
وسلم .

(١) الآية ٣ من سورة المائدة .

لم تنشئه ارادة حزب ولا طبقة ، وانما أنشأته ارادة الله وحده
التي اقتضت أن يجعل من أمة محمد صلى الله عليه وسلم خير أمة أخرجت
للناس ، لقد نزل كتاب الله ليصنع لهذا المجتمع الاسلامى حياته كلها ،
وينظم لأفراده شئونهم جميعا العقائد - والمعبادات ، والمعاملات ،
والعقوبات والزواج والأخلاق والآداب حتى آداب الزيارة اذا تزاوروا
والمشي اذا مشوا والكلام اذا تكلموا .

ان هذا المجتمع لا يرضى بغير الله ربا . ولا يتخذ غير الله وليا
ولا يبتغى غيره حكما فهو الى الله يحتكم ، ومن الله يستمد العون
"أففير الله ابتغى حكما وهو الذى أنزل اليكم الكتاب مفعلا" . (١)

نزلت كلمات الله تصنع لهذا المجتمع حياته كلها ، ولأبنائه
شئونهم جميعا الأفكار والمشاعر والشرائع والنظم .

وتحدد رسالته ومهمته فى تحقيق منهج الله والامتداد^١ بهدى الله
وتحكيم شرعه وتبليغ دعوته ، والأمر بكل ما يحبه الله والنهى عن كل
ما يبغضه والجهاد فى سبيل الله وحماية دينه .

ففى المجتمع الاسلامى تلتقى الروحية والمادية فى توازن واتساق بل
فى وحدة وامتزاج بحيث يختفى ذلك الانفصال الكريه بين الدين والدولة

(١) الآية ١١٤ من سورة الأنعام .

وبين الروحية والزمنية كما يعبر عنها في العصر الحديث . فالاسلام ينكر ثنائية الانسان وثنائية الحياة ويعتبرها وحدة مؤلفة من روح وجسد لا انفصال بينهما . فلا معنى لأن تكون هناك سلطة توجه الجانب الروحي في الانسان وفي الحياة وسلطة أخرى تقابلها توجه الجانب المادي في الانسان والحياة .

لهذا جاء الاسلام عقيدة ، ونظاما دينيا ودولة دينيا يوحد الدولة ، ودولة تحرس الدين ، والنبي صلى الله عليه وسلم كان رسولا يدعو وقائدا يجاهد واماما ينفذ وحكما وحاكما يقضي.

ولم يجعل الله معه ملكا لشئون السياسة ليتفرغ هو صلى الله عليه وسلم لشئون الدين بل كانت السياسة والدعوة في يديه عليه الصلاة والسلام وكان مسجده الشريف دار الدعوة ومركز الدولة ، وكان أصحابه وخلفاؤه الرائدون بناة دولة كما كانوا دعاة دين . فهم لا يعترفون بدين لا دولة له كما لا يرغبون دولة لا دين لها .

ولهذا كانت الخلافة كما عرفها العلماء " نيابة عامه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم " في حراسة الدين ومياسة الدنيا " بل نيابة عن الله سبحانه وتعالى في تنفيذ أحكامه " وبذلك تربي في المجتمع الاسلامي الوازع الأخلاقي الذي يربيه الدين والايمان ، والوازع القانوني الذي تقوم عليه الدولة والسلطان . ولا يكتفى الاسلام بأحدهما

دون الآخر فان القانون وحده يعجز عن ملاحقة كثير من الخارجيين الذين يدبرون جرائمهم بحيث لا تجد يد القانون سيلا اليهم .

فلا بد من تربية الأنفس اللوامة والضمائر اليقظة لتعمل حيث يعجز القانون عن العمل والمجتمع الاسلامي تلتقى فيه الفردية والجماعية فى صورة متزنة رائعة .

توازن فيها حرية الفرد ومصلحة الجماعة وتتكافأ فيها الحقوق والواجبات وتتوزع فيها المقام والتبعات بالقسط المستقيم .

ان الله الذى جعل الاسلام ديننا وشريعة هو خالق هذا الانسان وقد خلقه سبحانه على طبيعة مزدوجة فردية واجتماعية فى آن واحد .

فالفردية جزء أصيل فى كيان الانسان ولهذا يحب نفسه وذاته ويميل الى اثباتها وابرازها ومع هذا نرى فيه نزعة فطرية الى الاجتماع بغيره ، ويعتبر عزله عن الناس عقوبة قاسية ، ولو كان يتمتع فى انفراده وعزلته بما لذ وطاب من الطعام والشراب فلا عجب أن جاء الاسلام وهو دين الفطرة نظاما وسطا عدلا لا يجور على الفرد لحساب المجتمع ولا يحيف على المجتمع من أجل الفرد . لا يدل الفرد بكثرة الحقوق التى تمنح له ، ولا يرهقه بكثرة الواجبات التى تفرض عليه وتلقى عليه . وانما يكلفه من الواجبات فى حدود وسعه دون حرج ولا اعنات . كما قال

سبحانه وتعالى (١) " لا نكلف نفسا الا وسعها " وفي آية أخرى " لا تكلف نفسا الا وسعها " (٢) ويقرر له من الحقوق ما يكافئ واجباته ويلبي حاجاته ويحفظ كرامته ويمون انسانيته .

حقوق الأفراد في المجتمع الاسلامي

وقد قرر الاسلام حقوقا للأفراد على الجماعة لم تعرفها القوانين الوضعية الا بعد أن أتى بها الاسلام بثلاثة عشر قرنا تقريبا .

وهذه الحقوق قصد بها رفع مستوى الأفراد وتمكينهم من المشاركة في العمل لحياة الجماعة وامدادها والاحتفاظ للفرد بانسانيته وتنمية مواهب الأفراد ومساعدتهم على استغلال قواهم العقلية والجسدية . وأهم الحقوق التي قررها الاسلام للأفراد :

١- المساواة .

٢- الحرية .

٣- العدالة .

(١) من الآية ١٥٢ من سورة الأنعام .

(٢) من الآية ٢٢٣ من سورة البقرة .

المساواة :

يقرر الإسلام المساواة بين البشر جميعا ويفرضها على المسلمين
فرضا قال تعالى " يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم
شعوبا وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله أتقاكم ان الله عليم
خبير". (١)

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:
" ان الله عز وجل قد أذهب عنكم عبية الجاهلية (٢) وفخرها بالاباء ،
مؤمن تقى ، وفاجر شقى ، أنتم بنو ادم ، وادم من تراب ، ليدعن رجال
فخرهم بأقوام انما هم فحم من فحم جهنم ، أو ليكونن أهون على الله
من الجعلان (٣) التى تدفع بأنفها النتن". (٤)

ويلاحظ أن هذه النصوص فرضت المساواة على الناس كافة . فلا فضل
لفرد على فرد ولا لجماعة على جماعة ولا لجنس على جنس ولا للون على لون

(١) الآية ١٣ من سورة الحجرات.

(٢) العيبة هى : الكبر والفخر والنخوة.

(٣) الجعلان : الحشرات الحقييرة التى تسكن فى الأماكن الخربة
والمراحيض.

(٤) سنن أبى داود ، "باب التفاخر بالأنساب" ، ج ٢ ، ص ٦٢٤ ، سنن
الترمذى ، "كتاب تفسير سورة الحجرات" ج ٥ ، ص ٣٨٩ ، المنذرى:
الترغيب والترهيب ، ج ٤ ، ص ٣٥١ .

ولا سيد على مسود ولا لحاكم على محكوم إلا بالتقوى والعمل الصالح.
وهذا هو نص القرآن الكريم يذكر الناس أنهم خلقوا من أصل واحد من
ذكر وأنثى ولا تفاضل إذا تساوت الأصول وإنما مساواة.

وإذا كان البشر جميعاً أبناء رجل واحد وامرأة واحدة فإن وحدة
الأصل ترشحهم إلى المساواة في حقوقهم وواجباتهم ومسئولياتهم فلا فضل
لرجل على رجل ولا امرأة على أخرى .

فحقوقهم الشرعية واحدة وواجباتهم واحدة وهم متساوون أمام
الدولة وأمام القضاء وليس لأحدهم من الحقوق أكثر مما للآخرين ولا يلزم
أحدهم بواجبات أكثر مما يلزم به غيره لو كان في مثل عمله .

ويسوى الإسلام بين المسلمين والذميين في الحقوق والمعاملات ولا
يختلف الذميون عن المسلمين إلا فيما يتعلق بالعقيدة .

ولذلك كان كل ما يتصل بالعقيدة لا مساواة فيه - لأن معنى
المساواة في العقيدة هو حمل المسلمين على ما يتفق مع عقيدتهم ،
وحمل الذميين على ما يختلف مع عقيدتهم . (١)

(١) أنظر : عبدالمتعال المعيدى: حرية الفكر في الإسلام ، ص ٦٠ وما
بعدها .

والقاعدة فى الاسلام أن لهم ما لنا . وعليهم ما علينا مع تركهم
وما يدينون حيث لا اكراه فى الدين.

وإذا كان الاسلام يترك الذميين وما يدينون وينزلهم فيما عدا ذلك
منزلة المسلمين فمعنى هذا أن اليهود والنصارى فى أرض الاسلام يكادون
لا يخضعون فى الحقيقة إلا لأحكام دينهم لأن من أصول الاسلام الايمان بكل
الرسالات والكتب السابقة قال تعالى " قولوا امنا بالله وما أنزل
الينا وما أنزل الى ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب والآباط . وما
آوتى موسى وعيسى وما آوتى النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم
ونحن له مسلمون". (١)

وما جاء القرآن الكريم إلا مصدقا لما سبقه من الكتب ومهيئنا
عليها قال تعالى " وأنزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يدين
من الكتاب ومهيئنا عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ". (٢)

فإذا ترك الذميون وما يدينون فيما يخالف الاسلام وطبق عليهم حكم
الاسلام فى كل ما لا يدينون به فما حكموا الا دينهم وما حكم عليهم بغير
شريعتهم وهم فى هذا لا يختلفون عن المسلمين الذين يحكمون الاسلام فى
كل ما شجر بينهم كلا الفريقين يحكم دينه ولا يخضع لما يخالف شريعته .
وتلك هى المساواة التى ما بعدها مساواة .

(١) الآية ١٣٦ من سورة البقرة

(٢) الآية ٤٨ من سورة المائدة .

الحق الثانى من حقوق الأفراد فى المجتمع الإسلامى:

الحرية

جاء الإسلام معلنا حرية الأفراد فى آروع مظاهرها فآعلن : حرية التفكير ، وحرية الاعتقاد ، وحرية القول ، وحرية العلم ، وحرية التملك .

آما حرية التفكير :

فقد حرر الإسلام العقول من الآوهام والخرافات والتقاليد دأعيا الى نهذ كل مالا يقبله العقل السليم . ولقد قامت الدعوة الإسلامية نفسها على آاس العقل فالقرآن الكريم يعتمد فى اثبات وجود الله وفى اقناع الناس بالإسلام على اعمال تفكيرهم وايقاظ عقولهم . فیدعوهم الى التفكير فيما تقع عليه آبصارهم وما تسمعه اذانهم وينكر القرآن الكريم على الناس أن يلفوا عقولهم ويمطلوا تفكيرهم ويقتلوا غيرهم ويؤمنوا بالخرافات والآوهام ويتمسكوا بالعادات والتقاليد دون تفكير فيما يتركون وما يدعون ويمف من كانوا كذلك بآأنهم كالآنعام بل هم أضل وبيين لهم المسبيل الى معرفة الصواب وتكوين الرأى السديد فى أمر من الأمور ، بآن يجرء المرء نفسه ما استطاع من كل رآى سابق ، وآن يستعمل عقله فى البحث والموازنة والترويج مهتديا بما آتاه الله من هدى وعلم ومنتفعا بتجارب الآخرين ، وثمرات عقولهم من غير تقديس لآراء بشر غير معصوم عن الخطأ الا ما جاء عن الله ورسوله صلى الله عليه وسلم فليس له الا أن يقول " سمعنا وأطعنا " .

وبين الاسلام أن من العوائق التي تحول بين الناس وبين الرأى الرشيد وتضلهم عن الاهتداء الى الحق واستبانة طريقه . التسرع فى تكوين الرأى بالظن والتخمين دون دليل مقنع اتباعا لهوى النفس والتقليد الأعمى لأفكار الآخرين واراأهم بلا بصيرة ولا تمييز . فأما اتباع الظن والتخمين فلا يجوز أن يستعمله الانسان فيما يتعلق بمعتقداته وتحديد علاقته بخالقه وبالناس ولذلك خاطب القران الكريم أصحاب المعتقدات الباطلة ناعيا عليهم الايمان بما لا يقوم عليه دليل ولا يسنده برهان ، ولا يؤيده علم ولا كتاب قال تعالى " آمن يبدأ الخلق ثم يعيده ومن يرزقكم من السماء والأرض آله مع الله قبل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين " . (١)

وقال تعالى " نبؤونى بعلم ان كنتم صادقين " . (٢) وقال تعالى " قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ان تتبصون الا الظن وان أنتم الا تخرصون " (٣) . ولهذا حث الاسلام المسلم أن لا يكون رأيا فى مبدأ أو مقيدة أو قضية دون مقدمات كافية وأدلة شافية .

أما الاعتماد على الظن والخرص والتخمين فهو شأن المشركين والكفار الذين أنكروا عليهم القران طريقتهم ، وحمل عليهم لالغائهم

(١) الآية ٦٤ من سورة النمل .

(٢) الآية ١٤٣ من سورة الأنعام .

(٣) الآية ١٢٨ من سورة الأنعام .

عقولهم واتباعهم الظن في مقام لا يفنى فيه الا الحزم واليقين. قال تعالى "وما يتبع أكثر الا ظنا ان الظن لا يفنى من الحق شيئا". (١)

وقال تعالى في شأن النصارى واعتقادهم في قتل المسيح وصلبه "مالهم به من علم الا اتباع الظن". (٢) والرسول صلى الله عليه وسلم حذر من الظن فقال صلى الله عليه وسلم "اياكم والظن فان الظن أكذب الحديث" (٣) .

واتباع الهوى أن يجعل الانسان عقله تبعاً لشهواته وميوله الخاصة ومنافعه الذاتية الشخصية ، فما وافق ذلك من الآراء قبله وأسرع اليه وأعلن أنه الحق والصواب ، وما خالف ذلك أعرض عنه ونأى بجسائنه فلا يميز حقاً من باطل ولا يعرف هدى من ضلال .

وقد حذر القرآن الكريم من اتباع الهوى ذمه في آيات كثيرة فقال تعالى مخاطباً نبيه داود عليه السلام "يا داود انا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله". (٤)

(١) الآية ٢٦ من سورة يونس .

(٢) الآية ١٥٧ من سورة النساء .

(٣) رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه ، "كتاب البر والملة" باب تحريم الظن ، ج ١٦ ، ص ١١٨ .

(٤) الآية ٢٦ من سورة ص .

وقال تعالى مخاطبا رسوله صلى الله عليه وسلم " فان لم يستجيبوا لك فاعلم انما يتبعون أهواهم ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله " (١) الى غير ذلك من الايات التى ذمت اتباع الهوى وحذرت منه . وأخطر ما يصيب الإنسان فى تفكيره عندما يريد أن يكون رأيا هو التقليد ومعنى التقليد ألا يكون الإنسان تابعا لعقله هو بل لعقل غيره فيسلم لفيره زمام نفسه ، فيقدم أفكاره وان كانت فاسدة ويقدم أقواله وان كانت ضلالا وقد نعى الاسلام على المقلدين كافة وذم كل أنواع التقليد أيا كان : المقلد والمقلد .

وقد حذر الرسول صلى الله عليه وسلم من التقليد والتبعية وحث المسلم على التحرر منه ليكون مستقل الفكر ، حر الرأى لا تابعا لكل ناعق ولا ماثلا مع كل ريح وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال " لا يكن أحدكم أعمه يقول ان أحسن الناس أحسنا وان ظلموا ظلمنا ولكن وطنوا أنفسكم ان أحسن الناس أن تحسنوا وان آسأوا فلا تظلموا " (٢)

حرية الاعتقاد :

الاسلام هو أول شريعة أباحت حرية الاعتقاد وعملت على صيانة هذه الحرية وحمايتها الى آخر الحدود فلكل انسان طبقا للشريعة الاسلامية

(١) الآية ٥٠ من سورة القصص.

(٢) رواه الترمذى عن حذيفة رضى الله عنه "كتاب البر والملة" باب ما

جا فى الاصلان والعفو، ج ٤ ، ص ٣٦٤ .

أن يعتنق من العقائد ما يشاء وليس لأحد أن يحمله على ترك عقيدته أو اعتناق غيرها. وكانت الشريعة الإسلامية عملية حين قررت حرية العقيدة فلم تكثف بإعلان هذه الحرية وإنما اتخذت إليها طريقين :

أحدهما:

الزام الناس أن يحترموا حق الغير في اعتقاد ما يشاء وفي تركه يعمل طبقاً لعقيدته فإن كان شمة معارضة فلتكن بالحسنى ولبيان وجه الخطأ فإن قبل صاحب العقيدة أن يغيرها عن اقتناع فلا حرج وإن لم يفعل فلا يجوز إكراهه ولا تهديده وإقرأ هذا: المعنى صحيحاً في قول الحق تبارك وتعالى " لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي " (١) وقوله تعالى " ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً أفأنت تكفره الناس حتى يكونوا مؤمنين " (٢).

الثاني:

الزام صاحب العقيدة أن يعمل على حماية عقيدته وأن لا يقف موقفاً سلبياً فإذا عجز عن حماية نفسه كان عليه أن يهاجر إلى بلد آخر يحترم أهله العقيدة ويتمكن فيه من إعلان ما يعتقد . فإن لم يهاجر وهو قادر على الهجرة فقد ظلم نفسه وارتكب أثماً عظيماً قال تعالى

(١) الآية ٢٦٦ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٩٩ من سورة يونس .

"ان الذين توقعهم الملائكة ظالمى أنفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين فى الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيرا ، الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا ، فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم وكان الله عفوا غفورا" (١) .

حرية القول :

جعلت الشريعة الإسلامية حرية القول حقا لكل انسان بل جعلت القول واجبا على المسلم فى كل ما يمس الأخلاق والمصالح العامة والنظام العام وفى كل ما أوجبت فيه الشريعة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر قال تعالى : " ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر " (٢) .

والمعروف : اسم لكل ما أمر به الشرع من قول أو عمل أو اعتقاد .

والمُنكر : اسم لكل ما نهى عنه الشرع من قول أو عمل أو اعتقاد .

(١) الآية ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ من سورة النساء .

(٢) الآية ١٠٤ من سورة آل عمران .

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض على كل مسلم لأنه لب الرسالة وسياج العقيدة وعممة الأمة ومصدر قوتها ووحدتها فهو حتم وواجب على كل قادر عليه .

وإذا كان لكل انسان أن يقول ما يعتقد أنه الحق ويدافع بلسانه وقلمه عما يعتقد فان حرية القول ليست مطلقة وانما هي مقيدة بألا يكون ما يكتب أو يقال خارجا على نصوص الشريعة وروحها .

لقد قررت الشريعة حرية القول من يوم نزولها وقيدت في الوقت نفسه هذه الحرية بالقيود التي تمنع من العدوان وإساءة الاستعمال، وكان أول من اتبع هذه التعاليم محمداً صلى الله عليه وسلم الذي أرسله الله مبشراً بالحرية وداعياً لها ليكون قوله وعمله صلى الله عليه وسلم مثلاً يحتذى وليعلم الناس أنه لا يمكن أن يعفى من هذه القيود أحد . إذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أول من أمر باتباعها على ما وصفه الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز " وأنه لعلى خلق عظيم " (١) .

لقد أمر الله رسوله أن يبلغ رسالته للناس وأن يدعوهم جميعاً إلى

(١) الآية ٤ من سورة القلم .

الايمان بالله وأن يحاج الكفار والمكذبين ويخاطب عقولهم
وقلوبهم . (١)

ولكن الله جل شأنه لم يترك لرسوله حرية القول على إطلاقها فرسم
له طريق الدعوة وبيّن له منهج القول والحجاج وأوجب عليه أن يعتمد
في دعوته على الحكمة والموعظة الحسنة ، قال تعالى " ادع الى سبيل
ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هي أحسن " . (٢)

وأمره تبارك وتعالى أن يعرض عن الجاهلين فقال عز من قائل "خذ
الصلو وأمر بالمعرف وأعرض عن الجاهلين " . (٣)

وأن لا يجهر بالسوء من القول " لا يجب الله الجهر بالسوء من
القول الا من ظلم وكان الله سميعا بصيرا " . (٤)

وأن لا يمس الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم ،
قال تعالى " ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا
بغير علم " . (٥)

(١) أنظر محمود حلمي : نظام الحكم الاسلامي مقارنا بالنظم المعاصرة ،
ص ١٥٨ ، ١٢٥ ، أحمد شوقي الفنجري : الحرية السياسية في الاسلام ،
ص ٥٠ ، حازم عبد المتعال المعيدى : النظرية الاسلامية فسي الدولة ،
ص ١١٦ ، ١١٩ . عبد الوهاب خلاف : السياسة الشرعية أو نظام الدولة
الاسلامية ، ص ٣٧ .

(٢) الآية ١٢٥ من سورة النحل . (٤) الآية ١٤٨ من سورة النساء .

(٣) الآية ١٩٩ من سورة الاعراف . (٥) الآية ١٠٨ من سورة الانعام .

وحرية القول فى هذه الحدود تعود على الأفراد والامم بالنفع وتؤدي الى نمو الاخاء والاحترام بين الافراد والهيئات وتجمع الكلمة على الحق وتجعل الجماعة فى تعاون دائم وتقضى على النعرات الشخصية والطائفية . وهذا كله يبحث عنه العالم اليوم فلا يكاد يهتمدى اليه . (١)

العدالة

أعلن الامام أن العدالة ميزان الاجتماع فى شريعته فهى التى يقوم عليها وبها بناء الجماعة الاسلامية وكل تنسيق اجتماعى لا يقوم على العدالة ينهار مهما تكن قوة التنظيم فيه لأن العدالة هى :

الدعامة وهى النظام وهى التنسيق السليم لكل بناء ولذلك كانت أجمع اية لمعانى القرآن الكريم قول الله تعالى " ان الله يأمركم بالعدل والاحسان وايتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون " . (٢)

(١) أنظر عبد المتعال المعيدى : حرية الفكر فى الاسلام ، ص ٦٥ ،
عبد الحكيم حسن العيسى : الحريات العامة فى الفكر والنظام
السياسى فى الامام ، ص ٣٨٥ .
(٢) الآية ٩٠ من سورة النحل .

والله سبحانه وتعالى جعل العدالة بين الناس من أقرب القربات
إليه تعالى وإن المؤمن مطالب بأن يقيمها لله فهي طريق الزلفى
إليه سبحانه قال تعالى ، " يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله
شهاداً بالقسط ولا يجرمنكم شأن قوم على أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب
للتقوى واتقوا الله أن الله خير بما تعملون" (١).

كما حذى الإسلام على أن تقوم العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين
على أساس المودة وحسن المعاملة . بل إن الإسلام يفرق أن العلاقات
الإنسانية كلها قائمة على أساس المودة الواصلة والرحمة الشاملة ،
ولذلك قال الله تعالى فى كتابه العزيز " لا ينهاكم الله عن الذين لم
يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم
إن الله يحب المقسطين ، إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم فى
الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن
يتولهم فأولئك هم الظالمون" (٢).

فالمودة أساس العلاقات الإنسانية ولا تفترق فى ذلك العلاقات بين
الأفراد فرادى وجماعات وبين الدول ، فالقانون الفاضل يسوى فى
المعاملة بين الأفراد والجماعات والدول. (٣)

(١) الآية ٨ من سورة المائدة (٢) الايتان ٨ ، ٩ من سورة الممتحنة .
(٣) أنظر حامد سلطان : أحكام القانون الدولى فى الشريعة الإسلامية ،
ص ٢١٧ ، عبد الكريم زيدان : أحكام الذميين والمتسامين فى دار
الإسلام ، ص ٨٧ وما بعدها .

والأصل فى العلاقات بين الجماعات التواد والتراحم والتعاون على
استغلال ينابيع الخير فى الأرض شرقها وغربها وقاصيها ودانيها ويفترض
أن الأصل فى العلاقات العامة بين الناس دولا وجماعات واحادا هو
السلام. (١)

ولذلك دعا الاسلام المؤمنين الى السلام عامة فقال تعالى " يا
أيها الذين امنوا ادخلوا فى السلم كافة ولا تتبعوا خطوات الشيطان
انه لكم عدو مبين " (٢) وقال تعالى " وان جنحوا للسلم فاجنح لها
وتوكل على الله " (٣)

وقال تعالى " ولا تقولوا لمن آلقى اليكم السلام لست مؤمنا
تبتفون عرض الحياة الدنيا فعند الله مغانم كثيرة كذلك كنتم من قبل
فمن الله عليكم فتبينوا ان الله كان بما تعملون خبيرا " (٤)

وقد فرغ القتال على المؤمنين على أنه ضرورة تقدر بقدرها فلا
يراد القتال لذاته فما جاء الاذن بالقتال الا لرد الاعتداء على الحرية
الدينية وما كان للمدين الصحيح أن يأخذ طريقه الى قلوب الناس الا

(١) أنظر عبد الوهاب خلاف : السياسة الشرعية ، ص ٢٢ ، ٦٢ ، ٦٤ .

(٢) الآية ٢٨ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٦١ من سورة الأنفال .

(٤) الآية ٦٤ من سورة النساء .

بالحرية ومنع الفتنة في الدين وتأمين الناس على أعراضهم وأموالهم حتى ينصرفوا إلى السعي على معاشهم وأرزاقهم .

والعدالة مع غير المسلمين مآمر بها في السلم والحرب على السواء ، فإن معاملة غير المسلمين الذين يتمتعون بالرعية في الدول الإسلامية بأن لهم ما للمسلمين من حقوق وعليهم ما على المسلمين من واجبات وأن عليهم مساعدة المسلمين وتأييدهم وعدم خيانتهم . هذه عدالة الإسلام مع الذين يقيمون بين المسلمين من أهل الديانات الأخرى وهي تفرض أن العدالة حق طبيعي للإنسان يستمد بمقتضى كونه إنسانا لا بمقتضى كونه مسلما وينظر فيه إلى الحق الإنساني العام من غير نظر إلى لون أو جنس أو دين ، حق على الحاكم المسلم وليس منحة منه وأنه لا أثر لغير الحق الإنساني العام فلا أثر لمحبة أو عداوة ولا ولا ولا بغض قال تعالى :

" ولا يجرمنكم شنان قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب

للتقوى " . (١)

(١) الآية ٨ من سورة المائدة .

حقوق المجتمع نحو أفرادهِ في الإسلام

مع هذه الحقوق والحريات التي منحها الإسلام للفرد فقد أوجب عليه للمجتمع حقوقاً تكافئها وقيد هذه الحقوق والحريات الفردية بأن تكون في حدود مصلحة الجماعة وليس للفرد أن يستخدم حقه فيما يؤدي الجماعة ويضرها بل ولا فيما يؤدي نفسه ويضرها لقوله صلى الله عليه وسلم " لا ضرر ولا ضرار " (١). أي لا يضر الإنسان نفسه ولا يضر غيره . فالحياة التي صانها الإسلام للفرد إذا اقتضى المجتمع المسلم بذلها لحمايته وجب على الفرد المسلم أن يقدمها راضى النفس قسري العين معتقداً أن الموت هنا هو عين الحياة وكذلك إذا اعتدى على حق نفس أخرى أو على حق المجتمع في الأمن والاستقرار فقدت حياته ما لها من عزمة وحماية .

وحق التملك مقيد بأن يأخذ المال من حله وينفقه في محله ولا يبخل به إذا طلبته الجماعة ذلك أن المال مال الله وهو مستخلف فيه ووكيل عن الجماعة في رعايته وانماؤه وانفاقه فإذا أساء التصرف في المال كان من حق الجماعة أن تحجر عليه .

(١) رواه ابن ماجه في سننه عن عباد بن الصامت رضى الله عنه ، سنن ابن ماجه ، " كتاب الأحكام " ، باب من بنى فس حقه ما يضر بجاره " ، ج ٢ ص ، ٧٨٤ ، حديث رقم ٢٣٤٠ .

والحريات والحقوق كلها مقيدة برعاية أخلاق المجتمع وعقائده
ومثله العليا فليست حرية الاعتقاد وحرية الرأي في إباحة الطعن على
الاسلام واذاعة الكفر بالله ورسوله وكتابه ونشر الخلاعة والفجور فان
حرية الافساد لا يقرها عقل ولا شرع.

وقد أكد الاسلام المسئولية الفردية فأكد مسئولية الفرد عن
الجماعة فكل فرد في المجتمع العلم راع في مجال من المجالات فقد روى
عن ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
"كلكم راع ومسئول عن رعيته فالإمام راع وهو مسئول عن رعيته ، والرجل
في أهله راع وهو مسئول عن رعيته والمرأة في بيت زوجها راعية وهي
مسئولة عن رعيته" (١)

وفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تقتضي مسئولية المسلم
عن المجتمع وتوجب عليه مراقبة أحواله وتقويم عوجه بكل ما يستطيع
بيده أولا فان لم يستطيع فبلسانه فان لم يستطيع فبقلبه وذلك أضعف
الايمان . فلا يقف المسلم في المجتمع الاسلامي متفرجا من غير أن يقدم
نصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم والا أصابه ما أصاب
الظالمين قال تعالى " واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة
واعلموا أن الله شديد العقاب " (٢)

(١) رواه البخاري في صحيحه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه ، "باب
العبد راع في مال سيده ولا يعمل الا بأمره " ، ج ٣ ، ص ١٤٩ ،
ورواه مسلم في صحيحه عن ابن عمر ، في " باب فضيلة الإمام

العادل " ، ج ١٢ ، ص ٢١٣ .

(٢) الآية ٢٥ من سورة الأنفال .

الباب الاول الحكومة النبوية

الحكومة فى اللغة والإصطلاح :

الحكم لغة : القضاء ، جمعه أحكام ، والحاكم منفذ الحكم ، والاسم الحكومة ، والأحكام .

والحكم الشرعى : هو اثبات أمر لأمر أو نفيه عنه بطريق الشرع ، ويطلقه الفقهاء على المحكوم به فى القضايا الشرعية .

أما الأصوليون فقد عرفوا الحكم بأنه خطاب الله تعالى المتملق بأفعال المكلفين اقتضاؤه أو تخييرا أو منعا . (١)

والحكومة : هى نظام لضبط السلوك وتوجيهه عن طريق القوانين (٢) .

(١) أنظر الحكم لغة وإصطلاحا : القاموس المحيط ، المصباح ، تعريفات الجرجاني ، ص ٩٢ ، سيف الدين أبى الحسن الأمدى : الأحكام فى أصول الأحكام ، ج ١ ، ص ٩٠ وما بعدها . ابن قدامة : روضة الناظر وجنة المناظر ، ص ١٦ ، عبد النبى بن عبد الرزول الأحمد نكرى : دستور العلماء ، ج ٢ ، ص ٥٠ وما بعدها ، محمد الآمسين بن المختار الشنقيطى : مذكرة أصول الفقه ، ص ١١ ، فتحى الدرينى : الحق ومدى سلطان الدولة فى تقييده ، ص ٢٠٩ .

(٢) أنظر أبو الميزيد المتيت : النظم السياسية والحريات العامة ، ص ٣٢ وما بعدها ، محمد على العوينى : أصول العلوم السياسية ، ص ٥١ ، آيت على : نظام الحكم فى الإسلام ص ٣٣ تحت الطبع ، أنور رسلان : النظم السياسية ، ص ١٠٠ ، منير حميد البياتى : الدولة القانونية والنظام السياسى الإسلامى ، ص ٣٢ .

ويستعمل اصطلاح كلمة " حكومة " عند فقهاء القانون الدستوري للدلالة على معان تختلف ضيقا أو اتساعا بحسب الأحوال فقد يقصد بها نظام الحكم فى الدولة ، وبهذا المعنى يقال أن الحكومة ملكية أو جمهورية أو ديموقراطية أو ارستقراطية أو ديكتاتورية ، وهذا المعنى يعتبر أوسع المعانى استعمالا .

وقد تطلق كلمة حكومة للدلالة على مجموع الهيئات الحاكمة فى الدولة أو مجموع السلطات العامة فى الدولة " السلطة التشريعية - السلطة التنفيذية - السلطة القضائية " .

وقد يقصد البعض بكلمة الحكومة " السلطة التنفيذية " التى تقوم على تنفيذ القوانين وإدارة المرافق العامة . (١)

وبعض آخر يقصد بها الوزارة فيقال مثلا " ان الحكومة مشغولة أمام البرلمان ، وسقطت الحكومة بسحب الثقة منها " (٢)

(١) أنظر : أبو اليزيد على المتيت : النظم السياسية والحريات العامة ، ص ٣٢ ، محمد كامل ليلة : النظم السياسية " الدولة والحكومة " ، ص ٣٠٠ وما بعدها .

(٢) أنظر : المتيت : النظم السياسية ، ص ٣٣ ، ~~أبو علي~~ نظام الحكم فى الإسلام مرجع سابق ، ص ٣٣ ، عبد الحميد متولى ، معصود عمفور ، محسن خليل : القانون الدستوري والنظم السياسية ، ص ٩٧ ، أنور رسلان : النظم السياسية ، ص ١٠٠ وما بعدها ، على على منصور : نظم الحكم والإدارة فى الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية ص ١١٧ ، علل الفاسى : مدخل فى النظرية العامة لدراسة الفقه الإسلامى ومقارنته بالفقه الأجنبى ، ص ٦٢ ، ٦٣ .

والرأى :

أن الحكومة هي الهيئة التي تشرف على مجموع مؤسسات الدولة والسلطات العامة بها . وهو ما أقصده في بحثي هذا .

مفهوم الحكومة

المجتمعات لا تنمو ولا تزدهر الا في ظل نظام أو حكومة تقوم على رعايتها وتحقق أهدافها وتنظم علاقات أفرادها بعضهم مع بعض لتسير بهم نحو الغايات التي ينشدها كل مجتمع ويسعى من أجل تحقيقها . لذا كان لابد من قيام حكومة أو هيئة أو فرد يرفع المجتمع ويحقق أهدافه .

الحكومة عند الفرس : في القرن السادس الميلادي (عند ظهور الاسلام)

كان التمايز الطبقي في المجتمع الفارسي هو الأسارى في نظام الحكم . فقد كان في هذا المجتمع طبقات ثلاث .

الأولى : طبقة الأساورة أبناء الملوك ، وتشكل هذه الطبقة خاصة الملك فهم ندمائهم ومحدثوه ، وكانت تجلس على يمين الملك على نحو عشرة أذرع .

الثانية: وكانت الطبقة الثانية تتكون من وجوه المرازية وملوك الكور وكانت تجلس على مقدار عشرة أذرع من الأولى .

الثالثة: أما الطبقة الثالثة وهي طبقة العامة فكان يمثلها بعض من المضحكين وأهل الهزل وكانت تجلس على مقدار عشرة أذرع من حد المرتبة الثانية . (١)

وكان نظام الحكم في الدولة الفارسية فرديا استبداديا يحكمها "شاهنشاه"، أى ملك الملوك الذى كان يعتبر نفسه ظل الله فى الأرض، فكان يحيط نفسه بمظاهر الأبهة والجبروت، ويعيش أغلب أوقاته بمعزل عن الرعية . وكانت أحكامه الصادرة لا ترد ولا تنتقد فى حال من الأحوال، إذ كانت الرعية بمثابة العبيد له، وكان له الحق أن يحكم على أى فرد بالموت . فإشارة من يده أو طرفه إلى الجلاد كفيلة بقتل من يريد دون ابداء أى سبب . (٢)

وقد كان ملوك الفرس يرون أن عين العدل أن يتمتع الملك وحاشيته بكل الامتيازات، وأن على الأمة تجنيد كل طاقاتها من أجل أن تتمتع هذه الفئة بالدعة والراحة، لذا كانوا لا يرون فى فرض الضرائب سبب

(١) أنظر المسعودى : مروج الذهب ، ج ١ ، ص ٢٤٤ ، ٢٤٦ ، محمد عمارة : الإسلام وفلسفة الحكم ، ص ٥١ ، ٥٢ ، محمد سلام مذكور : القضاء فى الإسلام ، ص ٢٠ .

(٢) عبد العزيز الدورى : النظم الإسلامية ، ص ١١ ، ١٢ ، محمد يوسف النجراوى : الجزية فى الإسلام ومقارنتها بالنظام المالى عند الرومان والفرس ، ص ٣٢ ، قحطان الدورى : الشورى بين النظرية والتطبيق ، ص ٢١ ، صبحى الصالح : النظم الإسلامية ص ٢٨ ، ٢٩ ، محمد أبو زهرة : تنظيم الإسلام للمجتمع ، ص ٩ .

الباهظة على رعاياهم شكلا من أشكال الظلم ، بل كانوا يرون أن ذلك حقا مشروعاً لهم ، مما جعل الرعاية تنظر اليهم نظرة سخط واستياء .

وقد حاول كسرى أنو شروان عندما جاء إلى الحكم في عام ٥٣١م أن يقوم ببعض الإصلاحات في دولته ونشر العدل بين ريوعيها ، فقام بتخفيف الضرائب عن رعيته إلا أنه أبقى الامتيازات التي كان يتمتع بها الملك وحاشيته فأسقط الجزية على أهل البيوتات ، والمرازبة ، والأساورة ، والجند ، والكتاب ومن كان في خدمته .

ولكن هذا الإصلاح على بساطته لم يرق لولد كسرى أبرويز عندما جاء إلى الحكم بعد وفاة والده ، فجعل الدولة مشاعا له ولحاشيته ، فكان أكثر منه جمع الأموال وأنواع الجواهر ، فأخذ يجبي الضرائب بالظلم والقسر وعاش حياة ترف وبنخ على حساب رعيته . (١)

وعندما دخل المسلمون هذه البلاد في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه هدم الإسلام الطبقية والعنصرية في مجتمعهم ، ودخل الأعاجم في دين الله أفواجا فسمدوا بالايمان والأمن والمساواة والعدل في ظل أحكام الإسلام وولائه .

(١) أنظر سلامه الهرفي: القضاء في الدولة الإسلامية ، ج ١ ، ص ٢٢٠ صبحي الصالح : النظم الإسلامية ، ص ٣٠ ، ٣٢ ، محمد أبو زهرة : تنظيم الإسلام للمجتمع ، ص ٩ ، ١٠ ، محمد عمارة : الإسلام وفلسفة الحكم ، ص ٥١ ، ٥٢ ، محمد ضياء الدين الرئيس : الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية ، ص ٥٩ ، ٦٠ .

الحكومة عند الرومان :

أما الحكومة عند الرومان قبيل ظهور الإسلام فقد اتخذت نظاما أوتوقراطيا (١) يعول على سلطة الحاكم المفرد المطلق ، لأن الإمبراطور هو رئيس الكنيسة وحاميها ومفسر عقائدها ، ونائب الله فيها ، كما أنه في الوقت نفسه القائد الأعلى للجيش وموزع السلطات .. بمعنى أن هذا النظام يفرض تجميع السلطات كلها في يد الإمبراطور الذي أصبح في نظر البيزنطيين ذا صفة الهية . وما كادت هذه الإمبراطورية تتحول إلى النصرانية حتى أضحى الإمبراطور ، لا معقب لحكمه ، لأنه ينفذ إرادة السماء فلا شورى ولا محاسبة ولا وزن لصوت الأمة . (٢)

وقد أجاد من وصف نظم الحكم في هذه الإمبراطورية بأنها " قيمرية بابوية " . (٣) .

(١) أوتوقراطية : كلمة يونانية مكونة من مقطعين هما ، أوتوس بمعنى نفس وأرخوس بمعنى حكم ويقصد بذلك نظام الحكم الفردي أو الحكم الاستبدادي . (أنظر القاموس السيامي وضع أحمد عطيه الله) ، ص ١٤٥ ، ١٥٤ .

(٢) أنظر المسعودي : مروج الذهب ، ص ٢٤٠ ، ٣٦١ ، صبحي الصالح : النظم الإسلامية ص ٢٢ .

(٣) الرئيس : الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية ، ص ٣٠ ، صبحي الصالح : النظم الإسلامية ص ٢١ ، ٢٢ ، النجرامى : الجزية في الإسلام ومقارنتها بالنظم المالي عند الرومان والفرس ، ص ٢٢ ، ٢٤ . محمد عمارة : الإسلام وفلسفة الحكم ، ص ٥٢ ، ٥٣ ، محمد أبو زهرة : تنظيم الإسلام للمجتمع ، ص ٦ وما بعدها . محمد سلام مذكور : القضاء في الإسلام ، ص ٢٠ .

ونتيجة لهذه الاستبدادية الأوتوقراطية لمسرعيا الدولة الظلم والظفان من حكومتهم اذ هي لا تهتم بتوفير سبل الراحة ووسائل التقدم . فهدف الحكومة الرومانية اكثار ثروة الامبراطور وحاشيته على حساب فقر وابتزاز ثروات الشعب بارهاقه بالضرائب الباهظة . فكان عدم الاستقرار والاضطرابات وتذمر الرعيمة وخراب الأقاليم عامل من العوامل التي ساعدت على دخول أغلبية رعيا هذه الدولة فى الاسلام بعد أن دخلها المسلمون حاملين راية الايمان والعدل.

الحكومة عند العرب

لم يكن هناك وجود لحكومة عند العرب فى الجاهلية . فلم تكن لهم قوانين ملزمة وأحكام موضوعة نافذة . وانما كانت الحياة تقوم على العرف السائد الذى تعارفت عليه القبيلة مع ما كان يسوده من الوساطات والشفاعات وتوثر عليه الأمواء الشخصية اذ تنعدم فيه الروادع والزواجر الداخلية أو العقائدية (١).

(١) أنظر عبد العظيم شرف الدين : تاريخ التشريع الاسلامى ، ص ٨ ، ٩ ، محمد بن معجوز : محاضرات فى المدخل لدراسة الشريعة الاسلامية ، ص ٢٢ وما بعدها ، محمد فاروق النبهان : المدخل للتشريع الاسلامى ، ص ٧٠ " التنظيم القانونى فى المجتمع العربى قبل الاسلام .

أما كيف كانت تدار أمورهم وتسوى خلافاتهم مع كثرتها؟ وكيف كانت تحقق دماؤهم مع اهدارها لأتفه الأسباب وأحقر الأمور؟

كان ذلك يتمثل في زعيم القبيلة التي تمثل بدورها مظهرا من مظاهر الائتلاف والاجتماع وينتسب أفرادها إلى جد واحد ويتفرع منها بطون وأفخاذ وعشائر .

كان هذا الحاكم هو المسئول الأول فيها والذي يمثل في ذاته الجهة التي تحمل المسئوليات الجسام إذ هو يجمع إلى جانب سلطته التنفيذية السلطتين التشريعية والقضائية .

وكان يسمى شيخ القبيلة ، وكانوا يراعون في اختياره أن تجتمع فيه صفات الشجاعة والجود والتفاني في خدمة القبيلة إلى جانب السن فإن السن في نظرهم له أثر فعال في تطوير شخصية الإنسان واكتسابه الحكمة والخبرة ويمد النظر . (١)

وسلطة شيخ القبيلة من غير حدود ولا قيود كسلطة الأب قوامها العطف والتوجيه والحزم .

(١) أنظر ابن خلدون : المقدمة ، محمد كرد علي : الإسلام والحضارة العربية ، ج ١ ، ص ١٣٦ ، صبحي محمصاني : فلسفة التشريع في الإسلام ، ص ١٢٩ ، ١٨٦ . محمد سلام مذكور : القضاء في الإسلام ، ص ٢٠٢ ، صالح أحمد العلي : محاضرات في تاريخ العرب ، ص ١٥٦ .

ولكننا لا بد أن نشير هنا إلى أن نظرية الرأي الواحد لم تكن السائدة في عرف القبيلة بالرغم من أن شيخها واحد وأنه محل ثقتها ومحور أمالها وأن أحكامه لا مجال لاستئنافها أو تبديلها.

أجل لم تسيطر فكرة الرأي الفرد على عرف العرب بل إن بعض شيوخ القبائل كان يجمع من حين لآخر رؤساء العشائر وهم الذين كان يتألف منهم شبه مجلس للقبيلة "كدار الندوة" (١) بمكة وكانوا يتناقشون الرأي ويتبادلون المشورة وكان لهم وحدهم الفصل في الأمور المهمة كإعلان الحرب أو إقرار السلم أو تقرير الشئون التي تمس نظام القبيلة (٢).

(١) هي دار كانت تجتمع فيها قريش للمذاكرة والمشاورة في الأمور العامة والخامة ، وسميت بالندوة لأنهم كانوا ينتدون بها ، أي يجتمعون للخير والشر ، وهي دار قصي بن كلاب وهو الذي بناها ، وجعل بابها إلى المسجد ، وفيها كانت قريش تقضى أمورها تيمنا بأمر قصي ، فما تنكح امرأة ولا يتزوج رجل من قريش ولا يتشاورون في أمر نزل بهم ولا يعقدون لواء لحرب قوم إلا فيها. (أنظر لسان العرب " مادة : ندى ") .

(٢) أنظر عبد الكريم زيدان : المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية ، ص ١٤ ، صبحي محمصاني : الأوضاع التشريعية ، ص ٤٤ ، الجصاص : أحكام القرآن ، ج ٢ ، ص ٧٧ وما بعدها ، أبو المعاطي حافظ أبو الفتوح : المدخل لدراسة التشريع الإسلامي ، محمد أبو زهرة : تنظيم الإسلام للمجتمع ، ص ١١ ، محمد فاروق النبهان : المدخل للتشريع الإسلامي " التنظيم القانوني في المجتمع العربي قبل الإسلام ، ص ٧٠ . طاهر القاسمي : نظام الحكم في الشريعة ، ج ١ ، ص ١٧ ، علي حسن عبد القادر : نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي " حالة العرب القانونية " ، ص ٨ .

الحكومة وآثرها في المجتمع الاسلامي

إذا عرفنا أنه لا بد لكل مجتمع من حكومة على رأسه فرداً، أو هيئة مكونة من عدة أفراد ترتبط بالمجتمع بعلاقة التصرف في شئونه وحمله على طاعتها. وهذه الحكومة يختلف شكلها باختلاف هذه العلاقة إطلاقاً وتقييداً لأنه إن كان تصرفها في تلك الشئون مطلقاً مفوضاً إلى إرادتها إن شاءت أقامت الشرع المسنون أو القانون المرسوم، وإن شاءت حكمت بمخبر رأيها فهي حينئذ حكومة مطلقة استبدادية، وإن كان تصرفها مقيداً بالشرع والقانون بحيث لا يجوز لها أن تتصرف بغير ما قيدت به فهي حكومة مقيدة أو دستورية.

وإذن فتقيد تصرف الهيئة الحاكمة في شئون الأمة المحكومة شرط لإبادة منه لدستورية الحكم كما أنه ضروري للتوفيق بين سلطان الحكم وحرية المحكوم إذ به يتبين واجب كل منهما فلا يظني أحدهما على الآخر.

والقواعد التي تبين وسائل هذا القيد وطرقه هي السياسة الدستورية ويسمى قانونها بالقانون الأساس.

وهذه القواعد وضعية إن كانت من وضع عقلاء الأمة وذوى الرأي فيها وشرعية إن كانت من عند الله تعالى بواسطة رسول يقررها للناس.

وعلى هذا فالسياسة الدستورية الشرعية هي :
القواعد التي شرعها الله تعالى لعباده على لسان رسوله لتحديد
علاقة الحاكم بالمحكوم .

أما الاستبداد وهو تصرف الفرد في الكل على وجه الإطلاق في الإرا'
من غير تقيد بشرع أو قانون فهو ما يحرمه الإسلام ويمقت أهله أشد
المقت كلياً أو جزئياً ذلك أنه عمل بالهوى ونبد للمدين وخروج على أمر
الله باتباع رسوله في كل ما جاء به حيث يقول تعالى " اتبعوا ما
أنزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلاً ما تذكرون" (١)

فالحكومة الإسلامية مقيدة باتخاذ القرآن دستوراً لها وملزمة
بالنزول على أحكامه التي لا تقبل التبديل ولا التعديل ولا التعطيل ،
فهو بذلك ليست من أنواع الحكومات المستبدة المطلقة من كل قيد .

كما أنها ليست من نوع الحكومات القانونية التي تخضع لقوانين
ونظم وضعها ويفعها البشر قابلة للتبديل والتعديل والإلغاء إذا ما
اقتضت ذلك أهواء البشر وشهواتهم ، إنما تخضع لآيات الأحكام وأحاديث
الأحكام والقواعد الكلية التي رسمت المناهج العامة للحكم والإدارة
وتركت ما دون ذلك لأولى الأمر ينظمونه في مناهج وأحكام يفعونها بحيث
لا تخرج عن أحكام الإسلام العامة .

(١) الآية ٣ من سورة الأعراف .

وأن تكون تطبيقاً دقيقاً لروح الشريعة الإسلامية فهذه القوانين
التي يضعها أولو الأمر من المسلمين ليست في الحقيقة إلا استنباطاً من
القرآن الكريم أو سنة سيد المرسلين أو إجماع الصحابة والعلماء
المجتهدين.

لقد كون المجتمع الإسلامي عند قيامه بالمدينة وحدة سياسية حرة
عليها المسلمون الأوائل وأحاطوها بسياسات من الشورى الحقيقية
والعملية.

وظلت هذه الوحدة تتسع وتقوى حتى بلغت من السعة والقوة ما لم
تبلغه أية وحدة سياسية في عراها.

وظيفة الحكومة الإسلامية

جعل القرآن الكريم وظيفة الحكومة الإسلامية المتمكين للإسلام في الأرض بالقضاء على الشرك في جميع صوره ، وأن تقيم الصلاة وتأخذ الزكاة وتأمّر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتسوي أمور الناس في حدود ما أنزل الله وذلك قوله تعالى " وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم ، وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا يعبدونني لا يشركون بي شيئا ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون " (١)

وقال تعالى " الذين ان مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور " (٢)

والأمر بالمعروف يكون بالدعوة الى كل ما أمر الله به من قول أو عمل أو اعتقاد والنهي عن المنكر يكون بالصد عنه والتفسير منه ومقاومته وأخذ السبل عليه حتى لا يقع أصلا أو تتكرر الحاجة الى فعله .

(١) الآية ٥٥ من سورة النور .

(٢) الآية ٤١ من سورة الحج .

والأمر بالمعروف بهذا المعنى والنهي عن المنكر بهذا التفسير
وظيفة الحكومة الإسلامية لأنها ضرورة باقية ما بقيت الحاجة إلى الحياة
نفسها.

فإن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يعدل ذلك كله ، وله أثر
بعيد في صلاح الأمة كلها حاكمها ومحكومها فهو يثبت معاني الخير
والصلاح في الأمة ويزيل عوامل الشر والفساد من حياتها ويقضي عليها
أولا بأول حتى تسلم الأمة وتسد ويهأ الجو الصالح الذي تنمو فيه
الآداب والفضائل وتختفي فيه المنكرات والردائل ويتربى في ظله الضمير
العف والوجدان اليقظ الذي لا يسمح للشر أن يبدو ففلا عن أن يبقى أو
يمتد.

وبعد : فقد جاء الإسلام والعرب ما بينت قبائل موزعة ومشاتر
متخاصمة لا يجمعهم دين ولا سلطان ولا شريعة اجتماعية عادلة ، فألف بين
قلوبهم وجعلهم أخوة متحابين في الله .

وقضى على العصبية والدعوة إليها واستبدل بها الدعوة والطاعة
لله بالحكم بما أنزل الله ، فخضعوا لحكم الله وسنة رسوله صلى الله
عليه وسلم بعد أن كانوا متفرقين يدينون لرؤسائهم ويحكمون أعرافهم
فقامت بحكم الله أول حكومة إسلامية هي " الحكومة النبوية " .

الحكومة النبوية

أرسل الحق تبارك وتعالى نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله " يا أيها النبي انا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً " (١). وقال تعالى " هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيداً " (٢).

وقد ظل صلى الله عليه وسلم في قومه يبذل رسالة ربه ثلاثاً وعشرين سنة تقريباً كلها كانت دعوة وتبليفاً وتعليماً وتشريعاً ، إلى أن أتم الله تبارك وتعالى دينه قال تعالى " اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً " (٣).

فكان القرآن العظيم هو دستور النبي ودولة الإسلام . وكانت حكومة الرسول صلى الله عليه وسلم حكومة تعتمد إلى حد كبير على وحى الله وأمره . وكانت هذه الحكومة تقوم على أساس إحلال الوحدة الدينية ، والسماحة الإسلامية محل العصبية والإقليمية ، وهذا ما سهل على القبائل المختلفة طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم والانضواء تحت لوائه . (٤)

(١) الآية ٤٥ ، ٤٦ من سورة الأحزاب .

(٢) الآية ٢٨ من سورة الفتح .

(٣) الآية ٣ من سورة المائدة .

(٤) أنظر على يوسف السبكي: نظام الحكم والإدارة في العهد النبوي والخلافة الراشدة ، ص ٢٩ .

قال تعالى " وألف بين قلوبهم لو أنفقت ما فى الأرض جميعا ما ألفت بين قلوبهم ولكن الله ألف بينهم انه عزيز حكيم " (١) .

الآراء المختلفة فى وجود حكومة نبوية

قبل الشروع فى بيان الأسى التى قامت عليها حكومة الرسول صلى الله عليه وسلم والتراتب والتنظيمات الإدارية التى اتخذها صلى الله عليه وسلم فى إقامة هذه الحكومة النبوية ، لابد من إعطاء القارئ صورة للآراء المختلفة عن وجود حكومة نبوية للرسول صلى الله عليه وسلم .

فقد انقسمت الآراء فى هذا الى قسمين :

الأول : يرى أن النبى صلى الله عليه وسلم كانت له حكومة ودولة وأن الدولة الإسلامية بدأت بهجرة النبى صلى الله عليه وسلم الى المدينة ، وترى هذه الجماعة أن الحكومة كانت ملاحقة لزمان الرسول صلى الله عليه وسلم وعصره ووافية بحاجات المجتمع . وأنه لا يصح أن نلتصق فى ولايات العصر الحاضر ومصطلحاته مماثلا أو مشابها لما كان فى أيام الرسول صلى الله عليه وسلم . وذهب هؤلاء مذاهب شتى فى التدليل على

(١) الآية ٦٣ من سورة الأنفال .

صحة نظريتهم ، فمنهم من ألف كتابا برأسه فى هذا الموضوع ، ومنهم من أشار الى ذلك خلال أبحاثه . فمن الذين ذهبوا هذا المذهب شيخ الاسلام الإمام ابن تيمية رحمه الله حيث قال : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتولى جميع ما يتعلق بولاية الأمور ، يولى الأماكن البعيدة عنه ، وكان كذلك يؤمر على السرايا ، ويبعث على الأموال الزكوية السعاة فيأخذونها ممن هى عليه ، ويدفعونها الى مستحقيها الذين ساهم الله فى القران الكريم . وكان يستوفى الحساب على العمال يحاسبهم على المستخرج والمعروف " (١) .

وجاء الإمام أبو الحسن على بن محمد الخزاز المتوفى سنة ٥٧٨٩هـ فألف كتابا برأسه فى هذا الموضوع سماه " تخرىج الدلائل السمعية " (٢) وقد جعل معظم هذا الكتاب فى حكومة النبى صلى الله عليه وسلم . وقد قام بشرحه والزيادة عليه العلامة الشيخ عبدالحى الكتاني من العلماء المعاصرين وسماه كتابه " التراتيب الادارية أو نظام الحكومة النبوية " (٣) . وذهب رفاعة الطهطاوى مذهب الخزاز واعتمد عليه فى مباحثه . (٤)

-
- (١) ابن تيمية : الحسبة ، ص ٣٠ ، ٣١ .
 - (٢) طبع الكتاب فى القاهرة عام ١٤٠١هـ بتحقيق الأستاذ أحمد محمد أبوعلامه من علماء الأزهر الشريف .
 - (٣) طبع فى الرباط عام ١٣٤٦هـ .
 - (٤) أنظر طاهر القاسمى : نظام الحكم فى الشريعة والتاريخ الاسلامى ، ج ١ ، ص ٤٦ ، " الحياة الدستورية " .

الرأى الثانى : يرى أصحاب هذا الرأى أن الاسلام " دين ورسالة وليس دولة وحكما " وعلى رأى القائلين بهذا الرأى الشيخ على عبد الرازق (١) .

وآرى أن الممالة لا تحتاج الى كثير من النقاش ، ذلك أن الاسلام عقيدة وعبادة ونظام وهذا النظام الوارد فى الكتاب العزيز والسنة المطهرة قد وضعت الوسائل اللازمة لتطبيقه وواقع الحيرة النبوية واضح فى أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد أرسى قواعد الدولة الاسلامية المنظمة كأحسن ما يكون التنظيم وأقام الحكومة الاسلامية الأولى التى هى قدوة للحكومات على وجه الأرض تكاملت فيها جميع أركان الحكومة وهياكلها التنظيمية واليك البيان :

(١) قال هذا وغيره الشيخ على عبد الرازق فى مؤلفه " الاسلام وأصول الحكم " الذى صدر فى عام ١٩٢٥م وأشار ضجة عالمية وكانت لظهوره دوافع وضغوط سياسية تسيطر على الساحة فى ذلك الوقت أوضحها الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس أستاذ النظم الاسلامية بجامعة القاهرة فى مؤلفه القيم " الاسلام والخلافة فى العصر الحديث " نقد كتاب الاسلام وأصول الحكم . وقد ظهرت ردود علمية قيمة من علماء أفاضل ومفكرين اسلاميين أمثال فضيلة الشيخ محمد بخيت المطيعى مفتى الديار المصرية فى كتابه القيم " حقيقة الاسلام وأصول الحكم " والشيخ محمد الخضر حسين فى كتابه " نقض الاسلام وأصول الحكم " وسماحة مفتى الديار التونسية الشيخ محمد الطاهر بن عاشور فى مؤلفه " نقد علمى لكتاب الاسلام وأصول الحكم " . وغيرهم من المؤلفين أمثال الدكتور محمد البهى فى كتابه " الفكر الاسلامى الحديث وصلته بالاستعمار الغربى " ، والدكتور عبد الحميد متولى فى كتابه " مبادئ نظام الحكم فى الاسلام " . وللدكتور ممدوح حقى نقد وتعليق مفيد ظهر فى طبعة كتاب الاسلام وأصول الحكم عام ١٩٢٨م منشورات مكتبة الحياة بيروت . ولأستاذ محمد عمارة دراسة قيمة ظهرت فى كتاب الاسلام وأصول الحكم دراسة ووثائق عام ١٩٢٢م . الى غير ذلك من الردود والدراسات التى تناولها مؤلفو كتب أنظمة الحكم والحكومات ، وبينوا فيها أن الاسلام دين ودولة ، عقيدة ونظام .

الفصل الاول

الاسيس التي قامت عليها الحكومة الاسلاميه

في صدر الاسلام

تعد هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم من مكة المكرمة الى المدينة المنورة ذات أثر حاسم فى انتشار الاسلام وفى تكوين الدولة الإسلامية ، لما ترمز اليه من معان رائعة ، وأهداف سامية ودلالات خالدة . وقد اتخذها المسلمون مبدأ لتاريخهم المجيد .

فهى تعنى نشأة أول دار للاسلام على وجه الأرض ، كما كانت ايذاناً بظهور الدولة الإسلامية الأولى برئاسة النبی صلى الله عليه وسلم بعد أن استكملت عناصرها الأساسية .

١- الإنسان

٢- الأرض

٣- الحكومة

فقد استقر المسلمون على أرض المدينة بحورة آمنة تختلف عن مكة ، ولذلك شرع رسول الله صلى الله عليه وسلم ورئيس الحكومة النبوية فى وضع قواعد بناء الدولة .

فأسس المسجد أولاً ثم آخى بين المهاجرين والأنصار ثانياً ، وعقد معاهدة مع يهود يثرب باعتبارهم جماعات تقطن حولها . فكانت المدينة هى نقطة الانطلاق للدولة الإسلامية وأول الأسس التى قامت عليها الحكومة .

المسجد

أول عمل قام به الرسول صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة هو إقامة المسجد (١) باعتباره حجر الزاوية ، ومحور التركيز على أعداد الجماعة المسلمة لحمل الأمانة الكبرى - أمانة العقيدة ، وأمانة الخلافة في الأرض باسم هذه العقيدة ، " فالمسجد أعطي الجماعة خصائص الأمة المستخلفة ، وشخصيتها المستقلة بقيمتها ، وشرائعها فهو بحق أول ركيزة في بناء المجتمع الإسلامي تكتسب بها الأمة الصفات التي تمكنها من التمسك بنظام الإسلام عقيدة وسلوكاً. (٢)

وظيفة المسجد في صدر الإسلام

١- (مكان للعبادة)

ان الوظيفة الأولى للمسجد أنه مكان للعبادة فيه يؤدي المسلمون صلواتهم جمعهم وجماعاتهم ، ويقرأون القرآن ، ويذكرون الله (٣) وصدق

(١) انظر ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ١ ، ص ٤٩٦ ، العسقلاني : فتح الباري شرح صحيح البخاري " باب بنيان المسجد " ج ١ ، ص ٣٦٢ .
(٢) أنظر ، الزرقاء : رسالة المسجد في الإسلام " بحث مقدم الى مؤتمر رسالة المسجد المنعقد برابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة عام ١٣٩٥ ، نشر في بحوث المؤتمر في كتاب بعنوان " بحوث مؤتمر رسالة المسجد " ص ٣٧٠ ، محمد الشاذلي النيفر : المسجد محور النشاط ، ص ٤٤٣ .

(٣) أنظر أبو الفضل ابن حجر العسقلاني : فتح الباري شرح صحيح البخاري ، باب بنيان المسجد ج ١ ، ص ٣٦٣ .

الله العظيم حيث يقول " انما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش إلا الله ، فعسى أولئك أن يكونوا من المهتدين". (١)

٢- (أنه مكان اجتماع ، وتجمع وتشاور)

فقد كان المسجد النبوي الشريف مكانا لاجتماع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدر الاسلام كما كان مكان تجمعهم وتشاورهم ، ففيه عقدت مؤتمراتهم بقيادة النبي صلى الله عليه وسلم ، وفيه اتخذ قرار الخروج لاعتراض عير قريش ، كما اتخذ فيه قرار الخروج لملاقاة المشركين بأحد وغير ذلك من القرارات الكثيرة التي صدرت عن حكومة الرسول صلى الله عليه وسلم من بعث البعث وتشكيل الجيوش واعداد الغزوات وارسال الرسل الى الملوك ورؤساء القبائل داخل الجزيرة وخارجها .

٣- (دار للعلم ، والتعليم ، والتربية)

قامت المساجد في صدر الاسلام وخاصة المسجد النبوي الشريف مقام دور العلم بمراحلها المختلفة في عصرنا الحاضر . فقد كان النبي صلى

(١) الآية ١٨ من سورة التوبة

الله عليه وسلم يعلم أصحابه في مسجده الشريف كل ما ينزل عليه من قرآن أو وحى سواء تناول ذلك العقائد أو العبادات أو الأخلاقيات أو المعاملات أو الاجتماعيات ، كما كان يأمر صلى الله عليه وسلم كتاب الوحي بكتابة كل ما أنزل عليه من قرآن ، فكم أجاب عليه الصلاة والسلام عن تساؤلات أصحابه في أمور دينهم ودنياهم ، وكم وجههم صلى الله عليه وسلم الى خير ما يعملون . وفي هذا المسجد ربي الرسول صلى الله عليه وسلم وعلم أفضل جيل عرفت البشرية فكان منهم القادة ، والعلماء ، والقضاة ، والفقهاء المجتهدون والأمرأه العادلون ، الذين حملوا راية الاسلام خفاقة الى جميع أرجاء الدنيا .

ومن المساجد في صدر الاسلام تخرج الأئوف في كل علم وفن وارتفع شأن الحضارة الاسلامية حتى سمت على كل الحضارات واحتوتها وسادت الدنيا بأجمعها فكانت الأساس الذي بنى عليه الغرب حضارتهم .

٤- (ملجأ ومأوى)

كان المسجد النبوي الشريف يأوى اليه الغريب وابن السبيل فيجد المبيت والطعام والشراب بل والكساء فقد كان بالمسجد صفة (١) في مؤخرته يلجأ اليها من لا دار له ولا أهل ولا مال .

(١) المفة هي المكان المظلل بالمسجد وكانت في مؤخرته وبها ينزل أهل الصفة وهم أضياف الله ، وأضياف الاسلام ، لا يأوون الى أهل ، وليست لهم دور ولا مال فكانوا يجدون المأوى والطعام والشراب والكساء ، وكانوا يحتطبون بالنهار ، ويقرأون القرآن ويصلون =

مـ (مكن للتدريب على فنون القتال)

كذلك كان المسجد النبوي الشريف بمثابة معسكر يدرب فـى ساحته الجنود على فنون القتال واعداد السلاح ، ففى فتح البارى أن الحبش كانوا يلعبون بالحراپ (١) والدراق يوم عيد وأن السيدة عائشة رضى الله عنها آحبت أن تراهم وهم يلعبون فاستأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأذن لها وتوارت وراءه ووضعت رأسها على كتفه حتى قال لها " حسبك " . وكذلك ثبت أن بعض الصحابة كان يعد القمى ويشقف ويعمل السهام ويعدها فى المسجد النبوي الشريف (٢) .

٦ـ (مستشفى ينقل اليه الجرحى من الجنود)

كان المسجد النبوي الشريف يقوم مقام المستشفيات العسكرية التى ينقل اليها الجرحى والمرضى من الجنود فيمرضون ويدأون ، فقد كان

= بالليل فاذا دعا داعى الجهاد لبوا مسرعين ولم يكونوا عالة ولا كسالى كما زعم بعض الزاعمين ولكنهم ما كانوا يجدون عملا واذا وجدوا فما كان يقوم بكفائتهم ، فكان رسول الرحمة والهدى صلى الله عليه وسلم يطلهم ويتبارى المسلمون فى اكرامهم وبرهم . (أنظر العقلاى : فتح البارى شرح صحيح البخارى ، كتاب الصلاة ، باب نوم الرجال فى المسجد ، ج ١ ، ص ٣٦٠ ، رسالة المسجد ، أبحاث مقدمة لمؤتمر رسالة المسجد رابطة العالم الإسلامى مكة المكرمة ١٣٩٥ هـ) .

(١) أنظر ابن حجر العقلاى : فتح البارى " باب أصحاب الحراپ فى المسجد " ج ١ ، ص ٣٦٩ .

(٢) أنظر محمود شيت خطاب : الرسالة العسكرية للمسجد ، " بحث مقدم لمؤتمر رسالة المسجد " ، نشر فى كتاب بعنوان " بحوث مؤتمر رسالة المسجد " رابطة العالم الإسلامى ١٣٩٥ هـ ، ص ٥١٦ .

بالمسجد خيمة السيدة رفيدة الصحابة التي كانت تقوم بتمريض الجرحى وتضميد جروحهم . وكان بالمسجد خيمة أخرى لبنى غفار ، وكذلك أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تضرب خيمة بالمسجد للصحابى الجليل سعد بن معاذ لما أصيب فى أكله (١) يوم الخندق ليكون قريباً منه فيرعاه ويعوده . (٢)

٢- (المسجد دار للقضاء والصلح)

كان المسجد النبوى الشريف بمثابة دار للقضاء فقد كان يجلس فيه الرسول صلى الله عليه وسلم ويأتى اليه الخصوم ، فيقضى بينهم ، ويفضى منازعاتهم أو يصلح بينهم ، وفى المصححين وغيرهما من السنن ما يدل على ذلك . (٣)

٣- (المسجد دار للضيافة واستقبال الوفود)

كان مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم بما تقوم به دور الضيافة فيما بعد ، فقد ثبت أن بعض الوفود التى وفدت على النبى صلى

(١) الأكل : بفتح الهمزة وسكون الكاف عرق فى الذراع اذا قطع بسبب الموت.

(٢) أنظر العسقلانى : فتح البارى ، " باب الخيمة فى المسجد " ، ج ١ ، ص ٣٧٣ .

(٣) أنظر العسقلانى : فتح البارى ، " باب القضاء واللعان فى المسجد " ، ج ١ ، ص ٣٤٩ .

الله عليه وسلم كانت تبیت بالمسجد وذلك كما حدث لما قدم وفد نصارى
تجران ، فقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بإقامتهم بالمسجد ،
ووكّل بهم من يرعاهم ، وذلك ليعرفوا الإسلام عملياً قبل أن يلقن اليهم ،
ويدعوا اليه ، وكذلك وفد أناس آخرون على النبي صلى الله عليه وسلم
مسلمين أو راغبين في الإسلام فأقامهم صلى الله عليه وسلم بالمسجد. (١)

٩- (المسجد مكان لإقامة الأسارى)

كان يقوم المسجد النبوى الشريف مقام معسكرات الأسارى فكان يربط
به بعض الأسارى حتى يسلموا ويفدوا وذلك كما فى قصة شامة بن أشال
الحنفى لما أسر فعرفه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر بربطه
بشارية بالمسجد وأمرهم بالاحسان اليه ، وقد عرض عليه النبي صلى الله
عليه وسلم الإسلام ثلاثة أيام وهو يأتى ثم أمرهم باطلاق سراحه فأسرت
هذه المعاملة النبوية الكريمة ، فما كان منه الا أن ذهب فاقتل وعاد
الى النبي صلى الله عليه وسلم فأمن وحسن إيمانه . (٢) وكان لهذه
المعاملة آثارها البعيدة المدى فى تاريخ الدعوة الإسلامية . فالمسجد
يعد لبنة من اللبنة المهمة فى تشييد صرح الدولة الإسلامية على أساس
من التقوى والرفوان.

(١) أنظر ابن هشام : السيرة النبوية " الوفود التى جاءت الى رسول

الله صلى الله عليه وسلم ومكان إقامتهم " ، ج ٢ ، ص ٥٦٠ .

(٢) روى مسلم فى صحيحه عن أبى هريرة رضى الله عنه ، " باب ربط

الأسير وحبسه وجواز المن عليه " ، ج ١٢ ، ص ٨٧ .

الأساس الثاني (المؤمن أخاة)

قام النبي صلى الله عليه وسلم بعد بناء المسجد النبوي الشريف بالمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار ، فقد تولى بنفسه صلى الله عليه وسلم تنفيذ هذه السياسة النبوية الإسلامية الحكيمة قائلاً لهم " تأخيا في الله آخوين آخوين " (١) .

فأخذ يومئذ يوفي أخى بين الأنصار والمهاجرين . واختار صلى الله عليه وسلم عمه حمزة بن عبدالمطلب أخا لزيد بن حارثة ، واختار أبا بكر أخا لخارجه بن زهير واختار عمر بن الخطاب أخا لعثمان بن مالك .

ففضى بذلك على التنافس بينهم وساد المجتمع روح الجماعة والتعاون وعلت الأخوة الإسلامية على أى اعتبار لا فرق بين فرد وفرد فالناس سواسية كأنان المشط لا فضل لأنصارى على مهاجرى ولا لمهاجرى على أنصارى .

(١) أنظر ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ١ ، ص ٥٠٨ ، ابن سيد الناس : عيون الأثر فى المفازى والسير ، ج ١ ، ص ١١٩ ، آكرم ضياء العمرى : المجتمع المدنى فى عهد النبوة خصائصه وتنظيماته الأولى ، ص ٧١ ، أحمد إبراهيم الشريف : دولة الرسول فى المدينة ، ص ٨٨ ، محمد عبد المنعم خميس : الإدارة فى صدر الإسلام ، ص ٦٠ ، على منصور : نظم الحكم والإدارة فى الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية ، ص ٢٢٧ ، عبد المتعال المعيدى ، السياسة الإسلامية فى عهد النبوة ، ص ٥٥ ، محمد كرد على : الإدارة الإسلامية فى عز العرب ، ص ١٥ .

واندمج الانتصار والمهاجرون في مجتمع واحد . ولم يكن هذا التآخي بين المهاجرين والانتصار مجرد شعار في كلمة أجروها على ألسنتهم ، وإنما كان حقيقة عملية تتمثل بواقع الحياة في المجتمع الجديد ومدق الله العظيم حيث يقول " والذين تبوأوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة " . (١)

الوثيقة

الأساس الثالث ()

لما اطمأن الرسول صلى الله عليه وسلم الى وحدة المسلمين ببناء المسجد ، والمواخاة بين المهاجرين والانتصار أتبع ذلك بعقد معاهدة بين المسلمين واليهود .

فقد ذكر ابن هشام (٢) عن ابن اسحاق أن النبي صلى الله عليه وسلم لم تمض له سوى مدة قليلة في المدينة حتى اجتمع له اسلام عامة أهل المدينة ماعدا أفرادا من قبيلة الأوس . فكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتابا بين المسلمين واليهود عاهدتهم فيه وأقرهم على دينهم

(١) الآية ٩ من سورة الحشر .

(٢) أنظر ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ١ ، ص ٥٠١ .

وأموالهم وشرط لهم واشترط عليهم ، وكان ذلك فى وثيقة نصت عليها جميع كتب السير وهذا نصها . (١)

(بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا كتاب من محمد صلى الله عليه وسلم ، بين المؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب ، ومن تبعهم ، فلحق بهم ، وجاهد معهم ، انهم آمة واحدة من دون الناس ، المهاجرون من قريش على ريعتهم (٢) يتعاقلون بينهم ، وهم يفسدون عانيهم (٣) بالمعروف والقسط بين المؤمنين ، وبنو عوف على ريعتهم يتعاقلون

(١) أنظر هذا النص كاملاً فى :

ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ١ ص ٥٠١ وما بعدها ، ابن كثير : البداية والنهاية ج ٣ ص ٢٢٤ ، ٢٢٦ وما بعدها ، السهيلي : الروض الانف ، ج ٢ ، ص ٢٥٠ . ابن سيد الناس : عيون الأثر فى فنون المفازى والشمائل والسير ، ج ١ ، ص ١٩٧ ، ١٩٨ ، أبى عبيد القاسم بن سلام : الأموال ص ١٦٦ ، ابن القيم : زاد المعاد فى هدى خير العباد ، ج ١ ، ص ١٤٧ ، المقرئ : امتاع الآسماع ، ج ١ ، ص ٤٩ ، محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوى والخلافة الراشدة ، ص ٥٩ وما بعدها ، أكرم ضياء العمرى : المجتمع المدنى فى عهد النبوة " اعلان دستور المدينة " ص ١١٩ ، أحمد إبراهيم الشريف : دولة الرسول فى المدينة ، ص ٩٠ ، محمد سلامة مذكور : معالم الدولة الإسلامية ، ص ١٢٠ ، علل الفاسى : الفقه الإسلامى ومقارنته بالفقه الأجنبى " الدستور المدنى " ص ٦٦ ، عون الشريف قاسم : نشأة الدولة الإسلامية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم " دراسة فى وثائق العهد النبوى " ، ص ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، عبد الوهاب كلزبة : الشرع الدولى فى عهد الرسول ، ص ٨٨ ، على يوسف السبكى : نظام الحكم والإدارة فى العهد النبوى والخلافة الراشدة ، ص ٤٩ ، ٥٠ ، طاهر القاسمى : نظام الحكم فى الشريعة ، ج ١ ، ص ٣٢ ، ٣٣ ، فتحى عبد الكريم : الدولة والسيادة فى الفقه الإسلامى " دستور دولة المدينة " ، ص ١٣٢ .

(٢) الربعة : الحال التى جاء الإسلام وهم عليها .

(٣) العانى : الأسير

معاقلهم (١) الأولى ، كل طائفة تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين ، وينو ماعدة على ريعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى وكل طائفة منهم تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين ، وينو الحارث على ريعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين ، وينو جثم على ريعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة منهم تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين ، وينو النجار على ريعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة منهم تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين ، وينو عمرو بن موف على ريعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين ، وينو النبيت على ريعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين ، وينو الأوس على ريعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة منهم تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين ، وأن المؤمنين لا يتركون مفرحاً (٢) بينهم أن يعطوه بالمعروف في فداء أو عقل ، وأن لا يحالف مؤمن مولى مؤمن دونه ، وأن المؤمنين المتقسين على من بغى منهم أو ابتغى دسيعة (٣) ظلم أو اثم أو عدوان ، أو فساد بين المؤمنين ، وأن أيديهم عليه جميعاً ، ولو كان ولد أحدهم ، ولا يقتل مؤمن مؤمناً في كافر ، ولا ينصر كافراً على مؤمن ، وأن ذمة

(١) المعاقل : الديات ، الواحدة معقلة .

(٢) المفرح : المثل بالدين والكثير العيال .

(٣) الدسيعة : العقيمة ، وهي في الأصل ما يخرج من حلق البعير إذا رغاء ، وآراد بها هنا : ما ينال عنهم من ظلم .

الله واحدة ، يجير عليهم آدناهم ، وآن المؤمنين بعضهم موالى بعض
دون الناس ، وآنه من تبعنا من يهود فان له النصر والآسوة ، غير
مظلومين ولا متناصرين عليهم ، وان سلم المؤمنين واحدة ، لا يسالم
مؤمن دون مؤمن فى قتال فى سبيل الله ، الا على سواه وعدل بينهم ،
وان كل غازية غزت معنا يعقب بعضها بعضا ، وآن المؤمنين يهتأ بعضهم
على بعض بما نال دماءهم فى سبيل الله ، وان المؤمنين المتقين على
أحسن هدى وأقومه ، وآنه لا يجير مشرك مالا لقريش ولا نفسا ، ولا يحول
دونه على مؤمن وآنه من اعتبط (١) مؤمنا قتلا عن بينة فانه قود به
الا أن يرضى ولى المقتول ، وآن المؤمنين عليه كافة ، ولا يحل لهم الا
قيام عليه ، وآنه لا يحل لعومن أقر بما فى هذه المحيفة ، وامن
بالله واليوم الآخر ، أن ينصر محدشا ولا يؤويه ، وآنه ممن نصره أو
اواه ، فان عليه لعنة الله وغضبه يوم القيامة ، ولا يؤخذ منه صرف ولا
عدل ، وانكم مهما اختلفتم فيه من شئ ، فان مرده الى الله عز وجل ،
والى محمد صلى الله عليه وسلم ، وآن اليهود ينفقون مع المؤمنين
ماداموا محاربين ، وآن يهود بنى عوف أمة من المؤمنين ، لليهود
دينهم ، وللمسلمين دينهم ، مواليتهم وأنفسهم ، الا من ظلم وأثم ،
فانه لا يوتغ (٢) الا نفسه وأهل بيته ، وآن ليهود بنى النجار مثل مسا
ليهود بنى عوف ، وان ليهود بنى الحارث مثل ما ليهود بنى عوف ، وان

(١) اعتبطه : أى قتله بلا جناية منه توجب قتله .

(٢) يوتغ : يهلك .

ليهود بنى ساعدة مثل ما لليهود بنى عوف ، وان لليهود بنى جشم مثل مسا
 لليهود بنى عوف ، وان لليهود بنى الآوس مثل ما لليهود بنى عوف ، وان
 لليهود بنى شعلبة مثل ما لليهود بنى عوف ، الا من ظلم وآثم ، فسانه لا
 يوتغ الا نفسه وأهل بيته ، وان جفنة بطن من شعلبة كأنفسهم ، وان
 لبنى الشطبية مثل ما لليهود بنى عوف ، وان البردون الاثم ، وان
 موالى شعلبة كأنفسهم وان بطانة (١) يهود كأنفسهم ، وأنه لا يخرج
 منهم أحد الا باذن محمد صلى الله عليه وسلم ، وأنه لا ينجز على شار
 جرح ، وأنه من فته فبنفسه وأهل بيته ، الا من ظلم ، وأن الله على
 ابر هذا (٢) . وأن على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم ، وان
 بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة ، وأن بينهم النصح
 والنصيحة والبردون الاثم ، وانه لم يآثم امرؤ بحليفه ، وان النصر
 للمظلوم ، وان اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين ، وان
 يشرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة ، وان الجار كالنفس غير مضار ولا
 آثم ، وانه لا تجار حرمة الا باذن أهلها ، وانه ما كان بين أهل هذه
 الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده ، فان مرده الى الله عز وجل ،
 والى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وان الله على أتقى ما فى
 هذه الصحيفة وأبره ، وانه لا تجار قريش ولا من نصرها ، وان بينهم
 النصر على دهم يشرب ، واذا دعوا الى صلح يصالحونه ويلبسونه فانهم
 يصالحونه ويلبسونه ، وانهم اذا دعوا الى مثل ذلك فانه لهم على

(١) بطانة الرجل : خاصته وأهل بيته .

(٢) على آبر هذا : أى على الرضا به .

المؤمنين ، الا من حارب في الدين ، على كل آناس حصتهم من جانبهم الذى قبلهم ، وان يهود الآوس مواليتهم وأنفسهم على مثل ما لأهل هذه الصحيفة ، مع البر المحسن من أهل هذه الصحيفة ، وان البر دون الاثم ، لا يكسب كاسب الا على نفسه ، وان الله على أصدق ما فى هذه الصحيفة وأبره ، وانه لا يحول هذا الكتاب دون ظالم واثم ، وانه من خرج امن، ومن قعد امن بالمدينة ، الا من ظلم أو آثم ، وان الله جبار لمن ير واتقى ومحمد رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) .

(تحليل المعاهدة النبوية)

لكى نفهم هذه الوثيقة التى تعد أول ميثاق (٢) تعاون وعدم اعتداء^١ بين الحكومة النبوية برئاسة سيد الرسل صلى الله عليه وسلم واليهود فلا بد من تحليل هذه الوثيقة ، فقد وضع صلى الله عليه وسلم بهذا التنظيم النبوى الأحكام ، ورم الخطوط الرئيسية لتنظيم الدولة الجديدة والمجتمع الاسلامى وتنسيق العلاقة بينهما حيث أصبح المسلمون أمة واحدة يؤمنون بالله واحد ويطيعون رئيسا واحدا ويخضعون لقوامر دينية واحدة .

(١) أنظر المرجع السابق .

(٢) أنظر محمد يوسف موسى : نظام الحكم فى الاسلام ، ص ٢٣ ، فتحسى الدرينى : خصائص التشريع الاسلامى فى السياسة والحكم ، ص ٣٢٥ .

فقد نمت الصحيفة " أن ذمة الله واحدة يجير على المسلمين أدناهم ، وان المؤمنين بعضهم موالى بعض من دون الناس " . وهم متناصرون يشد بعضهم أزر بعض ، ويحمى كل منهم الآخر ، فهم سواسية لا فرق بين صفيّر أو كبير ، غنى أو فقير ولكل فرد أن يجير وعلى كافة المسلمين حماية من يجيره لأنه يجير باسم الإسلام .

ولا ريب أن الجوار كان تقليداً سائداً عند العرب قبل الإسلام وقد أخضعه الإسلام لتعاليمه التى حلت محل العصبية القبلية .

نمت الصحيفة أن " المؤمنين بعضهم موالى بعض دون الناس " فهم كتلة واحدة يحمى كل فرد الآخرين ، ويتمتع بحمايتهم ، ويظفر بمعونتهم إذا كان بحاجة الى هذه المعونة .

وان المؤمنين " لا يتركون مفرحاً بينهم دون أن يعطوه بالمصروف والقسط بين المؤمنين " .

كما أعلنت الصحيفة أن " المسلمين تتكافأ دماؤهم " . فالدية عليهم واحدة ، بعكس الحال فى الجاهلية ، حيث كانت دية الأفراد تختلف تبعاً لمكانتهم الاجتماعية . (١)

(١) أنظر صالح أحمد العلى : تنظيمات الرسول صلى الله عليه وسلم الإدارية فى المدينة ، ص ١٠ وما بعدها .

كذلك نصت الصحيفة على وحدة الأمة وتماسكها في موقفها من الجرائم المخلة بالأمن ، " ان المؤمنين المتقين أيديهم على كل من بغى أو لبتفى دسيسة ظلم أو اثما أو عدوانا أو فسادا بين المؤمنين وان أيديهم عليه جميعا ولو كان ولد أحدهم " وأنه " لا يحل لمؤمن أقر بما في هذه الصحيفة وامن بالله واليوم الآخر أن ينصر محدثا أو يؤويه ، وأنه من نصره أو أواه فأن عليه لعنة الله وغضبه يوم القيامة ولا يؤخذ منه صرف ولا عدل".

فبهذا لا يجوز لأحد أن يوالى المجرم أو يؤازره أو يدافع عنه أو يسعى في تخليعه حتى ولو كان ولده .

ويتبين من هذه النصوص التأكيد الشديد على الروح الجماعية وعلى وجوب اشتراك المسلمين ومساهماتهم جميعا في صيانة الأمن ومعاينة المفسد وعدم حمايته ، وبهذا تنبع السلطة التنفيذية من مجتمع المسلمين وحدهم ، ولا يساهم بها غيرهم ، فهم كتلة واحدة ، والسلطة التنفيذية جماعية وهي منهم وليست مفروضة عليهم .

نصت الصحيفة أنه " لا يحالف مؤمن مولى مؤمن دونه " وبهذا أقر بقاء الولاء ولكنه منع المؤمنين من مخالفة الموالى دون موافقة أسيادهم ، ومن المعلوم أن مؤسسة الولاء قديمة ، وفيها منافع للمولى وللعشيرة ، فأما المولى فإنه يستطيع ممارسة نشاطه وأعماله بحرية في

ظل الحماية التي يوفرها الولاء كما أن العشيرة تستفيد من الموالى الذين يزدون في عددها ويقدمون لها بعض المساعدة .

ولا ريب في أن روابط الولاء ليست ثابتة كرابطة الدم ، ولكن انتقال الولاء من عشيرة إلى أخرى يضعف العشيرة الأولى ويقوى الثانية ، الأمر الذي يؤدي إلى القلق وعدم الاستقرار وإلى خلق مشاكل اجتماعية وسياسية وإدارية ، ولذلك منع رسول الله صلى الله عليه وسلم مخالفة المولى دون إذن سيده (١) .

اهتم الرسول صلى الله عليه وسلم بأمر العدالة وتنظيم القضاء وإدارته ، فقد خصت الصحيفة للقضاء عدداً غير قليل من الأحكام .

ويمكن القول بأن العدالة وتنظيم القضاء كانا من الفأيات الرئيسية التي استهدفتها الوثيقة ، ولا بد أن هذا التأكيد راجع إلى إدراك الرسول صلى الله عليه وسلم أهمية العدالة والقضاء لكل مجتمع سليم ، وأن فقدانهما كان من أبرز العيوب في المجتمع المكى قبل الهجرة ومن أعظم أسباب القلق والاضطراب .

وقد ركزت الصحيفة السلطة القضائية بيد الرسول صلى الله عليه وسلم ، فهو يحكم في الخلافات التي تهدد الأمن وتسبب الاضطراب سواء كان

(١) أنظر المرجع السابق ، ص ١٢

ذلك بين المسلمين فقط أو بينهم وبين اليهود ، فقد نرى في الصحيفة "وأنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده ، فان مرده الى الله والى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم " . فقد أوجد في هذه المادة سلطة قضائية مركزية يرجع اليها الجميع ، وهي مسألة لها تأثير كبير في خلق الاستقرار والنظام وأن هذه السلطة من الله ، فهي مصطبغة بصبغة قدسية ، كما أن لها قوة تنفيذية ، لأن أوامر الله تعالى واجبة الطاعة ولزمت التنفيذ ، كما أن أوامر الرسول صلى الله عليه وسلم من الله وطاعتها واجبة ، فان اطاعة أوامر الرسول صلى الله عليه وسلم هي اطاعة لأوامر الله وقد نعت علي ذلك كثير من الآيات منها قوله تعالى " من يطع الرسول فقد أطاع الله ومن تولى فعا أرسلناك عليهم حفيظا " (١) .

ومنها " يا أيها الذين امنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ولا تبطلوا أعمالكم " (٢) .

ولم تقتصر السلطة القضائية على المسلمين فحسب بل شملت المشركين من "قريش وأهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم " والمقصود بمن "تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم " الأفراد والعشائر التي لم تعتنق الدين

(١) الآية ٨٠ من سورة النساء .

(٢) الآية ٣٣ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم .

الإسلامى من أهل المدينة ، وبذلك أدخلهم ضمن هذه الأحكام الأساسية ، ولم يجبرهم على اعتناق الإسلام . (١)

ولعل الرسول صلى الله عليه وسلم أخذهم بالحسن ولم يعمل على اقصائهم والتشديد عليهم بل أبقاهم ضمن قبائلهم نظرا الى الأخطار الكبيرة التى قد يتعرضون لها فيما لو انفصلوا عن عشائهم وتجردوا من حمايتها .

ولا بد أن هؤلاء الذين لم يعتنقوا الإسلام أدركوا أنه لا بد لهم من الرضوخ لتحكيم الرسول صلى الله عليه وسلم ، خاصة بعد أن أسلمت معظم عشائهم وروؤسائهم فاضطروا أن يبقوا مع عشائهم ، ولا بد أن هذا البقاء سيؤثر عليهم بمر الأيام ويجعلهم يتفهمون الإسلام ويعتقونه .

أما الخلافات الشخصية ، من زواج وطلاق وميراث فلم يكن اليهود ملزمين بعرضها على الرسول صلى الله عليه وسلم ، كما أن للرسول صلى الله عليه وسلم الحق اذا عرض عليه اليهود خلافاتهم له أن ينظر فيهما أو لا ينظر . (٢)

(١) أنظر صالح أحمد العلى : تنظيمات الرسول صلى الله عليه وسلم الإدارية فى المدينة ، ص ١٣ ، محمد عطية خميس : الشريعة الإسلامية والأجانب فى دار الإسلام ، ص ١٢ .

(٢) قال تعالى " فان جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم وان تعرض عنهم فلن يضروك شيئا وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط ان الله يحب المقسطين " . الآية ٤٢ من سورة المائدة .

ولا ريب في أن الحكم يتم على أساس العدالة ومبادئ الإسلام (١) .
كذلك اهتمت الصحيفة بأمر الحرب والسلام وما يتمل بهما وخصمت لها
عدة نصوص .

ولا ريب في أن الاهتمام بهما أمر طبيعي في تلك الظروف التي كان
فيها الإسلام محاطا بالخصوم والأعداء الذين يريدون القضاء عليه
ويعتمدون في ذلك على القتال حيث كانت حالة الحرب سائدة في الجزيرة
ولم يكن من الممكن إسكات أعداء الإسلام إلا بالقوة التي تمنعهم من
الاعتداء أو التفكير فيه .

إن أحوال الحرب والسلام تتجلى فيها وحدة المدينة كلها
والمساهمين في الصحيفة لا من المؤمنين والمسلمين من أهل قريش ويشرب
بل أيضا " ممن تبعهم فلاحق بهم " .

" فسلم المؤمنين واحد ، لا يسالم مؤمن دون مؤمن في قتال في
سبيل الله إلا على سواء وعدل بينهم " فلا يمكن أن يشترك بعض أهل
المدينة في الحرب ، ويبقى بعضهم في حالة سلم مع العدو ، والمسلمون
يتعاونون جميعا ويشتركون جميعا في دماء من يقتل منهم في سبيل الله .

(١) قال تعالى " فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما
جاءك من الحق " الآية ٤٨ من سورة المائدة . وقال تعالى " وليحكم
أهل الانجيل بما أنزل الله فيه ومن لم يحكم بما أنزل الله
فأولئك هم الفاسقون " الآية ٤٧ من سورة المائدة . وقال تعالى
" أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون " .
الآية ٥٠ من سورة المائدة .

نصت الصحيفة أيضا على ضمان الحرية الدينية لليهود (لليهود دينهم وللمسلمين دينهم مواليتهم وأنفسهم الا من ظلم أو آثم فإنه لا يوتغ الا نفسه وأهل بيته) .

وقد نص أيضا على أن (من تبعنا من يهود فإن له النمر والأسوة غير مظلومين ولا متناصر عليهم) ، أما الباقيون فقد نص على وجوب مناصرتهم المسلمين في صد الهجمات الموجهة الى المدينة (وان بينهم النصر على من دهم يشرب) . أى أنه حتم عليهم الاشتراك في الحروب الدفاعية من المدينة . وفي الوثيقة مادة تنص على (أن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة وأن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم) .

وواضح منها أن على اليهود الوقوف بجانب المسلمين ضد من يحارب المسلمين ، وأن عليهم مساندتهم وتأييدهم وعدم خيانتهم ، ولكن الراجح أنه لم يطلب منهم أن يقاتلوا مع المسلمين ، بل أن يقفوا موقف الحياد المشرب بروح التأييد للمسلمين ، والواقع أنه ليس هناك إشارة أو دليل على قتالهم مع المسلمين . (١) .

(١) أنظر : صالح أحمد العلي : تنظيمات الرسول صلى الله عليه وسلم الإدارية في المدينة ، ص ١٤ ، ١٥ ، حازم عبدالمتعال المعيدى : النظرية الإسلامية في الدولة ، ص ١٩١ وما بعدها .

وفى الصحيفة مادة صريحة تجيز لليهود عدم الاشتراك فى الحروب الدينية الاسلامية " واذا دعوا الى صلح يصلحونه ويلبسونه ، فانهم يصلحونه ويلبسونه وانهم اذا دعوا الى مثل ذلك فبانه لهم على المؤمنين الا من حارب فى الدين " .

وقد وضعت هذه المادة تالية للمواد المتعلقة بالدفاع عن المدينة لذلك يمكن اعتبارها مكمله لها ومرتبطة بها ، وأن المصلح الذى تشير اليه هذه المادة يتعلق بالآنظار التى تهدد المدينة .

والصحيفة تنص على " أنه لا يخرج منهم أحد الا باذن محمد صلى الله عليه وسلم " .

ويظهر أن المقصود بها عدم السماح لليهود باثهار حرب الا باذن الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولهذا تأثير كبير فى عدم السماح لهم بمحالفة قريش والواقع أن مادة أخرى فى الصحيفة ذهبت الى أبعد من ذلك فقررت أنه " لا تجار قريش ولا من نمرها " .

وقد نظمت الصحيفة الالتزامات المالية الشاجمة عن الحروب التى قد يشترك فيها الفريقان فقد نصت على " أن اليهود يشفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين " .

ونمت أيضا " أن على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم ". آى أنه اذا أحدثت حرب وشارك فيها اليهود ، فانهم يقومون بدفع ما يحتاجونه من نفقات . ونمت الصحيفة على أن " يشرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة ".

وهذا النص منع الحروب والقتال بين القبائل والعشائر وتشبثت للسلم فى المدينة ، فوضع حدا لأقوى عامل فى خلق القلق والاضطرابات وما يجره من أمور ، ولا ريب فى أن استعمال كلمة " حرام " قصد منه اعطاء السلم طابعا دينيا ، فيكون اثره أقوى . (١)

ان أمة الاسلام يرتبط أعضاؤها برابطة العقيدة ويتركون بحقوق وواجبات تعبر عن وحدتهم وتقوى من تماسكهم ، ولكنها ليست جماعة طاغية ، بل تهدف تنسيق حرية الفرد مع مصلحة الجماعة ، وأن وجود الأمة لا يعنى القضاء على كيان الفرد ومكانته ، فالمسؤولية المدنية والأخلاقية والدينية فردية (كل نفس بما كسبت رهينة) . (٢)

وقد أباح الاسلام للفرد حرية العمل ومزاولة المهنة التى يرتشيها ، والتنقل حيث شاء كل ذلك ضمن نطاق الأمة ، اذ لا يجوز له القيام بأعمال تضر بمصلحة الجماعة كما أنه ليست للأمة أن تقيد حرية الفرد مالم تضر بمصلحة المجموع .

(١) أنظر المرجع السابق ، ص ١٦ (٢) الآية ٢٨ من سورة المدثر .

وقد نصت الصحيفة أنه (لا يكسب كاسب الا على نفسه) ونصت أيضا (أنه لا يآثم امرء بحليفة) . أكدت الصحيفة على أهمية المبادئ الأخلاقية في العلاقات الاجتماعية ، فقد نصت على (أن الله جار لمن بر واتقى) أي أن الله تعالى يحمي من يبر ويتقى ويتخلق بالأخلاق الفاضلة كما أن الصحيفة أكدت على البر دون الاثم . ويتبين مما ذكر في المعاهدة أن ادارة الرسول صلى الله عليه وسلم في الحكومة النبوية كانت تهدف الى تكوين أمة مترابطة فيما بينها ، للأفراد فيها حرية العمل والتنظيم ، وللسلطة المركزية حق الاهتمام بالعدالة والأمن والقضاء وأمور الحرب والسلام ، وعلى أن تكون التقوى والأخلاق الفاضلة الإسلامية أساس أعمالهم وتصرفاتهم . (١)

والآن وبعد أن عرفنا محتويات هذه الوثيقة المملنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ورئيس الحكومة النبوية في شكل تعاهدي بينه وبين

(١) أنظر العلي : تنظيمات الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة ، ص ١٦ ، أنظر تحليل نص الصحيفة في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي ، لعللى على منصور ، ص ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، أحمد إبراهيم الشريف : دولة الرسول في المدينة ، ص ٩٤ وما بعدها ، علال الفاسي : الفقه الإسلامي ومقارنته بالفقه الأجنبي ، ص ٧٠ وما بعدها ، محمد علي ضناوي : الطريق الى حكم اسلامي ، ص ٩٤ ، ٩٥ ، عبد الحى العمراني : الإسلام دين ودولة ونظام ، ص ١٠٠ ، ١٠١ ، عبد الوهاب كلزية : الشرع الدولي في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، ص ٨٧ ، ٨٨ ، علي يوسف السبكي : نظام الحكم والادارة في العهد النبوي ، ص ٥٤ ، ٥٦ ، القاسمي : نظام الحكم ، ج ١ ، ص ٣٧ وما بعدها ، فتح عبد الكريم : الدولة والسيادة في الفقه الاسلامي ، ص ١٣٦ ، ١٣٧ ، محمد سليم العوا : في النظام السياسي للدولة الإسلامية ، ص ٤٧ ، ٥٢ .

المؤمنين من جهة ، وبين مختلف الطوائف في المدينة من جهة أخرى ، وخاصة اليهود ، هل نجد فيها شيئاً يتنافى مع مقتضيات النصوص القرآنية والآحاديث النبوية التي تبين أصول الحكم ؟ أليس فيها النموذج الأول للدولة الإسلامية التي ستصبح شاملة لملك كسرى وقيصر؟

لقد أشكل على البعض قيام هذه الوحدة الوفاقية ، فاعتبر أن الأمة في الإسلام ليست مركبة من الأفراد ولكن من الطوائف ، وهو خطأ كبير لأن الأمة المؤمنة قائمة بنفسها وقد تندمج معها طوائف تغفل البقاء على دينها ولا يكرهها الإلام على مفارقتها ، فتتمتع بنفس الحقوق الإنسانية والمدنية التي يتمتع بها المؤمنون ، لأن الجميع داخل في ذمة الله وميثاقه .

وإذا أردنا أن نفهم صورة المجتمع المدني كما بناء الرسول صلى الله عليه وسلم ، فلنستمع لهذه الآية الكريمة : " يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إنا أكرمكم عند الله أتقاكم " . (١)

فهل هناك إعلان دستوري في العالم اشتمل على التصريح بالآخوة البشرية والمساواة في الأمل والمنشأ غير هذا الإعلان القرآني؟

(١) الآية ١٣ من سورة الحجرات..

وهل هناك تطبيق له أفضل من هذا التطبيق النبوي الذي سوى في الحقوق والواجبات بين المؤمنين وغيرهم في حكومة يسوسها ويدبر شؤونها نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ؟

ثم لنستمع لهذه الآية الأخرى لنفهم مدلول العهد النبوي قال تعالى " واذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب ورحمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به ولتنصرنه ، قال أقررتم وأخذتم على ذلك إصري ، قالوا أقررنا ، قال فاشهدوا وأنا معكم من الشاهدين". (١)

فالميثاق مأخوذ على الأنبياء وعلى أممهم طبعاً ، لأنهم تبع لهم وإن لم يصرح بذكرهم . فلما جاء محمد صلى الله عليه وسلم مصدقاً لما معهم ، وجب أن يؤمن اتباع الأنبياء السابقين بنبوته وأن ينصروه .

وقد اتفق سكان المدينة على اعتباره صلى الله عليه وسلم رسولاً ، وقائداً ، وقاضياً وإن لم يؤمن بعضهم به .

لقد قبلوا رئاسته ، والتزموا بحماية دعوته ، كما التزموا بقبول أحكامه التي لا يمكن أن تخالف مقتضيات شريعته ، فقبل ذلك منهم عليه

(١) الآية ٨١ من سورة آل عمران.

الصلاة والسلام لأنه لم يبعث عليهم جبارا ، ووفى لهم بوعده ، ووفى المؤمنين والعرب . فأما الذين خانوا من يهود فقد نبذ اليهم بعد ذلك على سوا* . (١)

وبعد :

فمن تحليلنا السابق لهذه الوثيقة النبوية التي عقدت بالمدينة بعد الهجرة نرى المبادئ السياسية الأميلة التي تقوم عليها تنظيمات الدولة الحديثة ، والتي قامت عليها الدولة الإسلامية بقيادة الرسول صلى الله عليه وسلم إدارة وتنظيما وعدلا ومساواة وقامت الحكومة النبوية لتطبيق شرع الله الذي أنزله على رسوله للعمل به وتنفيذ أحكامه حتى يرسم طريق الخير لمن بعده من خلفائه وأصحابه واتباعهم الى يوم الدين فيسيروا على نهجه ويقتدوا به ليقيموا دين الله كما أمر الله ورسوله في دولة الاسلام ، ومدق الله العظيم حيث يقول :

" الذين ان مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور " (٢) .

(١) أنظر غلال الفاسي : مدخل في النظرية العامة لدراسة الفقه الاسلامي ومقارنته بالفقه الاجنبي ، ص ٧٨ ، ٧٩ .
(٢) الآية ٤١ من سورة الحج .

الفصل الثاني

التشريع

رسم القرآن الكريم الخطوط الأساسية لإقامة الدولة ، وأجهزتها. ثم ترك لكل جيل اختيار الأشكال والأساليب والقوالب التي قد تكون أقدر على الوفاء بالآهداف التي أرادها الخالق الحكيم عندما جاء وحيه سبحانه وتعالى بهذه النصوص الكلية .

فالسُّلطات العامة في النظام الأساس للدولة الإسلامية تمثل عنصر المحافظة والتوازن في النظام .

وتتمثل هذه السلطات في عصرنا الحاضر فيما يلي :

- ١- السلطة التشريعية .
- ٢- السلطة التنفيذية .
- ٣- السلطة القضائية .

السلطة التشريعية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم :

كانت سلطة التشريع في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم له وحده ، وما كان لأحد غيره من المسلمين سلطة التشريع ، فكان المسلمون إذا عرض لهم حادث أو شجر بينهم خلاف وآرادوا معرفة حكم الله فيه رجعوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم . فكان صلوات الله وسلامه عليه

" المبلغ ، والمشرع ، والمفتى ، والقاضى ، والامام ،
والمفسر " (١) .

وهكذا كانت كل مفاهيم الحكومة السياسية متعلقة فى النبي صلى
الله عليه وسلم .

التشريع فى العهد النبوى :

سبقت الإشارة الى أنه طى الله عليه وسلم كان المشرع ، والمنفذ ،
والقاضى ، قال الامام القرافى (اعلم أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم هو الامام الأعظم ، والقاضى الأحكم ، والمفتى الأعلم فهو صلى الله
عليه وسلم امام الأئمة وقاضى القضاة وعالم العلماء ، فجميع المناصب
الدينية فوضها الله تعالى اليه فى رسالته) (٢) . فلا يمكن التحدث عن
السلطات الثلاث متميزة فى ذلك الوقت لاجتماعها فى يديه الكريمتين صلى
الله عليه وسلم . فاذا اعتبر التنفيذ والقضاء عملاً شخصياً للرسول صلى
الله عليه وسلم فان ذلك ليس الشأن بالنسبة الى التشريع ،

(١) . أنظر القرافى : الفروق ، ج ١ ، ص ٢٠٥ ، عبد الوهاب أبو سليمان :

الفكر الأصولى دراسة تحليلية نقدية ، ص ٢١ .

(٢) القرافى : الفروق ، ج ١ ، ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

ذلك لأن مصدر التشريع الرئيسي هو القرآن الكريم الذى هو من عند الله عز وجل لا من عند الرسول صلى الله عليه وسلم ودور الرسول صلى الله عليه وسلم فيه دور المبلغ والمبين عن ربه جل وعلا ، ومن المصادر التى يعتمد عليها التشريع ، بجانب القرآن الكريم السنة النبوية .

فاذا كان القرآن الكريم يتضمن القواعد العامة والمبادئ الاجمالية فكذا السنة المطهرة تتضمن قواعد عامة ومبادئ أساسية موحى بها من قبل الله تبارك وتعالى بالاضافة الى تبين وتوضيح ما جاء فى الكتاب الكريم ، ومن ثم فانه لا يمكن اعتبار منزلة السنة من القرآن بمثابة اللوائح التنفيذية من التشريع العادى . (١)

ولكنها فى الحقيقة مصدر مستقل مفسر لما جاء به القرآن الكريم من أحكام ، ومكملا لما لم ينزل فى القرآن من أحكام ، وفى ذلك يقول الله تعالى (وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم) . (٢)

(١) عبد الوهاب خلاف : السلطات الثلاث فى الاسلام
 سليمان الطماوى : السلطات الثلاث فى الدساتير العربية المعاصرة
 وفى الفكر السياسى الاسلامى ، ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .
 (٢) الآية ٤٤ من سورة النحل .

فكان صلى الله عليه وسلم يبين حكم الله فيما نزل من حوائث ويجيبهم عما سألوا عنه ، تارة بآية أو آيات من القرآن الكريم ينزل عليه بها الوحي من ربه . وتارة بآقواله وأفعاله التي تصدر عن اجتهاده ونظره . فمصدر النبي صلى الله عليه وسلم في التشريع وحسب الله له واجتهاده علما بأنه عليه الصلاة والسلام لا يقر على خطأ في اجتهاده . فيثبت بذلك ان التشريع كله من عند الله .

فكان صلوات الله وسلامه عليه مشرعا بما يقول ويفعل " وطريقة التشريع في عصره كانت تمير مع الواقع بمعنى أنه اذا عرض أمر سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حكم الله فيه باعتباره المرجع الموحي للجماعة الاسلامية فيفتيهم بالحكم اذا كان قد نزل فيه قرآن وقد يتأخر الوحي أحيانا وقد ينزل الوحي ببيان الحكم دون أن يكون البيان قرآنا بأن يترك للنبي صلى الله عليه وسلم التفسير عنه ، وهذا ما يسمى بالسنة قولاً أو فعلاً أو تقريراً " (١) .

وقد لا ينزل الوحي بشئ من ذلك فيدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الله سبحانه وتعالى قد وكل اليه بيان الحكم باجتهاده فسيضو ما نزل عليه سابقا . فان أصاب في اجتهاده آقره الله عليه وان أخطأ نبهه الى وجه الخطأ .

(١) أنظر حمد الكبيسي ، محمد عباس السامرائي ، مصطفى الزلمسي : المدخل لدراسة الشريعة الاسلامية ("الفقه وآدواره" دور التأسيس عصر النبي صلى الله عليه وسلم) ، ص ١٠٤ .

أمثلة من اجتهاداته صلى الله عليه وسلم :

أن المناظر في تاريخ التشريع الإسلامي ليرى الكثير من الحوادث التي اجتهد النبي صلى الله عليه وسلم في الوصول إلى حكمها. منها ما أقره الله عليه ومنها ما نبهه إلى الطريق الأمثل وبين له وجه الحق والصواب وسأذكر بعضاً من اجتهاداته صلى الله عليه وسلم:

١- من هذه الحوادث ما أشار إليه قوله تعالى " ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة، والله عزيز حكيم . لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم " (١) نزلت هاتان الآيتان في أسارى بدر (٢) وحاصل قمتهم أن النبي صلى الله عليه وسلم استشار أبا بكر رضي الله عنه في شأنهم فقال يا رسول الله هم بنو العم والعشيرة ، أرى أن تأخذ منهم فدية تكون لنا قوة على الكفار ، وعسى الله أن يهديهم للإسلام ، فقال صلى الله عليه وسلم لعمر : ما ترى يا ابن الخطاب ؟ فقال عمر رضي الله عنه : ما أرى الذي رأى أبو بكر ، ولكنني أرى أن تمكثنا فنضرب أعناقهم ، فتمكن عليا من عقيل فيضرب عنقه ، وتمكنني من فلان - نسيب

(١) الآيتان ٦٢ ، ٦٨ من سورة الأنفال.

(٢) أنظر لباب النقول في أسباب النزول على هامش المصحف الشريف.

١٢٧، الواحدى : أسباب النزول ، ص ١٣٦.

لعمر - فأضرب عنقه ، فان هو لا هم أثمة الكفر وصناديده ، فقال
الرسول صلى الله عليه وسلم الى ما قاله أبو بكر ثم قال : أنتم عالة
فلا ينفلتن أحد منهم الا بفداء* أو ضرب عنق* (١)

وجه الدلالة : أن الرسول صلى الله عليه وسلم قلب الرأى واستفصرغ
الوسع فى الوصول الى حكم فى هو لا* الأسرى ، أيقنهم كما يشير بذلك
عمر رضى الله عنه أم يبقى عليهم ويأخذ منهم الفدية كما يرى أبو بكر
رضى الله عنه ، ويصل باجتهاده صلى الله عليه وسلم الى الإبقاء عليهم
وأخذ الفدية منهم وبين وجه اجتهاده فى قوله : " أنتم عالة " فقد
اختار الفداء* لأنه حسب اجتهاده أنفع للمسلمين فهم فى حاجة الى
الصال. ولكن الله نبهه الى الحكم الأمثل وهو الاثنان فى الأرض
والتمكين للدعوة الإسلامية فاذا ما استقرت كان الفداء* والمن وهو ما
ورد به القرآن بعد (٢)

فالحكم الذى أصدره النبى صلى الله عليه وسلم فى شأن أسرى بدر
كان حكما بالاجتهاد لأنه لو كان بالوحي لما عوتب عليه صلى الله عليه

(١) أنظر حسن أحمد مرعى : الاجتهاد فى الشريعة الإسلامية ، بحث مقدم
لمؤتمر الفقه الإسلامى الذى عقدته جامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية فى الرياض عام ١٣٩٦هـ ونشر ضمن كتاب تحت عنوان " الاجتهاد
فى الشريعة الإسلامية " عام ١٤٠١هـ ، ص ٤٨ ، ٤٩ .

(٢) قال تعالى " فاذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى اذا
أثخنتموهم فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء* حتى تضع الحرب
أوزارها ذلك ولو يشاء الله لانتصر منهم ولكن ليبلوا بعضكم ببعض
والذين قتلوا فى سبيل الله فلن يفل أعمالهم " الآية ٤ من سورة محمد

وسلم ولكنه عوتب فهذا يدل على أن حكمه بالاجتهاد . وهو حكم شرعى لأن جواز مفاداة الأسير بالمال وعدم جوازه من أحكام الشرع ومما هو حق لله تعالى وقد شاور فيه أصحابه وعمل فيه بالرأى إلى أن نزل الوحي بخلاف ما رأى. (١)

٢- ومن الحوادث أيضا :

ما أشار إليه قوله تعالى : " عفا الله عنك لم أذنت لهم حتى يتبين لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين " (٢).

آذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في التخلف عن الجهاد لمن استأذنه في ذلك ، قبل أن يتثبت من عذره ويتبين أصادق فى عذره أم كاذب، فعاتب الله تبارك وتعالى نبيه صلى الله عليه وسلم على تسرعه فى الإذن لهؤلاء* . فالإذن بالتخلف يقتضى الإباحة وهو حكم شرعى وقد وصل الرسول صلى الله عليه وسلم إلى هذا الحكم باجتهاده لأنه لم يكن قد ورد فيه نهى. (٣)

ويبين من هذا أن الرسول صلى الله عليه وسلم اجتهد وأداه اجتهاده إلى الإذن بالتخلف لمن استأذنه فى ذلك ولعله رأى أن وجود

(١) أنظر أصول السرخسى ، ج ٢ ، ص ٩٣.

(٢) الآية ٤٣ من سورة التوبة ، وأنظر الواحدى: أسباب الشزول ، ص ١٤١

(٣) أنظر الامدى : الأحكام فى أصول الأحكام ، ج ٤ ، ص ١٤٤.

هؤلاء في الجيش فيه اضعاف له . وقد جاء القرآن الكريم مبينا له صدق
 حصه (١) ولكنه كان الأولى أن يتثبت وفي هذا تعليم من الله لنبيه
 وللمسلمين ألا يتسرعوا في الحكم ، فالحكم ثابت بالاجتهاد وهو حكم
 شرعي (٢) .

والخلاصة :

أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجتهد اذا انتظر النبي وخاف
 فوات الحادثة ، وان اجتهاده محاط بالوحى من كل جوانبه ، وقد أصاب
 النبي صلى الله عليه وسلم في كل اجتهاداته الا القليل منها وقد بين
 له ربه وجه الحق فيها ، وكان هذا منه صلى الله عليه وسلم تعليمًا
 لأمته في كيفية استنباط الأحكام ، ويقوى عزم المجتهدين من هذه الأمة
 على ولوج باب الاجتهاد . فمصدر التشريع اذن في هذه الفترة الهامة من
 حياة الأمة الإسلامية هو القرآن الكريم والسنة النبوية وما ثبت بطريق
 الاجتهاد وأقره النبي صلى الله عليه وسلم . وتبين للدارس لتلك
 الفترة أن السلطة التشريعية كانت للرسول صلى الله عليه وسلم فمسا

(١) يقول تعالى بعد الآية موضوع الاستدلال : " لو خرجوا فيكم سوا
 زادوكم الا خبالا ... " والآيات قبلها وبعدها تبين أن وجودهم عنصر
 هدم لا عنصر نصر .

(٢) أنظر حسن أحمد مرعي : الاجتهاد في الشريعة الإسلامية ، ص ٥١ . على
 الخفيف : الاجتهاد في الشريعة الإسلامية ، ص ٢١٥ .

جاء في الكتاب العزيز والسنة المطهرة وأقره النبي صلى الله عليه وسلم كان تشريعاً. (١)

-
- (١) أنظر الشعالي : الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي ، ج ١ ، ص ١٦٧ . ، عبد العظيم شرف الدين ، تاريخ التشريع الاسلامي ص ٢١ ، محمد علي السايي : تاريخ الفقه الاسلامي ص ١١ ، عبد الوهاب خلاف : السياسة الشرعية ، ص ٤٣ ، عبد الرحمن تاج : السياسة الشرعية والفقه الاسلامي ، ص ٤٧ . ، محمد فاروق النبهان : المدخل للتشريع الاسلامي ، ص ٧٧ ، شوقي الساهي : السياسة الشرعية ، ص ٨٧ ، محمد رأفت عثمان : رعاية الدولة في الفقه الاسلامي ، ص ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، محمد البنا : السياسة الشرعية ، ص ٨ . نظام الدين عبد الحميد : مفهوم الفقه الاسلامي ، ص ٥٧ . سليمان محمد الظمساوي : السلطات الثلاث ، ص ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ . فتحي رضوان ، من فلسفة التشريع الاسلامي ، ص ٥٩ ، أبو المعاطي حافظ أبو الفتوح : المدخل لدراسة التشريع الاسلامي ، ص ١٦ ، ١٧ . ، عبد الكريم زيدان : المدخل لدراسة الشريعة الاسلامية ، ص ١٨٤ ، ١٨٥ . أنور العمروسي : التشريع والقضاء في الاسلام ، ص ١٧ وما بعدها . محمد ابن معجوز : محاضرات في المدخل لدراسة الشريعة الاسلامية ، ص ٢٤ ، تاريخ التشريع الاسلامي ، ص ١٦ ، محمد مصطفى ثلبي : المدخل في التعريف بالفقه الاسلامي ، ص ٧٤ ، ٧٥ .

الفصل الثالث التنفيذ

السلطة التنفيذية

ان المراد بأعمال التنفيذ ماعدا التشريع والقضاء ، من سائر الأعمال التى تتطلبها السياسة الإسلامية لشئون المسلمين وتدير أمورهم ، وتنظيم دولتهم .

وقد كانت سلطة التنفيذ فى الحكومة النبوية لحضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم فى عهده ، كما كان له التشريع ، والقضاء . لأن وظيفته صلى الله عليه وسلم تقتضى أن تكون الشئون الثلاثة " التشريع ، والتنفيذ ، والقضاء " بيده صلى الله عليه وسلم .

فهو رسول يبلغ الناس ما أنزل إليه من ربه ، ويدعوهم إلى الإيمان به وراع يسوس من أجابوا دعوته ، ويدير شئونهم على وفق ما شرع الله ، وهذا التبليغ والتجسير ينظمان التشريع والتنفيذ والقضاء .

فكان صلوات الله وسلامه عليه المنفذ لأوامر الله تبارك وتعالى والمنظم لشئون الدولة الإسلامية .

وقد تجلّى هذا التنفيذ فى التنظيم الإدارى للحكومة النبوية والمتمثل فى الإشراف العام على ولايات الدولة المختلفة ، من وزارة ،

وامارة وشرطة وحسبة ، ويعوث وسرايا وتنظيم للجيش ، وقيادة للغزوات
وبعث للبريد والرسائل ، وتنظيم لموارد الدولة من إيرادات ومصروفات
"بإنشاء بيت المال " مع بيان كيفية أخذها ووجوه صرفها الى غير ذلك
مما لا يتسع المجال لذكره هنا ، وستعرض له في موضعه ان شاء الله .

أولاً : أصل التسمية بنظام الوزارة

الوزير : لفظة مشتقة من الوزر بكسر الواو وهو الثقل لأن الوزير
يتحمل مسئولية الدولة بما فيها من ثقل . ومن الوزر بفتح الراء وهو
الملجأ أو المعتمد (١) .

وقد أورد القرن العظيم هذين المعنيين ، فعن المعنى الأول : قال
تعالى على لسان موسى عليه السلام " واجعل لي وزيراً من أهلي هارون
أخي أشدد به أزري وأشركه في أمري " (٢) . أي يشترك معه في تدبير
أموره وحمل مسئولياته .

(١) أنظر الراغب الأصفهاني : المفردات في غريب القرآن ، ص ٥٢١ ،
الرازي : مختار الصحاح ، ص ٧١٨ ، الماوردي : الأحكام السلطانية
ص ٢٢ - ٢٩ ، أبي يعلى : الأحكام السلطانية ، ص ٢٩ ، ٣٠ ،
الماوردي : قوانين الوزارة ، ص ٦١ ، ابن طلحة : العقد الفريد ،
ص ١٤٤ ، ابن رضوان : الشهب الالامعة في السيادة النافعة ، ص ٢٠٤ ،
محمد سلامة مذكور : معالم الدولة الإسلامية ، ص ٣٨٢ .
(٢) الآية ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، من سورة طه .

وعن المعنى الثانى قال تعالى " كلا لا وزر الى ربك يومئذ المستقر " . (١) ، أى لا ملجأ ولا معتمد الا الى الله سبحانه وتعالى.

وقد ذكر ابن خلدون فى المقدمة أن الوزارة :

" أم الخطط السلطانية لأن اسمها يدل على مطلق الاعانة وهى مأخوذة اما من الوزارة وهى المعاونة أو من الوزر وهو الثقل " (٢) . لذلك يمكن تعريف الوزير بأنه رجل ذو خصائص معينة ، وصفات تؤهله لممارسة الحكم ، وحمل مسئولياته ، فهو يشترك مع الحاكم والحكومة فى تدبير سياسة الدولة . (٣)

الوزارة فى الإسلام

ان المتبع للهيكل التنظيمى لحكومة الرسول صلى الله عليه وسلم يجد أنها حكومة جامعة لكل معانى الحكومة ، وان لم تكن تحمل اسم (الحكومة) ، وان لم يكن لها أعضاء يحملون لقب وزير ، ولكنها كانت تشمل على أعضاء يعدون أنفسهم مجتدين لعمل الخير والصلاح ، فهى حكومة أهداف انسانية سامية ، لا حكومة مناصب زائفة .

(١) الآية ١١ ، ١٢ من سورة القيامة .

(٢) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٣٦ .

(٣) أنظر حسن عبد الحميد عويضة : النظم الاسلامية والمذاهب المعاصرة ، ص ٢٢٨ . حسن ابراهيم حسن : النظم الاسلامية ، ص ١١٢ . عبد الحى حسن العمرانى : حكومة الرسول ، ص ٢٤ ، صير العجلائى : عبقرية الاسلام وأصول الحكم ، ص ٢٢٠ .

ولا شك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت تحيط به جماعة ويطانة من أجلاء الصحابة وأولى السبق في الإسلام يعاونونه ويدبرون الأمور بجانبه ، وكان يثق فيهم ويطمئن اليهم لاختلاصهم وصدقهم ووفائهم ، ولم يكن هؤلاء يحملون لقب الوزراء ، وإن كان عملهم عمل الوزراء .

وقد ألصق لقب الوزير ببعض صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم الملازمين له ، والمتحملين للمسئولية معه ، ففي جامع الترمذي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " ما من نبي إلا له وزيران من أهل السماء ووزيران من أهل الأرض فأما وزيراي من أهل السماء فجبريل وميكائيل ، وأما وزيراي من أهل الأرض فأبو بكر وعمر " (١) .

هذا وكان لرسول الله صلى الله عليه وسلم وزراء آخرون غير الشيخين رضي الله عنهما ، منهم حمزة ، وجعفر ، وعلي ، والمقداد ، وعبد الله بن مسعود ، وأبو ذر ، وحذيفة ، وعمار ، وبلال (٢) .

غير أنه عليه الصلاة والسلام كان يخص أبا بكر ببعض الأمور حتى أن العرب الذين اختلطوا مع الروم والفرس قبل الإسلام ، وعرفوا هذا الاسم

(١) سنن الترمذي ، ج ٥ ، ص ٥١٦ ، حديث رقم ٣٦٨٠

(٢) مسند الإمام أحمد ، ج ١ ، ص ١٤٨ ، عبد الحى الكستاني : التراتيب

الإدارية ، ج ١ ، ص ١٩٠ .

عنهم ، كانوا يسمون أبا بكر رضى الله عنه وزير النبي صلى الله عليه وسلم (١) .

ليس لنا أن نفهم من الوزارة النبوية هذه كل معانى الوزارة التى نعرفها فى العصر الحديث ، ولكن الذى يتبع السيرة النبوية يجد أن أغلب هؤلاء كانوا فى المقام الاستشارى الأول ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم شديد الحرص على الاستشارة برأيهم من جهة وعلى تدريب الأمة وتربيتها على مبدأ الشورى من جهة أخرى ، وأنه لا يمكن الاستغناء عن الانتفاع برأى أولى الأمر .

فالحكومة الإسلامية هى التزام فى الحكم بكتاب الله على معنى أنها تجتهد فى تطبيقه وهى فى هذا التطبيق تخضع لطبيعة الإنسان فى الرأى

(١) أنظر : حسن إبراهيم : النظم الإسلامية ، ص ١١٣ . أبى الحسن الخراسانى التلمسانى : تخريج الدلالات السمعية ، ص ٣٨ ، الثانى : التراتيب الإدارية ، ج ١ ، ص ١٩ ، ابن رضوان : الشهب اللمعة فى السيامة النافعة ، ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ . العمرانى : حكومة الرسول ص ٢٤ . أبو الحمد موسى : النظم الإسلامية ، ص ٢٤ . العجلانى : عبقرية الاسلام وأصول الحكم ، ص ٢٢٠ . ظافر القاسمى : نظام الحكم فى الشريعة والتاريخ الإسلامى ، ج ١ ، ص ٤٠٩ . محمد سلامه مذكور : معالم الدولة الإسلامية ، ص ٢٨٣ . محمد عبدالله شبانة : نظام الحكم والإدارة فى الدولة الإسلامية ، ص ٩٢ . عيد مسعود الجهنى : مجلس الوزراء فى المملكة العربية السعودية بين الشريعة الإسلامية والاتجاهات الدستورية المعاصرة ، ص ١٤٣ .

وهي طبيعة الصواب والخطأ ، فهي حكومة إنسانية غير معصومة . ولا همسية
الوزير في تسيير دفة الحكم ومعاونته للحاكم سن على الله عليه وسلم
سنة المشاورة في أمور الحكم وتنظيم الدولة فقرب منه ومن مجلسه على
الله عليه وسلم هذه الصفوة المختارة من كبار الصحابة الذين سموا
فيما بعد بالوزراء* (١)

وسار على نهجه على الله عليه وسلم خلفاؤه من بعده ، ففي خلافة
أبي بكر كان عمر بمثابة الوزير للخليفة ، فقد كان يوزع الزكاة على
مستحقيها ويشرف على بعض الأمور في دولة الصديق رضي الله عنه ، وكذلك
كان الشأن بالنسبة لأمير المؤمنين ثالث الخلفاء الراشدين عثمان بن
عفان ، وعلى بن أبي طالب مع عمر رضي الله عنه فقد كان يستعين بهما
ويستشير بأرائهما ، ويمهد اليهما بالقيام بكثير من أمور الدولة ،
والنظر في أحوال الرعية ، وقد كان هؤلاء يقومون بعمل الوزير دون أن
يلقبوا به (٢) .

أما في العصر الأموي فقد كانت حكومة بني أمية تستعين بمن عرفوا
من رجال العرب بالحنكة والدهاء وسياسة الأمور وهؤلاء كانوا يقومون

(١) أنظر آيت على : نظام الحكم في الإسلام ، ص ٦٤ ، عبيد مسعود
الجهني : مجلس الوزراء* ، ص ١٤٣ وما بعدها .

(٢) أنظر صبحي الصالح : النظم الإسلامية ، ص ٢٩٤ ، عويضة : النظم
الإسلامية ، ص ٢٢٩ ، محمد سلامة مذكور : معالم الدولة الإسلامية ،

بأعمال الوزراء^١ وان لم يلقبوا بلقب (وزير) رغم شيوع هذا اللقب على بعض السنة الناس في ذلك العهد ، غير أن اللقب أخذ الطابع الرسمي الثابت لمنصب الوزير واختصاصاته في عهد الدولة العباسية^(١).

أطرو : الإمارة

أ - تعيين العمال :

سبقت الإشارة الى أن هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم الى المدينة كانت ايذانا بقيام الحكومة النبوية . فقد وضع صلى الله عليه وسلم لهذه الحكومة من النظم ما يكفل استقرارها ويحفظ كيانها^(٢).

من ذلك تعيينه عليه الصلاة والسلام عمالا ينوبون عنه صلى الله عليه وسلم في تصريف شئون البلاد أو الأقاليم التي ولاهم عليها لرعاية مصالحها. وكان عليه الصلاة والسلام يتيخير عماله من صالح أهلها ، وأولى الدين والعلم ممن يحسنون العمل فيما يتولون^(٣).

(١) عويضة : النظم الإسلامية ، ص ٢٢٩ . القاسمى : نظام الحكم فى الشريعة . ج ١ ، ص ٤٢٦ .

(٢) أنظر : عويضة : النظم الإسلامية ، ص ٢٦٢ .

(٣) ابن سعد : الطبقات الكبرى ، ج ٤ ، ص ٣٦٠ . محمد كرد على : الإدارة الإسلامية فى عز العرب ، ص ١٢ ، على على منصور : نظم الحكم والإدارة ، ص ٢٣١ . قطب طبليلة : نظام الإدارة فى الإسلام ، ص ١٢٠ . محمد محمد فرغلى : البيئة الإدارية فى الجاهلية وصدر الإسلام ، ص ٦٠ . على السبكي : نظام الحكم والإدارة ، ص ٦٢ ، ٦٨ .

ب - المراقبة والتوجيه :

كان عليه الصلاة والسلام يراقب عماله ويسأل عن أخبارهم ، وقد عزل عليه الصلاة والسلام العلاء الحضرمي (١) عامله على البحرين لأن وفد عبد القيس شكاه ، وولى ابنان بن سعيد مكانه وقال له :

" استوصي بعبد القيس خيرا وأكرم سراتهم . (٢)

وكان عليه الصلاة والسلام يحاسب عماله ويستوفى حقوق المسلمين ، فقد روى مسلم (٣) في صحيحه عن أبي حميد الساعدي " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا من الأزد يقال له " ابن اللتبية " (٤) على صدقات بني سليم فلما جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) هو العلاء بن عبد الله بن عمار الحضرمي ، كان مجلب الدعوة ، وكان من سادة المهاجرين توفي سنة ٢١ هـ .

أنظر الذهبى : سير أعلام النبلاء ، ج ١ ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ابن الأثير : أمد الغاية ، ج ٤ ، ص ٧٤ ، ابن حجر : الإصابة ، ج ٢ ، ص ٤٩٧ ، ٤٩٨ .

(٢) ابن سعد : الطبقات الكبرى ، ج ٤ ، ص ٣٦٠ ، محمد كرد علي : الإدارة الإسلامية في عز العرب ، ص ١٢ ، قطب طهيلة : نظام الإدارة في الإسلام ، ص ١٢٠ ، علي علي منصور : نظم الحكم والإدارة في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية ، ص ٣٣١ ، الكتاني : التراتيب الإدارية ، ج ١ ، ص ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، أكرم رسلان ديرانيه : الحكم والإدارة في الإسلام دراسة تحليلية مقارنة ، ص ٧٠ ، محمد عبدالله شبانه : نظام الحكم والإدارة في الدولة الإسلامية ، ص ١٠٢ ، ١٠٣ .

(٣) رواه مسلم عن أبي حميد الساعدي ، أنظر مسلم : صحيح مسلم بشرح النووي ، " باب تحريم هدايا العمال " ، ج ١٢ ، ص ٢١٨ .

(٤) اللتبية : بضم اللام واسكان التاء نسبة إلى بني لتب قبيلة معروفة ، واسم ابن اللتبية هذا عبد الله . (أنظر مسلم بشرح النووي ، ج ١٢ ، ص ٢١٩ .

وحاسبه قال : هذا لكم وهذه هدية أهديت لى ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر فحمد الله وأثنى عليه وقال " ما بال عامل أبغضه فيقول هذا لكم وهذا أهدي لى أفلا قعد فى بيت أبيه أو فى بيت أمه حتى ينظر آيهدي اليه أم لا ، والذي نفس محمد بيده لا ينال أحد منكم منها شيئا إلا جاء به يوم القيامة يحمله على عنقه بعير له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة يتعمر ، ثم رفع يديه حتى رأينا عفرتى أبطيه ثم قال اللهم هل بلغت مرتين " .

فوظيفة العامل فى الحكومة النبوية لا تقتصر على مجرد التسيير الإدارى بل تتعدى ذلك إلى أمور كثيرة (١) . فقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولاة وعمالا كثيرين على جهات مختلفة وذلك حسب احتياج القبائل والمدن فكان أمراؤه ورسله وسعاته عليه الصلاة والسلام يقومون بإمامة الناس فى الصلاة وقبض الصدقات وتقريرها وتبليغ أحكام الشرع والحكم بين المتخاصمين وغير ذلك مما يدل على أن نظام الحكومة النبوية كان تاما كافيا بحاجة الحكومة وملائميا لعمريها انذاك .

(١) أنظر عبد الحى العمرانى : حكومة الرسول ، ص ١٤٨ ، محمود حلمى : نظام الحكم الإسلامى مقارنا بالنظم المعاصرة ، ص ٣٠٣ ، سليمان محمد الطماوى : الملطات الثلاث ، ص ٤٢٥ .

فمن أمرائه صلى الله عليه وسلم الذين استعملهم على بعض الجهات،
عتاب بن أسيد (١) بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس نصبه صلى الله
عليه وسلم أميراً على مكة ، وإقامة الموسم والحج بالمسلمين سنة ٨
هجريّة ووجهه صلى الله عليه وسلم بقوله (تدرى على من استعملتك ؟
قال: الله ورسوله أعلم . قال عليه الصلاة والسلام : استعملتك على أهل
الله) (٢) .

فكان رضى الله عنه شديداً على المريب لينا على المؤمنين (٣) .
وقد رتب له صلى الله عليه وسلم كل يوم درهما فقام يخطب ويقول "أيها
الناس أجاج الله كبد من جاع على درهم فقد رزقنى رسول الله صلى الله
عليه وسلم درهما كل يوم ، فليست بى حاجة الى أحد " . وهذا الراتب من
أول ما وضع من الرواتب للعامل (٤) وقد استمرت إمارته على مكة الى
أن مات يوم وفاة أبى بكر رضى الله عنهما .

(١) هو عتاب بن أسيد الأموى ، أبو عبد الرحمن ، أسلم يوم الفتح ،
وتوفى يوم توفى أبو بكر سنة ١٣ هـ رضى الله عنهما . (أنظر ابن
حجر : الإصابة ، ج ٢ ، ص ٤٥١ ، ابن الأثير : أسد الغابة ، ج ٣ ،
ص ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ابن عبد البر : الاستيعاب ، ج ٣ ، ص ١٠٢٣ ،
١٠٢٤)

(٢) أنظر ابن سعد : الطبقات ، ج ٥ ، ص ٤٤٦ .

(٣) أنظر ابن الطلاع : أقضية رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ص ٣٣ .

(٤) أنظر محمد بخيت المطيعى : حقيقة الإسلام وأصول الحكم ، ص ١٤٦ ،
محمد كرد على : الإدارة الإسلامية ، ص ١٥ ، على على منصور : نظم
الحكم والإدارة فى الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية ، ص ٣٣١ ،
الكتانى : الشرائب الإدارية ، ج ١ ، ص ٢٤٠ ، عويضة : النظم
الإسلامية ، ص ٢٦٣ ، القاسمى : نظام الحكم فى الشريعة ، ج ١ ، ص ٥٦٢

ومن أمرائه الذين استعملهم عليه الصلاة والسلام سعد بن عبادة سيد
الخزرج (١). فقد استخلفه على المدينة حين خرج الى غزوة الابدواء ففى
السنة الثانية من الهجرة ، فكان استخلافه على المدينة للامامة ففى
الصلاة ورعاية شئونهم اليومية. (٢)

وولى رسول الله صلى الله عليه وسلم على امارة البحرين الملا بن
الحضرمى ، وكتب اليه صلى الله عليه وسلم كتابا طويلا جاء فيه : (٣)

(بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب من محمد ابن عبد الله النبى
الأمى القرشى الهاشمى رسول الله ونبيه الى خلقه كافة للملا بن
الحضرمى ومن معه من المسلمين . عهدا عهدا اليكم اتقوا الله أيها
المسلمون ما استطعتم فانى بعثت عليكم الملا بن الحضرمى ، وأمرته
أن يتقى الله وحده لا شريك له ويلين لكم الجناح ، ويحكم بينكم وبين
من لقى من الناس بما أنزل الله عز وجل فى كتابه من العدل). (٤) .

(١) أنظر ابن سعد : الطبقات الكبرى ، ج ٢ ، ص ٨٠ ، السبكي : نظام
الحكم والادارة فى المهد النبوى ، ص ٦٨ .

(٢) أنظر ابن سعد : الطبقات الكبرى ، ج ٢ ، ص ٨٠ ، ظافر القاسمى :
نظام الحكم فى الشريعة (الحياة الدستورية) ، ج ١ ، ص ٤٨٤ .

(٣) تاريخ خليفة بن خياط ، ص ٩٧ . ابن الأثير : أسد الغابة ، ج ٤ ،
ص ٧٤ . ابن حجر : الإصابة ، ج ٢ ، ص ٤٩٧ ، ٤٩٨ . ابن الطلاع :
أقضية رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ص ٢٨ ، ٢٩ ، محمد ضياء
الرحمن الأعظمى : قضاة رسول الله صلى الله عليه وسلم : مجلة
رابطة العالم الإسلامى ، السنة السادسة عشرة ، محرم ١٣٩٨ هـ /
ديسمبر ١٩٧٧ م ، ص ٧٩ .

(٤) والكتاب يشتمل على فوائد جمعة من الأحكام الشرعية والتوجيهات
النبوية لخير الدنيا والآخرة ، (أنظر ابن الطلاع : أقضية رسول
الله صلى الله عليه وسلم) ، ص ٢٩ .

ولما فرضت الصدقة وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الأمر يقتضى جبايتها ممن يجب عليهم أدائها ، فبعث صلى الله عليه وسلم أمراءه وعماله لجبايتها. روى الطبرى (١) (أن الرسول صلى الله عليه وسلم بعث أمراءه وعماله على الصدقات ، على كل ما أوطأ الإسلام من البلدان : فبعث من المهاجرين أبى أمية بن المغيرة إلى صنعاء فخرج عليه العنسى وهو بها ،

وبعث زياد بن لبيد إلى حضرموت .

وبعث عدى بن حاتم على صدقه طرأ وأمد.

وبعث مالك بن نويرة على صدقات بني حنظلة .

وفرق صدقة بني سعد على رجلين منهم .

وبعث العلاء بن الحضرمي على البحرين.

وبعث على بن أبى طالب رضى الله عنه إلى نجران ليجمع صدقاتهم ،

ويقدم عليه بجزيتهم) .

ومن أمراءه الذين أوفدهم وأمرهم بإذان بن ساسان أمره صلى الله عليه وسلم على أهل اليمن كلها بعد موت كسرى فهو أول أمير فى الإسلام على اليمن ، وأول من أسلم من ملوك العجم ، وأمر صلى الله عليه وسلم شهر بن باذان على صنعاء وأعمالها بعد موت أبيه باذان ، وأمر صلى

(١) الطبرى ، ج ٢ ، ص ١٤٧ ، تاريخ خليفة بن خياط ، ص ٩٦ ،
 القاسمى : نظام الحكم فى الشريعة والتاريخ الإسلامى ، ج ١ ، ص ٤٨٢ ،
 المبكى : نظام الحكم والإدارة ، ص ٦٨ .

الله عليه وسلم خالد بن العاص على صنعاء بعد مقتل شهر بن باذان ،
 وولى رسول الله صلى الله عليه وسلم المهاجر بن أبي أمية المخزومي
 على كنده والصدق وتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسر
 اليها ، فاختاره أبو بكر رض الله عنه لقتال المرتدين ، وولى زياد
 بن أمية الأنصاري على حضرموت ، وولى أبو موسى الأشعري على زبيد وعسل
 وزمخ والساحل ، وولى أبو سفيان على نجران ، وولى يزيد بن أبي سفيان
 على تيمنا ، وولى عمرو بن العاص على عمان وأعمالها . (١)

بجاء

(١) أنظر هؤلاء وغيرهم . الطبري : الأئم والملوك ، ج ٣ ، ص ١٤٧ ،
 ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ، ص ٦٠٠ ، ابن القيم : زاد
 المعاد في هدى خير العباد ، ج ١ ، ص ٦٤ ، قدامه بن جعفر :
 الحراج وصناعة الكتابة ، ص ٢٧٥ ، شرح وتعليق محمد حسين
 الزبيدي ، ابن حبيب البغدادي : المحبر ، ص ١٢٦ ، أبو فارس :
 النظام السياسي في الاسلام ، ص ١٤٤ ، القاسمي : نظام الحكم ،
 ج ١ ، ص ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، الكتاني : التراتيب الادارية ، ج ١ ، ص ٢٤٠ .

ومن الولاة الذين وجههم الى أهل اليمن عمر بن حزم وكتب له عليه
الملاة والسلام كتابا تضمن وصايا ، وتشريعات ، وتوجيهات نافعة لخيري
الدنيا والاخرة ، ولأهميته وجدنا من الواجب علينا أن ننقله كنموذج
من النماذج النبوية التوجيهية للآمرات والولاة والعمال.

" نص العهد "

بسم الله الرحمن الرحيم

- (١) هذا بيان من الله ورسوله " يا أيها الذين امنوا آوفوا
بالعقود" (١). عهد محمد النبي رسول الله ، لعمر بن حزم حين بعثه
الى اليمن .
- (٢) أمره بتقوى الله في أمره كله فان الله مع الذين اتقوا والذين
هم محسنون . (٢).

(١) الآية ١ من سورة المائدة .

(٢) الآية ١٨٨ من سورة النحل .

(٣) وأمره أن يأخذ بالحق كما أمره الله .

(٤) وأن يبشر الناس بالخير ، ويأمرهم به ، ويعلم الناس القرآن ويفقههم فيه ، وينهى الناس فلا يمس القرآن انسان الا وهو ظاهر .

(٥) ويخبر الناس بالذى لهم والذى عليهم .

(٦) ويلين للناس فى الحق ، ويشدد عليهم فى الظلم ، فان الله كره الظلم ونهى عنه فقال : (ألا لعنة الله على الظالمين) (١)

(٧) ويبشر الناس بالجنة ويعملها ، وينذر الناس النار وعملها .

(٨) ويستألف الناس حتى يفقهوا فى الدين ، ويعلم الناس معالم الحج وسنته ، وفريضته وما أمر الله به ، والحج الأكبر الحج الأكبر والحج الأصغر هو العمرة .

(٩) وينهى الناس أن يمسوا أحد فى ثوب واحد مغير ، الا أن يكون ثوبا يثنى طرفيه على عاتقيه ، وينهى أن يحتبى (٢) أحد فى ثوب يفضى بفرجه الى السماء .

(١٠) وينهى أن يعقص أحد شعر رأسه فى قفاه .

(١) الآية ١٨ من سورة هود .

(٢) الاحتباء : هو أن يضم الانسان رجله الى بطنه بثوب يجمعهما مع ظهره ، ويشدهما عليه وانما نهى عنه لأنه اذا لم يكن عليه الا ثوب واحد ، ربما تحرك ، أو زال الثوب عنه فتبدو عورته .

(١١) وينهى اذا كان بين الناس هيج (١) عن الدعاء الى القبائل والعشائر ، وليكن دعواهم الى الله وحده لا شريك له ، فمن لم يدع الى الله ودعا الى القبائل والعشائر فليقتطفوا (٢) بالسيف حتى يكون دعواهم الى الله وحده لا شريك له .

(١٢) ويأمر الناس باسباغ الوضوء : وجوههم وأيديهم الى المرافق ، وأرجلهم الى الكعبين ، ويمسحون برؤوسهم كما أمرهم الله .

(١٣) ويأمر بالصلاة لوقتها ، واتمام الركوع والخشوع ، وأن يفلس بالصبح ويهجر بالهاجرة حين تميل الشمس ، وصلاة العصر والشمس في الأرض مدبرة ، والمغرب حين يقبل الليل ولا تؤخر حتى تبدو النجوم في السماء ، والعشاء أول الليل .

(١٤) ويأمر بالسعى الى الجمعة اذا نودى لها ، والفصل عند الرواح اليها .

(١٥) وأمره أن يأخذ من المفانم خمس الله .

(١٦) وما كتب على المؤمنين في الصدقة : من العقار عشر ما سقت العين وسقت السماء وعلى ما سقى الغرب نصف العشر .

(١٧) وفي كل عشر من الابل شاتان ، وفي كل عشرين أربع شياه .

(١٨) وفي كل أربعين من البقر بقرة ، وفي كل ثلاثين من البقر تبع : جذع أو جذعة .

(١) المهيج : اسم للحرب .

(٢) القطف : القطع .

- (١٩) وفى كل أربعين من الفتم سائمة وحدها شاة .
- (٢٠) فانها فريضة الله التى اقتضى على المؤمنين فى الصدقة ، فمن زاد خيراً فهو خير له .
- (٢١) وانه من أسلم من يهودى أو نصرانى اسلاماً خالصاً من نفسه ودان بدين الاسلام فانه من المؤمنين ، له مثل ما لهم وعليه مثل ما عليهم ومن كان على نصرانيته أو يهوديته فانه لا يرد عنها . وعلى كل حالم ذكراً أو أنثى حراً أو عبداً - دينار واث أو عرفة ثياباً .
- (٢٢) فمن أدى ذلك فان له ذمة الله وذمة رسوله ، ومن منع ذلك فانه عدو لله ولرسوله وللمؤمنين جميعاً " . (١) ٥١ هـ

انه لعمرى كتاب يجمع فوائد جمة من الأحكام الشرعية ، والتشريعات الالهية ، والتوجيهات النبوية والنظم الادارية التى أمر بها المعطى صلى الله عليه وسلم عامله على اليمن ، وفيها بيان لوظائف العامل وسياسة الرعية وهى نوع من التنظيم الادارى لأمر الامارات النبوية .

-
- (١) أنظر العهد فى : ابن هشام : السيرة النبوية ج ٢ ، ص ٥٩٤ ، سنن النسائى بشرح الحافظ السيوطى وحاشية المسندى ، ج ٨ ، ص ٥٨ ، محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوى ، ص ٢٠٦ وما بعدها الوثيقة رقم ١٠٥ ، موطأ مالك ، ص ٢٢٦ " أبواب الديات " ، عون الشریف قاسم : نشأة الدولة الاسلامية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم دراسة فى وثائق العهد النبوى ، ص ٢٢٠ ، ظافر القاسمى : نظام الحكم فى الشريعة ، ج ١ ، ص ٥٢٩ ، الكتانى : التراتيب الادارية ، ج ١ ، ص ١٦٩ ، ١٧٠ .

ثالثا : نظام الأمن العام * ^{الضوابط} العنصرية والعنصرية

أ - العنصرية :

لما كانت مهمة السلطة التنفيذية تتجلى فى التنظيم الإدارى المتمثل فى الإشراف العام على قطاعات الدولة المختلفة وتنفيذ السياسة الداخلية كان لابد من وجود جهاز لحفظ الأمن واستتباب النظام وهو الشرطة : (١)

ب - العنصرية

طائفة من أعوان الولاة أو هم الجند الذين يعتمد عليهم الخليفة أو والى فى استتباب الأمن وحفظ النظام والقبض على الجناة

(١) الشرط بالتحريك العلامة والجمع اشراط ، وأشرط فلان نفسه لكذا وكذا : أعلمها وأعدها ومنه سمى الشرط . ، لأنهم جعلوا لأنفسهم علامة يعرفون بها ، الواحد شرطى ، وشرطة قال الزبيدى : " الشرطة طائفة من أعوان الولاة معروفة " . وفى الحديث عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن قيس بن سعد كان يكون بين يدى النبى صلى الله عليه وسلم بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير . (أنظر ابن حجر : فتح البارى بشرح صحيح البخارى ، ج ١٢ ، ص ١٢٢ ، القمطلانى : ارشاد السارى لشرح صحيح البخارى ، ج ١٠ ، ص ٢٢٧ ، الكتانى : التراتيب الإدارية ، ج ١ ، ص ٢٩٢) .

وروى الامام أحمد - من عدة طريق - أن عليا رضى الله عنه بعث عامل شرطته ، فقال له " أتدرى على ما أبعثك ؟ على ما بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أنت كل تمثال (يعنى صورة) وأن أسوى كل قبر " . (أنظر مسند الامام أحمد ، ج ١ ، ص ١٥٠ ، ورواه مسلم فى صحيحه بلفظ يقرب من هذا ذكر فيه اسم صاحب الشرطة وهو " أبو الهياج الأسدى " أنظر صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ٧ ، ص ٢٦) .

فالشرطة هم الجند الذين يعتمد عليهم الخليفة أو والى فى استتباب الأمن وحفظ النظام والقبض على الجناة والمفسدين . (أنظر الزبيدى : تاج العروس ، ج ٥ ، ص ١٦٧) .

وقد تجلت نواة الشرطة في أحداثه صلى الله عليه وسلم نظام العس وهي مهمة شرطية يتولى بعض رجاله صلى الله عليه وسلم القيام بها ، فقد روى أنه عليه الصلاة والسلام اتخذ رجالا يعملون بالمدينة ويحرسون الناس ويتبعون أهل الريب والفساق وكل من يريد افساد أمن المدينة ، فعن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال : " كانت غزوة بدر وأنا ابن ثلاث عشرة سنة فلم أخرج ، وكانت غزوة أحد وأنا ابن أربع عشرة فخرجت فلما دنا مني النبي صلى الله عليه وسلم استمغرنى وردنى وخلفنى فى حرس المدينة فى نفر منهم أوس بن ثابت الأنصارى وأوس بن عرابه ورافع بن خديج " . (١)

وقيل اتخذ الرسول صلى الله عليه وسلم على رأس هؤلاء بديلا بن ورقاء حارسا للمدينة وصاحب عن لها . (٢)

وكان جماعة من الصحابة يحرسون رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه خوفا عليه ، منهم سعد بن أبى وقاص رضي الله عنه حرسه بالمدينة فقد روى الشرمذى عن عائشة رضي الله عنها قالت (مهر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد مقدمه المدينة ليلة فقال : ليت رجلا يحرسنا الليلة فبينما نحن كذلك اذ سمعنا خشخشة الملاح ، فقال من هذا ؟ قال

(١) أنظر العقلانى : الإصابة ، ج ١ ، ص ٩٢ ، ٩٣ .

(٢) الكتانى : السرايب الادارية ، ج ١ ، ص ٢٩٣ .

سعد بن أبي وقاص ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جاء بك؟ قال سعد : وقع في نفسي خوف على رسول الله صلى الله عليه وسلم فحجثت أحرسه فدعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم (١)

وحرسه صلى الله عليه وسلم سعد بن معاذ يوم بدر حين نام صلى المريش ، ومحمد بن مسلمة حرسه يوم أحد ، والزبير بن العوام حرسه يوم الخندق ، وعبادة بن بشير كان صاحب حرسه بتبوك (٢)٠٠ ، الى أن نزل قوله تعالى " والله يعصمك من الناس " (٣) فخرج عليه الصلاة والسلام على الناس فآخبرهم وصرف الحرس (٤)٠ وذكر الإمام ابن القيم أن قيس ابن سعد بن عبادة الأنصاري كان من النبي صلى الله عليه وسلم بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير (٥)٠

وقد عاش قيس رضي الله عنه الى أن شهد خطة الشرطة (ولاية الشرطة) تتميز عن غيرها تدريجيا ورأى ما يسند الى صاحب الشرطة من المهام بعد تطوير المرافق الادارية فشبّه من مضى بمن وجد فكأنه يقول:

-
- (١) الترمذى : سنن الترمذى ، كتاب المناقب "باب مناقب سعد بن أبي وقاص" ، ج ٥ ، ص ٦٥٠ .
 (٢) ابن القيم : زاد المعاد ، ج ١ ، ص ٦٥ .
 (٣) الآية ٦٧ من سورة المائدة .
 (٤) ابن القيم : زاد المعاد ، ج ١ ، ص ٦٥ .
 (٥) ابن القيم : زاد المعاد ، ج ١ ، ص ٦٥ ، أنظر سيدي محمد المرير: الأبحاث السامية في المحاكم الإسلامية ، ج ٢ ، ص ٥٨ .

" ان من تسميه اليوم صاحب الشرطة كنا نسميه على عهده صلى الله عليه

وسلم صاحب العس أو الحرس " . (١)

قال المقرئى (٢) متحدثا عن الولاية : وهى التى يسميها السلف الشرطة ، وبعضهم يقول : صاحب العس ، وفى قول على كرم الله وجهه لمصاحب شرطته أبى البهياج الأمدى " أبعتك على ما بعثنى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا تدع تمثالا الاطمسته ولا قبرا مشرفا الا سويته " . (٣)

ما يفيد أنه رضى الله عنه كان هو الآخر من النبى صلى الله عليه وسلم بمشابة صاحب شرطته منه ، وأنه ينفذ للنبى صلى الله عليه وسلم ما كان ينفذه صاحب الشرطة للخليفة . (٤)

وقد ورد أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يكلف جماعة من الصحابة بإقامة الحدود وهى من أبرز مهمات صاحب الشرطة ، وقد جعلها لقوم منهم على بن أبى طالب ، ومحمد بن مسلمة . (٥)

(١) محمد الشريف الرحمونى : نظام الشرطة فى الإسلام الى أواخر القرن الرابع الهجرى ، ص ٥٢ .

(٢) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٣ .

(٣) مسلم : صحيح مسلم بشرح النووى ، ج ٧ ، ص ٣٦ ، محمد بن خلف بن حيان : أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ١١ .

(٤) الرحمونى : نظام الشرطة فى الإسلام ، ص ٥٢ .

(٥) ابن القيم : زاد المعاد ، ج ١ ، ص ٦٥ ، الكتانى : الشرائب الادارية ، ج ١ ، ص ٣١٣ .

واستمر العمل بنظام العس في حكومة الخلفاء الراشدين ، ففي عهد الخليفة الأول أبى بكر رضى الله تعالى عنه كان أول من كلف بهذه المهمة عبد الله بن مسعود ، قال المقرئى (١) : وأول من عس بالليل عبد الله بن مسعود ، أمره أبى بكر الصديق بعس المدينة .

وفى التراتيب الإدارية : " أن أبى بكر أمر عبد الله بن مسعود بالعس فى الليل والارتباف بالنهار ، وفيها أيضا أن من تولى العس زمن أبى بكر وعمر بن الخطاب عبد الله بن مسعود " (٢) .

وأخرج أبى داود فى سننه عن الأعمشى عن زيد قال " أتى عبد الله بن مسعود فقل له : هذا فلان تقطر لحيته خمرا ، فقال عبد الله : أنا قد نهينا عن التجسس ولكن أن يظهر لنا شئ نأخذ به " (٣) .

محمّد

وهذا الحديث التكليف العس بالمدينة لأبى مسعود رضى الله عنه ، وصريح فى منع صاحب الشرطة وأعوانه من التجسس على الناس وهتك أستارهم وكشف أسرارهم .

(١) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٢ .

(٢) الكتانى : التراتيب الإدارية ، ج ١ ، ص ٢٩٢ .

(٣) أبى داود : سنن أبى داود ، كتاب الأئب " باب فمن النهى عن التجسس " ج ٢ ، ص ٥٧٠ ، أنظر القاسم بن رضوان : الشهب اللمعة فى السياسة النافعة ، ص ٣٢٨ .

وتطور نظام العس في عهد أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه فتولى العس بنفسه وأكثر من الطواف بأنهج المدينة وأزقتها وفواحيها مستعينا ببعض أصحابه الأخيار منهم مولاة أسلم ، وعبدالرحمن بن عوف ، ومحمد بن مسلمة . (١)

وفي عهد الخليفة عثمان بن عفان تغيرت أوضاع الأمن واضطربت شيئا فشيئا الأمر الذي دعا الخليفة رضي الله عنه الى الاهتمام والعناية بجهاز الأمن وتقويته في عاصمة الاسلام ، وأطلق عليه كلمة الشرطة بدل العس ، وعين على هذا الجهاز الهام الصحابي الجليل المهاجر بن قنفذ التيمي القرشي . (٢)

وفي عهد الامام علي بن أبي طالب رضي الله عنه تطورت الشرطة حتى أصبحت من الأجهزة الهامة التي لا يتولاها الا اعلية القوم ، وتغير لقب متوليها فأصبح : صاحب الشرطة بعد أن كان : رئيس الشرطة . (٣)

-
- (١) ابن سعد : الطبقات الكبرى ، ج ٣ ، ص ٢٨٢ ، أنظر المقرئ : الخط ، ج ٢ ، ص ٢٢٣
- (٢) العسقلاني : الإصابة ، ج ٣ ، ص ٤٤٥
- (٣) الرحموني : الشرطة في الاسلام ، ص ٦٠ ، حسن عويضة : النظم الاسلامية ، ص ٢٦٨ ، صبحي الصالح : النظم الاسلامية ، ص ٣٣٣ ، حسن ابراهيم : النظم الاسلامية ، ص ٢١٧ ، سيدي محمد المرير : الأبحاث السامية في المحاكم الاسلامية ، ج ٢ ، ص ٦٠ ، محمد بن معجوز : محاضرات في المدخل لدراسة الشريعة الاسلامية ، ص ٢١٧

وخلصة القول :

آن نظام العسس الذى ظهر فى عهد الحكومة النبوية يعتبر النواة الأولى لنظام الشرطة فى الدولة الإسلامية ، وقد اتسع هذا النظام وتطور تبعاً لتوسع الدولة الإسلامية فأصبح يشمل ، العسس ، واقامة الحدود ، والتمازير والاشراف على تنفيذ السياسة الداخلية ، وغير ذلك مما كان موزعاً فى عهد حكومة الرسول صلى الله عليه وسلم بين عدد من الأعوان (١) .

(١) أنظر : محمد بخيت المطيعى : حقيقة الاسلام وأصول الحكم ، ص ١٥٦ ، أبو الحمد موسى : النظم الإسلامية ، ج ٢ ، ص ٢٢ ، عويضة : النظم الإسلامية ، ص ٢٦٨ ، أنور الرفاعى : النظم الإسلامية ، ص ٩٨ ، صبحى الصالح : النظم الإسلامية ، ص ٢٢٢ ، حسن إبراهيم : النظم الإسلامية ، ص ٢١٧ ، سيدى محمد المرير : الأبحاث السامية فى المحاكم الإسلامية ، ج ٢ ، ص ٥٧ ، محمود عرئوس : القضاء فى الاسلام ، ص ٢٦ ، محمد بن معجوز : محاضرات فى المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية ، " ولاية الشرطة " ، ص ٢١٧ ، على يوسف السبكى : نظام الحكم والإدارة فى العهد النبوى ، ص ٦٩ ، عزت حسين : النظرية العامة للجريمة بين الشريعة والقانون ، ص ٥٦ ، ٥٧ .

ج - الحبس في الحكومة النبوية : (١)

عرف الحبس في الحكومة النبوية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أنه لم تكن له دور خاصة ، فيروى أن أناسا من أهل الحجاز اقتتلوا فقتلوا بينهم قتيلا فبعث إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فحبسهم . (٢)

وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم حبس رجلا في تهمة . (٣) وعن الهرماس بن حبيب العنبري عن أبيه عن جده أنه قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بفريم لى ، فقال لى : الزمه ، ثم قال : يا أخا بني تميم ما تريد أن تفعل بأسيرك . (٤)

وروى مسلم في صحيحه عن سعيد بن أبي سعيد أنه سمع أبا هريرة يقول : "بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خيلا قبل نجد فجاءت برجل

(١) جاء في تبصرة الحكام لابن فرحون أن الإمام ابن القيم قال " اعلم أن الحبس الشرعى ليس هو السجن فى مكان ضيق وانما هو تعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه حيث شاء سواء كان فى بيت أو مسجد تبصرة الحكام ، ج ٢ ، ص ٣١٥ ، عبد العزيز عامر : التعزيز فى الشريعة الإسلامية ، ص ٢٩٥ .

(٢) السمناني : روضة القضاة وطريق النجاة ، ج ١ ، ص ١٢٢ ، عامر : التعزيز ، ص ٢٩٥ .

(٣) الترمذى : سنن الترمذى ، " كتاب الديات " باب ما جاء فى الحبس فى التهمة ، ج ٦ ، ص ١٨٢ ، أبى داود : سنن أبى داود ، " كتاب الأقضية " ج ٢ ، ص ٢٨٢ ، ابن القيم : الطرق الحكيمة فى السياسة الشرعية ، ص ١٠٢ ، ابن فرحون : تبصرة الحكام ، ج ٢ ، ص ٢١٦ .

(٤) ابن ماجه : سنن ابن ماجه ، كتاب الصدقات " باب الحبس فى الدين والملازمة " ، ج ٢ ، ص ٨١١ ، أبى داود : سنن أبى داود ، كتاب الأقضية ، ج ٢ ، ص ٢٨٢ .

من بنى حنيفة يقال له : شمامه بن أثال ، فربطوه بسارية من سوارى
المسجد. (١)

هذا ولم تكن التنظيمات الادارية فى حكومة الرسول صلى الله عليه وسلم تسجن النساء مع الرجال بل كانت لهن بعض الأماكن البعيدة عن أماكن الرجال ، فيذكر أن النبی صلى الله عليه وسلم مكن ابنة حاتم الطائي فى حميره بباب المسجد كانت النساء تحبسن فيها. (٢)

-
- (١) مسلم : صحيح مسلم ، باب ربط الأسير وحبه والمن عليه ، ج ١٢ ، ص ٨٧ ، أنظر الكتاني : التراتيب الادارية ، ج ١ ، ص ٢٩٥ ، عودة : التشريع الجنائى الاسلامى ، ج ١ ، ص ٦٩٢ .
- (٢) أنظر ابن رضوان : الشهب الالامعة فى السيامسة النافعة ص ٣٥٩ ، السبكي : نظام الحكم والادارة ، ص ٦٩ ، ابن تيمية : المياسة الشرعية ، ص ٥٤ .

الحسبة (١)

لقد وصف الله تبارك وتعالى نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم بأنه
 حريص على أمته يعز عليه كل أمر فيه مشقة وعنت لهم ، ويرشدهم صلى
 الله عليه وسلم دائماً إلى النفع الدنيوي والأخروي . قال تعالى " لقد
 جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين
 رؤوف رحيم " (٢) .

وقال تعالى " الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه
 مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن
 المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم أصرهم
 والأغلال التي كانت عليهم " (٣) الآية

ولما كانت الحسبة هي أمر بالمعروف ونهي عن المنكر فقد
 بارها نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بقوله وفعله . (٤) قال تعالى

(١) الحسبة لغة اسم من الاحتساب وهو ادخار الأجر والثواب عند الله
 تعالى ، وإنما قيل لمن ينوي بعمله وجه الله احتسابه لأن له حينئذ
 أن يعتد عمله ، أنظر لسان العرب .

(٢) الآية ١٢٩ من سورة التوبة .

(٣) الآية ١٥٧ من سورة الأعراف .

(٤) أنظر إبراهيم دسوقي الشهاوي : الحسبة في الإسلام ، ص ١٠٣ .

" ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون " (١) .

ولذلك فإن " الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله هو الحسبة بعينها ، وهو جزء من المدلول الشرعي لخطتها ، لأن الحسبة في عرف الشرع من الخطط الدينية والكلمات الجامعة للأمر بالمعروف إذا أهمله الناس والنهي عن المنكر إذا انتشر بينهم " (٢) .

اختصاصات المحتسب :

تنحصر اختصاصات والي الحسبة - أصالة في الأمر بكل معروف ظهر تركه ، والنهي عن كل منكر ظهر فعله سواء كان ذلك متعلقا بحقوق الله تعالى أو بحقوق العباد ، أو بالحقوق المشتركة بين الله تعالى وبين عباده . (٣) .

ولكن بالرجوع إلى اختصاص الولايات في الإسلام نرى فيها الزيادة عن أصلها أو النقص . فليمت محدودة في كل الأوقات ولا في كل عهد وذلك

-
- (١) الآية ١٠٤ من سورة آل عمران .
 - (٢) أنظر موسى لقبال : الحسبة المذهبية ، ص ٢٠ ، عبد الرحمن بن زيدان : العز والصولة في معالم نظم الدولة ، ج ٢ ، ص ٦١ .
 - (٣) الشهاوي : الحسبة في الإسلام ، ص ٨٢ ، ٨٣ .

راجع الى نظر الحاكم فيمن يريد أن يوليه أمرا من الأمور . فقد يغم الى بعضهم أمرا ليس من اختصاصه أصالة ، لما يتميز به من الذكاء والفتنة ، والعلم .

غير أن المشتهر من اختصاصات متولى الحسبة (مراقبة تطبيق مبادئ الشرع تطبيقا سليما وكشف المخالفات ، وانزال العقوبة المناسبة بالمخالفين وفي اطار مهمته هذه يراقب سير الحياة التجارية والصناعية والمعايير وأنواع التفش ، ويجبر المدين المعامل على تسديد دينه عند اليسار ، ويلزم المسلمين بالتزام حياة جماعية ، وذلك بارتياح طاعة الجماعة واقامة الجمع ، اذا اكتمل النصاب الشرعى ، ويتشدد مع المؤذنين ، ويختبرهم في أوقات الآذان كما يأخذ بالثدة كل من يشرب الخمر ، أو يزنى أو يمارس الملاهى المحرمة أو ينتهك حرمة شهر رمضان أو يتطلع الى منازل الناس ، ويتعهد أهل الذمة ليرى مدى احترامهم للشروط الموضوعة بالنسبة لمبانيهم وملابسهم ويراقب تصرفات النساء في الأسواق والطرق ويؤدب منهن من لا تراعى واجب الحشمة والوقار ، أو اللاتى ينتهكن العدة الشرعية أثر الوفاة أو الطلاق ، ويدخل في اختصاصه محاربة البدع ، والاتجاهات الشاذة في المجتمع الى غير ذلك من الاختصاصات الأخرى التى ذكرها الفقهاء (١) فى موضعها من كتب الفقه .

(١) أنظر ابن القيم : الطرق الحكيمة فى السياسة الشرعية ، ص ٢٤٠ ، الشيرازى : نهاية الرتبة فى طلب الحسبة ، ص ١١٠ ، المجلدى : ==

شروط المحتسب :

وقد اشترطت الشريعة الإسلامية أن يكون المحتسب فقيها بمعنى أن يكون عالما بالحكم الشرعي في المسائل التي أنيط فعلها بخطة الحسبة ، عالما بالمنكرات الشرعية والعرفية ، فان كان جاهلا بهذا كان حكمه جورا ، وربما أنكر ما ليس بمنكر وأقر بما ليس بمعروف ، وأن يكون ذا عدالة أي ذا صدق ودين موثوقا به غير كاذب ، ولا متمف بما ينافي العروة ، وأن يكون قائما مع الحق لا يحابي قريبا ولا يظلم بعيدا وأن يكون نزيها لا يقبل الرشى ولا يطمع في أخذ مال . وينبغي أن يكون متأنيا في الأمور ، غير متمهل وأن يكون متيقظا فطنا غير بليد عارفا بتصرفات الناس مطلعا على أحوال الوقت ، ذا وقار ومهابة غير مبتذل

== التيسير في أحكام التفسير ، ص ٤٢ ، ابن تيمية : الحسبة في الإسلام ، ص ٩ ، الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ابن جماعة : تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام ، ص ٩١ ، ٩٢ ، دائرة المعارف الإسلامية (مادة محتسب) ، عبدالرحمن الفاسي : خطة الحسبة ، ص ٤٣ ، الشهاوي : الحسبة في الإسلام ، ص ٩١ ، ٩٢ ، ابن زيدان : العز والصولة في معالم نظم الدولة ، ج ٢ ، ص ٦١ ، المير : الأبحاث السامية ، ج ٢ ، ص ١١٦ ، أبو الحمد : التنظيم الإسلامية ، ص ٩٢ ، مدثر عبدالرحيم : المؤسسات القفائية (المحتسب) : ص ٤٨ ، الدوري : المؤسسات الحكومية (المحتسب) ص ٦٦ (مجموعة أبحاث صدرت عن اليونسكو في كتاب بعنوان المدينة الإسلامية) .

بين العامة ، وأن يكون عارفاً بجزئيات الأمور وسياسة الجمهور لا
يستغفره طمع ولا تأخذه في الله لومة لائم مع اخلاص في عمله ومخافة
ربه . (١) .

وخلاصة القول:

أن البذور الأولى لنشأة نظام الحسبة وجدت نواتها في عهد الحكومة
النبوية ، فقد باشر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولاية الحسبة
بنفسه وقلدها غيره ، وقام بها من بعده الخلفاء الراشدون ثم صارت
ولاية من ولايات الاسلام ، ونظاماً من نظم الحكم التي جرى عليها الولاة
والحكام ، فكانت موجودة بجوار ولاية القضاء وولاية المظالم وغيرها من
الولايات . (٢) .

روى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم " مر على صبرة طعام فأدخل يده فيها ، فالتأصا به

-
- (١) أنظر سيدي المير : الأبحاث السامية في المحاكم الإسلامية ، جـ ٢ ،
ص ١١٤ ، ١١٥ . ، ابن رضوان : الشهب اللمعة في السياسة النافعة ،
ص ٣٢٢ . ، ابن الاخوة : معالم القرية في أحكام الحسبة ، ص ٥٧ ،
أبو الحمد موسى : النظم الإسلامية ، ص ٨٨ .
(٢) الشهاوى : الحسبة في الاسلام ، ص ١٠٣ .

بلا ، فقال عليه أفضل الصلاة والسلام : يا صاحب الطعام ما هذا ؟
فقال : أصابته السماء يا رسول الله . فقال عليه أفضل الصلاة والسلام :
أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس . ثم قال صلى الله عليه وسلم :
من غشني فليس مني . " (١)

فهذا نهى منه صلى الله عليه وسلم عن منكر هو غش الناس في
طعامهم ، وهو احتساب ظاهر ومراقبة منه صلى الله عليه وسلم لما يقع
في الأسواق من غش وتفرير وهذه هي الحبة بعينها . فهذا القول
والفعل منه صلى الله عليه وسلم أساسا للحسبة في نظام حكومة الإسلام
الأولى .

وعندما ظهرت مخالفات كثيرة أراد صلى الله عليه وسلم أن يعالج
الأحوال بحكمة ونظام فاستعمل سعيد بن العاص بعد الفتح على
سوق مكة . (٢) واستعمل عمر بن الخطاب على سوق المدينة (٣) وولى بمسده
عبد الله بن سعيد بن أسجة بن العاص على سوق المدينة . (٤)

-
- (١) مسلم :: صحيح مسلم ، " باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من
غشني فليس مني " ج ٢ ، ص ١٠٩ ورواه الترمذي في " كتاب البيوع "
باب ما جاء في كراهية الغش في البيوع ، ج ٣ ، ص ٦٠٦ .
(٢) ابن عبد البر : الاستيعاب ، ج ٢ ، ص ٨ .
(٣) المسيرة الحلبية ، ج ٣ ، ص ٣٢٧ .
(٤) الفاسي : خطة الحسبة ، ص ١١ ، علل الفاسي : المدخل في الفقه
الإسلامي ، ص ١٢٢ .

(٢) عبد الرحمن الفاسي : خطة الحسبة ، ص ١١ ، موسى لقبال : الحسبية المذهبية ، ص ٢٢ ، الكتاني : التراتيب الادارية ، ج ١ ، ص ٢٨٤ .

(٣) أنظر ابن زيدان : العز والصولة في معالم نظم الدولة ، ص ٦٢ ، ٦٣ ، حسن ابراهيم : النظم الاسلامية ، ص ٢٩٨ ، السبكي : نظام الحكم والادارة في العهد النبوي والخلافة الراشدة ، ص ٦٨ .

وكان على رضى الله عنه يأمُر بإبعاد ما يؤذى المسلمين فى
الطرق العامة وأماكن الراحة ومجارى المياه، (١)

فمن ذلك يتبين : أن نظام الآداب العامة والأخلاق والقيم والمبادئ
محط اهتمام الإسلام وولاية أمور المسلمين وأن أمر الحسبة ومهماتها قد
بأشرها ولاية أمور المسلمين بأنفسهم أو عينوا لها من يرونه أهلاً
للقيام بها. ومع هذا فقد كانت الحسبة في عهدهم رضوان الله عليهم في
دائرة ضيقة بالقدر الذي كانت تسمح به حاجاتهم البسيطة وعيشتهم.

ولما كثرت الفتوحات الإسلامية وعمت الهجرة الى البلاد المفتوحة واتسعت الحضارة ، ووجدت المدنيات التي لم يكن للعالم عهد بها ، ترقى الحجة في الاسلام ترقيا عجيبا حتى كانت من أهم الشئون التي عني بها الولاة والحكام فقاموا بتنظيمها ، ووضع قواعدها وتحديد اختصاصاتها وبيان سلطة متوليها الى غير ذلك من الأمور التي لا يتسع المجال لذكرها في هذا البحث. (٢)

(١) أنظر الشهاوى : الحسبة فى الاسلام ، ص ١٠٥ ، المجليدى : التعمير ، ص ٤٣ .

(٢) اتضح مما ذكرنا أن هذه الولاية كان لها أثر كبير في الاسلام يوم أن كانت تطبق تطبيقاً شرعياً في جميع مناحي الحياة اليومية .

فإذا نظرنا في وضعها الآن بين النظم الحديثة نجد أن اختصاصات هذه الولاية قد وزعت بين هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبين أقسام مكافحة الغش في إدارات البلديات والشرطة وإدارة المواصفات والمقاييس إضافة إلى أن بعض اختصاصاتها موزعة على إدارات الدولة الإسلامية المختلفة .

رابعاً : السرايا والبموت النبوية

أ - التنظيم والتوجيه :

بعد أن فرغ الرسول صلى الله عليه وسلم من أمر تنظيم شئون الدولة الإسلامية وارساء القواعد الأساسية للسياسة الداخلية أخذ عليه الصلاة والسلام يعد العدة لانطلاق الدعوة الإسلامية ونشر الإسلام وتبشير الناس بالخلاص من ظلمات الشرك والوثنية .

== ولما كانت هذه الولاية عريضة ولها جذور ادارية من عهد حكومة الرسول صلى الله عليه وسلم وحكومة الخلفاء الراشدين . لذا فاني أرى أن يقوم جهاز ادارى مستقل وتجميع فيه اختصاصات المحتسب ويطلق على هذا الجهاز ولاية الحسبة أو ادارة الحسبة .

وقد فطنت حكومتنا الرشيدة منذ عهد المفطور له المملك عبدالعزيز يرحمه الله الى ما لهذه الولاية من أهمية واصلاح فأقامتها على أسسها الشرعية وأنشأت لها ادارة حكومية مرتبطة بولى الأمر أطلق عليها رئاسة هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر شؤدى واجبا دينيا واجتماعيا فى الاصلاح ، والقضاء على الرذيلة وتأمير الناس باقامة الصلاة وتتابع اغلاق المحلات التجارية فى أوقاتها ، وتتعاون مع شرطة المناطق فى ترصد مدنى الخمر وصانعيه ومراقبة الآداب العامة فى الأسواق الى غير ذلك من الاختصاصات.

فمن المدينة المنورة انطلقت السرايا والبعوث وخرجت الفزوات بقيادة المصطفى صلى الله عليه وسلم الذى تولى بنفسه امارة الجهاد. (١)

وقد عدّها أهل المقازى والسير ستا وعشرين غزوة ، وكانت كلها فى سبيل اعلاء كلمة الله ، ونشر الاسلام ، وتوفير الأمن والاستقرار ، والقضاء على عبادة الأوثان . وقد واجه المسلمون فى هذه العمليات القتالية وهم قلّة فى العدد والعدة ، أكثر من عدو ، فقد حاربوا المشركين ، واليهود ، وغيرهما وانتصروا عليهم .

وعقد صلى الله عليه وسلم لبعض أصحابه امارة السرايا التى لا تقتصر ولايتها على ادارة الشؤون الحربية ، بل تكون له أيضا امامة العلاة واقامة الحدود وكل ما تقتضيه مصالح الجيش. (٢)

- (١) الفزوة : هى التى خرج فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع المقاتلين ، والسرية أو البعث مالم يكن بقيادة الرسول صلى الله عليه وسلم ، فقد يعقد اللواء لرجل من أصحابه .
(أنظر انارة الدجى فى مغازى خير الورى صلى الله عليه وسلم شرح منظومة العلامة الكبير أحمد بن محمد البدوى الشنقيطى ، لفضيلة العلامة الشيخ حسن بن محمد المشاط رحمه الله ، ج ١ ، ص ١١ ، الشيبانى : السير الكبير ، تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد ، ج ١ ، ص ٦٠ ، القانون الدولى الاسلامى ، مقدمة مجيد خدورى ، ص ٩٢)
(٢) أنظر محمد سلام مذكور : معالم الدولة الاسلامية ، ص ٢٧٥ ، الكتانى : التراتيب الادارية ، ج ١ ، ص ٦٣ ، السبكى : نظام الحكم والادارة فى العهد النبوى ، ص ٨٨ .

وكان صلى الله عليه وسلم يوجه لجنوده وسراياه النصائح
والمواعظ والإرشادات لتكون لهم نورا يهديهم إلى الصراط المستقيم ،
روى مسلم في صحيحه عن طيمان بن بريدة عن أبيه قال : " كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر أميرا على جيش أو سرية أو صاه في
خاصة نفسه بتقوى الله تعالى ، وبمن معه من المسلمين خيرا فقال : "
اغزوا باسم الله في سبيل الله قاتلوا من كفر بالله ، اغزوا ولا
تغلوا (١) ، ولا تغدروا ، ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا وليداً وإذا لقيت عدوك
من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال " أو خلال " فأيتيهن أجابوه فاقبل
منهم وكف عنهم ثم ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوه فاقبل منهم وكف عنهم
ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين وأخبرهم أنهم إن
فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين فإن أبوا أن
يتحولوا منها فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجرى عليهم حكم
الله الذي يجرى على المؤمنين ولا يكون لهم في الفدية والغنائم شئ
إلا أن يجاهدوا مع المسلمين فإن هم أبوا فاعلمهم الجزية فإن هم
أجابوه فاقبل منهم وكف عنهم فإن هم أبوا فاستعن بالله وقاتلهم وإذا
حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه فلا تجعل لهم
ذمة الله ولا ذمة نبيه ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك فإنكم إن
تخفروا (٢) ذممكم وذمم أصحابكم أهون من أن تخفروا ذمة الله وذمة

(١) الغل بالكسر : الغش والحقْد ، ويغل بمعنى يخون أي يأخذ من
الفدية (أنظر الصحاح ، فعل الغين) جـ ، ص ١٧٨٤ .
(٢) الخفر بضم الفاء يقال أخفرت الرجل إذا نقضت عهده وخفرتة آمنته
وحميته .

رسوله واذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله ولكن أنزلهم على حكمك فانك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا (١)

ففي الحديث توجيهات نبوية ، وحكم جهادية ، يستفاد بنورها أمراً البعوث والسرايا .

قال الإمام الجليل النووي في شرحه على صحيح الإمام مسلم " وفي الحديث فوائد مجمع عليها ، وهي تحريم الفدر ، وتحريم الفلول ، وتحريم قتل الصبيان إذا لم يقاتلوا ، وكراهة المثلة ، واستحباب وصية الإمام أمراً ، وجيوشه بتقوى الله تعالى والرفق باتباعهم وتعريفهم ، ما يحتاجون في غزوهم وما يجب عليهم وما يحل لهم وما يحرم عليهم ، وما يكره ، وما يستحب " (٢)

فتقوى الله أساس النجاح والنصر وهي القوة التي تعين على المدو وتساعد على مواجهته ، وتزيد الإيمان ، وتثبت العقيدة وتحقق النصر الذي وعد به تباركه وتعالى عباده قال تعالى " وكان حقاً علينا نصر المؤمنين " (٣)

-
- (١) صحيح مسلم بشرح النووي ، " باب تأمير الإمام الأمراء على البعوث ووصيته إياهم بأداب الغزو " ، ج ١٢ ، ص ٢٧ ، ٢٨ ، أنظر محمد الحسن الشيباني : السير الكبير ، " باب وصايا الأمراء " ، ج ١ ، ص ٣٨ ، ابن جماعة : مستند الأجناد في آلات الجهاد ، ص ٩١ ، الرفاعي : النظم الإسلامية ، ص ١٣١ .
- (٢) النووي : شرح صحيح مسلم ، ج ١٢ ، ص ٢٧ .
- (٣) الآية ٤٧ من سورة الروم .

ب - الخطط النبوية فى الغزوات :

من المعلوم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتولى قيادة الغزوات بنفسه فهو القائد المباشر لجميع العمليات العسكرية التى قاتل فيها أعداء الإسلام .

فكان لقيادته صلى الله عليه وسلم أثرها البالغ فى نفوس صحابته رضوان الله عليهم لما كان يتحلى به من شجاعة وفن فى قيادة المعارك وتنظيمها . ولما كان بحثنا هذا عن الحكومة النبوية برئاسة الرسول صلى الله عليه وسلم والتى يدخل فى اختصاصها قيادة الجيش ، لذا استلزم البحث أن نتناول الصفات القيادية العسكرية التى تمثلت فى شخصية الرسول القائد صلى الله عليه وسلم وذلك من واقع سيرته العطرة فمن أهم تلك الصفات :

شجاعته صلى الله عليه وسلم فى كل الأحداث التى شارك فيها وقد بدت ملامح هذه الصفة عليه مبكرة صلى الله عليه وسلم ، فقد تحدث عليه الملاءة والمام عن مشاركته فى حرب الفجار التى حصلت بين قريش وهوازن فقال :

" كنت آنبل على أعمامى " (١) . آى أرد عليهم نبل عدوهم ١٣١ رموهم بها . كما أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد شارك فى جميع المصارك التى حضرها مشاركة فعلية فى القتال رغم ما كان يتولاه من أمور القيادة وتسيير المصارك ورسم الخطط ، وقد صور لنا صلى بن أبى طالب رضى الله عنه شيئاً من شجائته صلى الله عليه وسلم حيث يقول :

" أنا كنا ١٣١ حى البأس واحمرت الحدى اتقيننا برسول الله صلى الله عليه وسلم فما يكون أحد أقرب الى العدو منه ، ولقد رأيته يوم بخر ونحن نلوح بالنبى صلى الله عليه وسلم وهو أقربنا الى العدو ، وكان من أشد الناس يومئذ بآسا " (٢) .

ومن شجاعته وشبائه صلى الله عليه وسلم فى معركة أحد حين انكشف المسلمون فأقبل أبى بن خلف من جيش المشركين يريد قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعترفه معصب بن عمير يريد أن يمهده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لكنه استشهد فأبصر الرسول صلى الله عليه وسلم بترقوة أبى بن خلف من فرجه بين سابغة الدرع والبيضة فطعنه فى عنقه طعنة تدأ منها عن فرسه ، فأتاه أصحابه فاحتملوه وهو يخسور خسوار الثور فقالوا له :

(١) ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ١ ، ص ١٨٦ .

(٢) القاضى عياض : الشفا بتعريف حقوق المصطفى ، ج ١ ، ص ٦٢ .

ما أجزعك ، انما هو خدش . فذكر لهم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم له :

" أنا أقتلك ان شاء الله " . (١) ثم قال لهم " لو كان ما بين جميع الناس قتلتهم " . (٢) وقد هلك وذهب الى جهنم ويثس القرار .

تلك نماذج من شجاعته صلى الله عليه وسلم . ومن الصفات القيادية التي تمثلت في الرسول صلى الله عليه وسلم الاستعداد ، أو التهيوء بالقوة لمواجهة أعدائه في المعارك امتثالاً لأمر الله تبارك وتعالى حيث يقول :

" وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم " . (٣)

فكانت الاستعدادات وحشد القوات في المعارك من تنظيماته وخطته صلى الله عليه وسلم . وكان صلى الله عليه وسلم اذا جاءه نصيبه من

(١) قال أبي بن خلف للنبي صلى الله عليه وسلم حسين افترى يوم بدر "عندي فرس أعلفها كل يوم فرقا من ذرة أقتلك عليها" فقال له النبي صلى الله عليه وسلم " أنا أقتلك ان شاء الله " فلما طمأنه صلى الله عليه وسلم بالحرية أخبر أصحابه بالقصة ويقول النبي صلى الله عليه وسلم له يوم بدر " أنا أقتلك ان شاء الله " .
أنظر القاضي عياض : الشفاء ، ج ١ ، ص ٦٨ .

(٢) أنظر الشفاء ، ج ١ ، ص ٦٨ .

(٣) الآية ٦٠ من سورة الأنفال .

الفنائم أخذ نفقة أهله وما بقى يجعله فى الكراع ، والسلاح عدة فى سبيل الله عز وجل . (١) ومن التعبئة والتهيؤ لمواجهة الأعداء لبسه صلى الله عليه وسلم درعين يوم أحد استعدادا للقتال . (٢)

ومن خطئه النبوية فى معاركه ضد أعدائه استخدامه صلى الله عليه وسلم أسلوب المفاجأة فى حروبه أو فى طريقة تعبئة الجيش ، وفى معركة بدر الكبرى عبأ الرسول صلى الله عليه وسلم جيشه بطريقة لم تتعود عليها قريش فى حروبها ألا وهى طريقة الصفوف . فقد نظم صلى الله عليه وسلم جيشه صفوفاً منتظمة (٣) . عملاً بقوله تبارك وتعالى " إن الله يحب الذين يقاتلون فى سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص " (٤)

وفى غزوة الأحزاب استخدم صلى الله عليه وسلم أسلوباً وخطة حربية جديدة عندما رأى كثرة الأعداء المتحزبين حول المدينة استشار أصحابه فى طريقة صدهم وأخذ بمشورة سلمان الفارسي رضى الله عنه فى حفر خندق فى الجهة غير الحمينة من المدينة فامتنعت بذلك على الأحزاب ، حتى أن بعضاً من فرسان قريش لما أرادوا بدء الحرب ولبسوا قتادهم ، ثم أقبلوا تسرع بهم خيلهم حتى وقفوا على الخندق ، فلما رأوه قالوا :

(١) مسلم : صحيح مسلم بشرح النووي ، " كتاب الجهاد والسير " باب

حكم الفرض ، ج ١٢ ، ص ٧٠ .

(٢) أنظر ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ، ص ٢٦٦ .

(٣) ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ١ ، ص ٢٢٦ .

(٤) الآية ٤ من سورة الصف

" والله ان هذه لمكيدة ما كانت العرب تكيدها " (١).

وبهذا التخطيط النبوي ، وأسلوب المباغة فشلت خطط العدو في اقتحام المدينة وعادت قريش والآحزاب خائبين خاسرين منشقين على أنفسهم ، بهذه السياسة الحربية وسياسة التخذيّل التي كان المباشر لها نعيم بن مسعود الغطفاني والذي أسلم في تلك المعركة ، بعد أن أخذ موافقة رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك حيث قال له صلى الله عليه وسلم : " انما أنت فينا رجل واحد فخذل عنا ان استطعت فان الحرب خدعة " (٢) وقد انتصر المسلمون بفضل الله ثم بفضل التخطيط النبوي الكريم .

ومن خطط الرسول صلى الله عليه وسلم في مفاجأة عدوه سياسة التكتّم . فقد حرص صلى الله عليه وسلم كل الحرص يوم فتح مكة أن لا تعلم قريش بخبر تجهيزه جيشه ولم يخبر صلى الله عليه وسلم المسلمين عامة ، بجهة مسيره فقد دعا الله تبارك وتعالى بقوله " اللهم خذ العيون والآخبار عن قريش حتى نبفتها في بلادها " (٣)

(١) ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ .

(٢) ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ، ص ٢٢٩ ، الكتاني : التراثيب الإدارية ، ج ١ ، ص ٣٦٥ ، علي المبكي : نظام الحكم والإدارة في العهد النبوي ، ص ٩٢ .

(٣) أنظر ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ، ص ٣٩٧ .

وحينما أقدم حاطب بن أبي بلتعة على مراسلة قريش وأعلامها بتقديم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مكة وكتب كتابا أعطاه امرأة وجعل لها جعلا أن هي أبلغته لقريش فكشف الله تبارك وتعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم تلك المؤامرة وما صنعه حاطب ، فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم على بن أبي طالب ، والزبير بن العوام ، في طلب تلك المرأة حتى أدركاها بذي الحليفة ، فاستنزلاها وتلمسا الكتاب في رحلها فلم يجدوا فيه شيئا فقال لها على رضي الله عنه :

" اني آخف بالله ما كذب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا كذبنا ، ولستخرجن لنا هذا الكتاب أولئكشفتك " . فلما رأت الجد منه .. حلت قرون رأسها فاستخرجت الكتاب منها فدفعته اليه ، فأتى به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا صلى الله عليه وسلم حاطبا فقال:

يا حاطب ما حملك على هذا ؟ فقال : يا رسول الله أما والله اني مؤمن بالله وبرسوله ما غيرت ولا بدلت ، ولكنني كنت امرأ ليليل في القوم من أمل ولا عشيرة ، وكان لي بين أظهرهم ولد وأهل فصانعتهم عليهم ، ففطن عنه الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم وقال لعلي الله اطلع على أهل بدر فقال افعلوا ما شئتم فقد غفرت لكم " (١) .

(١) أنظر ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ، ص ٣٩٨ ، ٣٩٩ ،
العسقلاني: فتح الباري ، ج ٢ ، ص ٥١٩ .

ومن السياسة النبوية والخطط اهتمام الرسول القسائد صلى الله عليه وسلم بضمان توفير الحماية لقواته .

فقد كان يرمل الطلائع أمام الجيش حتى يستأمن الطريق ويأخذ الحيطة من العدو ، وفي بعض الأحيان يضع الكمائن والخفارات الليلية حماية لجيش المسلمين .

وقد تولى بنفسه الشريفة صلى الله عليه وسلم بعض هذه المهمات ، ففي معركة بدر الكبرى يتقدم هو وأبو بكر رضي الله عنه لدراسة المنطقة واستطلاعها ، ومحاولة التعرف على أخبار العدو ، وقد تمكن صلى الله عليه وسلم في هذا الاستكشاف من الحصول على معلومات ممن تحدث معهم من العرب الذي رأوا جيش قريش دون أن يكشفوا أمره . (١)

ومن سياسته النبوية صلى الله عليه وسلم عدم تمكينه العدو من أية معلومات عن المسلمين وقواتهم وذلك بقتل كل عين للعدو ، روى أبو داود بسنده عن سلمة بن الأكوع قال :

(١) أنظر ابن هشام : المسيرة النبوية ، ج ١ ، ص ٦١٦ ، الكستاني : التراتيب الإدارية ، ج ١ ، ص ٣٦٠ .



" أتى النبي ﷺ على الله عليه وسلم عين من المشركين فجلس عند أصحابه ثم اتسل ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اطلبوه فاقتلوه فسبقتهم اليه فقتلته ، وأخذت سلبه ، فنقلنى إياه " (١) .

ج - التنظيم النبوي للجيش :

أدخل عليه الصلاة والسلام نظاما جديدة في تقسيمه للمقاتلين في الجيش النبوي ليسهل عليه التعرف عليهم ، وتوزيع المهام القتالية والمسؤوليات بينهم .

وقد وجدت رتبة النقيب (٢) في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، واستعملت في التنظيم العسكري في جيش الاسلام . ولما كبر عدد الجيش

- (١) أبى داود : سنن أبى داود ، كتاب الجهاد ، " باب الجاسوس المستأمن " ، ج ٢ ، ص ٤٥ ، ابن القيم : زاد المعاد ، ج ٢ ، ص ١٧٧ .
- (٢) النقيب : شاهد القوم وضمينهم وهو الذى ينقب عن أمور جماعته ، كما ينقب عن الأسرار . " انظر ابن فارس : معجم مقاييس اللغة ، ج ٥ ، ص ٤٤٦ ، القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ، ج ٦ ، ص ١١٢ .
- وقد أشار الحق تبارك وتعالى الى وظيفة النقيب وأنها كانت معروفة عند الأمم السابقة ، قال تعالى " ولقد أخذنا ميثاق بنى اسرائيل . ويعشنا منهم اثني عشر نقيبا وقسال الله انى معكم لئن أقمتم الطلّة وأتيتم الزكاة وآمنتم برسلى وعزرتموهم وأقرضتم الله قرضا حسنا لأكفرن عنكم سيئاتكم ولأدخلنكم جنات تجري من تحتها الأنهار فمن كفر بعد ذلك منكم فقد ضل سواء السبيل " الآية ١٢ من سورة المائدة .
- ==

وزع عليه الملة والسلام الجند وفق مراتب عسكرية جديدة ، فأحدث رتبة أخرى هي رتبة " العريف " (١) وهي رتبة أقل من رتبة النقيب (٢) .

~~ولأهميتها " أى رتبة العريف " قال صلى الله عليه وسلم : " إن العرافة حق ، ولا بد للناس من العرفاء ، ولكن العرفاء فلي النار " . (٣) .~~

قال الامام الخطابي في شرحه لهذا الحديث : قوله عليه الملة والسلام " العرافة حق : يريد أن فيها مصلحة للناس ، ورفقا في الأمور ، ألا تراه يقول عليه الملة والسلام ولا بد للناس من عرفاء ، وقوله صلى الله عليه وسلم " العرفاء في النار " معناه التحذير من التعرض للرئاسة والتأمر على الناس لما في ذلك من المحنة ، وأنه اذا لم يقم

= وقد ذكر المفسرون في تفسير الآية : أن هذا خطاب أخبر به عن فعل موسى مع اسرائيل ، وبعبثه النقباء منهم الى الأرض المقدسة ليختبروا حال من بها ، ويعلموه بما اطلعوا عليه حتى ينظروا في الفزو اليها .

(أنظر القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ، ج ٦ ، ص ١١٢ ، ابن العربي : أحكام القرآن ، ج ٢ ، ص ٥٨٦ ، ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ، ج ٢ ، ص ٣٢) .

(١) قال الخليل : أن العريف هو القيم بأمر القوم وسمى عرفيا لأنه عرف بذلك ، ويتعرف على أحوالهم " أنظر ابن فارس : معجم مقاييس اللغة ، ج ٤ ، ص ٢٨٢ ، الخليلي : تخريج الدلالات السمعية ، ص ٢٥٠ ، الكتاني : التراتيب الادارية ، ج ١ ، ص ٢٢٥ " .

(٢) أنظر القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ، ج ٦ ، ص ١١٢ .

(٣) أبي داود : السنن ، كتاب الخراج والفسق والامسارة ، "باب العرافة" ج ٢ ، ص ١١٩ .

العريف بحقه ، ولم يؤد الأمانة فيه اثم واستحق من الله سبحانه
وتعالى العقوبة وخيف عليه دخول النار " (١) .

قالعرفاء هم همزة الوصل بين القائد وجنده ، روى البخارى فى
صحيحه " أن وقد هوازن قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم
فسألوه أن يرد عليهم سبيهم وأموالهم فخيرهم عليه الصلاة والسلام بين
السبى أو المال ، فاختاروا السبى ، عند ذلك قام صلى الله عليه وسلم
فعرض على أصحابه هذا الأمر ووعدهم بما تطيب به نفوسهم ، فقال الناس
قد طئنا بذلك يا رسول الله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
" انا لا ندرى من آذن منكم فى ذلك ممن لم يأذن ، فارجعوا حتى يرفع
الىنا عرفاؤكم أمركم " فرجع الناس فكلهم عرفاؤهم ، ثم رجعوا الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبروه أنهم قد طيبوا وأذنوا " (٢) .

فمن الحديث تظهر أهمية العريف ودوره ، وفيه بيان وجود تلك
الرتبة ، فى عهد الحكومة النبوية ، فكانت تنظيمات القيادة النبوية
منذ البداية على أسس عسكرية قوية .

(١) الخطابى : معالم السنن ، " باب العرافة " ، ج ٣ ، ص ٣٠٣ .
(٢) رواه البخارى عن مروان بن الحكم وميسور بن مخرمة رضى الله
عنهما ، فى كتاب " الوكالة " (باب اذا وهب شيئا لوكيل أو شفيع)
ج ٣ ، ص ٢٢٤ . " أنظر العقلاى : فتح البارى ، ج ٨ ، ص ٣٢ ، ٣٣ ،
ابن العرى : أحكام القرآن ، ج ٢ ، ص ٥٨٤ ، الخزاعى : تخرىج
الدلائل السمعية ، ص ٢٤٩ ، الكتانى : التراتيب الادارية ، ج ١ ،
ص ٢٣٥ .

وقد أشارت المصادر الى رتبة أخرى أحدثها القائد الأعلى للحكومة النبوية صلى الله عليه وسلم وهي رتبة " أمير التعبئة " .

فقد قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم جيشه يوم فتح مكة عدة أقسام ووضع على كل فرقة منهم أميراً يتلقى تعليماته من القيادة العليا، فوضع الزبير بن العوام على فرقة وأمره أن يدخل من كذا ، ووضع سعد بن عباد على فرقة وأمره أن يدخل من كذا ، ووضع خالد بن الوليد على فرقة وأمره أن يدخل من الليط ، أسفل مكة ، وأبو عبيدة بن الجراح بالصف من المسلمين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث دخل من أذاخر من أعلى مكة . (١)

فمما سبق يتبين أنه كان لحكومة الرسول صلى الله عليه وسلم تنظيمات ورتب قيادية للجيش الاسلامي مرتبة حسب الأولوية وهي :

القائد الأعلى وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أمراء التعبئة ، النقباء ، العرفاء ، الجنود

واستمرت تلك الرتب القيادية خلال العهود الاسلامية ، ففى عهد الخلفاء الراشدين ، وخلفاء بنى أمية كانت الجيوش الاسلامية لا تخلو من

(١) ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ، ص ٤٠٦ ، ٤٠٧

تلك الرتب غير أنها تطورت وفق مقتضيات العصر وكثرة المجاهدين ، وتنوع الخطط ، والتنظيمات الحربية وما تتطلبه من تعبئة .

د - الألوية والرايات :

اللواء* : هو ما يعقد في طرف الرمح ويلوى عليه . (١) والراية ما يعقد فيه حتى تصفقه الرياح ، وقيل اللواء هو العلم الذي يكون مع الأمير يدور معه حيث دار ، والراية هي التي يتولاها صاحب الحرب . (٢)

فمن التعاريف المتقدمة نرى أن هناك اختلاف بين الألوية والرايات يدل على ذلك :

مارواه ابن سعد في الطبقات من أن الرسول صلى الله عليه وسلم في فتح خيبر " وعظ الناس وفرق فيهم الرايات ، ولم تكن الرايات الا يوم خيبر انما كانت الالوية " . (٣)

- (١) الالوية : مفرد لواء بكسر اللام والمد ، ويسمى العلم ، وهي التي يمسكها رئيس الجيش ثم صارت تحمل على رأسه . (أنظر العسقلاني : فتح الباري ، ج ٦ ، ص ٧٧ ، ٧٨) . ويذكر الرازي : أن الالوية هي دون الاعلام والبنود . (أنظر مختار الصحاح ، ص ٦٠٩) . أنظر الخزاعي : تخريج الدلالات السمعية ، ص ٣٥٨ ، الكتاني : الشرائب الادارية ، ج ١ ، ص ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ .
- (٢) العسقلاني : فتح الباري ، ج ٦ ، ص ٧٧ ، ٧٨ .
- (٣) ابن سعد : الطبقات الكبرى ، ج ٢ ، ص ١٠٦ ، الشيباني : السير الكبير ، ج ١ ، ص ٧١ .

وكذلك ما رواه ابن عباس رضي الله عنه في فتح مكة من أنه صلى الله عليه وسلم كانت رايته سوداء ، ولوائه أبيض (١).

وهكذا يتضح أن اللواء يختلف عن الراية ، فاللواء يكون واحداً في المعركة ويكون مع قائد الجيش أو مع من ينسب إليه ، أما الرايات فقد تعدد في المعركة الواحدة ، كما حمل في غزوة خيبر فقد ذكر ابن سعد " أن الرسول صلى الله عليه وسلم دفع لواءه لعلي بن أبي طالب ، ودفع راية إلى الحباب بن المنذر ، وراية أخرى إلى سعد بن عبادة " (٢). وهكذا فقد استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الألوان والرايات في مفازيه وعقدها لمن كان يرسلهم في السرايا . (٣) وذلك لما تمثله هذه الألوان والرايات من رمز للقوة والرفعة والثبات للمسلمين في معاركهم القتالية ، والاستماتة حول الراية في سبيل بقائها مرفوعة لأن شبات الراية يعنى القوة والانتصار، وسقوطها يعنى الهزيمة والاندحار. (٤)

(١) العسقلاني : فتح الباري ، ج ٦ ، ص ٢٨٠ . الكتاني : الشرائب الإدارية ، ج ١ ، ص ٣١٨ .

(٢) ابن سعد : الطبقات الكبرى ، ج ٢ ، ص ١٠٦ .

(٣) أول راية عقدها رسول الله صلى الله عليه وسلم حينما أرسل سرية بقيادة عبدة بن الحارث للتعرض لقريش ، فكانت هذه الراية أول راية عقدها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الإسلام . (أنظر ابن هشام السيرة النبوية ، ج ١ ، ص ٥٩٥ . ابن القيم : زاد المعاد ، ج ٢ ، ص ٢١١ ، ٢١٢ . العسقلاني : فتح الباري ، ج ٦ ، ص ٢٧ ، ٢٨) .

واستعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم اللواء في أول غزوة غزاها بنفسه وهي غزوة ودان بين مكة والمدينة في شهر صفر من السنة الثانية للهجرة حين كان يريد قريشاً فاستعمل اللواء حيث دفعه إلى عمه حمزة رضي الله عنه . (أنظر ابن القيم : زاد المعاد ، ج ٢ ، ص ٢١٢) .

(٤) أنظر ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ، ص ٦٢ .

كانت راية رسول الله صلى الله عليه وسلم التي استعملها في بعض غزواته تسمى العقاب ، وكان لونها أسوداً ، وكانت مربعة ، معمولة من برد لعائشة رضي الله عنها وقيل كانت راية النبي صلى الله عليه وسلم من مرط مرجل ، وذكر ابن عباس رضي الله عنه أنه كان مكتوناً فيها لا اله الا الله محمد رسول الله . (أنظر . العقلائي : فتح الباري ، ج ٦ ص ٧٨ ، الخزاعي : تخریج الدلالات السمعية ، ص ٣٥٦ ، الكتاني : التراتيب الإدارية ، ج ١ ، ص ٣٢١ ، ابن جماعة : مستند الأجناد في آلات الجهاد ، ص ٧٤ ، ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ١ ، ص ٦١٢ ، ٦١٣ ، الشيباني : السير الكبير ، ج ١ ، ص ٧١ ، ابن سعد : الطبقات الكبرى ، ج ٢ ، ص ١٠٦) .

فقد كان أبيض اللون ، فقد ذكر العسقلاني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة ولواؤه أبيض ، ويروي ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت رايته سواة ولواؤه أبيض - فمن هذه النصوص يتضح أن راية الرسول صلى الله عليه وسلم كانت سوداء اللون ، أما اللواؤه فكان أبيض اللون في أغلب الروايات ، وقد توارثت حكومة الخلفاء الراشدين راية المصطفى صلى الله عليه وسلم السوداء التي تحمل نفس الاسم العقاب . (أنظر العسقلاني : فتح الباري ، ج ٦ ، ص ٧٨ ، سنن الترمذي " باب ما جاء في الألوية " ج ٤ ، ص ١٩٥ . ، سنن ابن ماجه " باب الرايات والألوية " ج ٢ ، ص ٩٤١ ، الخزاعى : تخريج الدلالات السمعية ، ص ٢٥٥ ، الكتانسي : التراتيب الادارية ، ج ١ ، ص ٣١٨ ، ابن هشام : المسيرة النبوية ، ج ١ ، ص ٦١٢ . ، البلاذري : فتوح البلدان ، ج ١ ، ص ١٣٢ ، ١٣٣ ، ابن جماعة : مستند الاجناد ، ص ٧٤٠) .

هـ - الاستنفار :

من وظائف المجاهدين في جيش الرسول صلى الله عليه وسلم وظيفة
المستنفر وهو " من يطلب انفار الناس للخروج لجهاد أعداء الاسلام ، أو
خروجاً للسفر " (١) .

وقد قلد العصفى صلى الله عليه وسلم هذه المهمة النبوية بشرب بن
سفيان الخزاعي وبديل بن أمّ أصرم الى خزاعة يستنفرهم الى قتال أهل
مكة عام الفتح . (٢)

وروى ابن سعد في الطبقات أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث
أبى رهم الففاري يستنفر قومه الى تبوك . (٣)

(١) جاء في مختار الصحاح " نفرت الدابة تنفر بالكسر نفاراً أو تنفر
بالضم ومنه الاستنفار قال تعالى " حمز مستنفرة " أنظر مختار
الصحاح " باب النون " ، ص ٦٧٢ . وفي الحديث قوله صلى الله عليه
وسلم " لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية وإذا استنفرتم
فانفروا " قال الإمام الجليل النووي في شرحه على صحيح الإمام مسلم
" قوله صلى الله عليه وسلم " وإذا استنفرتم فانفروا " معناه إذا
طلبكم الإمام للخروج الى الجهاد فأجيبوا أو فاخرجوا " أنظر
مسلم : صحيح مسلم بشرح النووي " باب بيان لا هجرة بعد الفتح " ،
ج ١٣ ، ص ٨٠ ، ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ، ج ١ ، ص ٤١٢ ،
الكتاني : التراتيب الإدارية ، ج ١ ، ص ٢١٧ ، محمد بخيت
المطيعي : حقيقة الاسلام وأصول الحكم ، ص ١٦١ .

(٢) القرطبي : الاستيعاب ج ١ ، ص ١٧٣ ، العسقلاني : الإصابة ، ج ١ ،
ص ١٤٤ ، الخزاعي : تخريج الدلالات السمعية ، ص ٢٢٩ ، الكتاني :
التراتب الإدارية ، ج ١ ، ص ٣١٧ .

(٣) ابن سعد : الطبقات ، ج ٤ ، ص ٢٤٤ ، ابن هشام : المعيرة النبوية ،
ج ٢ ، ص ٣٠٨ .

وبعث صلى الله عليه وسلم بريدة بن الحصيب حين أراد الخروج الى تبوك الى قبيلة أسلم يستنفرهم الى عدوهم . (١) .

وهكذا كان التنظيم النبوي ، وكان أصحابه صلى الله عليه وسلم على أهبة الاستعداد لتلبية نداء الجهاد لأعلاء كلمة الله ونشر الاسلام ، فما أن يدعوهم المستنفر الا أجابوا ، وصدق الحق تبارك وتعالى حيث قال : " انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون " (٢) .

و - الاستمرا في العسكرى :

ومن السياسة النبوية في ارباب الأعداء ، واظهار قوة جيش المسلمين أمره صلى الله عليه وسلم لقواده يوم فتح مكة بعمل استمرا في عسكرى ، فقد جاء في قصة الفتح أن المصطفى صلى الله عليه وسلم قال للعباس :

(١) الكتاني : الشراييب الادارية ، ج ١ ، ص ٣١٧ ، السبكي : نظام الحكم والادارة في العهد النبوي ، ص ٩٤ .
(٢) الآية ٤١ من سورة التوبة .

" يا عباس أحبه " يعنى آبا سفيان " بمضيّق الوادى عند خطم
 الجبل (١) حتى تمر به جنود الله فكان كلما مرت به قسيلة قال يا
 عباس ، من هذه ؟ فأقول : سليم ، فيقول مالى ، وسليم ، ثم تمر
 القبيلة فيقول يا عباس من هؤلاء ؟ فأقول مزينة ، فيقول : مالى ،
 ولمزينة ، حتى نفذت القبائل ، ما تمر به قبيلة الا يسالني عنها ،
 فاذا أخبرته بهم ، فيقول : مالى ولبنى فلان ، حتى مر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فى كتيبة الخفراء (٢) والمهاجرون والأتصار لا يرى
 منهم الا الحدق من الحديد ، قال من هؤلاء ؟ قلت : رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فى المهاجرين والأتصار ، قال : ما لأحد بهؤلاء قبل
 ولا طاقة ، والله لقد أصبح ملك ابن أخيك الفداة عظيما " . (٣)

ففى هذه السياسة النبوية فوائد وحكم منها :

ارهاب أعداء الاسلام فنظره الى جيش المسلمين تشعرك بالقوة
 والاتحاد ، وتدخل فى نفوس الأعداء الخوف والرعب ، وتظهر نصر الله
 وعزته تبارك وتعالى لجنده ولدينه ولسوله وللمؤمنين " ولله العزة
 ولسوله وللمؤمنين " . (٤)

(١) خطم الجبل : الخطم أنف الجبل ، وهو شئ يخرج منه ، يضيق به
 الطريق .

(٢) آى لكثرة الحديد وظهوره فيها .

(٣) أنظر . ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ، ص ٤٠٣ ، ٤٠٤ ،

الكتانى : التراثيب الادارية ، ج ١ ، ص ٢٣٤ ، ٢١٩ .

(٤) الآية ٨ من سورة المنافقون .

وبعد :

فبهذه السياسة النبوية من تنظيم للقيادة ، وتوزيع للمسئوليات انتصر المسلمون ، وانتشرت الدعوة الإلامية فسى أرض الله وانطلقت البعوث النبوية حاملة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية للحكومة النبوية .

خامساً : العلاقات الدولية فى العهد النبوى

أ - التبليغ النبوى لرسالة الاسلام العالمية :

بعد أن استقرت أمور الدولة الاسلامية ، واستتب النظام فى المدينة المنورة وبدأت جميع الهيئات والادارات فى الحكومة النبوية تمارس ملاحياتها وأخذت رسالة الاسلام مجراها بين الناس وأخفقت مساعي الأعداء فى احباطها ، اتجهت الأنظار الى الممالك المجاورة للجزيرة العربية اذ كان هدف الدولة الاسلامية نشر الاسلام والدعوة اليه .(١)

ذلك أن الشريعة الاسلامية موجهة للانسانية جمعاء بدون تمييز وأن الاسلام دين عام لكل البشر قال تعالى " وما أرسلناك الا كافة للناس بشيراً ونذيراً ولكن أكثر الناس لا يعلمون " .(٢)

ولما كانت رسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وشريعته عالمية تدعو الى تكوين المجتمع الانسانى القائم على الايمان بالله والعدالة ،

(١) أنظر . رأفت شفيق شنبور : دستور الحكم والملطة فى القرآن والشرائع ، ص ١٣٧ ، عارف أبو عيد : العلاقات الخارجية فى دولة الخلافة ، ص ٨٤ ، صلاح الدين المنجد : النظم الدبلوماسية فى الاسلام ، ص ٧ ، صبحى محمصانى : القانون والعلاقات الدولية فى الاسلام ، ص ١٢٨ .

(٢) الآية ٢٨ من سورة سبأ .

والفضيلة ، والقيم والمثل العليا ، اتجه صلى الله عليه وسلم الى تنفيذ ما أمره الله به بقوله تعالى " وما أرسلناك الا كافة للناس بشيرا ونذيرا " (١) .

فانتهى به عليه الصلاة والسلام التدبير الى توجيه دعوته الى ملوك وروءساء الدول التي كانت تحيط بشبه الجزيرة يومئذ كدولة الفرس ، وامبراطورية الروم وكانت امارات الشام والعراق واليمن خاضعة لسلطان هاتين المملكتين العظيمتين (٢) . وكان من الوسائل التي أخذ بها نبينا عليه الصلاة والسلام في اقامة علاقات دولية مع الدول المجاورة لنشر الدعوة الرسائل النبوية .

مبلى الرسائل النبوية

- ب -

رأى صلى الله عليه وسلم ابلاغ حكومات هذه الدول الدعوة الإسلامية ، فأرسل السفراء (٣) وكتب لهم رسائل شهيرة فاختار من أصحابه عليه

(١) الآية ٢٨ من سورة سبأ .

(٢) أنظر رشيد الجميلي : الدولة العربية الإسلامية ، ص ١٥٣ ، على السبكي : الرسائل النبوية ، ص ٧ .

(٣) أنظر ، عبدالحى الكتانى : التراثيب الإدارية ، ص ١٩٤ وما بعدها ، أبى على الحسينى بن محمد المعروف بأبى الفراء : رسل الملوك ومن يصلح للرسالة والسفارة ، ص ٢٤ وما بعدها .

الصلاة والسلام ذوى الكفاية الفكرية وطلاقة اللسان والامام بأصول الدين ليحملوا هذه الرسائل داعياً صلى الله عليه وسلم من حملت اليهم الى الايمان بالله الواحد والدخول فى السلم كافة ، والكف عن اهراق الدماء ومبينا للملوك والرؤساء أنه عليه الصلاة والسلام ليس له مطمع ، ولا حب فى رثاسة ، ولا سيادة عليهم ، وانما هدفه تبليغ الدعوة الى الايمان بالله وحده لا شريك له . (١) .

وقد اخترت نماذج من تلك الرسائل النبوية ، وموقف العرسل اليهم منها والردود التى تلقاها صلى الله عليه وسلم من ملوك وزعماء تلك الدول .

ج - بدء ارسال الرسائل النبوية :

قبل أن يبدأ الرسول صلى الله عليه وسلم فى ارسال السفراء ومضى الدعوة على حكام الدول المجاورة أراد أن يتأكد من توحيد الصف ،

(١) أنظر الحافظ السهيلي : الروى الاثني ، ج ٢ ، ص ٣٥٥ ، الكستانى : التراتيب الادارية ، ج ١ ، ص ١٨٣ ، الفراء : رسل الملوك ص ٢٥ وما بعدها ، المنجد : النظم الدبلوماسية فى الاسلام ، ص ٢٠ ، شنبور : دستور الحكم والسلطة ، ص ١٢٢ مرجع سابق ، آيت على : نظام الحكم فى الاسلام ، ص ٨٧ ، أبو عبيد : العلاقات الخارجية ، ص ٨٤ ، ٨٥ ، مرجع سابق . ، على السبكي : الرسائل النبوية ص ٢ وما بعدها ، عبد الوهاب كلزيه : الشرع الخولى فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، ص ١٠٢ . ، على السبكي : نظام الحكم والادارة فى العهد النبوى ، ص ٧٣ .

وجمع الكلمة فقال عليه الصلاة والسلام لأصحابه يوماً : (وافئوني بالغداة) وكان عليه الصلاة والسلام إذا صلى الفجر جلس في مصلاه يسبح ويدعو ثم التفت اليهم فاختار عدة منهم فبعثهم رسلاً إلى المسلوكة والأمراء وقال لهم (١) (أيها الناس إن الله قد بعثني رحمة وكافئة ، فلا تختلفوا علي كما اختلف الحواريون على عيسى بن مريم فقال أصحابه : كيف اختلف الحواريون يا رسول الله ؟ قال : دعاهم إلى الذي دعوتكم إليه ، فأما من بعثه مبعثاً قريباً فرضي وسلم ، وأما من بعثه مبعثاً بعيداً فكره وجهته وتشاقل فشكا ذلك عيسى إلى الله فأصبح المتشاقلون وكل واحد منهم يتكلم بلغة الأمة التي بعث إليها) .

فأجابوه جميعاً إلى ما أراد ثم اتخذ خاتماً من فضة نقش عليه (٢) (محمد رسول الله) .

فبعث الرسائل مختومة بخاتمه الشريف صلى الله عليه وسلم ، فكانت هذه البعوث والرسائل النبوية (أول نشأة للعلاقات الدولية في الحكومة النبوية وملاتها مع باقي الأمم والشعوب) (٣)

-
- (١) أنظر ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ص ٦٠٦ ، الكتاني : التراتيب الإدارية ج ١ ص ١٩١ ، السيرة الحلبية ، ج ٢ ص ٢٤٤، ٢٤١
 (٢) الكتاني : التراتيب الإدارية ، ج ١ ص ١٧٧ .
 (٣) أنظر : رأفت شنبور : دستور الحكم والملطة ، ص ١٣٧ ، علي الأحمدى : مكاتيب الرسول صلى الله عليه وسلم ، ج ١ ص ٣١ .

د - نماذج من المكاتبات النبوية الى ملوك وروسا الدول المعاصرة :

(رسالة النبي صلى الله عليه وسلم الى النجاشي) (١)

بعث النبي صلى الله عليه وسلم عمرو بن أمية الضمري (٢) رضى

الله عنه الى النجاشي وبعث معه كتابا جاء فيه :

(بسم الله الرحمن الرحيم : من محمد رسول الله " صلى الله عليه

وسلم " الى النجاشي الأصم ملك الحبشة . سلم (٣) أنت فاني أحمد اليك

الله الذي لا اله الا هو ، الملك القدوس السلام ، المؤمن ، المهيمن .

(١) أنظر محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة ، ص ١٠٠ ، د. علي السبكي : الرسائل النبوية ، ص ١٢٨ ، علي بن برهان الدين الحلبي : الميرة الحلبية ، ج ٣ ص ٢٤٨ ، ابن سيد الناس : عيون الأثر في فنون المفازي والشمائل والسير ، ج ٢ ، ص ٢٦٤ . القلقشندي : صبح الأمشاق في صناعة الإنشاء ، ج ٦ ، ص ٣٧٦ ، الكتاني : التراتيب الإدارية ، ج ١ ، ص ١٦٣ وما بعدها ، ابن حبيب البغدادي : المحبر ، ص ٧٦ ، الفراء : رسل المملوك ، ص ٢٦ ، د. المنجد : النظم الدبلوماسية في الاسلام ، ص ٩٤ ، الأحصدي : مكاتيب الرسول ، ج ١ ، ص ١٢١ ، ١٢٢ .

(٢) هو عمرو بن أمية بن خويلد بن عبد الله بن اياس بن عبيد بن عبد مناه بن كنانة الكناني الضمري ، يكنى أبا أمية بعثه النبي صلى الله عليه وسلم وحده عيناه الى قريش ، وأرسله الى النجاشي وكيلاه فعقد له على أم حبيبه بنت أبي سفيان ، وأسلم قديما وهو من مهاجرة الحبشة ، ثم هاجر الى المدينة وأرسله رسول الله صلى الله عليه وسلم الى النجاشي يدعوه الى الاسلام سنة ست وكسب على يده كتابا فأسلم النجاشي ، مات بالمدينة في خلافة معاوية . " أنظر ترجمته في آسد الغاية لابن الأثير " ، ج ٤ ، ص ١٩٣ ، ١٩٤ ، طبقات ابن سعد ، ج ٤ ص ١٨٢ ، الإصابة ج ٤ ، ص ٢٨٥ ، رقم الترجمة ٥٧٦٠ ، الاستيعاب ، ج ٢ ، ص ٤٤٢ رقم الترجمة ١٨٩٢ .

(٣) سلم أنت : أي أنت سالم لأن السلم يأتي بمعنى الملامة ، أنظر مختار الصحاح ص ٣١١ ، الميرة الحلبية ج ٣ ص ٢٤٨ .

وأشهد أن عيسى بن مريم روح الله وكلمته ، ألقاها الى مريم البتول
الطيبة الحصينة ، فحملت عيسى ، فخلقه الله من روحه ونفخه ، كما خلق
ادم بيده ونفخه . وانى أدعوك الى الله وحده لا شريك له ، والمواودة
على طاعته وأن تتبعنى وتؤمن بالذى جاءنى ، فانى رسول الله . وقد
بعثت اليك ابن عمى جعفرا ونفرا معه من المسلمين ، فاذا جاءوك
فأقرهم ، ودع التجبر . فانى أدعوك وجنودك الى الله ، وقد بلغت ونصحت
فاقبل نصي ، والسلام على من اتبع الهدى) .

وقد وردت هذه الرسالة برواية أخرى ونصها : (١)

(بسم الله الرحمن الرحيم . هذا كتاب من محمد النبي الى
النجاشي الأصم عظيم الحبشة سلام على من اتبع الهدى وامن بالله
ورسوله ، وشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ، ولم يتخذ صاحبة ولا
ولدا ، وأن محمدا عبده ورسوله . وأدعوك بدعاية الله ، فانى رسول
فأسلم تسلم " ويا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا
نعبد الا الله ولا نشرك به شيئا ، ولا يتخذ بعضنا بعضا آريبابا من دون
الله ، فان تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون " فان أبيت فعليك اثم
النصارى) .

(١) أنظر محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوى،
ص ١٠٤ . ، على السبكي : الرسائل النبوية ، ص ١٢٩ .

يقول الدكتور السبكي في كتابه الرسائل النبوية " ويحتمل أن تكون هذه رسالة أخرى لا رواية أخرى . كما يحتمل أنه تصرف من الرواة بالزيادة والنقص ، وانها نفس الرسالة الأولى " (١)

ونحن نذهب الى ما ذهب اليه الدكتور السبكي اذ المشهور عند المؤرخين والمحدثين أن الذي كتب اليه النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي هاجر اليه المسلمون فأكرمهم وأقراهم وكتب الى النبي صلى الله عليه وسلم باسلامه كما سيأتي بيانه . وقد نجاه النبي صلى الله عليه وسلم يوم توفي وصلى عليه بالمدينة متصرفه من تبوك وذلك في السنة التاسعة . (٢) هذا هو المشهور.

(كلمة حامل الرسالة النبوية للنجاشي عند تعليمه الرسالة)

عندما وفد عمرو بن أمية الضمري أمام النجاشي وسلمه الرسالة النبوية قال : (يا أصحمة (٣) أن على القول وعليك الاستماع ، أنك كأنك في الرقة علينا منا وكأننا بك منك ، لأننا لم نغن بك خيرا قط الا نلناه ، ولم نحفظك على شرق قط الا آمنناه وقد آخذنا الحجة عليك من قبل

(١) الرسائل النبوية ، ص ١٢٩ .

(٢) أنظر الحلبي : السيرة الطلبية ، ج ٣ ، ص ٢٤٩ ، الأحمدي : مكاتيب الرسول صلى الله عليه وسلم ، ج ١ ، ص ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٣) أصحمة : يعني عطية ، أنظر الكتاني : التراثيب الادارية ، ج ١ ، ص ١٦٥ .

آدم . والانجيل بيننا وبينك شاهد لا يرد . وقاض لا يجوز وفي ذلك موقع الخير ، واصابة الفضل . والا فانت في هذا النبي الامي كاليهود في عيسى ابن مريم ، وقد فرق رمله الى الناس فرجاك لما لم يرجهم له ، وأمنك على ما خافهم عليه لخير سالف وأجر ينتظر . فقال النجاشي أشهد بالله أنه النبي الذي ينتظره أهل الكتاب ، وأن بشاره موسى براكب الحمار ، كبشارة عيسى براكب الجمل ، وأنه ليس الخبر كالعيان ، ولكن أعوان من الحبشة قليل ، فانظروني أكثر الأمان وألين القلوب (١) . وفي رواية " لو استطيع أن آتيه لآتيه " (٢) .

موقف النجاشي من الرسالة

فلما تسلم الرسالة ، وضعها على عينيه ونزل عن سريته وجلس على الأرض - اجلالا واعظاما لصاحب الرسالة على الله عليه وسلم ، ثم أضر جعفرا وأصحابه وأسلم على يدى جعفر لله رب العالمين (٣) .

(١) السيرة الحلبية ، ج ٣ ، ص ٤٤٨ ، الأحمدي : مكاتيب الرسول ، ج ١ ، ص ١٢٨ .

(٢) ابن سعد : الطبقات الكبرى ، ج ١ ، ص ٢٥٩ ، أنظر الكتابين : التراتيب الادارية ، ج ١ ص ١٦٥ .

(٣) ابن سعد : الطبقات الكبرى ، ج ١ ، ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

رسالة النجاشي الى النبي محمد صلى الله عليه وسلم (١)

(بسم الله الرحمن الرحيم . الى محمد رسول الله من النجاشي
الأصم بن أبجر . سلام عليك يا نبي الله ورحمته وبركاته من الله الذي
لا اله الا هو الذي هداني للاسلام أما بعد : فقد بلغني كتابك يا رسول
الله فيما ذكرت من أمر عيسى ، فورب السماء والأرض ان عيسى ما يزيد
على ما ذكرت ثفروقا (٢) . انه كما قلت : وقد عرفنا ما بعثت به
الينا ، وقد عرفنا ابن عمك وأصحابه ، فأشهد أنك رسول الله صادق
مصدق ، وقد بايعتك وبايعت ابن عمك وأسلمت على يديه لله رب العالمين .
وقد بعثت اليك بابني أرها بن الأصم بن أبجر ، فاني لا أملك الا نفسي ،
وان شئت أن آتيك فعلت يا رسول الله فاني أشهد أن ما تقول حق والسلام
عليك يا رسول الله) .

(أثر الرسالة النبوية في النجاشي ومعاملته لمهاجري المسلمين عنده)

سجل الاسلام لهذا الملك موقفا عظيما تجاه الدعوة الامامية
ونصرتها وتجاه نصره أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد روى

-
- (١) أنظر : الحافظ أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الشهير بابن قسيم
الجوزية : زاد المعاد فسي هدى خير العبياد ، ج ٣ ، ص ١٢٨٥ ،
القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٦ ، ص ٢٧٩ وما بعدها ، المسيرة الحلبية
، ج ٣ ، ص ٢٤٩ ، محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية ،
ص ١٠٤ ، ١٠٥ ، د . علي السبكي : الرسائل النبوية ، ص ١٣١ .
(٢) الثفروق بالمشقة المضمومة بعدها الفاء الساكنة : الإقماع التي
تلزق بالبر وهي علاقة ما بين النواة والقشر .

ابن اسحق (١) : قال حدثني جعفر بن محمد عن أبيه قال (اجتمعت الحبشة فقالوا للنجاشي : أنت قد فارقت ديننا ، وخرجوا عليه . فأرسل إلى جعفر وأصحابه فهبأ لهم سفننا . وقال : اركبوا فيها وكونوا كما أنتم . فان هزمت فامضوا حتى تلحقوا بحيث شئتم وان ظفرت فسايبثوا . ثم عمد إلى كتاب فكتب فيه : هو يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله . ويشهد أن عيسى ابن مريم عبده وروحه . وكلمته ألقاها إلى مريم . ثم جعله في قبائه عند المنكب الأيمن . وخرج على الحبشة . وصفوا له . فقال يا معشر الحبشة ، أليست أحق الناس بكم ؟ قالوا : بلى . قال : فكيف رأيتم سيرتي فيكم ؟ قالوا : خير سيرة . قال : فما بالكم ؟ قالوا : فارقت ديننا وزعمت أن عيسى عبد . قال : فما تقولون أنتم في عيسى ؟ قالوا : نقول هو ابن الله . فقال النجاشي . ووضع يده على صدر قبائه : هو يشهد أن عيسى ابن مريم . لم يزد على هذا شيئا . وإنما يعني ما كتب . فرضوا وانصرفوا . فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما مات النجاشي صلى عليه واستغفر له) (٢) .

(١) أنظر : السيرة النبوية ، ج ١ ص ٢٤٠ وما بعدها ، د . علي السبكي : الرسائل النبوية ص ١٣٤ وما بعدها ، الكتاني : التراتيب الإدارية ج ١ ، ص ١٩٧ .

(٢) ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ١ ، ص ٢٤٠ وما بعدها . أنظر أبي عبد الله محمد بن علي بن أحمد بن حنبل : الأخبار : المصباح المفضي في كتاب النبي الأمي ورسوله إلى ملوك الأرض من عربى وعجمى . ج ٢ ، ص ٣٣ وما بعدها . الكتاني : التراتيب الإدارية ج ١ ، ص ١٩٧ . د . علي السبكي : الرسائل النبوية ص ١٣٤ . الأحمدي : مكاتب الرسول صلى الله عليه وسلم ، ج ١ ، ص ١٢٣ ، ١٢٤ .

رسالة النبي صلى الله عليه وسلم الى هرقل (١) عظيم الروم

أرسل النبي صلى الله عليه وسلم دحية (٢) بن خليفة الكلبي

برسالة الى هرقل عظيم الروم . (نص الرسالة) (٣)

(بسم الله الرحمن الرحيم . من محمد عبدالله ورسوله الى هرقل عظيم الروم . سلام على من اتبع الهدى ، أما بعد ، فاني أدعوك بدعاية الاسلام ، أسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين ، فان توليت فان عليك اثم الاريسين (٤) " ويا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم

(١) هرقل - بكسر الهاء وفتح الراء وامكان القاف هذا هو المشهور ويقال هرقل بكسر الهاء وامكان الراء وكسر القاف حكاه الجوهري في صحاحه . وهو اسم علم له ولقبه قمير وكذا كل ملك من ملوك الروم يقال له قمير.

(٢) هو دحية بن خليفة بن مروة بن فضاله بن مامر الأكبر الكلي . صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان جبريل ينزل على صوته أحياناً . (أنظر ترجمته في آسد الغابه في معرفة الصحابة لابن الأثير ، ج ٢ ، ص ١٥٨ ، الطبقات ، ج ٤ ، ص ١٨٤ ، الإصابة ، ج ٢ ، ص ١٦٢ ، الاستيعاب ، ج ١ ، ص ١٧٢ رقم الترجمة ٦٨٧ .

(٣) راجع نص الكتاب في الطبري : ج ٢ ، ص ٦٤٤ وما بعدها ، الكامل ، ج ٢ ، ص ٨٠ ، ٨٢ ، زاد المصدا ، ج ٣ ، ص ٦٠ ، ٦٢ ، البداية والنهاية ج ٤ ص ٢٦٢ ، ٢٧٢ ، عيون الأثر ج ٢ ص ٢٥٩ ، ابن حجر : فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، ج ١ ص ٢٨ ، ٢٩ ، مسلم : صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ١٢ ، ص ١٠٧-١٠٨ ، محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية ، ص ١٠٩ ، البغدادي : المحبر ص ٧٥ ، القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٦ ص ٣٧٦ ، د. علي السبكي : الرسائل النبوية ، ص ١٤٠ ، الكتاني : التراتيب الادارية ج ١ ص ١٤٣ .

(٤) الأريسيون : قيل فيهم - هم الخدم والخول - هم الأكثرون أي الفلاحون والزراعون - وقيل المراد بهم جميع أهل مملكته . والذي يظهر أنهم طوائف الشعب.

أن لا نعبد الا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله فان تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون" (١) .

ولما قرأ عظيم الروم هذا الكتاب خطب في أعيان دولته : يا معشر الروم هل لكم في الفلاح والرشد وأن يثبت ملككم فتبايعوا هذا النبي فثار القوم ضد هذه المقالة ، فتدارك قائلا : " انى قلت مقالتي آنفا أختبر بها شدتكم على دينكم فقد رأيته ، فسجدوا له ورضوا عنه (٢) .

رسالة النبي صلى الله عليه وسلم الى المقوقس (٣)

نص الرسالة (٤) :

(بسم الله الرحمن الرحيم من محمد بن عبد الله الى المقوقس عظيم القبط سلام على من اتبع الهدى ، أما بعد ، فانى أدعوك بدعاية

(١) الآية ٦٤ من سورة آل عمران .

(٢) أنظر السبكي : الرسائل النبوية ، ص ١٤٠ .

(٣) المقوقس : هو أمير القبط في مصر من قبل ملك الروم ، جعله بعضهم في الصحابة وأنكر ذلك ابن الأثير وقال : لا مدخل له في الصحابة . أرسل اليه الرسول صلى الله عليه وسلم بحاطب ليدعوه الى الاسلام فلقبه وله معه حديث طويل ذكرنا بعضا منه . (أنظر ترجمته في الامابة ج ٦ ص ٢١٢ ، أسد الغابة ج ٤ ، ص ٤١٢ ، ولاة مصر الكندى ٨ ، فتوح مصر لابن عبد الحكم ٤٥ ، شذرات الذهب ، ج ١ ، ص ٣٧) .

(٤) أنظر ، نص الكتاب : البداية والنهاية ج ٤ ص ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، السيرة الحلبية ج ٣ ، ص ٢٤٩ ، ده على الميكي : الرسائل النبوية ، ص ١٥٦ ، محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة ، ص ١٣٥ وما بعدها ، القلقشندي : صبح الأعشى ج ٢ ص ٣٧٨ وما بعدها ، النظم الدبلوماسية في الاسلام ، ص ٩٥ .

الاسلام (١) . أسلم تسلم يوءتك الله أجرك مرتين فان توليت فاتما عليك
اشم القبط " ويا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا
نعبد الا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون
الله فان تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون " (٢) . (٢)

ورد المقوقس رداً أجمل من رد هرقل ذلك أنه لما تسلم الكتاب
بالاسكندرية من حاطب بن أبى بلتعة (٣) . جرى حوار هادئ بين الرجلين
يستفاد منه ما يكتنه من الإعجاب برسول الاسلام ، وما يتمتع به حاطب من
سداد رأى وحكمة وقوة حجة قال حاطب لعظيم القبط : (انه قد كان قبلك
رجل يزعم أنه الرب الأعلى فأخذه الله نكال الآخرة والأولى فاعتبر
بغيرك ولا يعتبر بك . قال هات : قال : ان لنا ديناً لن ندعه الا لما
هو خير منه وهو الاسلام وأن هذا النبي صلى الله عليه وسلم دعانا الناس
فكان أشدهم عليه قريش وأعداهم له يهود ، وأقربهم منه النصارى ،
ولعمري ما بشارة موسى بميسى بن مريم الا كبشارة عيسى بمحمد صلى الله

(١) بدعاية الاسلام : بكسر الدال أى بدعوته وهي كلمة التوحيد . وفى
الرواية الأخرى عند مسلم بداعية الاسلام وهو بمعنى الأولى ومعناها
الكلمة الداعية الى الاسلام (أنظر مسلم بشرح النووي ج ١٢ ص ١١٠) .

(٢) الآية ٦٤ من سورة آل عمران .

(٣) حاطب بن أبى بلتعة . صحابى مشهور شهد بدراً وأحداً والخذندق
والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . بعثه رسول
الله صلى الله عليه وسلم بكتاب الى المقوقس كان أحد الرماة
المذكورين . وكان تاجراً يبيع الطعام وغيره . (أنظر ترجمته فى
الطبقات الكبرى ج ٣ ، ص ٨٠ ، الإصابة ج ١ ص ٣١٤ رقم ١٥٢٣ ، أسد
الغابة ، ج ١ ص ٣٦١ . الاستيعاب ج ١ ، ص ١٢٣ رقم ٥٢٢ ، شذرات
الذهب ، ج ١ ص ٣٧) .

عليه وسلم وما دعاؤنا إياك الى القران الا كدعائك أهل التوراة الى الانجيل ولستأنتهاك عن دين المسيح ولكننا نأمرك به . فقال المقوقس : انى قد نظرت فى أمر هذا النبى فوجدته لا يأمر الا بمزهود فيه ، ولا ينهى الا عن مرغوب عنه ، ولم أجده بالساحر الضال ولا الكاهن الكاذب ووجدت معه الة النبوة باخراج الخبأ واخبار بالنجوى وسأنظر). (١)

وأخذ كتاب النبى صلى الله عليه وسلم فجعله فى حق من عاج وختم عليه ، وكرم حاطبا وأهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم جاريتين لهما مكان فى القبط عظيم وكسوة وبغلة . وقال فى آخر رده "والسلام عليك " . (٢)

فقبل الرسول صلى الله عليه وسلم هديته تقديرا للعاطفة التى آملت بها .

(١) أنظر الكتاب وتفاصيل الحوار فى عيون الأكر فى فنون المفاز والشمائل والسير ، ج ٢ ، ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، السيرة الحلبية ، ج ٣ ، ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ . د. على السبكى : الرسائل النبوية ، ص ١٥٦ وما بعدها .

(٢) المرجع السابق . ، أنظر الكتانى : التراتيب الادارية ج ١ ، ص ١٥٦ ، الحافظ الهيلسى : الروض الانف ج ٢ ، ص ٢٢١ . البداية والنهاية ج ٤ ، ص ٢٧٣ ، صبح الأعشى ج ٦ ، ص ٢٧٨ وما بعدها ، المقرئى : السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ١٢٥ ، محمد على الحسن : العلاقات الدولية ، ص ١٤٩ مرجع سابق . ، صبحى محمضانى : القانون والعلاقات الدولية فى الاسلام ، ص ١٢٦ .

رسالة النبي صلى الله عليه وسلم الى ملكي عمان (١)

حمل هذا الكتاب عمر بن العاصي (٢) رضي الله عنه . ونمّه :

(بسم الله الرحمن الرحيم من محمد بن عبد الله الى جيفر (٣) وعبد ابني الجلندي سلام على من اتبع الهدى ، أما بعد فاني أدعوكما بدعاية الاسلام . أسلما تسلما ، فاني رسول الله الى الناس كافة ، لأنذر من كان حيا ويحق القول على الكافرين . وانكما ان أقررتما بالاسلام وليتكما . وان أبيتما أن تقررا بالاسلام ، فان ملككما زائل ، وخيلى تحل بساحتكما ، وتظهر نبوتى على ملككما .) وكتب أبى بن كعب وختم رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١) راجع نص الكتاب وتفاصيل الحوار : عيون الأثر ج ٢ ، ص ٢٦٧ ، ٢٦٩ ، أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٩٢ ، ٩٣ القسم الأول . ابن القيم : زاد المعاد ج ٣ ، ص ٦٢ ، أنظر ابن هشام السيرة النبوية ج ٢ ، ص ٦٠٧ ، محمد حميد الله : مجموعة الوثائق النبوية ص ١٦٢ ، السيرة الحلبية ، ج ٣ ، ص ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، الرسائل النبوية ، ص ١٧٧ .

(٢) هو عمرو بن العاصي السهمي . أحد عظماء العرب ودهاتهم ، كان في الجاهلية من الأشداء على الاسلام ، ولاء الرسول صلى الله عليه وسلم امرة جيش السلاسل . ثم استعمله على عمان . كان من أمراء الجيش ترجمته في الطبقات ، ج ٧ ، ص ١٨٨ ، الإصابة ، ج ٢ ص ٥ رقم الترجمة ٥٨٧٢ ، أسد الغابة ، ج ٤ ، ص ١١٥ .

(٣) جيفر بن الجلندي . كان رئيس أهل عمان ، هو وأخوه عسبد بن الجلندي . أسلما على يد عمرو بن العاصي حين بعثه النبي صلى الله عليه وسلم الى ناحية عمان . ولم يقدا على النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرياه وكان اسلامهما بعد خير . (أنظر : الاستيعاب ج ١ ، ص ١٠١ رقم ٣٨٠ ، الكامل ، ج ٢ ، ص ١٨٥ ، البلاذري ، ص ٢٦ ، ٢٧)

فلما سأل جيفر عمرو بن العاص عن الذى يأمر به وينهى عنه هذا
النبي ؟ قال : يأمر بطاعة الله وينهى عن معصيته ، ويأمر بالبر وصلة
الرحم وينهى عن الظلم والعدوان وعن الزنا وشرب الخمر ، وعن عبادة
الحجر والوثن والصليب.

فكان هذا التفسير البيانى من عمرو بن العاص سردا وسلاما على قلب
الملكين فأسلما وغدوا عونا لعمرو على كل من خالفه ، ثم أسلم
بالتالى أهل عمان.

ويظهر من هذا الكتاب أنه يحل الى جانب الدعوة الى الاسلام طابعا
من التهديد والوعيد ان أبيا الاستجابة لدعوة الرسول صلى الله عليه
وسلم متضمنا أن اعراضهما عن قبول الاسلام ورفض دعوة نبيه اليه سيؤدى
الى زوال ملكهما. (١)

(١) آيت على : نظام الحكم فى الاسلام ص ٩٠ ، مرجع سابق ، القبانون
والعلاقات الدولية فى الاسلام ، ص ١٢٦ وما بعدها.

هـ - ملاحظات على هذه الرسائل :

١- يستوقف القارئ المتأمل في اجابات أكثر هؤلاء من رفق ومن حسن رأى اذ في اجابات أكثرهم رقة وعطف ، وفي بعضها غلظة وثدة ، كاجابة كبرى عظيم الفرس ، ولكن كيف تلقى أولئك رسالة الدين الجديد من غير أن يتألبوا على صاحب الدعوة صلى الله عليه وسلم ، ومن غير أن يتغافروا على منعها من الانتشار ؟

" ليس لدينا من تعليل لذلك الا أمران :

أحدهما : الحماية الربانية والعناية الإلهية لهذا الدين الجديد الذى حمل للإنسان كل معانى السمو والرحمة والسماحة ، وانقاذاً له من عالم يسود فيه قانون الغاب (١) ليميل به الى عالم تسود فيه شريعة الحق .

(١) قانون الغاب : تعبير اصطلاحى يستعمل فى النقد السياسى ، يقصد به استخدام سياسة القوة والغدر فى علاقة الدولة الخارجية والداخلية وذلك على سبيل التمثيل بما يجرى فى الغاب الكثيف الملتف بالأشجار والذى تتحول فيه الطرق الى متاهات حيث تفرض الحيوانات الفلادرة كالنمر والشعبان وجودها على الحيوانات الأخرى التى تعيش معها فى الغاب . أنظر أحمد عطية الله : القاموس السياسى ، ص ٦٨٤ .

ثانيهما : أن عالم يومئذ كعالمنا الحاضر طفت فيه المادية على القيم الدينية حتى أصبح البذخ والترف ونشر ألوية الانتحال هم الجميع وإن كان على حساب الجانب الإنساني والأخلاقي . أما الاستمساك بالعقيدة فلا يعنى بها إلا بقدر ما تجلب عليهم من مادة ونفوذ .

لهذا وذاك لم يكد الناس يسمعون دعوة جديدة صادقة للعودة الى الإيمان بالله وحده وما يقتضيه من تحول لنظام العبودية للإنسان ونشر ألوية العدل والمساواة بين الجميع ، وتكافؤ الفرص لكل الناس لا فرق فى ذلك بين عربى وأعجمى لم يكد الناس يسمعون بذلك حتى أدركوا طبيعة هذا الدين الجديد بمثلته وأخلاقه ، وقدرة رسوله على منع الظلم والقضاء على آلام الإنسان فاشترأت الأعناق وأرهفت الأحاسيس وشمرت النفوس بظمتها الروحية فأخذت تستظل بظل الإسلام الذى شمل بعد حين شبه الجزيرة العربية والرسول عليه الصلاة والسلام لا يزال على قيد الحياة " (١) .

٢- ومما يستوقف الدارس المتأمل لهذه الرسائل النبوية ما التزم به الرسول صلى الله عليه وسلم من احتياط فى أسلوب مكاتباته مع عظماء تلك الأمم حيث استعمل كلمة " عظيم الروم ، وعظيم القبط .. ولم

(١) آيت على : نظام الحكم فى الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٩٠ وما بعدها .

يستعمل كلمة ملك " يدل " عظيم " لئلا يكون تقريراً لملكه . قال الخفاجي في شرح الشفاء... لم يقل ملك الروم ولا ملك القبط لأنه لا يستحق ذلك العنوان إلا من كان مسلماً ، ومع ذلك فلم يخل صلى الله عليه وسلم بتعظيمهم تلييناً لقلوبهم في أول الدعوة إلى الحق . (١)

وهذا ما يعرف حالياً في السياسة العالمية بالأسلوب الدبلوماسي المتبع في المراسلات الدولية ، لكن مع الأخذ بعين الاعتبار مراعاة التطورات الحضارية والمفاهيم الفكرية عبر القرون . (٢)

٣- كان عليه الصلاة والسلام يختار من سفرائه أو رسله من توافرت فيه مؤهلات لتلك المهمة من قوة الإيمان ومعرفة عميقة بالدين وقوة الحجة المقنعة ومهارة فكرية... يتجلى ذلك من النموذجين اللذين قدمت القول عنهما وهما موقف حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه أمام عظيم القبط ، وموقف عمرو بن العاص رضي الله عنه لدى ملكي عمان.

وعليه فإن هذا العمل النبوي الرائع المتمثل في مكاتبة عظماء الدول والرؤساء يعد في ذاته حدثاً دبلوماسياً عظيماً في العلاقات الدولية ، فإلى جانب كونه عليه الصلاة والسلام يطالب هؤلاء العظماء

(١) أنظر : الكتاني : التراتيب الإدارية ، ج١ ، ص ١٤٢ وما بعدها .

(٢) أنظر : صبحي محمصاني : القانون والعلاقات الدولية في الإسلام ،

ص ١٢٦ ، د. المنجد : النظم الدبلوماسية في الإسلام ، ص ٣٨ .

وشعوبهم بالدخول فى الاسلام والدعوة اليه ، فهو يطلب أيضا فى ضمن ذلك الاعتراف بقيام دولة الاسلام ، فكان منهم من اعترف بالدين وآسلم كأمراء اليمن ومنهم من اعترف بدولة الاسلام فقط كالمقوقس ، ومنهم من لم يعترف بكليهما ككسرى الفارصى الذى مزق كتاب الرسول عليه الصلاة والسلام ، فدعا عليه الرسول صلى الله عليه وسلم بتمزيق ملكه وتحققت هذه الدعوة حيث جعل ملك كسرى غنيمة للمسلمين . (١)

وهذه الكتب فضلا عن كونها دعوة للايمان بالله وعبادته وحده ، فهى اعلان من جانب الدولة الاسلامية المتمثلة فى " حكومة الرسول صلى الله عليه وسلم " بقيامها ووجودها ، وهو أمر متبع فى القانون الدولى . (٢)

فاذا ما قامت دولة ولو بالانفصال عن غيرها أو بآية وسيلة أخرى فانها تخطر الدول الأخرى بقيامها ، فكانها تسأل الاعتراف بها .

وكانت ردود العظماء مختلفة كما سبقت الإشارة الى ذلك .

(١) ايت على : نظام الحكم فى الاسلام ، ص ٩١ . القانون والعلاقات الدولية فى الاسلام ، ص ١٢٨ .

(٢) أنظر على على منصور : الشريعة الاسلامية والقانون الدولى العام ، ص ٢٧٥ ، ٢٧٦ . ايت على : نظام الحكم فى الاسلام ، ص ٩١ . المحممانى : القانون والعلاقات الدولية ، ص ١٢٨ .

و - " أثر العلاقات الدولية الإسلامية "

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم " حكيماً في تبليغ دعوته الى
الحكام أولاً لما لهم وبخاصة في ذلك الحين من سيطرة قوية على رعاياهم
" فالناس على دين ملوكهم " كما يقولون . (١)

ولا شك أن الزعيم أو الحاكم اذا قبل الدعوة لنفسه فانها ستجد
رواجاً في منطقة نفوذه لأنها تأمن مصادرة السلطان فوق سهولة أخذ
الناس بها من بعده ، وعلى فرض ألا تقع الاستجابة من الملوك والرؤساء
فإن نبأ الدعوة جدير أن يعرف في كل هذه الأقطار كما يتعرف هو موقف
هؤلاء الحكام من دعوته . هذا ولم تكن الرسائل النبوية وحدها هي
النافذة الرئيسية للعلاقات الدولية بل هناك جوانب أخرى للعلاقات
الدولية اضافة الى الرسائل النبوية وهي أمور السلم والحرب وعقد
المهادنات وتوقيع المعاهدات ، وحماية السفراء ، والتمثيل
الدبلوماسي ، وأوضاع المسلمين في دار الحرب ، وأحكام أهل الذمة ،
وأدب الاسلام في الحرب والسلم ، ومعاملة الأسرى والأراضي المفتوحة
وأحكامها الى غير ذلك من الجوانب الانسانية التي نظم بها الاسلام هذه
العلاقات .

(١) أنظر محمد سلام مدكور : وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية ، (بحث مقدم
الى مؤتمر الفقه الاسلامي المنعقد بجامعة الامام محمد بن سعود
الاسلامية بالرياض عام ١٣٩٦ ، ص ٤ .

فالعلاقات الدولية فى الاسلام نابعة من فكرته العالمية فهو ليس ديناً اقليمياً ولا تشريعاً زمنياً مؤقتاً ، بل هو دين عام خالد اهتم بتنظيم كل العلاقات الخاصة والعامة فى جميع القطاعات وعلى مختلف المستويات . (١)

فقد اُجاز الاسلام تأمين اللاجئين السياسيين ، فاذا حدث أن أحداً من المشركين أراد أن يدخل أرض المسلمين مستجيراً كان للمسلمين اجارته حتى يقضى حاجته ، ويبلغ الدعوة ثم يعاد لوطنه آمناً على نفسه وماله قال تعالى " وان أحد من المشركين استجاره فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه " (٢)

وقد احترم الاسلام هذا الأمان حتى لو كان الذى أعطاه من العامه والأمل فى ذلك ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " المسلمون تتكافأ دماؤهم ، ويسمى بذمتهم أدناهم ، ويجير عليهم أقاصم ، وهم يد على من سواهم " (٣)

- (١) أنظر : عطية مقر : دراسات اسلامية لأهم القضايا المعاصرة " العلاقات الدولية فى الاسلام " ، ص ٧٧ .
 (٢) الآية ٦ من سورة التوبة .
 (٣) سنن أبى داود ، (باب فى العرية ترد على أهل العسكر) ج ٢ ص ٧٣ ، شرح السير الكبير ، ج ٢ ، ص ٥٢٢ ، د . وهب الزحيلي : العلاقات الدولية فى الاسلام ، ص ١٥٢ ، ١٥٣ ، محمد الخضر حسين : آداب الحرب فى الاسلام ، ص ٣٧ .

وقد أجاز النبي صلى الله عليه وسلم اجارة أم هاني بنت أبي طالب
 لرجلين من المشركين (١). كما أجارت زينب بنت النبي صلى الله عليه
 وسلم زوجها العاص بن الربيع كما ورد ذلك في كتب السير. وقرر
 الاسلام (٢) مبدأ الحصانة الدبلوماسية بالامتيازات التي تمنح لمرسل
 الأعداء ذلك أن مسيلمة الكذاب لما أرسل ابن النواحه وابن اشال الى
 النبي صلى الله عليه وسلم يفاضانه في اشراكه معه في النبوة وتحدث
 معهما فأصرا على الايمان بمسيلمة قال عليه الصلاة والسلام " لولا أن
 الرسل لا تقتل لضربت أعناقكم". (٣)

وبعد : فقد نهج حكام المسلمين في عهد الاسلام الزاهر نهج حكومة
 الرسول صلى الله عليه وسلم في العلاقات الدولية بدعم التعاون
 الانساني العام في المجالات المختلفة . وأخذ التمثيل الدبلوماسي
 طابعا منتظما في الدولة الاسلامية أسوة بنظام الحكومة النبوية وذلك
 دليل على عالمية الاسلام وأنه يعمل على تبادل المنافع بين الدول.

(١) ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ، ص ٤١١ ، محمد الخضر حسين :
 آداب الحرب في الاسلام ، ص ٣٦ .

(٢) أنظر : د. وهبة الزحيلي : العلاقات الدولية في الاسلام مقارنة
 بالقانون الدولي الحديث ، ص ١٥٢ .

(٣) رواه أبو داود في السنن عن سلمة بن يحيى بن معمر الأشجعي ، عن
 أبيه ، سنن أبي داود كتاب الجهاد " باب في الرسل " ج ٢ ، ص ٧٦ ،
 أنظر محمد الصادق عفيفي : الاسلام والعلاقات الدولية ، ص ١٦٨ ،
 على علي منصور : الشريعة الاسلامية والقانون الدولي العام ، ص

سادسا : النظام المالى

أ - المراد بالنظام المالى " :

النظام المالى للدولة هو : تدبير مواردها ومصارفها بما يكفل سد النفقات التى تقتضيها المصالح العامة من غير إرهاق للأفراد ولا إضاعة لمصالحهم الخاصة . (١)

ويعتبر علماء السياسة والاقتصاد " أن الدولة الراشدة والحكومة الناهضة هى التى تدير فى الحياة ، وقد وضعت لكل شئ عدته أخذة فى اعتبارها تنظيم سياستها المالية على وضع يضمن لها النهوض والاستقرار وذلك بالموازنة الشاملة بين الدخل والخرج أو الوارد والمنصرف ، والا فضطرب نظامها ، واختل سيرها وتخلف ركبها وتمطلت مشاريعها الحيوية فتصاب بالعقم وموت التدبير ويكون مالها الدمار والزوال " . (٢)

وليس هنالك أدنى ريب فى أن كل ما تتوقف عليه الحياة فى أهلها وكمالها وسعادتها وعزها من علم وصحة وقوة واتساع عمران وتنمية لا سبيل إليه إلا بالمال فهو عصب الحياة ، وقطب الرحى لمعاش الناس

(١) عبد الوهاب خلاف : السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية ، ص ١٠١
(٢) أبو الحمد موسى : النظم الإسلامية ، ص ١٣٠ ، حسن إبراهيم : النظم الإسلامية ص ٢٢١ ، أنور الرفاعى : النظم الإسلامية ، ص ١٦٩ .

ومرافقهم الخاصة والعامة ، وهو الذى يعكس لدرجة كبيرة ما عليه الدولة من قوة أو ضعف وسعادة أو شقاء وهو الدعامة الكبرى للملك واساسة القوى الذى يقيم به أركانته ويشد به جوانبه ، وهو القوة التى ينطلق بها الى تحقيق أهدافه ومراميه ويلوغ أغراضه وأمانيه . (١)

نظرة

ب - سياسة الرسول صلى الله عليه وسلم فى المال:

عرف الناس مظاهر الملوك وأبهة الملك فى القرون الوسطى ، فكان المال ملكا للملوك والأمراء ، وكان الناس عبيدا لهم أرقاء . وكانت دولة الكياسة والقياسرة غارقة فى الاسراف والتبذير من مال الشعب ، وبظهور الاسلام واشراق نوره ظهرت نظم العدالة فى موازنة الدولة . وكتب المال من حق المسلمين ، فلا الرئيس ولا الدولة يملكان حقا فى التصرف بالأموال الا على قدر معلوم ، فرضته القواعد الشرعية وسنته الأصول المالية المتبعة فى الدولة الاسلامية . (٢)

فكانت سياسة الرسول صلى الله عليه وسلم فى المال تعجيل تقسيم ما يأتية من الفئ فلم يتخذ صلى الله عليه وسلم بيت مال ولا خزائنة

(١) أبو الحمد موسى : النظم الاسلامية ، ص ١٣٠ .

(٢) شنبور : دستور الحكم والسلطة ، ص ١٤٢ ، المعينى : السياسة الاسلامية ، ص ٢٣٣ .

لادخاره بل كان يصرف كل ما يأتیه فی وجوهه . روى أبو عبيد القاسم بن سلام عن الحسن بن محمد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لم يكن يقبل مالا عنده ولا يبيته ، قال أبو عبيد : يعنى أنه صلى الله عليه وسلم اذا جاءه غدوة لم ينتصف النهار حتى يقسمه ، وإن جاءه عشية لم يبيته حتى يقسمه . (١)

وروى أبو داود عن عوف بن مالك " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا أتاه الفئ قسمه في يومه " (٢) . وروى البخارى عن أنس رضي الله عنه قال " أتى النبي صلى الله عليه وسلم مال من البحرين ، فقال انشروه في المسجد وكان أكثر مال أتى به فقام صلى الله عليه وسلم الى الصلاة ولم يلتفت اليه ، فلما قضى الصلاة جاء وجلس اليه فمما كان يرى أحدا إلا أعطاه ، اذ جاءه العباس وقال : يا رسول الله أعطني فاني فاديت نفسي ، وفناديت عقيلًا ، فقال له صلى الله عليه وسلم خذ فحشا في ثوبه ثم ذهب يقله ، فلم يستطع ، وقال يا رسول الله مر بعضهم أن يرفعه الى قال : لا ، قال : فادفعه أنت على ، قال : لا ، فنثر منه ثم ذهب يقله فلم يستطع . فقال : مر بعضهم يرفعه على ، قال : لا ، قال : فارفعه أنت على ، قال : لا ، فنثر منه ، ثم احتمله على كاهله ، ثم انطلق ، فما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبعه بصره حتى خفى علينا عجا من حرصه ، فما قام رسول الله صلى

(١) ابن ملام : الأموال ، ص ٣١٦ " باب تعجيل الفئ وقسمته بين أهله " .

(٢) أبي داود : السنن ، " باب في قسم الفئ " ج ٢ ، ص ١٢٣ .

الله عليه وسلم وثم منها درهم " (١) . وتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ودرعه مرهونة على شعير استدانه لأهله (٢) . وقد سار الخلفاء الراشدون على نهج طي الله عليه وسلم في التعجيل بإعطاء الحقوق إلى أصحابها .

ج - موارد الدولة الإسلامية :

جاء الإسلام نظاما اجتماعيا كاملا ، فلم يقف عند مخاطبة الفطرة الإنسانية ، واستنارة ما فيها من قوى روحية تتمثل في عقائد سامية وأخلاق فاضلة وأعمال نافعة ، وإنما تعدى ذلك إلى مواجهة الواقع الملموس الذي يتعلل بحياة البشر اتصالا وثيقا فوضع أحكم وأعدل سياسة مالية ، ورسم وجوه الإنفاق الرشيدة حتى يضمن لهم السير في حياة كريمة ناهضة آمنة من التعثر والزلل بعيدة عن التحكم والاستغلال والفسوس والانتكاس ، صاغ هذه السياسة في قواعد عامة مجملة لم تتعرض للتفاصيل والجزئيات حتى لا تقف جامدة عند جماعة خاصة أو في زمن خاص وفي الوقت نفسه نظم موارد الدولة ونفقاتها متبعا في ذلك قاعدا

(١) البخاري : صحيح البخاري ، باب ما أقطع النبي من البحرين ، ج ٤ ، ص ١٢٠ .

(٢) المعيدى : السياسة الإسلامية ، ص ٢٢٣ ، دستور السلطة ، ص ١٤٢ .

المنفعة والاقتصاد واستبقاء فائض لما يجد من طوارئ مستهدفاً فسي ذلك حماية الدولة وتأمينها من عوادي الزمن وشروخ المعتدين الطامعين - وأهم هذه الموارد :

١- الزكاة :

فهي تشريع مالى يقصد به مد الفنى يده الى الفقير بما يمد عوزة وحاجته ويخفف عنه بؤسه وشقوته ، فهي " عبادة من ناحية وواجب اجتماعى من ناحية أخرى فإذا جرينا على نظرية الاسلام فسي العبادات والاجتماعيات ، قلنا أنها واجب اجتماعى تعبدى ، لذلك سماها "زكاة" والزكاة طهارة ونماء . فهي طهارة للضمير والذمة بأداء الحق المفروض وهي طهارة للنفس والقلب من فطرة الشح وغريزة حب الذات ، فالجمال عزيز ، والملك حبيب ، فحين تجود النفس به للآخرين ، انما تطهر وترتفع وتشرق . وهي طهارة للمال بأداء حقه وصورته بعد ذلك حلالاً . ولأن فسي الزكاة معنى العبادة ، بلغ من لطف الاسلام ألا يطلب الى أهل الذمة من أهل الكتاب أدائها ، واستبدل بها الجزية ، ليشاركوا فسي نفقات الدولة العامة ، دون أن تفرض عليهم عبادة خاصة من عبادات الاسلام الا أن يختاروها . والزكاة حق الجماعة فسي عنق الفرد ، لتكفيل لطوائف منها كفايتهم أحياناً ، وشيئاً من المتاع بعد الكفاف أحياناً ، وبذلك يحقق الاسلام جزءاً من مبدئه العام فسي قوله تعالى: " كى لا يكون دولة

بين الأغنياء منكم " . (١) ذلك أن الاسلام يكره للناس الفقر والحاجة ، ويحتم أن ينال كل فرد كفايته من جهده الخاص حين يستطيع ومن مال الجماعة حين يعجز لسبب من الأسباب .

يكره الاسلام الفقر والحاجة للناس ، لأنه يريد أن يعفيهم من ضرورات الحياة المادية ، ليفرغوا لما هو أعظم ، ولما هو أليق بالإنسانية والكرامة التي خصي الله بها بني آدم وكرمهم كما قال تعالى " ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات ، وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً " . (٢)

ولقد كرمهم فعلاً بالعقل والعاطفة وبالاشواق الروحية الى ما هو أعلى من ضرورات الجسد ، فإذا لم يتوافر لهم من ضرورات الحياة ما يتيح لهم فسحة من الوقت والجهد لهذه الاشواق الروحية ، ولهذه المجالات الفكرية ، فقد سلبوا ذلك التكريم ، ان الانسان خليفة الله في أرضه ، استخلفه عليها لينمى الحياة فيها ، ويرقيها ، ثم ليجعلها ناضرة بهيجة ، ثم ليستمتع بجمالها ونفرتها ، ثم ليشكر الله على أنعمه التي آتاه اياها ، والانسان لن يبلغ من هذا كله شيئاً اذا كانت حياته تنقضى في سبيل اللقمة ولو كانت كافية ، فكيف اذا قضى الحياة من غير أن يجد الكفاية ؟

(١) الآية ٣ من سورة الحشر .

(٢) الآية ٧٠ من سورة الاسراء .

لهذه المعانى جميعها شرع الاسلام الزكاة وجعلها فريضة فى المال،
 وحقا لمستحقيها لا تفضلا من مخرجها ، وحدد لها نصابا فى المال يجعل
 الواجدين جميعا يشتركون فى اداؤها. ذلك أن أقصى حد للاعفاء منها
 عشرون مثقالا ذهبيا ، على أن تكون فائضة عن الحاجات الضرورية لمالكها
 وعن الدين ، وحال عليها الحول . وقد أبانت كتب الفقه (١) الاسلامى
 والسياسة المالية أحكام الزكاة وأوقاتها ، وعلى من تجب .

(١) راجع المفنى ، لابن قدامة ج ٢ ، ص ٤٦٧ ، " كتاب الزكاة " وغيره
 من كتب الفقه .

٢- الغنيمة :

ومن الموارد المالية للدولة الغنيمة . ويقصد بالغنيمة كل ما يناله المسلمون من الكفار بالقتال ، وهي عبارة عن الأسرى ~~والسبي~~ والأموال ، والأراضي . (١)

والأسرى : هم المقاتلون ^{من الكفار} الذين وقعوا في الأسر ، والامام مخير فيهم . (٢) والسبي : هم النساء والأطفال الذين وقعوا في أيدي المسلمين والامام مخير فيهم . (٣)

أما الأموال :

فيقصد بها ما يمكن نقله من مال أو ماشية أو غيرها . يغنمها المسلمون في قتالهم . ولا تقسم الا بعد انجلاء الحرب .

وكان النبي صلى الله عليه وسلم ، أول الأمر يتمصرف فيها كما يتراءى له ، ثم صار يوزعها بين المهاجرين والأنصار ، بالتساوي ، واذ

(١) أنظر الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ١٢٦ ، شوقي عبده الساهي :

السياسة الشرعية ، ص ١٣٨ .

(٢) الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ١٣١ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٣٤ ، الساهي : السياسة الشرعية ، ص ١٣٨ .

ذاك نزلت الآية الكريمة قال تعالى " واعلموا انما غنمتم من شئ فان
لله خمسة وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل" (١)

وبعد موته طى الله عليه وسلم أصبح الخمس من حقيق بيت المال.
وتوزع الأربعة أخماس الباقية على المقاتلين.

وأما الأراضى : فقد اختلف فيها الفقهاء فقيل :
أنها غنيمة تقسم على الفاتحين المسلمين بعد اخراج خمسها .
وقيل تعير وقفاً على المسلمين - وقيل الامام مخير فيها بين
قسمتها أو تركها بأيدي المشركين ويفرض عليها الخراج ، وهذا الأخير
هو ما نرجحه . (٢)

٢- الفئ :

الفئ مأخوذ من فاء يفر إذا رجع .
وفى الاصطلاح : ما حصل للمسلمين من أموال الكفار عفواً من غير
ايجاف خيل ولا ركاب ، أى من غير تحريك الجيش وتجهش السفر ، ومن غير

(١) الآية ٤٤ من سورة الأنفال.

(٢) أنظر الأموال ، ص ٦٩ ، الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص ١٣٧ ،

الساهى : السياسة الشرعية ، ص ١٣٨ .

مقاتلة قال تعالى " وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط رسله على من يشاء والله على كل شيء قدير " . (١)

وقد كانت أموال بنى النضير وقدك من هذا الفئ الذى لم يوجف عليه المسلمون من خيل ولا ركاب . لذلك كانت خالصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم . وكان ينفق منها فى حياته على أهله نفقة سنة ، وما يبقى منها يجعله فى الكراع والسلاح عدة فى سبيل الله .

وبعد انتقاله صلى الله عليه وسلم الى الرفيق الأعلى عمل بها أبو بكر ومن بعده عمر بما كان يعمل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم . (٢)

روى البخارى فى باب الخمس أن عثمان وعبد الرحمن بن عوف والزبير وسعد بن أبى وقاص استأذنوا فى الدخول على عمر فأذن لهم ، فجلسوا يسيرا ، فجاء على وعباس يستأذنان فأذن لهما فدخلا ولما جلسا ، فقال عباس : يا أمير المؤمنين ، أقم بينى وبين هذا ، وهما يختصمان فيما أفاء الله على رسوله صلى الله عليه وسلم من مال بنى النضير

(١) الآية ٦ من سورة الحشر.

(٢) أنظر ابن قدامة : المغنى ، ج ٦ ، ص ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، سيد سابق : فقه السنة ج ١١ ، ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، عبد المتعال الصعدي : السياسة الإسلامية فى عهد النبوة ، ص ٢٣٥ .

فقال الرهط : عثمان وأصحابه يا أمير المؤمنين اقض بينهما ، وأرح أحدهما من الآخر . قال عمر : تشهدكم (١) ، أنشدكم بالله الذى باذنه تقوم السماء والأرض هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا نورث ، ما تركنا صدقة ، قال الرهط : قد قال ذلك . فأقبل عمر على على وعباس ، فقال : أنشدكما الله ، أتعلمان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قال ذلك ؟ قالا : قد قال ذلك . قال عمر : فاني أحدثكم عن هذا الأمر ان الله قد خص رسوله صلى الله عليه وسلم فى هذا الفئ بشئ لم يعطه أحدا غيره ثم قرأ " وما آفأ الله على رسوله منهم " الى قوله " والله على كل شئ قدير " . فكانت هذه خالصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم . ووالله ما احتازها دونكم ، ولا أستأثر بها عليكم ، قد أعطاكموه وبشها فيكم حتى بقى منها هذا المال ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتفق منه على أهله نفقة سنتهم من هذا المال ثم يأخذ ما بقى فيجعله مجمل مال الله .

فعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك حياته ، أنشدكم بالله هل تعلمون ذلك ؟ قالوا : نعم . قال عمر ثم توفى الله نبيه صلى الله عليه وسلم فقال أبو بكر أنا ولى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبضها أبو بكر ، فعمل فيها بما عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والله يعلم أنه فيها لصادق بار راشد تابع للحق . ثم توفى الله أبى

(١) يعنى التؤدة والرفق .

بكر ، فكنت أنا ولي أبي بكر ، فقبضتها سنتين من امارتي ، أعمل فيها بما عمل رمول الله صلى الله عليه وسلم ، وما عمل فيها أبو بكر ، والله يعلم أنني فيها لصادق بار راشد ، تابع للحق " (١) .

وبهذا يكون حكم كل من يحصل عليه المسلمون من عدوهم دون تحريك جيش ، ودون قتال ، حكم مال الله المأخوذ من الكفار ، كالخراج ، والجزية يوضع في بيت مال المسلمين ، يصرف في مصالح المسلمين ورعاية شئونهم ، وفق رأي الخليفة بما يراه محققا لمصلحة المسلمين أخذ بالسياسة الشرعية . (٢)

الفرق بين الغنيمة والفقء

قال الفقهاء : الغنيمة هي الموجد عليها بالخسل والركاب . والفقء هو ما لم يوجد عليه بخيل ولا ركاب . (٣)

(١) العمقلاني : فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، باب الخمس ، ج ٦ ، ص ١١٩ .

(٢) عبد القدوم زلوم : الأموال في دولة الخلافة ، ص ٤٢ ، سيد سابق : فقه السنة ، ج ١١ ، ص ٢٠٤ ، أحمد عيسى عاشور : الفقه الميسر فسي المعاملات ، ص ٢٠٥ .

(٣) أنظر الشافعي : الام ، ج ٤ ، ص ٦٤ ، الجرجاني : التعريفات ، ص ١٦٢ ، ١٧٠ .

ونقل عن الحنفية : أن الغنيمة هي ما نيل من الكفار عنوة والحرب قائمة . والفئ ما نيل منهم بعد وضع الحرب أوزارها وصيرورة الدار دار اسلام . (١)

فهذان التعريفان يرجعان الى معنى واحد ذلك أن ما يحصل من أموال الكفار بالحرب والقهر والغلبة هو الغنيمة .

وما يرجع للمسلمين من أموال الكفار عفواً صفواً من غير قتال ولا ايجاف خيل أو ركاب هو الفئ . (٢)

وهذه التفرقة بين الغنيمة والفئ تبع فيها الفقهاء النص القرآني قال تعالى "وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله يعلط رسله على من يشاء" والله على كل شيء قدير" (٣)

وهذه الآية نزلت في الفئ عندما صالح الرسول صلى الله عليه وسلم بني النضير على أن يجلو عن بلادهم ولهم ما حملت الإبل ما عدا السلاح . (٤)

-
- (١) أنظر النظم الإسلامية ، ص ١٤٧ .
 (٢) أنظر الصنعاني : سبل السلام ، ج ٤ ، ص ٤٦ ، النظم الإسلامية ، ص ١٤٨ .
 (٣) الآية ٦ من سورة الحشر .
 (٤) أنظر ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ، ج ٣ ، ص ٤٧٢ ، الصنعاني : سبل السلام ، ج ٤ ، ص ٦٣ .

٤- الجزية :

جاء في كتب اللغة أن الجزية بالكسر خراج الأرض وما يؤخذ من
الذمى ، والجمع جزى مثل لحى وجزى يسكون الزاى. (١)

وورد اسم الجزية في كتاب الله عز وجل وأريد بها المال الذى
يعمد الكتابى عليه الذمة وهو فعلة من الجزاء كأنها جرت من قتله قال
تعالى : " قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون
ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى
يعطوا الجزية من يد وهم صاغرون " (٢).

قال الامام أبو حنيفة رضى الله عنه " لا يترك ذمى فى دار الاسلام
بغير خراج رأسه " (٣) والمزاد الجزية.

فالمعانى اللغوية لكلمة الجزية كانت تطلق على خراج الأرض وعلى
ضريبة الرأس لاشتراكها فى معنى واحد هو أن كلا منهما مال يؤخذ من
الذمى. (٤)

(١) الجوهري : الصحاح ، فعل الجيم ، ج ٦ ، ص ٢٣٠٢.

(٢) الآية ٢٩ من سورة التوبة.

(٣) أبى يوسف : الخراج ، ص ١٤٢.

(٤) الساهى : السياسة الشرعية ، أبو الحمد موسى : النظم الاسلامية ،

وفى بدء الإسلام كثر استعمال كلمة الجزية على ضربين الأرض والرأس ، فلما اتسعت الفتوحات ، وفى عهد عمر رضى الله عنه أخذ يتحدد لكل لفظ معناه وتختص كلمة خراج بضريبة الأرض ، وكلمة جزية بما يدفعه الشخص بضريبة الرأس ومن هنا يتحدد المعنى الاصطلاحي للفقهاء .

قال الامام ابن قدامة " الجزية الوظيفة المأخوذة من الكافر فسي كل عام لاقامته بدار الاسلام " . (١)

وقال الامام الماوردي : فأما الجزية فهي موضوعة على الرؤوس جزاءً حمايتهم والكف عن ايدائهم ليكونوا بالكفاً آمنين وبالحماية محروسين ، فهي مبلغ من المال قد فرضه الاسلام على الرؤوس مع بقاء الكفر ويسقط بالاسلام " . (٢)

وقد فرضت الجزية فى السنة الثامنة من الهجرة بعد عام الفتح على الذميين ، كما فرضت الزكاة على المسلمين لأنهم ، رعية لدولة واحدة ويرتفقون بمرافق الدولة بنسبة واحدة . (٣) .

(١) ابن قدامة : المغنى ، ج ٩ ، ص ٣٢٨ " كتاب الجزية " .

(٢) الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ١٤٢ ، ١٤٣ .

(٣) المرجع السابق .

وتقبل الجزية من كل كافر حر عاقل قادر على الكسب فيشمل
طائفتين:

الأولى: أهل الكتاب وهم اليهود والنصارى ومن دان بدينهم
كالسامرة (١)، وفرق النصارى من اليعقوبية (٢) ، والنسطورية (٣)،
والفرنجة والروم والآرمن .

الثانية: من له شبهة كتاب وهم المجوس لقوله صلى الله عليه وسلم
" سنوا بهم سنة أهل الكتاب" (٤) . أما مشركو العرب وهم الوثنيون

(١) السامرة : قوم يسكنون جبال بيت المقدس ويشبتون نبوة موسى
هارون ويوشع وأنكروا نبوة من بعدهم الانبيا واحدا ، ويتقشفون
في الطهارة أكثر من المعهود . وقبلتهم جبل يقال له (غربزيم)
بين بيت المقدس ونابلس .

(٢) اليعقوبية : أصحاب يعقوب . قالوا بالاقانيم الثلاثة . وقالوا ان
الكلمة انقلبت لحما ودما فصار الله وهو المسيح وهو الظاهر
بجسده بل هو . . هو ، وعن هؤلاء أخبرنا القران الكريم " لقد كفر
الذين قالوا ان الله هو المسيح بن مريم " الآية ١٧ من سورة
المائدة ، وهؤلاء يرون اختلاط الباري ببدن المسيح كاختلاط الماء
بالبهين ، تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا .

(٣) النسطورية : أصحاب نسطور الحكيم الذي ظهر في زمان المأمون
وتصرف في الأناجيل برأيه .

(٤) رواه مالك في الموطأ في باب جزية أهل الكتاب والمجوس ، عن جعفر
بن محمد بن علي عن أبيه أن عمر بن الخطاب ذكر المجوس فقال : ما
أدري كيف أصنع في أمرهم ، فقال عبد الرحمن بن عوف أشهد أني سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " سنوا بهم سنة أهل الكتاب"
ج ١ ، ص ٢٠٧ . أنظر ، مسند الامام الشافعي ، باب ما جاء في
الجزية ، ج ٢ ، ص ١٢٠ . ، الصنعاني : سبل السلام ، باب الجزية
والهدنة ، ج ٤ ، ص ٦٥ . ، الشافعي : الام ، كتاب الجزية ، ج ١ ،
ص ٩٦ . ابن قدامة : المغني : كتاب الجزية ، ج ٩ ، ص ٢٣١ ،
محمد رافقت عثمان : الحقوق والواجبات والعلاقات الدولية ، ص ١٤٩ .

فلم تقبل منهم الجزية لأن الاسلام لا يقر الوثنية بحال ولا يرجو منهم خيرا فقد كانوا أشد الناس عداوة للاسلام وأهله فى الوقت الذى هم فيه أشد اختلاطا بالمسلمين ومعرفة لأحوالهم فتمكنهم من الإقامة مع دفع الجزية أخطر شئ على الاسلام فليس أجدى فى معاملة هؤلاء من السيف ان لم يعتنقوا الاسلام .

ومن عدالة نظم الاسلام ، عدم اقراره الجزية على امرأة ولا صبي ولا مجنون ولا عبد لأنهم اتباع لغيرهم فهم غير مكلفين ، كما أعفى منها الشيوخ وذوى العاهات كالمقعدين ومكفوفى البصر لعجزهم عن الكسب.

كما لم يأخذها من الرهبان وأهل الموانع ان لم يكونوا ذوى يسار.

فقد روى أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه أعفى منها اليهودى الضرير الذى ألجأته الحاجة الى السؤال ورتب له من بيت المال ما يكفيه ، ثم كتب الى عماله بذلك .

" أن انظروا الى هذا وأمثاله فليس من العدل أن تأكل الدولة شبابه ثم تخذله عند الهرم ، ارفعوا عنهم واعطوهم من بيت المال ما يكفيهم ومن يعولون " (١) .

(١) أنظر ابى يوسف : الخراج ، ص ١٣٦ ، عبد الخالق النواوى : النظام المالى فى الاسلام ، ص ١٥٠ .

ومقدار الجزية على ضربين :

الأول : ما وضعت بصلح وتراض فتقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق وتستمر كذلك حتى الإسلام أو الموت فلا تتأثر بطرو فقر أو غنى .

الثاني: ما وضعت بدون تراض بل بالقهر والغلبة وفي تقديرهما اختلاف عند الأئمة .

فالشافعية يرون أن أقلها مقدار بالشرع وهو دينار أو ما قيمته في السنة ، لما روى عمر بن عبد العزيز " أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن أن على كل إنسان منكم دينارا كل سنة أو قيمته من المعافى (١) " . يعني أهل الذمة منهم . (٢)

ولا حد لأكثرها بل هو موكول إلى الرأي والاجتهاد ، ويسن أن يفساوت بينهم فيأخذ من متوسط الحال دينارين ، ومن الفنى أربعة ، ومن الفقير دينارا . (٣)

والمالكية يرون أن لها حدا أعلى لا يزيد على أربعة دنانير أو أربعين درهما في كل سنة قمرية ، ويؤخذ من غير الفنى بقدر حاله ،

-
- (١) المعافى : بالعين المهملة حى من همذان واليههم تشبب الشباب المعافرية وهى ثياب تكون باليمن .
 (٢) الشوكانى : نيل الأوطار ، ج ٢٨ ، ص ٥٨ .
 (٣) أنظر الشافعى : الام ، ج ٤ ، ص ١٠١ .

ومن عجز عنها سقطت عنه ، ولا تعتبسر ديننا يطالب بهما بعد
غناه . (١)

ولكن الحنفية جعلوا الجزية محددة على طبقات الناس فعلى الغنى
ثمانية وأربعون درهما ، فى كل شهر أربعة دراهم ، وعلى المتوسط
نصفها ، فى كل شهر درهمان ، وعلى الفقير ربعها ، فى كل شهر درهم ،
على أن يتغير التقدير بتبدل الحال يسرا وعسرا ، وهذا ما وضعه عمر
رضى الله عنه . (٢)

فالواجب والانصاف يقتضى بيان سماحة الاسلام ، وعدله اذا لم يحفظ
التاريخ لأمة من الأمم فى العدل فى المعاملات مثل ما حفظ للمسلمين فى
معاملة من أعرض ونأى بجانبه عن شريعتهم فلم يرغموهم على اعتناق
الاسلام بل تركوهم أحرارا فى عقائدهم ينتحلون ما شاءوا وآثروا قال
تعالى " لا اكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغى " . (٣)

وغرض الاسلام من فرض هذه الضريبة هو مساهمة جميع أبناء الدولة
الواحدة فى المصالح العامة نظير الدفاع والحماية ، لا كما يقال

(١) ابن رشد : بداية المجتهد ، ج ١ ، ص ٤٠٤ ، الشوكانى : نيل
الأوطار ، ج ٨ ، ص ٦٩ .

(٢) أنظر مجمع الأنهر ، ج ١ ، ص ٦٢٧ ، ابن قدامة : المغنى ، ج ٩ ،
ص ٣٣٥ ، الشوكانى : نيل الأوطار ، ج ٨ ، ص ٦٨ ، ٦٩ .

(٣) الآية ٢٥٦ من سورة البقرة .

للإذلال ، وحملهم على الإسلام اذ هذا لا يتفق وروح الإسلام الذى أمر أن تسقط عنهم عند الفقر والافتقار ديننا عليهم عند عودة اليسار ، وأن نعاملهم بجميل الخصال بدون ظلم ولا ارهاق . (١)

فهذه المعاملة العادلة التى جعل الفرق أساسها ، والانصاف رائدها ، وحرية العقيدة غايتها لم تقرر الا فى الشريعة الإسلامية وأنها كما نرى لتفند وتضفى زعم القائلين بأن غاية المسلمين كانت الدلائل الشعوب التى استولوا عليها " كبرت كلمة تخرج من أفواههم ان يقولون الا كذبا " . (٢)

ـ الخراج :

الخرج والخراج بمعنى واحد كما جاء فى كتب اللغة ، ومنه قوله تعالى " أم تسألهم خراجاً فخراج ربك خير وهو خير الرازقين " (٣)

(١) أنظر السنواوى : النظام المالى فى الإسلام ، ص ١٥٠ ، محمد

الطاهر بن عاشور : أصول النظام الاجتماعى فى الإسلام ، ص ٢٢٤ .

(٢) الآية ٥ من سورة الكهف .

(٣) الآية ٧٢ من سورة المؤمنون .

وهو شئ يخرج من القوم في السنة من مالهم بقدر معلوم ، ويقرب منه قول الفقهاء " هو مقدار معين من المال أو الحاصلات يفرضه الإمام على الأرض التي فتحت عنوة وتركت في أيدي أهلها مثل سواد العراق أو الأرض التي صالح الإمام أهلها على أن يصيروا ذمة ويؤدوا خراجها" (١) .

وقد يطلق الخراج على كل ما يرد للدولة من الموارد الدورية وغير الدورية على سبيل التقلب . (٢)

وأول من فرض الخراج رسول الله صلى الله عليه وسلم فرضه على أهل هجر ، فلما كان عمر رضى الله عنه فرضه على أهل السواد . (٣)

والمعروف من عمل عمر وغيره أن الخراج نوعان :

الأول : خراج المقاسمة ويكون الواجب فيه جزءاً شائعاً من الخارج المحقق كالعشر والزكاة ، يصل إلى النصف ولا يزداد عليه فإذا لم تخرج الأرض شيئاً فلا خراج عليها .

(١) ابن قدامة : المغنى ، ج ٣ ، ص ٢٢٠ ، أبو الحمد موسى : النظم الإسلامية ، ص ١٤١ .

(٢) عبد الوهاب خلاف : السياسة الشرعية ، ص ١٢٢ .

(٣) أبي يوسف : الخراج ، ص ١٣٩ . محمد ضياء الدين الرئيس : الخراج والظم المالية للدولة الإسلامية ، ص ١١٦ .

الثانى: خراج الوظيفة يكون الواجب فيه ثابتا فى الذمة يرتبط بالأرض ويوظف عليها ويكفى فى اثباته التمكن من الزراعة. ويطلق الفقهاء عليه النماء التقديرى فيجب الخراج وان لم تخرج الأرض شيئا.

وقد نظم أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه خراج الوظيفة فجعل على كل جريب صالح للزراعة يبلغه الماء صاعا من بر أو شعير ودرهما. وعلى جريب الرعية كالحشاش والبطيخ والبقول خمسة دراهم ، وعلى كل جريب النخل والكرم المتعل عشر دراهم . (١)

ثم ذكر الفقهاء أن فيما عدا ذلك مما لم يوظفه عمر كالزعفران والبستان فيه النخل والأشجار المتفرقة يزرع ما بينها ، فعلى حسب الطاقة ونهايتها نفع الخارج لا يزداد عليه بل ينقص منه عند العجز فقد قال عمر رضى الله عنه لعامله حينما أتيا بالخراج :

" لعلكم حملتما الأرض مالا تطيق فقالا : لا . بل حملناها ما تطيق ولو زدنا لأطاعت " . (٢)

(١) أنظر أبو الحمدة موسى : النظم الإسلامية ، ص ١٤٢ ، شوقي الماهاى : السياسة الشرعية ، ص ١٣٣ ، الرئيس : الخراج والنظم المالية ، ص ١٠٨ .

(٢) أنظر مجمع الأنهر ، ج ١ ، ص ٦٧٦ ، أبو الحمدة موسى : النظم الإسلامية ، ص ١٤٣ .

ونظام الخراج لا يتغير وان انتقلت الأرض الى أيدي المسلمين لأنه
مؤبد على الأرض فلا تتغير المالك.

وهكذا فعل الصحابة رضوان الله عليهم لما اشتروا الأرض
الخراجية (١). فالسياسة الإسلامية في الخراج كما في غيره تنطق
بالعدالة وتوفق بين مصالح الدولة والأفراد . فلا تظلم الأفراد ولا تضر
ببيت المال ما دامت المصلحة هي الرائد التي يربو تحقيقها كل امام
تغلغل في نفسه حب الخير والعدل والإنصاف . (٢)

٦- العشور : (٣)

وهي الرسوم الجمركية التي تفرضها الدولة على تجسارة غير
المسلمين اذا مروا بها على بلاد الاسلام نظير تأمينهم على مالههم

(١) المرجع السابق .

(٢) أنظر عبد الخالق النواوي : النظام المالي في الاسلام ، ص ١٢٧ .

(٣) مضي صدر الاسلام والعمل على أن يبعث الإمام السعاة والمصدقين الى
القبائل والأمصار يجمعون الصدقات ويجبون الجزاء .

فلما كان عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، واتسعت رقعة الدولة
الإسلامية وضمت الدولة أمم مختلفة ، وراجت سوق التجارة وكثر
التعامل والتبادل مع الأجانب رأى الولا أن ينصبوا على الطرق
عمالا أولى بأس شديد ومنعه ليوهموا التجار من اللصوص ويحموهم
منهم وفي نظير ذلك لهم جباية رسوم على ما يمرون به من أموال
ظاهرة أو باطنة تختلف في صفتها وقدرها تبعا لاختلاف المار بها .

فهى من المسلم زكاة ومن الذمي جزية ومن الحربى جزاء الحمسية
ومن ذلك العامل فى لسان الفقهاء بالعاشر ، لأن ما يأخذه يدور
على العشر فانه من المسلم ربع العشر ، ومن الذمي نصفه ، ومن
الحربى العشر ان لم يعلم ما يأخذه منه . (أنظر مذكورة فضيلة
أستاذنا الدكتور بشير عاشور فى ملادة الفقه المالى بكلمة
الشريعة والدراسات الإسلامية) .

وحمائيتهم . وأول من وضع هذا النظام أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه ؛ فقد كتب اليه أبو موسى الأشعري يقول : " ان تجارا من قبلنا من المسلمين يأتون أرض الحرب فيأخذون منهم العشر " فكتب اليه عمر " خذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين ، وخذ من أهل الذمة نصف العشر ، ومن المسلمين من كل أربعين درهما درهما ، وليس فيما دون المائتين شئ ، فاذا كانت مائتين ففيها خمسة دراهم ، وما زاد فبحسابه " . (١)

وكان مما اطلع عليه أن لا تؤخذ العشور الا مرة واحدة فى السنة اذا بلغ المال نصابا . (٢)

وان للامام أن يزيد أو ينقص عن هذا القدر كما أن له أن يرفعه عنهم اذا رأى المصلحة فى ذلك .

وقد اتبع المسلمون سنة أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه فى تعشير أموال التجارة التى ترد من خارج البلاد الاسلامية اليها .

أما التجارة التى فى الداخل فليس عليها شئ ، قال الامام الماوردى " وأما أعشار الأموال المتنقلة فى دار الاسلام من بلد الى

(١) أنظر يحيى بن آدم القرشى : كتاب الخراج ، ص ١٩٨ .

(٢) مجمع الأنهر ، ج ١ ، ص ٢٠٩ ، النظم الاسلامية ، مرجع سابق ، ص ١٤٩ .

بلد فمحرمة لا يبيحها شرع ولا يصوغها اجتهاد ولا هي من سياسة العدل ولا
قضايا النصفة " . (١)

وعلى هذا درجت الحكومات الإسلامية من عهد عمر رضي الله عنه فأقيم
العاشر عند ممر التجار بآموال التجارة الصادرة من البلاد الإسلامية
والوارد اليها لجباية الأموال.

٧- تركة من لا وارث له :

وهي كل مال منقول كان أو غير منقول ، مات عنه أربابه ، ولم
يستحقه وارث بفرق ، ولا تعصيب ، بأن يكون الشخص قد مات ، ولم يكن له
ورثة من زوجة ، أو أولاد ، أو أباء ، أو أمهات ، أو أخوة ، أو أخوات
أو عصبات ، فإن هذا المال ينتقل الى بيت المال ميراثاً . (٢)

روى البخارى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : " أنا أولى
بكل مؤمن من نفسه ، فمن ترك ديناً ، أو ذبيحة فإلى ، ومن ترك مالا

(١) الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص ٢٠٨ .

(٢) أنظر الأموال فى دولة الخلافة ، ص ١٢٩ ، محمد مهدي الآصفى :
النظام المالى ، ص ٥١ .

فلورثته ، وأنا مولى من لا مولى له ، أَرث ماله ، وأَقسك
عانه " (١)

وهذا الحديث صريح وواضح الدلالة فى أن الشخص إذا مات وليس له
وارث ، فإن وارثه يكون هو الرسول صلى الله عليه وسلم لأنه ولى
المؤمنين كافة ، ومولى من لا مولى له ، ومن بعده انتقلت الولاية الى
ال خليفة ، وأصبح الخليفة هو ولى المؤمنين كافة ، ومولى من لا مولى
له ، ووارث من لا وارث له ، ووراثه الخليفة لا تكون لنفسه ، وإنما
لبيت مال المسلمين.

وبذلك يتحول ميراث من لا وارث له من الأملاك الخاصة الى ملكية
الدولة ، ويوضع فى بيت المال ، ويتمصرف فيه الخليفة وفق ما يراه فى
مصالح المسلمين ، بما فيه الخير والملاح أخذاً بالسياسة الشرعية
رائده فى ذلك مصلحة المسلمين.

ويلحق بـمال المسلم الذى لا وارث له مال الذمى الذى لا وارث له .
فأى ذمى مات وترك مالا منقولاً ، أو غير منقول ، ولم يكن له وارث ،
كان ماله فيثا للمسلمين . وكذلك ما فضل من مال المسلم عن ورثته ،

(٣) رواه البخارى عن أبى هريرة رضى الله عنه ، " باب قول النبى صلى
الله عليه وسلم من ترك مالا " ، ج ٨ ، ص ١٨٧ .

كمن مات وليس له وارث إلا أحد الزوجين ، لأن الزوجين لا يرد عليهما ما
بقى من المال بعد أخذهما ما فرض لهما ، فإن الفاضل عن ميراثه يَكُون
فيئاً للمسلمين ، ويوضع في بيت مال المسلمين ، لأنه مال وليس له
مستحق معين فكان فيئاً كمال المسلم الذي لا وارث له . (١)

٨- الضرائب التي تفرض عند الحاجة :

من موارد بيت المال أيضا ما قد يطرأ على الدولة من احتياج الى
المال وليس عندها ما يكفي لرد هذه الحاجة . وقد يكون من الخطأ أن
تنتظر الدولة مورداً موسمياً أو مورداً مصرفه محدد شرعاً لا يمكن لولى
الأمر أن يحيد عنه إلا بتكليف.

عندئذ افسح الشارع صدره وأذن لولى الأمر أن يفرض الضرائب التي
تحل المشاكل وتدفع الموادي ، وتكفل للمجتمع الاسلامي حياة متكافئة
سعيدة واستقراراً.

جاء في تبصرة الحكام قول المصنف : اذا احتاج الامام الى المال
لمد نفقات بعض المصالح العامة فله فرض ضريبة على الناس يستوفى منها

(١) أنظر ابن قدامة : المغنى ، ج ٦ ، ص ٣٧٤ .

هذا المال ، وكل ما توصى به الشريعة الحكام أن لا يرهقوا الرعية
 بفرض ضرائب لا حاجة اليها ، ولا تتطلبها المصالح العامة".
 فمن الضرائب التي تعتبر مويردا من موارد بيت المال :

أ - ضرائب طارئة لمواجهة الأعداء أو الفتن:

فرض هذا النوع من الضرائب أخذاً بالسياسة الشرعية فقد يقف العدو
 على حدود البلاد ومشارفها شاهر السلاح يهدد أمنها وسلامتها أو تطل
 ثورة داخلية لحساب العدو تشيع الدعر بين المواطنين ، وليس في خزينة
 الدولة ما يكفي لمواجهة هذه الأحداث من اعداد مقاتلين مزودين بالسلاح
 الحديث ، عندئذ أذن الشارع لولي الأمر أن يأخذ من أموال الرعية
 فيفرض عليهم ضريبة عادلة يجهز بها ما يرد كيد المفيرين ويقضى على
 ثورة الأشرار الفادرين حفظا لحرية البلاد واستقلالها وتأميناً لأرواح
 الرعية وأموالها ، ومن القواعد المقررة في الشريعة الإسلامية أنه يجب
 تحمل الضرر الأدنى لدفع الضرر الأعلى .

كما أن من المعلوم أن حرية الملكية الفردية والحفاظ على المال
 بيد مالكه مكفول شرعاً .

ولكن حق المجتمع ودرء الضرر المتوقع على حريته واستقلاله أعلى
 منه وأولى بالاعتبار وأن الضريبة التي يدفعها المواطن إنما هي جزء

من كثير به يضمن استبقاء حياته وماله كله من أن تمتد اليهما يد
العدوان التي لا ترعى إلا ولا ذمة يقول الامام الغزالي :

" اذا خلت الأيدي من الأموال ولم يكن في خزينة الدولة ما
يفي بخراجات العسكر وخيف من دخول العدو بلاد الاسلام أو توقع
ولى الأمر ثورة داخلية من أهل الشرجاز للامام أن يوظف على
الأغنياء مقدار كفاية الجند حتى يحفظ نظام الأمور ويقطع مادة
الشر " . (١)

وقد اتفقت كلمة الفقهاء على أنه اذا نزلت بالمسلمين حاجة بعد
أداء الزكاة فانه يجب صرف المال اليها كما يجب على الناس فداء
الأسرى وان استغرق الأموال . (٢)

وقد حدثنا التاريخ الاسلامي كما حدثتنا كتب النوازل أنه قد تم
جمع هذه الضريبة أكثر من مرة في الدول الاسلامية .

وقد أفتى أعلام الأمة وعلمائها بجواز ذلك ، قال الامام العز بن
عبد السلام :

(١) الغزالي : المتصفح ، ج ١ ، ص ٣٠٣ .
(٢) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ، ج ٢ ، ص ٢٢٣ .

" انه اذا خرق العدو بلاد الاسلام وجب على الأمة قتاله وجاز لولى الامر أن يأخذ من الرعية ما يستعين به على الجهاد والوقوف سدا حصينا فى مواجهة العدو القادر بشرط أن لا يبقى فى بيت المال شئ". (١)

ب - ضرائب عند حدوث كوارث يعجز بيت المال عن القيام بها :

ان الحكومة الواعية الرائدة هى من تحسب للآيام والأحداث حسابها فقد تصاب بكارثة عامه كالفيضانات والحرائق والزلازل والمجاعات وغير ذلك مما يجلب ضررا يفتك بالآرواح ويودى بالحرث والنسل.

لذلك كان من الواجب على الدولة أن تمنع من حلت بهم أى كارثة لا يمدهم بالخيام والطعام فحسب بل ويمدهم بما يؤمن حياتهم فى المستقبل فتمنحهم معونة مالية تمكنهم من استئناف حياة كريمة كما يحيا الناس .

ولما كانت خزينة الدولة قد تعجز أحيانا عن مواجهة تلك الالتزامات فان الأمر يقتضى عند ذلك فرض ضرائب خاصة لهذه النكبات

(١) الخطم الإسلامية ، ص ١٥٠ ، أنظر فتحي الدرينى : الحق ومدى سلطان الدولة فى تقييده ، ص ١١٤ .

والكوارث تستوفى من مال الأغنياء كل حسب ثروته بدافع التعاون على
البر والتقوى وهي من السيامة الشرعية التى لولي الأمر فرضها مدا ليد
العين والمساعدة عملا بقوله تعالى " انما المؤمنون اخوة" (١)

وعملا بقول الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم " مثل المؤمنين
فى توادهم وتراحيمهم وتعاطفهم مثل الجسد اذا اشتكى منه عضو تداعى له
سائر الجسد بالسهر والحمى" (٢)

(١) الآية ١٠ من سورة الحجرات.

(٢) رواه مسلم فى صحيحه عن النعمان بن بشير ، " باب تراحم
المؤمنين وتعاضدهم " ، ج ١٦ ، ص ١٤٠.

مصارف الأموال في النظام المالي :

أ - مصارف الزكاة :

جاء أمر الزكاة في القرآن الكريم مجعلا ، وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يجمعها ويقسمها على رأييه واجتهاده ، ولكن تطلع بعض المنافقين الأغنياء ذوي العيون والأنفس النهممة الى أموال الزكاة ، متوقعين من الرسول صلى الله عليه وسلم أن ينقحهم منها .

فلما ضرب عنهم الصفح ولم يلق لهم بالا صلى الله عليه وسلم غمزوا ولمزوا وتناولوا على المقام النبوي الشريف ، فنزلت الآيات الكريمة تفضح نفاقهم وتكشف شرهم ، وتبين المصارف التي يجب أن توضع فيها الزكاة .

قال تعالى " ومنهم من يلمزك في الصدقات ، فإن أعطوا منها رضوا ، وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون . ولو أنكم رضوا مما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله إنا الى الله راغبون . إنما الصدقات للفقراء والمساكين ، والعاملين عليها ،

والمؤلفة قلوبهم ، وفى الرقاب ، والغارمين ، وفى سبيل الله وابن
السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم " (١) .

وبهذا الحكم الإلهي انقطعت المطامع وبينت المصارف ، وعرف كل ذى
حق حقه ، روى أبو داود عن زياد بن الحارث الصدائى قال : أتيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعته - وذكر حديثا طويلا - قال :
فأتاه رجل فقال : أعطني من الصدقة فقال له رسول الله صلى الله
عليه وسلم " ان الله تعالى لم يرض بحكم نبي ولا غيره فى الصدقات حتى
حكم فيها هو ، فجزأها ثمانية أجزاء فان كنت من تلك الأجزاء أعطيتك
حقوقك " (٢) .

ولعل السرفى عناية القرآن العظيم بهذه المصارف أن لا تصرف
أموال الزكاة بعد تحصيلها تبعا للأهواء ، ويأخذ المال من لا يستحقه
ويحرم منه من يستحقه ، ولهذا اهتم القرآن الكريم بهذا الأمر ولم
يدعه مجملا . (٣)

(١) الآية ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ من سورة التوبة .

(٢) أبى داود : سنن أبى داود ، كتاب الزكاة " باب من يعطى الصدقة
وحد الفنى " ، ج ١ ، ص ٣٧٨ .

(٣) الساهى : محاضرات فى السياسة الشرعية ، ص ١٤٧ .

مصارف الزكاة الثمانية

على ضوء ما ذكره القرآن الكريم عن مستحقى الزكاة سنتحدث عن
مصارف الزكاة الثمانية .

المصرف الأول : الفقراء :

عند الأئمة الثلاثة " مالك والشافعي وأحمد " الفقر هو :
من ليس له مال ولا كسب خلال لائق به ولا يملك شيئاً يقع موقعاً من
كفايته ، من مطعم وملبس ومسكن وسائر ما لابد منه لنفسه ولمن تلزمه
نفقته من غير أرباح ولا تقشير.

أما الفقير عند " الحنفية " هو :
من يملك شيئاً دون النصاب الشرعي في الزكاة أو يملك ما قيمته
نصاب أو أكثر من الآثا والأمتعة والشباب والكتب ونحوها مما هو محتاج
اليه لاستعماله والانتفاع به في حاجته الأصلية . (١)

(١) أنظر الفرق بين الفقير والمسكين في : ابن قدامة : المغنى ، ج ٦
ص ٤٦٩ ، الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ١٣٩ ، الشرييني :
مغنى المحتاج ، ج ٣ ، ص ١٠٦ .

المصرف الثاني : المساكين :

عند الأئمة الثلاثة (مالك والشافعي وأحمد) المسكين هو : من قدر على مال أو كسب خلال لائق به ، يقع موقعا من كفايته ، وكفاية مسن يعوله . ولكن لا يتم به الكفاية ، كمن يحتاج الى عشرة دراهم فلا يجد الا سبعة أو ثمانية .

أما المسكين عند (الحنفية) هو : من لا يملك شيئا وهذا هو المشهور . (١) والفقير هو الذى يملك ما دون النصف ، والمسكين هو الذى يملك نصف الكفاية فأكثر . (٢)

المصرف الثالث : العاملون عليها :

ويقصد بهم : كل الذين يعملون فى جهاز جمع الزكاة من جباة يحملونها ومن خزنة وحراس يحفظونها ، ومن كتبة وحاسبين يضبطون واردها ومصرفها ومن موزعين يفرقونها على مستحقيها .

(١) الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص ١٢٣ . ، ابن قدامة : المغنى :

ج ٦ ، ص ٤٢٠ .

(٢) أنظر ، شمس الدين الرملی : نهاية المحتاج ، ج ٦ ، ص ١٥١ وما بعدها .

كل هؤلاء جعل الله أجورهم في مال الزكاة لئلا يؤخذ من أصحاب الأموال سواها ، وللتنبية على أن تكون للزكاة حيلة قائمة بذاتها ، ينفق منها على القائمين بأمرها . (١)

ومما تجدر الإشارة إليه ، أن اهتمام القرآن الكريم بهذا الصنف ونصه عليه ، دليل على أن الزكاة ليست وظيفة موكولة الى الفرد وحده ، وإنما هي وظيفة من وظائف الدولة ، تشرف عليها ، وتدبر أمرها ، وتعين لها من يعمل عليها من جاب ، وخازن وكساتب ، وحاسب .. الخ . وأن لها حيلة (موازنة خاصة) يعطى منها رواتب الذين يعملون عليها . (٢)

المعروف الرابع : المؤلف لقلوبهم :

وهم قوم يعطون من الزكاة تأليفا لقلوبهم ، وتشبيها لهم أو تأليفا لقلوب ذويهم . وهم أقسام ما بين كفار ومسلمين .

- ١- فمنهم من يرجى إعطائه إسلامه أو إسلام قومه وعشيرته .
- ٢- ومنهم من يخشى شره ، وسرجه بإعطائه كفره وشره .

(١) أنظر : ابن قدامة : المغنى ، ج ٦ ، ص ٤٧٣ ، الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ١٢٣ .

(٢) الساهي : السياسة الشرعية ، ص ١٤٨ .

٣- ومنهم من دخل حديثا فى الاسلام فيعطى اعانة له على الثبات على الاسلام .

٤- ومنهم قوم من سادات المسلمين وزعمائهم لهم نظراء من الكفار اذا أعطوا ربحى اسلام نظائريهم .

٥- ومنهم زعماء ضعفاء الايمان من المسلمين مطاعون فى اقوامهم ، ويرجى باعطائهم تثبيتهم ، وقوة ايمانهم ومناصحتهم فى الجهاد وغيره .

٦- ومنهم قوم من المسلمين فى الشفور وحدود بلاد الأعداء يعطسون لما يرجى من دفاعهم عن وراءهم من المسلمين اذا هاجمهم العدو. (١)

ولقد أخذ النبي صلى الله عليه وسلم فى أول أمر الاسلام وضعفه بهذه العوامل كلها فأعطاهم صونا للمسلمين وقوة لهم .

فلما آمن الله دينه ونصر رسوله محمدا صلى الله عليه وسلم لم تكن الحاجة داعية الى تأليف قلوبهم ، فأوقف سهمهم بعد أن قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه قوله الخالدة (كنا نؤلف حين كان الاسلام

(١) أنظر : ابن قدامة : المغنى ، ج ٦ ، ص ٤٧٦ ، النووى : المجموع ، ج ٦ ، ص ١٩٦ ، الرحيباني : مطالب أولى النهى ، ج ٢ ، ص ١٤١ ، الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص ١٢٣ ، الساهرى : السياسة الشرعية ، ص ١٤٩ ، ابن تيمية : السياسة الشرعية ، ص ٥٥ .

فى ضعف أما الآن ، وقد عز الاسلام وقويت شوكته قسلا حاجة بنا الى
التأليف (١) . ووافق الأصحاب .

ولقد ادعى بعض الكتاب (٢) أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب
أسقط سهم المؤلفه قلوبهم وتبعوا فى ذلك غير المسلمين الذين يكتبون
فى الاسلام ليؤمنوا قوة الأحكام القرآنية ، وانها قابلة للتبديل
والتغير كما فعل عمر بن الخطاب ولكن ذلك النظر خطأ. فما كان لعمر
أن يسقط سهمها ذكره الله تبارك وتعالى فى محكم التنزيل ، ان ما فعله
عمر ووافقه عليه الصحابة أنهم وجدوا أنه لم يعد شمة حاجة الى
التأليف بالمال فى عهدهم لأن الله تبارك وتعالى فتح عليهم ملك كسرى
وقيصر ومصر فلم يكونوا فى حاجة الى من يؤلفوا قلوبهم .

وان الذين أخذوا فى عمر النبي صلى الله عليه وسلم كانوا
يستحقون ما أخذوه اعمالا لسهم المؤلفه قلوبهم . ولذلك قرر العلماء
أن الحكم باق ، ينفذ ان دعت الحاجة اليه فاذا كان شمة احتياج الى
التأليف على الاسلام صرف اليهم .

(١) أبو الحمد موسى : النظم الإسلامية ، ص ١٥٥ . أنظر الماوردى :
الأحكام السلطانية ، ص ١٢٣ .

(٢) أنظر ، عبد الخالق النواوى : النظام المالى فى الاسلام ، ص ١٠١ ،
١٠٢ . محمد أبو زهرة : تنظيم الاسلام للمجتمع ، ص ١٥٨ . سليمان
محمد الطماوى : عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة ،
ص ١٢٣ . عبد الكريم زيدان : المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية ،
ص ١٢٢ .

وهذا الذى نراه ونرى مع ذلك أن اعطاء المؤلف قلوبهم له موضعه الآن فان بعض الناس يدخلون فى الاسلام فيقطعون عن أهلهم وعن قومهم ، وقد يكون الواحد منهم ذا عمل فيفصل من عمله ، فمن حق هؤلاء أن يصرف لهم من بيت المال من الزكاة من سهم المؤلف قلوبهم تثبيتا لآيمانهم ، ومنعاً لهم من أن يفتنوا فى دينهم تلك الفتنة المادية . وقد رأينا من هؤلاء عددا ليس بالقليل فى الدول الأوروبية .

وأرى أيضا أن يصرف من سهم المؤلف قلوبهم للدعاية للاسلام وبيان حقائقه ومحاسنه لمن يجهلون بها فى المجتمعات المختلفة ، فهذا جزء من رسالة تأليف القلوب ، فعلى الحكومات الاسلامية تقع هذه الرسالة .

المصرف الخامس : وفى الرقاب :

والمراد بها فى القرآن الكريم - العبد أو الأمة - وهى تذكر فى معرض التحرير أو الفك وتحرير الرق هو فك لرقبته من غلها وتخليص لها من النير الذى ترزخ تحته .

وتصرف الزكاة فى فك الرقاب ، وهو كفاية من تحرير العبد والامناء من نير الرق والعبودية ، ويكون ذلك بطريقتين :

- ١- أن يعان المكاتب - وهو العبد الذى كاتبه سيده واتفق معه على أن يقدم له مبلغا معيناً من المال يسعى فى تحصيله .
- ٢- أن يشتري الرجل من زكاة ماله عبداً أو أمة فيعتقها أو يشتره هو وآخرون فى شرائها وعتقها ، أو يشتري ولى الأمر مما يجبيه من مال الزكاة عبداً أو أمة ويعتقهم . (١)

المصرف السادس : الفارمون :

الفارم " عند أبى حنيفة " هو : من عليه دين ، ولا يملك نصيباً فافلاً عن دينه . (٢)

وعند (مالك ، والشافعى ، وأحمد) الفارمون نوعان :

أ - فارمون لمصلحة أنفسهم :

كأن يمتدين فى نفقته أو كسوته أو زواج أو علاج مريض أو بناء ممكن . الخ من غير سرف ينبغي للإمام أن يقضى عنهم من بيت المال (٣) .

-
- (١) ابن ملام : الأموال ، " باب مهم الرقاب ، والفارمين فى المدقة " ، ص ٧٢٢ ، الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص ١٢٣ .
- (٢) أنظر ابن قدامة : المغنى ، ج ٦ ، ص ٤٨٠ ، السامى : محاضرات فى السياسة الشرعية ، ص ١٤٩ . الشربينى : مفتى المحتاج ، ج ٣ ، ص ١١٠ .
- (٣) أنظر الرحبانى : مطالب أولى النهى شرح غاية المنتهى ، ج ٢ ، ص ١٤٣ ، الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص ١٢٣ .

بـ غارمون لمصلحة الفير:

وهم فئة من أصحاب المروءة والمكرمات ، يقرمون لاصلاح ذات البين ، حيث يتوسط الرجل بالصلح ويلتزم في ذمته مالا عوضا عما يدعيه كل من الخصمين أو أحدهما ليطفئ الشائرة . وهذا يعطى من الزكاة لسداد غرمه . (١)

المصرف السابع : في سبيل الله :

السبيل في الأصل الطريق . وسبيل الله عام يقع على كل عمل خالص سلك به طريق التقرب الى الله عز وجل بأداء الفرائض والنوافل وأنواع التطوعات.

فالمراد من هذا المصرف عند جمهور الفقهاء المصرف على الفزاة والمرايطين لحماية الثغور : وبعبارة عامة الانفاق في الجهاد.

وقد قال بعض الشافعية والحنابلة أنها لا تعطى إلا للفقراء ممن الفزاة والمجاهدين وذلك القول مبنى على أن المجاهد الغنى يجهز نفسه ويعدها . أما الفقير فهو الذي تنفق عليه الدولة في جهاده . ولكن

(١) أنظر الرحباني : مطالب أولى النهى ، ج ٢ ، ص ١٤٣ .

على هذا لا يمكن أن يكون هذا صنفا قائما بذاته بل يدخلون فى عموم

الفقراء . (١)

ولذا نرى أن الأولى بالأخذ هو قول الجمهور فيكون استحقاقهم بوصف
الجهاد فى سبيل الله ، وقد ورد فى الحديث جواز اعطائهم ، فقد روى
أبو داود فى سننه عن عطاء ابن يسار أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال (لا تحل الصدقة لغنى الا لخمسة : لغنى فى سبيل الله أو
لعامل عليها أو لغارم أو لرجل اشتراها بماله ، أو لرجل كان له جار
مسكين فتصدق على المسكين فأهداها المسكين للغنى) . (٢)

هذا هو تفسير كلمة (غار) عند جمهور الفقهاء ، وعلى هذا الأساس
يصح أن ينفق من الزكاة على الجيش ، وكل مما يتصل به من أعداد
المعدات والأسلحة بكل أنواعها قديمها وجديدها ما دام يجاهد فى سبيل
الله تعالى . وفسر بعض الفقهاء كلمة (فى سبيل الله) بمما يعم
مصالح المسلمين فقد جاء فى التفسير الكبير للفخر الرازى ما نصه
(واعلم أن ظاهر اللفظ لا يوجب القصر على الغزاة ، ولهذا المعنى نقل
القفال فى تفسيره عن بعض الفقهاء أنهم أجازوا صرف الصدقات الى جميع

(١) أنظر ابن قدامة : المفنى ، ج ٢ ، ص ٤٨٢ ، ٤٨٣ . ، الماوردى :
الأحكام السلطانية ، ص ١٢٣ .

(٢) أبى داود : سنن أبى داود ، "باب من يجوز له أخذ الصدقة وهو
غنى" ، ج ١ ، ص ٢٨٠ .

وجوه الخير من تكفين الموتى وبناء الحصون ، وعمارة المساجد ، لأن قوله تعالى في سبيل الله عام في الكل (١) .

ونحن نرى أن ما عليه الجمهور ، بل إجماع الفقهاء هو الأخرى بالاتباع لأننا لو عممنا ما كان للتخصيص لكل صنف بالذكر معنى ، فلو فسرنا كلمة في سبيل الله بالعموم الذي ذكر لشملت كل الأصناف المذكورة وغيرها من مرافق الدولة كبناء القناطر وغيرها فأنهها من وجوه الخير ، وإن ذلك يناقض المقصود من الزكاة وهو حماية الدولة من شر الحاجة عند الناس في الداخل وثر الغزو من الخارج . (٢)

المعروف الثامن : ابن السبيل :

وهو عند جمهور العلماء : كناية عن المسافر الذي يجتاز من بلد إلى بلد فهو ينطبق على المسافر الذي انقطع به الطريق دون غايته .

وشروط إعطائه ابن السبيل من مال الزكاة هو :

-
- (١) محمد فخر الدين الرازي : التفسير الكبير ، ج ٤ ، ص ٤٦٣ ، ٤٦٤ .
 - (٢) النواوي : النظام المالي في الإسلام ، ص ١٠٥ .

١- أن يكون محتاجاً في ذلك الموضع الذي هو فيه إلى ما يوصله إلى وطنه الأملى.

٢- أن يكون سفره في غير معصية لأن القصد من اعطائه اعانته .

٣- ألا يجد من يقرضه ويسلفه في ذلك الموضع الذي هو فيه . (١)

ويعطى ابن السبيل من النفقة والكسوة ما يكفيه إلى مقصده ، أو

موضع ماله ، ويهيأ له ما يركبه ان كان سفره طويلاً . (٢)

(١) أنظر هذه الشروط في الرملى : نهىاية المحتاج ، ج ٦ ، ص ١٥٦ ، وكذا شرح الخرشي على مختصر خليل ، ج ٢ ، ص ٢١٩ ، الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص ١٢٣ ، ابن قدامة : المفنى ، ج ٦ ، ص ٤٨٤ .
(٢) الساهى : محاضرات في السياسة الشرعية ، ص ١٥١ .

ب - مصارف الغنائم

كان أمر الغنائم في صدر الإسلام موكولا لحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم رئيس الحكومة النبوية يصرفها كيف شاء ، وقد حكى القرآن الكريم ذلك في قوله تعالى " يعالونك عن الأنفال قبل الأنفال لله والرسول " (١).

والأنفال الغنائم سميت بذلك لأنها عطية من الله وقفل ، قال عبادة بن الصامت فينا أصحاب بدر نزلت حين اختلفنا في النفل فساءت أخلاقنا فانترعه الله من أيدينا وجعله الى رسوله صلى الله عليه وسلم فقسمه كله بين المسلمين على سواه من غير تخمين ثم نزل قوله تعالى " واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل " (٢).

فنسخ الحكم السابق وجعل خمسها لمن ذكرهم الله تبارك وتعالى في كتابه ، وأربعة أخماسها للغانمين.

(١) الآية ١ من سورة الأنفال.

(٢) الآية ٤١ من سورة الأنفال.

وكانت أول غنيمة خمسها رسول الله صلى الله عليه وسلم غنيمة بني قنينقاع وقد تتابع العمل على ذلك في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وخلافة أبي بكر رضي الله عنه ، إلى أن جاء عمر رضي الله عنه فكتب إليه سعد بن أبي وقاص ينبئه أن الناس قد سألوه أن يقسم بينهم مغانمهم وما آفأه الله عليهم من مال وعقار ، وكذلك كتب إليه أبو عبيدة بعد فتح الشام يطلب منه ذلك .

وكان أغلب ما قسمه الرسول صلى الله عليه وسلم في حياته وكذلك الخليفة الأول أبو بكر المال المنقول ، ولكن في عهد عمر فتحت بلاد كسرى وقيصر ومصر وغنم الفاتحون من المال المنقول الشيء العظيم وأرادوا أن يقسموا الأرض بمن عليها ولكن عمر رضي الله عنه كان له رأى يخالف ذلك .

بالنسبة للشأب من الغنيمه وكما عرف عنه رضي الله عنه في المسائل التي لم تحظ بالاجماع عرض القضية على أهل الرأى والمشورة فكان رأى عدد كبير من الصحابة أن تقسم استنادا للنص القرآنى ، ولأن النبى صلى الله عليه وسلم قد طبق ذلك فعلا في غنائم بدر وغنائم خيبر وكان فى مقدمة هؤلاء الصحابة عبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام وبلال بن رباح وكان أشدهم تحاملا على عمر .

ولم يكن عمر وحده ينادى بهذا الرأي بل انتصر له علي وعثمان وطلحه وابن عمر ومعاذ رضي الله عنهم جميعا . قال معاذ رضي الله عنه لعمر " ان قسمتها صار الريع العظيم فمن آسدى القوم فيمير الى الرجل الواحد أو المرأة ويأتى قوم يسدون من الإسلام سدا ولا يجدون شيئا فانظروا أمرا يسع أولهم وآخرهم " (١) .

ولما اشتد الخلاف بينهم احتكموا الى عشرة من أشرف الأنصار وكبرائهم فعرض عمر القضية وأوضح رأيه فهو يرى أن تحبس الأرضون بعمالها ويوضع فيها الخراج وفي رقاب من يزرعونها الجزية يؤدونها فيكون ذلك فيشأ للمسلمين : المقاتلة والذرية ولمن يأتى بعدهم ثم قال رضي الله عنه (أرأيتم هذه الثغور لأبد لها من رجال يلزمونها ، أرأيتم هذه المدن العظام لأبد من أن تشحن بالجيش وادرار العطاء عليهم ، فمن أين يعطى هؤلاء إذا قسمت الأرضون ومن عليها وما زال يدلى بحجته يدعمها بالقرآن الكريم حتى اقتنعوا جميعا فقالوا : الرأي رأيك ، فنعم ما قلت وما رأيت) . (٢) فكان هذا اجماعا على ترك القسمة بالنسبة للأرض .

(١) الشوكاني : نيل الأوطار ، ج ٨ ، ص ١٧ ، أبى يوسف : الخراج ، ص ٢٧

(٢) أبى يوسف : الخراج ، ص ٢٧ .

فكتب عمر رضى الله عنه الى عماله بما انتهى اليه الرأى من قسمة المال والكراع وترك الأرضين والأنهار لعمالها ويوظف فيها الخراج وفى رقابهم الجزية .

وهكذا انتهى أمر الثابت من الغنائم الى خراج وجزية . فجمهور الفقهاء يرون أن هذا من حق ولى الأمر أخذا بالسياسة الشرعية فهو بالخيار أن شاء قسمها بين الفانمين بعد اخراج الخمس عملا بفعل النبى صلى الله عليه وسلم فى خيبر حيث جعلها غنيمة فخمس بعضها وقسمها ، وأوقف البعض ، وإن شاء أقر أهلها عليها ؛ ووضع عليها الخراج وعلى رؤوسهم الجزية رائده فى ذلك ملحة المسلمين وما يعود عليهم بالخسائر فى دينهم ودنياهم . (١)

(١) أنظر : أبو الحمد موسى : النظم الاسلامية ، ص ١٥٨ ، ١٥٩ .

جـ - مصارف الخراج والجزية والعشور والضرائب المفروضة :

هذه الموارد على اختلاف أنواعها محلها بيت المال ومصرفها المصالح العامة للدولة الإسلامية ، ويمكن الإشارة إليها فيما يأتي :

- ١- تجهيز الجيوش الإسلامية وما يحتاج إليه من سلاح يناسب العصر ليكون قوة دفاعية ترهب العدو.
- ٢- المرافق العامة للدولة كسد الثغور وبناء القناطر والجسور ، وكرى الأنهار وحفر الترعة وشق المصارف وإصلاحها وما إلى ذلك من المرافق التي تعمل على انماء الثروة القومية وازدهار الحياة الزراعية ، ومد الطرق وتعهدها بالصيانة والإصلاح ، وبناء الجوامع والمساجد والمحافظة عليها حتى تؤدي فيها الشعائر الإسلامية على الوجه المشروع ، وإقامة الممانع والمستشفيات والملاجئ والأربطة ، وإنشاء المدارس ودور الثقافة وغير ذلك مما يمسود على الدولة بالنفع وعلى الشعب بالاستقرار.
- ٣- العطايا والمرتبات على الوظائف العامة الإدارية وغيرها كالقضاة والمفتين ورجال هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأساتذة الجامعات ومن يتولى إقامة الشعائر في المساجد من الأئمة والمؤذنين.

- ٤- المنح والمكافآت وجوائز الدولة التقديرية للآداب والمخترعين والمتفوقين من طلاب وعمال وباحثين.
- ٥- الملاجئ ودور العجزة واليتام من فقراء المسلمين وغيرهم بقدر ما يكفيهم وذرائعهم وعلى السجون ونزلائها ، والأسرى المشركين ، وتجهيز أموال المسلمين ودفنهم . (١)

تلك هي بعض مصارف الدولة فعلى الحكومات الإسلامية واجب القيام بصرفها على الأوجه الصحيحة أخذاً بالسياسة الشرعية ومقاصد الشريعة الإسلامية .

وبعد :

فهكذا نجد أن الإسلام قد وضع موارد الدولة الإسلامية على أسس من العدل والرحمة ، والتوفيق بين المصلحة العامة للدولة ومصلحة أصحاب الأموال .

كما رتب مصارف الدولة بحيث لا تهمل مصلحة من مصالح الدولة العامة ، وبحيث يجد ولا الأمور معة لتحقيق هذه المصالح ، وخاصة سد حاجة ذوي الحاجات حتى لا يكونوا خطراً على نظام المجتمع .

(١) أنظر مجمع الأنهر ، ج ١ ، ص ٦٨٦ ، محمد أبو زهرة : تنظيم الإسلام للمجتمع ، حسن إبراهيم : النظم الإسلامية ، ص ٢٤٧ ، أبو الحممد موسى : النظم الإسلامية ، ص ١٦٠ ، ابن تيمية : السياسة الشرعية ، ص ٥١ .

وقد شرع الاسلام مراقبة ومحاسبة ولاة الأمر للعاملين على جمع وصرف أموال الدولة لمنع المخالفات المالية . وإذا كان تاريخ يعسفى الدول الإسلامية ينطق بسوء نظمها المالية وبالأفراط فى جباية الإيراد ، والتفريط فى رعاية المصالح العامة ، فليس منشأ هذا ما شرعه الاسلام فى النظم المالية ، وإنما منشؤه إهمال ما قرره الاسلام .

وإذا كان الخراج والجزية وخمس الغنائم لم يعد لها مكان فى المجتمع الإسلامى اليوم بسبب توقف الفتوح الإسلامية وانقطاع هذه الموارد والغاء بيت مال المسلمين واستحداث الدول الإسلامية تقليداً للأجانب نظاماً مالية خاصة . (١)

فإن قيام النظام المالى الحديث للدول الإسلامية لا يمنع من أن يقوم الى جانبه بيت المال الذى عرف فى الاسلام ، وأن يجد المسلمون فيه ما كان له من آثار فى مجتمعهم الأول وربطهم برابطة الأخوة والتكافل الاجتماعى حيث يؤخذ من أغنيائهم ما يرد على فقرائهم .

وإذا كانت موارد هذا البيت قد تقلصت اليوم بحكم أوضاع المسلمين فإن فيها جانباً حياً لا يموت أبداً وهو الزكاة الشرعية ، التى يمكن أن يمتلئ منها "بيت المال" لو أداها المسلمون على الوجه الصحيح .

(١) أنظر : السامى : محاضرات فى السياسة الشرعية ، ص ١٦٧

الفصل الرابع القضاء والنظام

لما كان القضاء في الإسلام يقوم على العدل ، ورفع الظلم ،
وبالعدل قامت السموات والأرض ، فقد قام المصطفى صلى الله عليه وسلم
بفضي المنازعات والفصل في الخصومات بنفسه مما كان نواة للسلطة
القضائية في الإسلام .

فالقضاء في اللغة : امضاء الشئ واحكامه .

وفي الاصطلاح : " الفصل بين الناس في الخصومات حسا للتداعي وقطعا
للنزاع بالأدلة الشرعية " (١) .

(١) القضاء أصله قضى ، لأنه من قضيت إلا أن الياء لما جاءت بعد الألف
همزت والجمع الأقضية وقد تكرر في الحديث ذكر القضاء ، وأصله
القطع والفعل يقال قضى يقضى قضاء فهو قاضي إذا حكم وفصل ،
وقضاء الشئ : أحكامه وامضاؤه والفراغ منه . أنظر الجوهري :
الصحاح ، ج ٦ ، ص ٢٤٦٣ " مادة قضى " ، ابن منظور : لسان العرب ،
ج ١٥ ، ص ١٨٦ ، الزبيدي : تاج العروس من جواهر القاموس ، ج ١٠ ،
ص ٢٩٦ . ، البهوتي : شرح منتهى الإرادات ، ج ٣ ، ص ٤٥٨ ،
إبراهيم نجيب محمد عوف : القضاء في الإسلام تاريخه ونظامه ، ص ٧ ،
محمود عرنوس : القضاء في الإسلام ، ص ٩ ، ١٠ ، جمال صادق
المرصاوي : نظام القضاء في الإسلام ، بحث مقدم لمؤتمر الفقه
الإسلامي بالرياض ، ونشر ضمن كتاب تحت عنوان " نظام القضاء في
الإسلام ، عام ١٤٠١ هـ ، ص ٦ ، ٧ ، أبو فارس : القضاء في الإسلام ، ص
١٦ ، السمناني : روضة القضاء وطريق النجاة ، ج ١ ، ص ١٤٩ ،
البهوتي : كشاف القناع ، ج ٦ ، ص ٢٨٥ ، ابن فرحون : تبصرة الحكام
في أصول الأقضية ومناهج الأحكام ، ج ١ ، ص ١٢ ، علاء الدين
الطرابلسي الحنفي : معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من
الأحكام ، ص ٧٠ ، محمد مصطفى الزحيلي : التنظيم القضائي في
الفقه الإسلامي وتطبيقه في المملكة العربية السعودية ، ص ٣٦ .
ولمزيد من التفاصيل عن تعريفات القضاء أنظر السمناني : سبل
السلام ، ج ٤ ، ص ١١٥ ، ابن الشحنة : لسان الحكام في معرفة
الأحكام ، ص ٢١٨ . ، القرافي : الأحكام في تمييز الفتاوى عن
الأحكام وتصرف القاضي والإمام ، ص ٢٠ ، عبد العال عطوة : محاضرات
في علم القضاء ، ص ٨ . ، فاروق عبد العليم مرسى : القضاء في
الشرعية الإسلامية ، ص ١٧ .

أهميته :

القضاء في الإسلام (١) منصب ديني رفيع ، به يتحقق العدل في المجتمع فتد به الحقوق الى أهلها ، وتعمم به الدماء ، كما تباع به الأبضاع وتحرم ، وبه يقمع الظلم والظفيان وبذلك يسود العدل ويتحقق ، فهو من ضروريات المجتمع الإنساني ، ولعظم منصبه وخطورته أنزل الحق تبارك وتعالى فيه آيات عديدة وتشريعات محكمة من ذلك قوله تعالى "وأنزلنا اليك الكتاب بالحق معصدا لما بين يديه من الكتاب ومهيئنا عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا" (٢) وقد تولى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم القضاء بنفسه اقامة للعدل بين الناس ، فكانت ترفع أقضيتهم اليه صلى الله عليه وسلم اذا ما شجر بينهم نزاع ، أو عرفي لهم حادث يريدون معرفة الحكم الشرعي لينفذوه ، فكانت مرافعاتهم وذهابهم اليه صلى الله عليه وسلم من تلقاء أنفسهم .

(١) لم يكن عند العرب قضاء بالمعنى المفهوم وان كانوا ككل جماعة منظمة - قد ملكوا عدة سبل في حسم المنازعات التي تثور بينهم بطريق سلمية وأشهر هذه الطرق الأعراف العائدة ، والاحتكام الى الكهان والعرافين والزجر والطيرة الى غير ذلك مما اشتهر عنهم .
(٢) الآية ٤٨ من سورة العائدة .

وكان ملوات الله ولامه عليه يقضى بينهم بكتاب الله ، وبما يوجهه اليه الوحي فيما ليس فيه قرآن ، أو ينتظر فلا يبت فى قضية حتى ينزل عليه فيها حكم أو توجيه الهى . فاذا صدر حكمه فسرعان ما يستجيب له المتخاصمان فينفذاه من غير تردد أو مماطلة لذلك لم يحتج القضاء فى عهده على الله عليه وسلم الى أداة تنفيذ تختص بتنفيذ الأحكام التى يصدرها عليه الصلاة والسلام ، اضافة الى أنه لم يكن هناك حاجة الى تعجيل الأحكام لقلّة المتنازعين ولتقبلهما الحكم بالرفس والتسليم والتنفيذ الفورى دون اعتراض . (١)

كما أسند على الله عليه وسلم القضاء الى عماله ومبعوثيه الى البلاد التى دخلها الاسلام فقد بعث معاذ ابن جبل ، وعلى بن أبى طالب الى اليمن (٢) ، وعمرو بن العاص الى البحرين وبين لهم الأسس التى يحكمون بها فى تلك البلاد . فكان النظام القضائى فى الحكومة النبوية هو القدوة لما جاء بعده من تنظيمات ، اذ كان النظام بسيطا تجلت بساطته فى عدم وجود لوائح موضوعة مطبقة للقضاء أو قضاء معينون للنظر فى الخصومات أو دور مخصصة به كما هو المعمود فى دور القضاء

(١) أنظر ابراهيم نجيب محمد عوض : القضاء فى الاسلام تاريخه ونظامه ،

ص ٢٨ .

(٢) أنظر القاضى وكيع : أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٨٤ ، ٨٥ .

فى الوقت الحاضر بل كان المجد هو المكان الذى يقضى فيه بين الخصمين غالباً أو بيت الرسول صلى الله عليه وسلم أو الخليفة أو أى مكان يوجد فيه صلى الله عليه وسلم وترفع اليه فيه قضية .

نماذج من قضاء الرسول صلى الله عليه وسلم :

لقد أمر الحق تبارك وتعالى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بتبليغ الرسالة وأمره بالفعل فى الخصومات بين الناس ، وأرشدته جمل وعلا الى الدستور الذى يجب أن يتقيد به فى أحكامه فقال تعالى " أنا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراهم الله ولا تكن للغائبين خصيماً " . (١) وقال تعالى " فاحكم بينهم بما أنزل الله " (٢)

وقد استجاب نبينا صلى الله عليه وسلم لأمر ربه فبلغ دعوته على أكمل وجه ، ونصب نفسه للفعل فى الخصومات ، فرفضت اليه القضايا المختلفة ففرض فيها .

والمتتبع للأقضية النبوية التى فصل فيها المصطفى صلى الله عليه وسلم يخرج بالمبادئ الأساسية للقضاء الإسلامى ، فقد قضى صلى الله عليه وسلم

(١) الآية ١٥ من سورة النساء .

(٢) الآية ٤٨ من سورة المائدة .

عليه وسلم في كل ما رفع اليه من خصومات مدنية ، أو جنائية ، أو اجتماعية . وقد كان حكمه في بعضها تطبيقا لنص قرآني ، وفي بعضها الآخر بحسب اجتهاده لعدم وجود نص فيها ، وكما هو معلوم فإن الأنبياء معصومون من الخطأ ، وإن أخطأوا لا يقررون على ذلك .

قضاؤه تطبيقا لنص

١- قضاؤه في جريمة الزنا :

ومن نماذج قضاائه عليه الصلاة والسلام التي قضى فيها تطبيقا لنص قرآني قضاؤه صلى الله عليه وسلم بجلد الزاني غير المحصن ، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن " رجلا من الأصحاب أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله أنشدك الله الأفضيت لي بكتاب الله فقال الخصم الآخر وهو أفضقه منه نعم فاقضى بيننا بكتاب الله واذن لي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قل ، قال : ان ابني كان مسيفا على هذا فرضى بامراته واني أخبرت أن على ابني الرجم فافلتديته منه بمائة شاة ووليدة فسألت أهل العلم فأخبروني انما على ابني جلد مائة وتغريب عام وان على امرأة هذا الرجم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " والذي نفسي بيده لأقضي بينكما بكتاب الله الوليدة

والغنم ردو على ابنه جلد مائة وتغريب عام واغديا أنيس (١) . الى
امرأة هذا فاسألها فان اعترفت فارجمها" قال ففدا عليها فاعترفت
فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجمت (٢) .

وقد دل على عقوبة البكر قول الله عز وجل " الزانية والزاني
فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ، ولا تأخذكم بهما رأفة في دين
الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، وليشهد عذابهما طائفة من
المؤمنين " (٣) . وقول الرسول صلى الله عليه وسلم " البكر بالبكر
جلد مائة وتغريب عام " (٤) .

ويمتداد من هذه الحادثة أنه على القاضي اذا أراد احضار خصم أن
يدعوه بأرفق الوجوه ، وان كان لا يستطيع الحضور أرسل اليه من يسأله
في مكانه ، كأن تكون امرأة غير معتادة على مخالطة الرجال ويغلب

(١) هو ابن الضحاك الأسلمي ، معدود في الشاميين . أنظر ابن حجر :
الإصابة ، ج ١ ، ص ٨٨ . ابن الطلاع : آقضية ورسول الله صلى الله
عليه وسلم ، ص ١٥٠ حاشية رقم ٦ .

(٢) ابن حجر : فتح الباري ، ج ١٢ ، ص ١١١ ، ١١٢ ، مسلم : صحيح
مسلم ، ج ١١ ، ص ٢٠٦ . النسائي : سنن النسائي ، باب صون النساء
من مجلس الحكم ، ج ٨ ، ص ٢١١ ، ٢١٢ . ابن ماجه : سنن ابن ماجه ،
كتاب الحدود " باب حد الزنا " ج ٢ ، ص ٨٥٢ . المنعاني : سبل
السلام ، ج ٤ ، ص ٣ . ابن الطلاع : آقضية ورسول الله صلى الله
عليه وسلم ، ص ١٥٠ ، الشوكاني : نيل الأوطار ، ج ٢ ، ص ٩٧ .

(٣) الآية ٢ من سورة النور .

(٤) مسلم : صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ١١ ، ص ٢٠٢ .

عليها الحيا" (١). كما أن الآية تدل على أن عقوبة الزاني تنفذ كبقية الحدود على مشهد من جماعة من المؤمنين (٢). لقوله تعالى " وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين " (٣)

٢- قضاؤه في القتل العمد :

لقد شرع الله القصاص تحقيقا للعدالة بين الناس لأنه جزاء مساو للجريمة كما أنه أكثر العقوبات تحقيقا للغايات المقصودة من العقاب فهو :

أولا : خير رادع لمن تهون عليهم دماء العباد وتسول لهم أنفسهم ارتكاب هذه الجريمة الخطيرة ، فيكون بذلك أحياء النفوس التي كانت ستهدر لو لم يكن هذا التشريع الحكيم الرادع.

ثانيا : وهو أي القصاص يشفي غيظ أولياء المجنى عليه ويطيّب نفوسهم أكثر من أية عقوبة أخرى . وهكذا فإن هذه العقوبة المصادلة تجنب المجتمع كثيرا من الشرور والمضاعفات التي تقع عادة بعد جرائم

(١) السمناني : روضة القضاة ، ج ١ ، ص ١٧١ - ١٧٢ .

(٢) ابن قدامة : المغنى ، ج ٩ ، ص ٤٥ .

(٣) الآية ٢ من سورة النور .

القتل ، وقد قُضِيَ (صلى الله عليه وسلم) في السنة الثامنة للهجرة بقتل رجل من بني هذيل قصاصاً لأنه قتل رجلاً من سليم عمداً ، وكان أول قود في الإسلام . (١) وذلك تطبيقاً لقوله تعالى : " كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والإنثى بالأنثى فمن عفى له من أخيه شيئاً فاتباع بالمعروف وأداءً إليه بإحسان ذلك تخفيف من ركنكم ورحمة فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم " (٢) وقوله تعالى " ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب " (٣)

قضاؤه عليه العلة والسلام باجتهاده

أما قضاؤه صلى الله عليه وسلم بحسب اجتهاده فيما لم يرد فيه نص فكثير ، ومن ذلك ما ورد عن أم سلمة رضي الله تعالى عنها أنها قالت " جاء رجلان يختصمان في موارث بينهما قد درست ليست بينهما بينة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " انكم تختصمون إلي رسول الله وانما أنا بشر ، ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعضي ، وانما أقضي بينكم على نحو ما أسمع ، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه ، فانما أقطع له قطعة من النار ، يأتى بها اسطاماً (٤) في عنقه يسوم

(١) نصر فريد واصل : السلطة القضائية ، ص ٥١ .

(٢) الآية ١٧٨ من سورة البقرة .

(٣) الآية ١٧٩ من سورة البقرة .

(٤) الاسطام : يكسر الهمزة هو المسعار الذي تحرك به النار .

القيامة ، فيكى الرجلان ، وقال كل واحد منهما حقى لأخى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اما اذا فقوموا فإذهبوا فلتقسموا ، ثم توخيا الحق ، ثم استهما ، ثم ليحلل كل واحد منكما صاحبه " (١) .

ففى هذه الإقضية والآحكام يضع صلى الله عليه وسلم الأسس والقواعد العامة للقضاء ارشادا وتعليما للأمة الإسلامية . (٢)

كما كان عليه الصلاة والسلام ينيب بعض أصحابه فى بعض الخمومات كحذيفة ابن اليمان ، وعمرو بن العاص ، وعقبة بن عامر (٣) . فقد روى الدارقطنى بسنده عن عقبة بن عامر الجهنى ، قال " جاء خصمان الى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يختصمان فقال لى : قسم يا عقبة أقضى بينهما . قلت يا رسول الله أقضى بينهما وأنت حاضر ، قال : اقضى بينهما فان أصبت فلك عشر حسنات ، وان أخطأت فلك حسنة واحدة " (٤) .

(١) مسلم : صحيح مسلم ، " باب بيان أن حكم الحاكم لا يغير الباطن " ،

ج ١٢ ، ص ٥٤ ، أبى داود : سنن أبى داود ، ج ٢ ، ص ٢٧٠ ، ابن ماجة : السنن ، ج ٢ ، ص ٧٧٧ ، المنعانى : سبل السلام ، ج ٤ ، ص ١٢١ ، الشوكانى : نيل الأوطار ، ج ٨ ، ص ٣١٤ .

(٢) أنظر شوكت محمد عليان : السلطة القضائية فى الإسلام ، ص ٥٦ ،

ابراهيم نجيب محمد عوض : القضاء فى الإسلام تاريخه ونظامه ، ص ٣٦ .

(٣) كان فقيها علامة قارئا لكتاب الله بصيرا بالفرائض فصيحا من أهل

الصفة ، توفى سنة ٥٨ ، أنظر الذهبى : سير أعلام النبلاء ، ج ٢ ،

ص ٤٦٧ ، ٤٦٩ ، السيوطى : طبقات الحفاظ ، ص ١٨ حاشية رقم ٢٠ .

(٤) سنن الدارقطنى ، ج ٤ ، ص ٢٠٣ " كتاب الإقضية والآحكام " ، ابن

قدامة : المحققى ، ج ٩ ، ص ٣٥ .

وأخرج الإمام أحمد في مسنده عن معقل بن يسار (١) قال : أمرني النبي صلى الله عليه وسلم أن أقضي بين قوم ، فقلت : ما أحسن أن أقضي يا رسول الله قال : " ان الله مع القاضي ما لم يحف عمدا " (٢).

وبهذا أسس رسول الله صلى الله عليه وسلم مبدأ قضائيا عاما ذلك هو انابة الامام من يتوخى فيه حسن القضاء في الأمور التي تغنيق مسئولياته بالاضطلاع بها ، ولم يترك الرسول صلى الله عليه وسلم قضاياه دون توجيههم وامدادهم بالنصح والتوجيه ورسم الطرق التي ينبغي أن يسيروا وفقها في احقاق الحقوق واقامة العدالة بين الناس وابطال الباطل.

روى أبو داود في سننه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : "بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن قاضيا فقلت يا رسول الله ، ترسلني وأنا حديث السن ولا علم لي بالقضاء ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : " ان الله سيهدي قلبك ويثبت لسانك ، فاذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقضين حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول ، فانه أحقري

(١) هو معقل بن يسار بن عبد الله بن حراق ، يكنى أبا علي ، وله خطبه بالبعرة ، مات في امرة زياد سنة ٥٨ . (أنظر ابن الأثير : أسد الغابة ، ج ٥ ، ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ .

(٢) ابن حنبل : المسند ، ج ٥ ، ص ٤١٤ ، ابن ماجه : سنن ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٧٧٥ ، الترمذي : صحيح الترمذي ، ص ٥٧٧ ، ابن الطلاع : أقضية رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ص ٢٩ ، ٢٠ ، الكتاني : التراتيب الادارية ، ج ١ ، ص ٢٥٨ .

أن يتبين لك القضاء " قال : فما زلت قاضيا ، أو ما شككت في قضاء
بعد " (١) .

ففي الحديث مجموعة من التوجيهات النبوية يأخذ بها القاضي نفسه
بدءا من الجلوس في مجلس القضاء وانتهاء بإصدار الأحكام .

وخلاصة القول :

ان القضاء في العهد النبوي من فعل بين الخصوم والزام للولاة بما
يجب عليهم الالتزام به في أحكام القضاء وتوجيهه لهم بأدابه كان
منوطا به طي الله عليه وسلم .

(١) سنن أبي داود ، كتاب الأقضية " باب كيف القضاء " ، ج ٢ ، ٢٧٠ ،
الترمذي : صحيح الترمذي ، كتاب الأحكام ، " باب ما جاء في
القاضي لا يقض بين الخصمين حتى يسمع " ، ابن ماجه : سنن ابن
ماجة ، ج ٢ ، ص ٧٧٤ " كتاب الأحكام " باب ذكر القضاة ، الحاكم :
المستدرك ، ج ٤ ، ص ٩٣ ، " كتاب الفضائل " ، أحمد بن حنبل :
فضائل الصحابة ، ج ٢ ، ص ٥٨٠ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، وكيع : أخبار
القضاة ، ج ١ ، ص ٨٤ ، ٨٧ ، المعاصري : أدب القاضي ، ج ١ ، ص
١٣٠ ، ١٤١ ، الشوكاني : نيل الأوطار ، ج ٨ ، ص ٣٠٩ .

القضاء في عهد الخلفاء الراشدين :

ولما بدأ عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه تولى القضاء نيابة عن صاحب الشرع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأن من مقتضيات الخلافة أن تكون له سلطة القضاء ، فالخليفة له أن يتولى كل ما يقتضيه تدبير شؤون المسلمين من تشريع ، وقضاء ، وتنفيذ. وهذا ما فعله أبو بكر فإنه تولى القضاء بنفسه في مدة خلافته (١) ولم يحدث تفسير في نظام القضاء مما كان عليه في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم فظل النظام القضائي على ما كان عليه في عهد الحكومة النبوية مدة الخليفة الأول رضي الله عنه لأنه لم تطرأ حاجات تغطره إلى هذا التفسير، فكان يقضى بنفسه فقد روى البخاري عن ميمون بن مهران قال: " كان أبو بكر إذا ورد عليه الخصوم نظر في كتاب الله فإن وجد فيه ما يقضى بينهم فضى به ، وإن لم يكن في الكتاب وعلم من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الأمر سنة قضى بها ، فإن أمياه خرج فسال المسلمين وقال آتاني كذا وكذا فهل علمتم أن رسول الله قضى في ذلك بقضاء ؟ فربما اجتمع عليه الشفر كلهم يذكر عن رسول الله فيه قضاء فيقول أبو بكر : الحمد لله الذي جعل فينا من يحفظ عن نبينا ، فإن

(١) ابراهيم نجيب عوض : القضاء في الإسلام ، تاريخه ونظامه ، ص ٤٣، ٤٤

أعياء أن يجد فيه سنة عن رسول الله جمع رؤوس الناس وخيارهم فاستشارهم فإن أجمع رأيهم على أمر قضى به " (١) . وكذلك فعل عمر بن الخطاب فإن لم يجد في كتاب الله ولا في سنة رسول الله ما يقضى به بين المتخاصمين سأل : هل لأبي بكر فيه قضاء ؟ فإن كان قضى ، والا فعل ما كان يفعله أبو بكر من جمعه لرؤوس الصحابة وخيارهم ويستشيرهم ثم يحكم بما أجمعوا عليه . وأما اسناد أبو بكر القضاء الى غيره فقد روى أنه أول ما ودت اليه الخلافة قال له أبو عبيدة : أنا أكفيك المال . وقال له عمر : أنا أكفيك القضاء الا أنه لم ترفع الى عمر قضية طسوال حكم أبو بكر . وكان يعهد بالقضاء الى ولاته ، فقد ورد أن ولاة أبي بكر كانوا يقضون بين المسلمين ويختارون من يشقون بهم ليعاونوهم في القضاء على ما كان عليه حال الولاة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم .

ولما ولى الخلافة عمر بن الخطاب رضى الله عنه بقى الحال في أمر القضاء كما أسلفنا على ما كان عليه زمن الرسول صلى الله عليه وسلم وأبي بكر ، الى أن اتسعت البلاد الاسلامية ، بما فتح الله على المسلمين من بلدان ، وكثرت مصالح الدولة ، وتشعبت أعمال الولاة في الأمصار وصار للخليفة من المشاغل العامة ما يحول بينه وبين أن يتفرغ

(١) ابن القيم : أعلام الموقعين ، ج ١ ، ص ٦٢ . محمد سلام مذكور : القضاء في الاسلام ، ص ٢٥ .

للقضاء ، وكذا الولاة فى ولاياتهم ازدادت مهامهم ومسئولياتهم . فبدأ عمر فى وسط خلافته يقفل أنواع الولايات بعضها عن بعض ، وتخصيص كل ولاية بمن يتولى شئونها وخص القضاء (١) بقضاة يتولونه ، فولى أبا الدرداء معه بالمدينة ، وشريحا بالكوفة (٢) وأبا موسى الأشعري بالبصرة (٣) قال الزهرى " ما اتخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم قاضيا ولا أبوبكر ولا عمر ، حتى كان فى وسط خلافته قال لعلى : أكفنى بعض الأمور ".

ومن وسط خلافة عمر صار القضاء الاسلامى منفصلا عن الولاة أى أصبح ولاية مستقلة ، يتولاه فى الأمصار الاسلامية قضاة معينون وتعيينهم تارة يكون من الخليفة نفسه ، وتارة يكون من الوالى بتفويض من الخليفة كما فعل عمرو بن العاص والى مصر حين ولى عثمان بن قيس بن أبى العاص قاضيا بها . (٤)

(١) ابراهيم نجيب محمد عوض : القضاء فى الاسلام ، ص ٤٥ .

(٢) أنظر ابن سعد : الطبقات الكبرى ، ج ٦ ، ص ١٣٢ .

(٣) أنظر ابن سعد : الطبقات ، ج ٦ ، ص ١٦ " وفيها أن أبا موسى الأشعري ولى البصرة من قبل عمر بن الخطاب ثم عزله عنها ، ورحل الى الكوفة فمات عمر وهو بالكوفة ووليها فى عهد عثمان " الخشنى : تاريخ قضاء الأندلس ، ص ٢٢ ، وكيع : أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٢٨٣ .

(٤) ابراهيم نجيب : القضاء فى الاسلام ، ص ٤٦ .

وعلى الرغم من اسناد أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه القضاء الى غيره فى المدينة وخارجها فإنه لم يغفل عن هذا الأمر لحظة واحدة فقد توالى ارسال الكتب المتضمنة اللوائح والقوانين التى كلف القضاة بأن يسيروا على وفقها ويعملوا بمقتضى نصوصها وقد أرشدهم الى أمثل الخطط وأنفع الطرق التى يتبعونها ، وأحكم الاجراءات التى يلتزمونها ليؤدوا مهمتهم على الوجه المرضي. (١)

ومن هذه التعليمات ما ورد عن شريح أنه قال ، قال لى عمر بن الخطاب " أن أقضى بما استبان لك من قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فان لم تعلم كل أقضية رسول الله فاقضى بما استبان لك من الأئمة المهتدين ، فان لم تعلم ، فاجتهد رأيك واستشر أهل العلم والملاح . (٢)

وكتب رضى الله عنه كتابه الشهير الذى بعث به الى أبى موسى الأشعري ، وقد حوى أحدث النظم القضائية ، فقد أرشد الى ما يجب أن يتحلل به القاضى ويتخذ شعارا حتى يصل الى الحقيقة فى حكمه ، وبين له الطريق اذا تعذر عليه تصور الحادثة واشتباه عليه وجه القضاء فدعاه الى البحث والتنقيب وأعمال الروية والتفكير لئلا تصور الحادثة أو استنباط حكمها. (٣)

(١) أنظر : شوكت محمد عليان: السلطة القضائية ، ص ٦٦ .

(٢) أنظر : ابن القيم : أعلام الموقعين ، ج ١ ، ص ٨٤ .

(٣) أنظر : وكيع : أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٢٧٠ ، ٢٧٤ .

وقال الامام الجليل ابن القيم رحمه الله " وهذا الكتاب الجليل
تلقاه العلماء بالقبول ودونوا عليه أصول الحكم والشهادة . والحاكم
والمفتي أحوج شيء الى تأمله والتفقه فيه " . (١)

ولعظيم فائدته رأيت أن أثبتته ليعلم القارئ كيف استطاع عمر رضي
الله عنه منذ أربعة عشر قرناً أن يضع نظام القضاء على صورته التي هو
عليها الآن .

كتاب عمر بن الخطاب الى قاضيه على الكوفة أبي موسى الأشعري

أورد الامام العلامة ابن القيم في كتابه أعلام الموقعين نص
كتاب (٢) عمر بن الخطاب الى أبي موسى الأشعري واليك نص الكتاب :

(بسم الله الرحمن الرحيم . من عبد الله عمر بن الخطاب أمير
المؤمنين الى عبد الله بن قيس (٣) ، سلام عليك أما بعد : فان القضاء
لريضة محكمة وسنة متبعة فافهم اذا أدلى اليك فانه لا ينفع تكلم بحق

(١) ابن القيم : اعلام الموقعين ، ج ١ ، ص ٨٦ .

(٢) ابن القيم : اعلان الموقعين ، ج ١ ، ص ٨٦ .

(٣) هو اسم أبي موسى الأشعري ، استعمله عمر على البصرة سنة سبع عشرة
بعد عزل المغيرة .

لا نفاذ له ، اس بين الناس في مجلسك ، وفي وجهك وعدلك ، حتى لا يطمع شريف في حيفك (١) ، ولا ييأس ضعيف من عدلك ، البينة على من ادعى واليمين على من أنكر ، والصلح جائز بين الناس إلا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا ، ولا يمنعك قضاء قضيت به اليوم فراجعت فيه نفسك وهديت فيه لرشدك أن ترجع فيه إلى الحق فإن الحق قديم ، ومراجعة الحق خير من التماذي في الباطل ، الفهم الفهم (٢) فيما يتلجلج في صدرك مما ليس في كتاب ولا سنة ، ثم اعرف الأشياء وقس الأمور بنظائرها واجعل لمن ادعى حقا غائبا أو بينة أمدا ينتهي إليه ، فإن أخضر بينة أخذ بحقه وإن عجز عنها استحللت عليه القضية ، فإن ذلك أنفى لشك ، وأجلى للعسى ، المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلودا في حد ، أو مجربا عليه شهادة زور أو ظنينا في نسب أو ولا ، فإن الله سبحانه وتعالى تولى من العباد السرائر ، وستر عليهم الحدود إلا بالبينات والإيمان . وإياه والغيب والقلق والفجر والتأذي بالناس والتنكر عند الحكومة أو الخصومة (شك من الراوى) فإن القضاء في مواطن الحق مما يوجب الله به الأجر ويحسن به الذكر ، فمن خلعت نيته في الحق ولو على نفسه كفاه الله ما بينه وبين الناس ، ومن تزين بما ليس فيه شانه الله تعالى .

(١) الحيف : الميل والظلم ، والمعنى حتى لا يطمع شريف في أن تجور في الحكم من أجله وأن تميل معه لشرفه .

(٢) الفهم المراد التثبت من الوقائع والاستدلال بالآمارات وثواهر الحال .

فان الله لا يقبل من العباد الا ما كان خالصا ، فما ظنك بشواب
الله عز وجل في عاجل رزقه وخزائن رحمته والسلام عليك ورحمة
الله . (١)

وبالقضاء نظرة على هذا الكتاب القيم يمكن تقسيم ما جاء به الى
الأقسام الآتية :

- ١- قسم يبين حكم القضاء ويشير الى الحاجة اليه وهو قوله : " أما
بعد فان القضاء غريفة محكمة . الخ " .
- ٢- قسم يبين كثيرا من واجبات القاضي وادابه العامة وهو قوله :
" فانهم اذا أدلى اليك " الى قوله : " وياك والقلق والفجر " .

(١) من المصادر التي روت الكتاب أو جزءا منه : الدارقطني : المعنى
ج ٤ ، ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ (كتاب الأقضية والأحكام) ، البيهقي : المعنى
الكبرى ، ج ١٠ ، ص ١٠٦ ، ١١٥ ، ١١٩ ، وكيع : أخبار القضاة ،
ج ١ ، ص ٧٠ ، ٧٣ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ابن القيم : إعلام الموقعين ،
ج ١ ، ص ٨٥ ، ٨٦ ، ابن الاخوة : معالم القربة في أحكام الحسبة ،
ص ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٧١—٧٢ ، أدب
القاضي ، ج ١ ، ص ٢٥٠ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، أبو يعلى الفراء : الأحكام
السلطانية ، ص ٦٧ ، ابن فرحون : تبصرة الحكام ، ج ١ ، ص ٢٢ ،
٢٨ ، الصنعاني : سبل السلام ، ج ٤ ، ص ١١٩ ، الطرابلسي :
معين الحكام ، ص ١٤ ، ١٥ ، محمد حميد الله : مجموعة الوثائق
السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة ، ص ٤٢٧ ، ٤٢٨ ،
ابراهيم نجيب محمد عوف : القضاء في الاسلام تاريخه ونظامه ، ص ١٤٦ ،
محمد سلام مذکور : القضاء في الاسلام ، ص ٢٧ ، ٢٨ ، شوكت محمد
عليان : السلطة القضائية في الاسلام ، ص ٦٨ ، محمود محمد عرنوس :
القضاء في الاسلام ، ص ١٢ ، ١٣ .

- ٣- قسم يتعلق بالإجراءات القضائية وضرب الأجل للخصوم وهو قوله :
 "البينة على من ادعى" وقوله : " اجعل للمدعى أمدا... الخ".
- ٤- قسم يتعلق بالأدلة والإثبات : " البينة على من ادعى " وقوله :
 " المسلمون عدول بعضهم على بعض".
- ٥- قسم يتعلق بالآحكام التي تطبق في فعل الخصومات وهو قوله " الفهم
 الفهم فيما يختلف .. الخ".
- ٦- قسم يتعلق بما تنتهي به الخصومة من صلح أو قضا وهو قوله :
 "الصلح جائز ... الى قوله " فاذا أحضر بينة .. الخ".
- ٧- قسم يتعلق بنقض القضا ويشير الى الطعن في الأحكام وهو قوله "ولا
 يمنعك قضا .. الخ".
- ٨- الكتاب في مجموعه وما اشتمل عليه من مطالبة القاضى بالبعد من
 مواطن التهم والمبالغة في العذر يدل دلالة واضحة على أنه يجب
 على القاضى أن يسبب أحكامه ، ويبين الوجه الذى اعتمد عليه فى
 قضاؤه فان ذلك أبلغ للعذر وأعلى للعمى . والكتاب مستمد من
 تعاليم الاسلام بالنص والروح وهو لا يخالف أصلا من أصوله ، وهذا
 ينفي عنه كل مظن يطعن به . (١)

(١) لقد شكك بعض المستشرقين أمثال : أميل تيان ، وادم مستز ،
 ومرجوليوث ، وجولد تهير - فى نسبة صحة الكتاب الى أمير
 المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه الى غير ذلك من الشكوك
 الوهمية الكاذبة ، والتعصب الدينى ، والخلو من الأمانة العلمية .
 وقد قام بالرد عليهم كثير من العلماء والباحثين وأثبتوا زيف ما
 ذهبوا اليه ، ونحن كذلك نوكد زيف ما ادعاه المستشرقون وغيرهم
 لما ذكرناه من أن الكتاب مستمد من تعاليم الاسلام بالنص والروح
 ولا يخالف أصلا من أصول الشريعة الاسلامية (أنظر سلامة محمد
 الهرفى: القضاء فى الدولة الاسلامية تاريخه ونظامه - رسالة
 دكتوراه قام بالاشراف عليها فضيلة استاذنا الدكتور ابراهيم نجيب
 عوض فجزاه الله خير الجزاء ، ج ١ ، ص ٢٣ الى ٢٤٥).

ويكفى فخراً أنه اشتمل على تلك المبادئ الأساسية وهي أهم ما يدور عليه البحث في قواعد المرافعات الحديثة ، فالكتاب لم يفصل أحكام هذه المبادئ تفصيلاً وافياً والعذر في ذلك واضح ، فإن أمير المؤمنين رضي الله عنه ، لم يكن يصدد وضع قانون للمرافعات وإنما هي وصية عامة حكيمة أرمل بها إلى أحد قضاة فيكفي أن يشير بها إلى الأصول العامة والقواعد الكلية ، فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين بقدر ما رفع من بنيانه وشيد من دعائمه ، وأسس من نظمه . وهكذا صار القضاء يستقل شيئاً فشيئاً حتى كسب له وجوداً متميزاً من دائرة المظلة التنفيذية . (١)

وقد سار على سننه في التنظيم القضائي الخليفتان عثمان وعلي رضي الله عنهما . فقد كتب الإمام علي في عهده إلى الأثر النخعي (٢) الذي عينه والياً على مصر ، ومما جاء في عهده إليه " ثم اختر للحكم بين الناس أففل رعيتك بنفسك ، ممن لا تفيق به الأمور ، ولا تحركه الخصوم ، ولا يتمادى في الزلة ، ولا يحصر من الفسأ إلى الحق إذا عرفه ولا يستشرف نفسه على طمع ، ولا يكتفى بآدنى فهم دون أقصاه ، وأوقفهم في الشبهات ، واخذهم بالحجج ، وأقلهم تيرماً بمراجعة الخصوم وأصبرهم

(١) إبراهيم نجيب عوض : القضاء في الإسلام ، ص ١٤٢ .

(٢) هو مالك بن الحارث بن يقوث بن مسلمة بن ربيعة بن مالك النخعي ، كان فارماً شجاعاً ، من أكابر أنصار علي المتفانين في ولائه (أنظر أبي حنيفة شرح نهج البلاغة ص ١٠١ ، ابن العماد : شذرات الذهب ، ج ١ ، ص ٤٨ . ، الذهبى : سير اعلام النبلاء ، ج ٤ ، ص ٢٤ ، ٢٥) .

على كشف الأمور ، وأصرمهم عند اتفاح الحكم ممن لا يزدهيه المرء ولا يستميله اغراء ، وأولئك قليل .. ثم أكثر تعاهد قضاة وأفسح له فى البذل ما يزيل علة ، وتقل معه حاجته الى الناس ، واعطه من المنزلة لديك ما لا يطمع فيه غيره من خاصتك فبأمن بذلك اغتيال الرجال له عنده" (١)

وهذا الكتاب يعتبر متمما لما كتبه عمر الى قاضيه أبى موسى الأشعري . واستمر النظام القضائى فى عهد حكومة بنى أمية على ما كان عليه فى عهد الخلفاء الراشدين من بعده الا ما زيد من تسجيل للأحكام حين تناكر الخصوم ، وتعيين كتاب للقضاة ، وإنشاء محكمة كبرى تسمى "محكمة النظر فى المظالم ، وما عدا ذلك فقد ظل النظام على ما كان عليه من حيث ظل المقضى به الكتاب والسنة والاجتهاد ، كما ظل القاضى يجلس بالمسجد أو امامة أو فى داره ، كما لم تنشأ أداة للتنفيذ بل كان القاضى هو الذى يقوم بتنفيذ أحكامه بنفسه . (٢)

-
- (١) عبد المحسن فضل الله : نظرية الحكم والادارة فى عهد عليه رضى الله عنه للأشتر ، ص ٦٥ . ، محمد سلام مدكور ، ص ٢٦ .
 (٢) أنظر محمود محمد عرنوس : القضاء فى الاسلام ، ص ٢١ وما بعدها ، محمد سلام مدكور : القضاء فى الاسلام ، ص ٢٩ ، ٣٠ ، ابراهيم نجيب عوزي : القضاء فى الاسلام تاريخه ونظامه ، ص ١٤٧ .

وأما قضاة الولايات فكان يكل الى الولاة اختيارهم لأنهم بهم أدرى،
ثم يعقد لهم ولاية القضاء .،

وبالجملة فقد أبقى على من عين في عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم إلا ما قضت الحاجة الضرورية الى تغييره . (١)

ولما آلت أمور الدولة الإسلامية الى أمير المؤمنين عمر بن
الخطاب رضي الله عنه توسع في تنظيم الإدارة وفقا لمقتضيات عصره
وامتدادا للفتح الإسلامي ، فقسم البلاد أقساما إدارية كبيرة ليسهل
حكمها والإشراف عليها ، وجعل على كل قسم منها (وال) يتولى شئونها
ويستمد هؤلاء الولاة والعمال سلطتهم من الخليفة الذي كان يجمع في
يده السلطتين التنفيذية والقضائية ، وكان كمل وال أو أمير يقوم
بإمامة الناس في الصلاة والفصل في المنازعات ، وقيادة الجند ، وجمع
المال وما الى ذلك .

وقد ولى أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه ولاه على الأقاليم
الإسلامية . فمن ولاته أبو موسى الأشعري رضي الله عنه وكان واليا

(١) أنظر على على منمور : نظم الحكم والإدارة في الشريعة الإسلامية ،
ص ٢٧٩ ، محمد كرد على : الإدارة الإسلامية في عز العرب ، ص ٢٣ وما
بعدها ، عبدالملام الترماني : الوسيط في القسانون والنظم
القانونية ، ص ٤٨٦ .

على البصرة ثم الكوفة ونافع بن الحارث الخزاعي على مكة ،
وسفيان بن عبد الله الثقفي على الطائف ، والمفسيرة بن شعبة على
الكوفة . (١)

وبهذا التنظيم الإداري للولايات والإمارات في الدولة الإسلامية ،
وضع عمر القواعد الإدارية والنظم التي صار على نهجها الخلفيتين
عثمان وعلى رضي الله عنهما . (٢)

أما في عهد الدولة الأموية فقد ازدادت الدولة الإسلامية اتساعا
وأصبحت في حاجة إلى تنظيم إداري يكفل للخليفة الإشراف على الجهان
الإداري وتلبية مطالب الإمارات فقام الأمويون بتقسيم الدولة إلى خمس
إمارات كبرى تحكم بواسطة أمراء ينفذون سياسة الخليفة ، وصاروا على
نهج الخلفاء الراشدين في تعيين الولاة على الجيوش والقضاة . (٣)

وجعلوا نظام الإدارة لا مركزيا ، واستعملوا لفظ (الوالي) أو
(الأمير) بدلا من العاقل ، للدلالة على السلطة التي منحوها لهؤلاء

(١) أنظر الطبري ، ج ٥ ، ص ٤٢ ، ٤٣ ، حسن إبراهيم حسن : تاريخ
الإسلام السياسي ، ج ١ ، ص ٤٦٤ .

(٢) ولمزيد من التفصيل عن نظم الحكم والإدارة في عهد الخلفاء
الراشدين ، أنظر السبكي : نظام الحكم والإدارة في العهد النبوي
والخلافة الراشدة ، ص ١٣٨ وما بعدها .

(٣) أنظر عويضة : النظم الإسلامية ، ص ٢٦٦ .

الولاية في جميع شئون ولاياتهم تحت مراقبة الخليفة ومحاسبة أولى الأمر (١).

وبعد :

فبهذا التنظيم النبوي لهياكل الدولة الإسلامية الأولى وأرساء القواعد الأساسية والتي سبق ايضاحها من تنظيمات ادارية ، وسلطات تشريعية وتنفيذية ، وقضائية ، تكون الحكومة النبوية قد وضعت الأصول والقواعد العامة واللبنة الأساسية لإقامة خلافة عن الرسول صلى الله عليه وسلم والتي ستكون موضوع البحث في الباب الثاني .

(١) أنظر محمد كرد علي : الإدارة الإسلامية في عز العرب ، ص ٦٥ وما بعدها ، الترماني : الوسيط في القانون والنظم القانونية ، ص ٤٨٦ ، ٤٨٧ .

الباب الثاني

الخلافة والامامة العظمى

الخلفة فى اللغة والامطلاح

الخلفة فى الأمل مصدر خلف يقال خلف فلان فلانا فى قومه يخلفه خلفه
فهو خليفة ، قال صاحب القاموس وشرحه :

" وخلفه فى قومه خلفه بالخلف على المواب والقياس يقتضيه لأنه
بمعنى الإمارة " (١) .

ويقال خلف فلان فلانا اذا كان خليفته ، ويقال خلفه فى قومه
خلفه ومنه قوله تعالى " وقال موسى لأخيه هارون اخلفنى فى قومي
وأصلح " (٢) .

وخلفته اذا جئت بعده ، وخلف فلان فلانا اذا كان خليفته ، يقال
خلفه فى قومه من باب كتب ومنه قوله تعالى " اخلفنى فى قومي " وخلفه
جاء بعده " (٣) .

-
- (١) أنظر محب الدين مرتضى الزبيدى : شرح القاموس المسمى تاج العروس
من جواهر القاموس ، ج ٦ ، ص ١٠٠ ، أحمد بن عبد الله القلقشندي :
مآشر الإنافة فى معالم الخلافة ، ج ١ ، ص ٨٠ .
(٢) الآية ١٠٢ من سورة الأعراف .
(٣) أنظر الجوهري : تاج اللغة وصحاح العربية ، ج ٤ ، ص ١٣٥٦ ،
١٣٥٧ .

وجاء في شرح القاموس :

" والخليفة السلطان الأعظم يخلف من قبله ويمد مسده " (١).

واختلف العلماء فيمن يستحق ممن يتقلد رئاسة الدولة الإسلامية أن يطلق عليه اسم الخليفة .

فذهب بعض أئمة السلف ومنهم الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه إلى كراهة إطلاق لفظ الخليفة على من جاء بعد الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما ، محتجين بقول الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم :

" الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم تكون ملكا عوضا " (٢).

ويشترط أن يكون مستوفيا لشروط الخلافة جاريا على منهاج العدل وطريق الحق . مستدلين بما روى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سأل طلحة والزبير بن العوام وكعبا وسلمان عن الفرق بين الخليفة والملك . فقال طلحة والزبير : لا ندري ، وقال سلمان الفارسي :

(١) الزبيدي : شرح القاموس ، ج ٦ ، ص ٩٩ .

(٢) رواه الترمذي في سننه عن سفينة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " الخلافة في أمتي ثلاثون سنة ثم ملك بعد ذلك " ، سنن الترمذي ، باب ما جاء في الخلافة ، ج ٤ ، ص ٥٠٣ . وروى أبو داود في سننه عن سفينة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " خلافة النبوة ثلاثون سنة ثم يؤتى الله الملك من يشاء ، أو ملكه من يشاء " سنن أبي داود ، باب في الخلفاء ، ج ٢ ، ص ٥١٥ .

" الخليفة الذى يعدل فى الرعية ويقسم بينهم بالسوية
ويشفق عليهم شفقة الرجل على أهله ، والوالد على ولده ، ويقضى
بينهم بكتاب الله تعالى ، قال كعب : ما كنت أحسب أن فى هذا
المجلس من يفرق بين الخليفة والملك ولكن الله تعالى ألهم سليمان
حكما وعلما " (١) .

وقد جرى العرف منذ صدر الاسلام على اطلاق اسم الخليفة على كل من
يتولى السلطة التنفيذية العليا فى الدولة الاسلامية ، وكانت بداية
اطلاق هذا اللقب على " الصديق أبى بكر رضى الله عنه فى بيعة
السقيفة " ليخلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فى قيادة المسلمين
ورعاية مصالحهم . قال : ابن خلدون :

" وأما تسميته خليفة فلكونه يخلف النبى صلى الله عليه وسلم فى
أمره ، فيقال خليفة باطلاق ، وخليفة رسول الله . واختلف فى تسميته
خليفة الله ، فأجازه بعضهم اقتباسا من الخلافة العامة التى للأدبيين
فى قوله تعالى " انى جاعل فى الأرض خليفة " (٢) ، وقوله تعالى " وهو
الذى جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات " (٣) وقد نهى أبو
بكر المسلمين أن يدموه بخليفة الله وقال : لست خليفة الله ولكنى

(١) القلقشندى : مآثر الانسافة فى معالم الخلافة ، ج ١ ، ص ١٣ ، ١٤ .

(٢) الآية ٣٠ من سورة البقرة .

(٣) الآية ١٦٥ من سورة الأعراف .

خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأيضا لأن الاستخلاف إنما هو من حق الغائب أما الحاضر فلا " (١) .

ويقول الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس رحمه الله في كتابه النظريات السياسية الإسلامية : " والحقيقة ذات الأهمية الكبرى فيما يتعلق بهذا اللقب أنه اختير ليميز بين هذا النظام الذي اتفق المسلمون على إقامته " يوم العقيدة " وبين سواه من نظم الحكم التي كانت معروفة وسائدة في العالم في ذلك الوقت ، إذ كانت النظم تعتمد على القوة ، وتسير بسياسة القهر والغلبة والجبروت ، وغايتها استعباد الشعوب واستغلالها من أجل خدمة مصالح الحكام من أفراد أو طبقات " (٢) .

أما المعنى اللفوي لكلمة " إمام "

فقد جاء في القاموس المحيط " والإمام ما ائتم به من رئيس أو غيره " (٣) . وفي المحاج : " والإمام خشبة البناء التي يسوى عليها البناء ... والإمام المقع من الأرض والطريق قال تعالى " وإمامهم مبين " (٤) . والإمام الذي يقتدى به " (٥) .

(١) ابن خلدون : المقدمة ، ص ١٩١ ، وذكر الرازي هذا التفسير أيضا ومؤداه أن يكون المراد من آدم النوع الإنساني كله ، " مفاتيح الغيب ، ج ١ ، ص ٣٨١ " .

(٢) محمد ضياء الدين الرئيس : النظريات السياسية الإسلامية ، ص ١١٣ .

(٣) الفيروز آباد : القاموس المحيط ، ج ٤ ، ص ٧٧ .

(٤) الآية ٧٩ من سورة الحجر .

(٥) الجوهري : تاج اللغة وصاح العربية ، ج ٥ ، ص ١٨٦٥ .

وعلى الجملة فكلمة امام فى اللغة قد استعملت لمعاني القدرة والتقدم والهداية والإرشاد ، وللشئ يكون نموذجاً وللانسان يكون مثلاً للاقتداء به ويكون فى موقف القيام باصلاح الأمور ورئاسة الناس . والإمام مصدر أم يقال فلان أم الناس اذا صار لهم اماماً . فاذا كان الاتباع فى الصلاة فهى المعروفة بالامامة المعفري ، واذا كان الاتباع فى الصلاة والأوامر والنواهي فهى الامامة العظمى . أما اذا كان المراد أن يوصف أحد بالامامة فى فرع من فروع العلم أو غيره فلا بد من الاضافة فيقال مثلاً البخارى امام الحديث ، والشافعى امام الفقه . الخ .

ولا يجوز أن تستعمل الامامة مطلقاً الا فى جانب رئيس الدولة وكذا الخلافة وامارة المؤمنين . (١)

أما لقب أمير المؤمنين وأول من سعى به فقد ذكروا أنه بعد أن بويع أبو بكر بالخلافة أصبح الناس يسمونه خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يزالوا الى أن توفى رضى الله عنه . وبويع للخليفة الثانى عمر بن الخطاب رضى الله عنه بعد أن رشحه أبو بكر للخلافة وكانوا يسمونه خليفة خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم واستمروا على ذلك وقتاً . وكانهم استثقلوا ذلك لأنه سيؤدى الى التطويل وتتابع

(١) أنظر المرجع السابق .

الأئمة كما يقول ابن خلدون " فبمجرد أن لاح لهم لقب آخر غير الخليفة استحسوه وأصبح لقباً على الإمام ، وكان هذا اللقب هو لقب أمير المؤمنين وأول من سمى به من الأئمة بالاجماع هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقد قيل أن عمر رضي الله عنه كتب الى عامله بالعراق أن ابعث الى برجلين جليدين نبيلين أسألهما عن العراق وأهله فبعث اليه لسيد بن ربيعة العامري وعدي بن حاتم الطائي فلما قدما المدينة أناع راحتهما بفناء المسجد ودخلا المسجد فاذا هما لعمرو بن العاص فقلالا له : استأذن لنا علي أمير المؤمنين فقال عمرو أنتما والله أصبهما اسمه نحن المؤمنين وهو أميرنا . فدعوه بذلك وذهب لقباً له في الناس وتوارثه الخلفاء بعد عمر رضي الله عنه . " (١)

وخلاصة ما تقدم :

ان المسلمين في الصدر الأول وفي فترات من الزمن مختلفة ، ولظروف خاصة لقبوا رئيس الدولة الاسلامية بالخليفة ، وأمير المؤمنين والإمام ولكن ليس معنى هذا أن رئيس الدولة الاسلامية يجب أن يلقب بأحد هذه

(١) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٢٧ . محمد رشيد رضا : الخلافة أو الإمامة العظمى ، ص ١٠ ، عبد الوهّاب خلاف : السياسة الشرعية أو نظام الدولة الاسلامية ، ص ٥٢ ، رشيد عليان : الاسلام والخلافة ، ص ٢٢٤ ، محمد بخيت المطيعي : حقيقة الاسلام وأصول الحكم ، ص ٩ ، عبد الحميد متولي : مبادئ نظام الحكم في الاسلام ، ص ١٢١ ، الرئيس : النظريات السياسية الاسلامية ، ص ١١٧ .

الألقاب حتى يصير هذا المنصب اسلاميا أو يصير هو رئيسا اسلاميا اذ المهم أن يكون المسلمون ورثتهم خاضعين لشرعية الاسلام عاملين بها منفذين لأوامرها مبتعدين ومتكرين لنواهيها بغض النظر عن الألقاب فان الاسلام لا يعنى بالألقاب وإنما يعنى بما وراء هذه الألقاب من حقيقة النظام نفسه .

والامامة في الاصطلاح :

عرفها الامام أبو الحسن الماوردي في الأحكام السلطانية بأنها "خلافة عن النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا". (١)

فهذا التعريف يشمل ثلاثة عناصر :

- أولا - ان الامامة للخلافة عن النبوة .
- ثانيا - وأن موضوع هذه الخلافة حراسة الدين أولا .
- ثالثا - ثم سياسة الدنيا ثانيا .

(١) الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٥٠ ، ابن جماعة : تحرير الأحكام في تدبير أهل الاسلام ، ص ٤٨ .

وبلاحظ أن النص على العنصر الأخير كإف في الدلالة على أن الإمام الماوردي قاضي قضاة بغداد (١) ومن كبار علماء الشافعية كان يرى أن مما يدخل في صميم اختصاصات النبوة سياسة الدنيا ، ولذا وجب أن يخلف الرسول صلى الله عليه وسلم في هذا الأمر . وقوله " حراسة الدين " يفيد أن وظيفة الإمام حراسته وحمايته والذب عنه ، أي لا تغيير ولا تبديل فيه " . (٢)

الاجماع على وجوب اقامة خليفة :

ان المتدبر للقرآن العظيم ، والسنة النبوية ، والمطلع على أقوال المفسرين وأهل العلم ، وما خلفه الفقهاء من ثروة فقهية هائلة مليئة بالكنوز ، يجد أن الشريعة الإسلامية قد تضمنت أحكامها جميع متطلبات الحياة الإنسانية ، وتنظيم علاقة الإنسان بخالقه جل وعلا ،

(١) تولى القضاء ببلدان كثيرة لم تعينها لنا المصادر اللهم الا ما ذكر في دائرة المعارف الإسلامية من أنه تولى رئاسة القضاء في كورة " استوا " من نواحي نيسابور ، وبعد أن تجاوز الستين من عمره واستقر في بغداد في منصب أقضى القضاة وذلك عام ٤٢٩ هـ وبقي في هذا المنصب الى أن توفي . (أنظر دائرة المعارف الإسلامية ، ج ٣ ، ص ٤١٦ ، ياقوت : معجم الأدباء ، ج ١٥ ، ص ٥٢) .

(٢) أنظر الماوردي : تسهيل النظر وتعجيل الظفر ، ص ١٤٦ ، ١٦٧ ، النووي : روضة الطالبين ، ج ١ ، ص ٤٢ ، الإمامة العظمى : عبد القادر الفاسي ، ص ٣ .

ونفسه وبأسرته ، وبمجتمعه ، وبغيره من الناس . وهذه الأحكام التي أنزلها رب العزة والجلال على رسوله صلى الله عليه وسلم لتطبق في واقع حياة الناس ، ولتنظيم أمورهم ، فتستقر بها نفوسهم ، وتسعد بها حياتهم في الدنيا والآخرة ، لابد لها ممن يقوم بتطبيقها ، وتنفيذها ، ومراقبة سيرها حتى تتم وفق منهج الله الذي أراد له لعباده ، ولكي تكون كذلك احتاجت إلى سلطة حاكمة . (١)

وهذه السلطة لابد لها من رئيس يدير دفتها ، يرجع إليه عند الاختلاف ويقوم بالشراف على أجهزة التنفيذ ومحاسبتها .

وقد بحث الفقهاء في هذه المسائل وأجمعوا على وجوب تنصيب رئيس للدولة الإسلامية " واستقر رأيهم على أن تنصيب رئيس الدولة الإسلامية واجب لا يحل لها أن تتوانى عن تحقيق هذا الواجب في حياتها ، وتكون آتمة إذا لم تقم بهذا الواجب ، فحيثما خلا عصر من العصور أو فترة من فترات حياة الأمة من امام أو رئيس لها فجميع أفرادها آثمون ، ولا يخرجهم من هذا الاثم ، ولا يرفع عنهم هذا الوزر الا العمل بجد وبكل ما في وسعهم لايجاد أمير عام ومبايعته وتنصيبه " . (٢)

(١) أنظر محمد رشيد رضا : الخلافة أو الإمامة العظمى ، ص ١٠، ١١ .

(٢) محمد أبو فارس : النظام السياسي في الإسلام ، ص ١٥٥ .

وقد أجمع الفقهاء على هذا الوجوب واستدلوا بأدلة من الكتاب العزيز والسنة النبوية واجماع الخلفاء الراشدين.

أولاً : الأدلة من الكتاب :

استدل العلماء على وجوب اقامة امام أو خليفة أو حاكم من الكتاب الكريم بقوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم " (١).

وجه الاستدلال في هذه الآية :

ان الله سبحانه وتعالى أوجب على المسلمين طاعة أولى الأمر منهم ، وهذا الواجب لا يتحقق الا بنصب رئيس للدولة أو أمير عام ، وهو بدوره يختار من يساعده في ادارة أمر البلاد وتدبير شئون العباد . وفي هذا يقول الدكتور محمد يوسف موسى " فإذا كان القرآن والسنة قد فرما علينا اطاعة الحكام والولاة الذين يحكمون بالعدل ، ويؤدون الأمانات الى أهلها ، ويرعون شئون الأمة الدينية والدنيوية نقول اذا كان الأمر كذلك كما رأينا ، كان من الواجب شرعاً علينا اقامة حاكم أعلى للأمة يكون تحت يده من يعاونه من الحكام والولاة الآخرين والا ، لانتهينا الى القول بوجوب طاعة من لا تجب اقامته ، وهذا يكون لا معنى له بل يكون قولاً لا يقره عقل أو منطق سليم " (٢).

(١) الآية ٥٦ من سورة النساء .

(٢) محمد يوسف موسى : نظام الحكم في الاسلام ، ص ٤٧

وقال تعالى : " لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس ، وليعلم الله من ينصره ورمله بالغيب ان الله قوًى عزيز " (١) .

فمهمة الرسل عليهم السلام ومن أتى بعدهم من أتباعهم ومن اقتفى آثارهم أن يقيموا العدل بين الناس وهذا لا يتأتى الا بتنصيب امام يقيم فيهم العدل ويقمع الظلم .

ولهذا قال الامام الجليل شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله بعد أن ساق هذه الآية قال :

" ولهذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم أمته بتولية ولاية أمورهم ، وأمر ولاية الأمور أن يردوا الأمانات الى أهلها ، وإذا حكموا بين الناس أن يحكموا بالعدل وأمر الأمة بطاعة ولاية الأمور ما داموا على طاعة الله تعالى " (٢) .

(١) الآية ٢٥ من سورة الحديد .

(٢) ابن تيمية : الحسبة ومسئولية الحكومات الإسلامية ، ص ١٢ .

ثانيا : الأدلة من السنة :

وقد استدلل العلماء على وجوب اقامة امام بأحاديث منها :

- ١- ما أخرجه أبو داود في سننه عن شافع ، عن أبي سلمه ، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إذا كان ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم " (١) . قال نافع: فقلنا لأبي سلمة فأنت أميرنا (٢) .

- ٢- وروى الإمام أحمد في المسند عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا يحل لثلاثة نفر يكونون بأرض فلاة الا أمروا عليهم أحدهم " (٣) .

ففي الحديث الأول :

جاءت صيغة " فليؤمروا أحدهم " . وصيغة " فليؤمروا " صيغة أمر . والأمر يفيد الوجوب ما لم ترد قرينة تصرفه من الوجوب الى الندب . فالحديثان اذن فيهما نص على وجوب تأمير أمير على جماعة قليلة كالثلاثة في السفر وهذا يدل على أن الوجوب يكون في الجماعة

(١) سنن أبي داود ، " باب في القوم يسافرون يؤمرون أحدهم " ج ٢ ، ص ٢٤٤ .

(٢) المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٤٤ .

(٣) مسند الإمام أحمد ، ج ١٠ ، ص ٦٦٤٨ ، المستدرک ، ج ١ ، ص ٤٤٢٣ .

الكبيرة المستقرة على وجه الدوام أكد وأوجب . وهذه الجماعة هي ما نسميها المجتمع الاسلامي .

وحديث عبد الله بن عمر بن العاص ينص على أنه يحرم على ثلاثة أن يسيروا في أرض دون أن يؤمروا عليهم أحدهم . فمن باب أولى أن يحرم على أمة أن تعيش دون أن تنصب عليها أميراً . قال الامام الجليل شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله " يجب أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين ، بل لا قيام للدين الا بها . فان بنى آدم لا تتم مطلحتهم الا بالاجتماع للحاجة الى رأس حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم " اذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم " ... فأوجب صلى الله عليه وسلم تأمير الواحد في الاجتماع القليل العارضي في السفر تنبيهاً بذلك على سائر أنواع الاجتماع " (١) .

٣- وروى مسلم في صحيحه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية " (٢) .

(١) السياسة الشرعية ، ص ١٦١ .

(٢) رواه مسلم في صحيحه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أنه قال : " سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " من خلع يدا من طاعة لقى الله يوم القيامة لا حجة له ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية " . أنظر مسلم بشرح النووي " كتاب الامارة " (باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين وتحريم الخروج من الطاعة ومفارقة الجماعة) ، ج ١٢ ، ص ٢٤٠ .

فالحديث ينص على أنه يجب على كل مسلم مكلف أن يبايع الإمام والا
فقد أثم ومات على ما يموت عليه أهل الجاهلية من عدم وجود أمير أو
رئيس له . وهذا يستوجب تنصيب الأمير الذى ببيعته يتحقق الواجب وتقام
أوامر الله تعالى.

٤- وروى الترمذى فى سننه عن أبى سعيد قال : قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم : " ان أحب الناس الى الله يوم القيامة وأدناهم
منه مجلسا امام عادل وأبغى الناس الى الله وأبعدهم منه مجلسا
امام جائر " . (١)

ومن المعلوم أن الشريعة الإسلامية قد جاءت بالعدل وأوجب الله
تبارك وتعالى على الناس اقامته ، وحرم عليهم الظلم وأبغضه ،
والأمة مأمورة بتحقيق ما أوجه الله والكف عما يبغضه . وكل هذا
لا يتأتى الا بتنصيب الإمام العادل . وبهذا يتبين أن تنصيب الإمام
واجب .

ثالثا : الإجماع :

هذا وقد أجمع الصحابة رضوان الله عليهم على وجوب اقامة الإمام .
وقد نقل إلينا هذا الإجماع طائفة من العلماء ، وسنذكر بعضا من
أقوالهم :

(١) سنن الترمذى ، كتاب الأحكام ، باب ما جاء فى الإمام العادل ، جـ ٢ ،
ص ٦١٢ .

أولاً :

قال الإمام أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي الشافعي المتوفى سنة ٤٥٠ هـ : " الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا ، وعقدها لمن يقوم بها في الأمة واجب بالاجماع ، وإن شذ عنهم الأصم . واختلف في وجوبها هل وجبت بالعقل أو بالشرع ؟ فقالت طائفة : وجبت بالعقل ... وقالت طائفة أخرى : هل وجبت بالشرع دون العقل ، لأن الإمام يقوم بأمور شرعية ، قد كان مجوزاً في العقل أن لا يرد التعبد بها ، فلم يكن العقل موجبا لها ، وإنما أوجب العقل أن يمنع كل واحد من العقلاء نفسه عن التظالم والتقاطع ، ويأخذ بمقتضى العدل في التناصف والتواصل ، فيتدبر بعقله لا بعقل غيره ، ولكن جاء الشرع بتفويض الأمور إلى وليه في الدين قال الله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم " (١) . ففرض علينا طاعة أولى الأمر فينا وهم الأئمة المتأمرون علينا " (٢) .

ثانياً :

قال أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري الأندلسي المتوفى سنة ٤٥٦ هـ : " اتفق جميع أهل السنة وجميع المرجئة وجميع الشيعة وجميع الخوارج على وجوب الإمامة ، وإن الأمة واجب عليها

(١) الآية ٥٩ من سورة النساء .

(٢) الماوردي : الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، ص ٣٠ .

الانقياد لإمام عادل يقيم فيها أحكام الله ويسومهم بأحكام الشريعة التي أتى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلا فرقة النجدة من الخوارج (١) فانهم قالوا لا يلزم الناس فرض الإمامة وإنما عليهم أن يتعاطوا الحق بينهم ، وهم المنسوبون إلى نجدة بن عمير الحنفي القائم بالإمامة . وقول هذه الفرقة ساقط يكفى الرد عليه وإبطاله إجماع من ذكرنا على بطلانه ، والقرآن والسنة ، قد وردا بإيجاب الإمام من ذلك قوله تعالى " أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم " (٢) .

ثالثاً :

قال الإمام أبو يعلى محمد بن الحسين بن الفراء الحنبلي المتوفى سنة ٤٥٨ هـ : " نسبة الإمام واجبة ، وقد قال أحمد رضي الله عنه - في رواية محمد بن عوف بن طفيان الحمصي - الفتنة إذا لم يكن إمام يقوم بأمر الناس . والوجه فيه : أن الصحابة لما اختلفوا في السقيفة ، فقالت الأنصار : منا أمير ومنكم أمير ، ودفنهم أبو بكر وعمر رضي الله عنهما ، وقالوا : " إن المرء لا تدين إلا لهذا الحى من قريش " ورووا في ذلك أخباراً ، فلولا أن الإمامة واجبة لما سافت تلك المحاوراة

(١) النجدة : فرقة من الخوارج نسبوا إلى نجدة بن عمير الحنفي ، منهم العاذرية عذروا بالجهالات في الفروع ، وقالوا لا حاجة إلى الإمام ، ويجوز لهم نصبه ، وخالفوا الأزارقة في غير التفسير . (أنظر المواقف : للإيجي ص ٤٢٤) .

(٢) ابن حزم : الفصل في الملل والأهواء والنحل ، ج٤ ، ص ١٠٦ .

والمناظرة عليها ، ولقال قائل : ليست واجبة لا فى قریش ولا فى غيرهم .
وطريق وجوبها السمع لا العقل .. وان العقل لا يعلم به فرض شيئاً ولا
اباحته ولا تحليل شيئاً ولا تحريمه " . (١)

وعبارة : (ولقال قائل ليست بواجبة لا فى قریش ولا فى غيرهم تفيد
أن الصحابة مجمعون على وجوب الإمامة إلا أن الحوار قد وقع حول اختيار
الإمام الذى يتحقق بتنصيبه الواجب والكف ، أى فى شخص الإمام لا فى
حكم تنصيبه) . (٢)

رابعاً :

قال العلامة ابن خلدون :

" نصب الإمام واجب قد عرف فى الشرع باجماع الصحابة والتابعين ،
لأن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عند وفاته بادروا الى بيعة
أبى بكر رضى الله عنه وتسليم النظر اليه فى أمورهم وكذا فى كل عصر
من بعد ذلك ولم تترك الناس فوضى فى عصر من الأعصار واستقر ذلك
اجماعاً دالاً على وجوب نصب الإمام " . (٣)

(١) الفراء : الأحكام السلطانية ، ص ٣ ، تحقيق الشيخ محمد حامد
الفتى رحمه الله .

(٢) أبو فارس : النظام السياسى فى الإسلام ، ص ١٦١ .

(٣) ابن خلدون : المقدمة ، ص ١٩١ .

خامساً:

قال العلامة البيجورى فى كتابه . المسمى تحفة المريد على جوهرة التوحيد المتوفى سنة ١٢٧٦ هـ " وقد أجمعت الصحابة عليه " أى على وجوب اقامة الإمام " بعد مفارقتة الدنيا صلى الله عليه وسلم ، واشتغلوا به عن دفنه صلى الله عليه وسلم ، لأنه توفى صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين عند الزوال فمكث ذلك اليوم وليله الثلاثاء ، ودفن صلى الله عليه وسلم فى آخر ليلة الأربعاء ، وقال أبو بكر رضى الله عنه " ولا بد لهذا الأمر من يقوم به فانظروا وهاتوا آراءكم رحمكم الله تعالى . فقالوا من كل جانب من المسجد صدقت ، صدقت ، ولم يقل أحد منهم لا حاجة بنا الى امام " (١) . فدل هذا الاجماع على الوجوب.

رابعاً : الدليل العقلى:

من المعلوم أن الانسان مدنى بطبعه ، لا يستطيع أن يعيش بمعزل عن أخيه الانسان وحيداً ، بل لابد له أن يعيش مع غيره من الناس وذلك حتى تستقيم أمور حياته وتتحقق أغراضه ومصالحه ، ونتيجة لهذا الاختلاط والتعايش فى اطار واحد قد نجم الاحتكاك وحصول التنازع والمخاصمات،

(١) البيجورى : تحفة المريد على جوهرة التوحيد ، ج ٢ ، ص ١٣٦.

فكان لابد من حاكم يختصم اليه الناس ويرضون بأحكامه في خصوماتهم ، ومنارعتهم ، ومن هنا كان تنصيب الامام أمرا ضروريا يوجب العقل كما أوجب الشرع حفاظا على الحقوق وضمانا لاستقرار الحياة الانسانية في المجتمعات . قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله :

" وكل بني آدم لا تتم مصلحتهم لا في الدنيا ولا في الآخرة إلا بالاجتماع والتناصر ، فالتعاون والتناصر على جلب منافعهم والتناصر لدفع مضارهم . ولهذا يقال الانسان مدني بالطبع ، فإذا اجتمعوا فلا بد لهم من أمور يفعلونها يجتلبون بها المصلحة وأمور يجتنبونها لما فيها من المفسدة ويكونون مطيعين للأمر بتلك المقامد وللنهي عن تلك المفساد . فجميع بني آدم لا بد لهم من طاعة أمر ونه . فمن لم يكن من أهل الكتب الالهية ولا من أهل دين فانهم يطيعون ملوكهم فيما يرون أنه يعود عليهم بمصالح دنياهم مصيبين تارة ومخطئين أخرى " . (١)

ويعد :

فان الله تبارك وتعالى فرض فرائض وأوجب واجبات ، وحد حدودا ، وسن عقوبات ، وأوجب جل وعلا أمورا كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وإقامة العدل بين الناس ، وجهاد أعداء الاسلام ، والدفاع عن البيضة

(١) ابن تيمية : الحسبة ومسئولية الحكومات الاسلامية ، ص ١٠٠ .

وحماية الشفور ، ونصرة المظلوم ، وتطبيق حدوده ، واقامة الجمع والجماعات والأعياد.

وكل هذه واجبات لا تقوم الا بقوة السلطان والامارة ، ومن القواعد الفقهية " أن ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب " ولذلك فإن اقامة الامام وتنصيبه من أوجب الواجبات وأولها . قال الامام الجليل شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله " فالواجب اتخاذ الامارة دينا وقربة يتقرب بها الى الله ، فان التقرب اليه فيها بطاعته وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم من أفضل القربات " . (١)

" فوجود الحكومة في الجماعة ضرورة اجتماعية ، فالبشر لا يمكن أن يعيشوا منفردين ، بل لا بد أن يتجمعوا بدافع المصلحة والضرورة ، فإذا اجتمعوا تزاخسوا وتنافسوا وتغالبوا وفرقت بينهم المصالح والمنافع ، وقامت بينهم الخصومات لذلك كان لابد لهم من حاكم يتزعمهم ويفصل في خصوماتهم ويحملهم على سلوك السبيل القويم ، وإذا كان من أهداف الجماعة أن تكون متحدة وحدة سياسية واحدة ، فقد وجب أن يكون لها حاكم واحد تختار الجماعة بدلا منه كلما خلا منصبه " . (٢)

(١) ابن تيمية : السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية ، ص ١٦٢ .

(٢) عبدالقادر عودة : الاسلام وأوضاعنا السياسية ، ص ١٢٢ .

الشروط الواجب توافرها فيمن يرشح للخلافة

يشترط جمهور العلماء في اختيار الإمام أو الخليفة شروطاً أجمعت الأمة الإسلامية على بعضها واختلف في البعض الآخر ومنهين هذه الشروط المطلوبة ووجهة النظر في اشتراطها.

أولاً : الاسلام :

أول هذه الشروط الاسلام . قال القاضي عياض " أجمع العلماء على أن الإمامة لا تنعقد لكافر ، على أنه لو طرأ عليه الكفر انعزل ، قال : وكذلك لو ترك إقامة المطوات والدعاء اليها" . (١)

لأن الله تعالى يقول في كتابه العزيز " ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً " . (٢) وهل هناك من سبيل أعظم من ولاية الإمام الأعظم ، ولأن الله سبحانه وتعالى أمر بقتال غير المسلمين حتى يسلموا أو يعطوا الجزية فكيف يمكن لغير المسلم أن يتزعم ويقود الحرب التي يدافع بها المسلمون عن دينهم .

(١) نقلاً عن صحيح مسلم بشرح النووي " باب وجوب طاعة الأئمة في غير

معصية " ، ج ١٢ ، ص ٢٢٩ .

(٢) الآية ١٤١ من سورة النساء .

وعلى هذا فلا تنعقد رئاسة الدولة الإسلامية لكافر أصلي ، أو مرتد
لأن معنى إقامة دولة إسلامية هو أن تلتزم بالقانون الإسلامي تطبيقه
وتقوم حياتها وفق تعاليمه . (١)

ثانياً: البلوغ :

يشترط فيمن يرشح لرئاسة الدولة الإسلامية أن يكون بالغاً فلا تنعقد
إمامة الصبي وهو شرط أجمعت الأمة على اشتراطه إلا الشيعة الإمامية
فانهم شذوا عن هذا الإجماع وجوزوا أن يكون الإمام طفلاً ، بل بالغوا في
ذلك وأجازوا إمامة الحمل الذي لم يولد لأن طريق انعقاد الإمامة عندهم
هو النسي . (٢) وهم يحصرّون الإمامة في أبناء علي من فاطمة ونفس الله
منها ويقولون انهم معصومون ولم يثبت هذا الادعاء .

واختيار الصبي للإمامة عند الجمهور لا يصح لسببين :

أولاً - أن الصبي محتاج لمن يوجهه ويشرف على تربيته ، فكيف يمكنه أن
يسير أمور أمة .

(١) أنظر ابن النجار : مشتهى الأراذات ، ج ٢ ، ص ٤٩٥ ، الماوردي :
الأحكام السلطانية ، ص ٢٠ ، الألويسي : روح المعاني ، ج ٥ ،
ص ٦٦ ، الزمخشري : الكشاف ، ج ١ ، ص ٥٣٥ ، القرطبي : الجامع
لأحكام القرآن ، ج ٥ ، ص ٢٥٩ ، ٢٦١ .
(٢) أنظر المرجع السابق .

ثانياً- أن المصبي غير مكلف شرعاً وأعماله لا تحسب عليه فلا يمكن أن يتحمل مسئولية وهو غير مسئول شرعاً . (١)

ثالثاً: العقل :

وهذا الشرط بدهى فلا تنعقد امامة ذاهب العقل بجنون أو بغيره ، كالخبل إذ أن ذاهب العقل يحتاج الى ولي ليصرف أموره فكيف توكل اليه أمور غيره .

وقد قسم الامام الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية زوال العقل الى قسمين :

الأول : ما يرجى زواله كالاعماء ونحوه .

الثاني: ما لا يرجى زواله كالجنون والخبل.

وقال أن الأول لا يمنع انعقاد الولاية . وكذلك لا يمنع من استدامتها لأنه مرض سريع الزوال.

(١) أنظر محمد علاء الدين الحصفى : الدر المختار ، ج ١ ، ص ٥١٢ .

أما الشانى : وهو مالا يرجى بروءه كالجئون والخبيل على قسمين :

أحدهما : أن يكون مطبقا لا تتخلله افاقة , فهذا يمنع اختيار صاحبه لرئاسة الدولة كما يمنع انعقاد البيعة له . واذا طرأ عليه بعد توليه الخلافة استحق العزل به .

القسم الثانى : من الذى لا يرجى بروءه : وهو الذى لا يكون ملازما فى كل الأوقات بل تتخلله أوقات افاقة فان كان زمن المرض أكثر من زمن الافاقة فهو كالدائم يمنع معه انعقاد الولاية (١) . واذا كان زمن الافاقة أكثر من زمن المرض فقد اتفق العلماء على عدم انعقاد الولاية له ابتداءً . ولكنهم اختلفوا فيما اذا طرأ المرض بهذه المدة بعد البيعة فمنهم من قال أنه لا يمنع من استدامة الولاية , وان كان يمنع من انعقادها ابتداءً . ومنهم من قال : بأنه يمنع من استدامتها كما يمنع من ابتدائها لأن هذا المرض يشغل رئيس الدولة عن النظر فى مصالح الأمة . وهذا هو الرأى الأصح والأولى لأن هذا المنصب يتطلب يقظة ووعيا ورعاية لسياسة الدين ومصالح المسلمين لا تفتر ولا تنقطع (٢) .

(١) أنظر الماوردى : الأحكام السلطانية , ص ١٧ , أبى يعلى : الأحكام السلطانية , ص ٢٠ .

(٢) أنظر المرجع السابق .

رابعاً : الحرية :

فلا تنعقد رئاسة الدولة الإسلامية لعبد سواه كان قنّا أو مبعوضاً أو مكاتباً أو مديراً أو معلقاً عتقه بصفة لأن وقت العبد كله في خدمة سيده وهو مكلف شرعاً بطاعة هذا السيد فإذا كانت أموره بيد غيره فكيف يمكن أن توكل اليه أمور الدولة . وهذا شرط اتفق عليه العلماء بالإجماع ما عدا الخوارج . (١)

خامساً : الذكورة :

وهذا الشرط أجمع عليه العلماء فقد اشترطوا فيمن يرشح للإمامة أو للخلافة أن يكون رجلاً . يقول الإمام أبو حامد الغزالي " فلا تنعقد الإمامة لامرأة وإن اتصفت بجميع خلال الكمال وصفات الاستقلال " (٢) . واستدل العلماء على ذلك بما رواه البخاري من حديث أبي بكر رضي الله عنه أنه قال : " نفعني الله بكلمة سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لما بلغ رسول الله عليه السلام أن أهل فارس ملكو

(١) أنظر حاشية ابن عابدين ، ج ١ ، ص ٥٤٨ . ابن حزم : الفمل ، ج ٤ ، ص ١١٠ ، الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٦٥ . ابن النجار : منتهى الإرادات ج ٢ ، ص ٤٩٥ ، عبد القادر الفاسي : الإمامة العظمى ص ٤٠ .

(٢) أنظر فضائح الباطنية ، ص ١٨٠ .

بنت كسرى قال عليه الملاء والسلام " لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة " (١). وذلك لأن رئيس الدولة لا يستغنى عن الاختلاط بالرجال والمشاورة معهم فى الأمور والمرأة ممنوعة من ذلك . ولأن المرأة بالإضافة الى ما سبق يغلب عليها الوجدان والعاطفة فلا تستطيع أن تثبت فى أمر بدون ميل.

سادسا : الاجتهاد :

اتفق العلماء على أن هذا الشرط يجب توافره فيمن يرشح لرئاسة الدولة وفى هذا يقول صاحب المواقف وشارحه " الجمهور على أن أهل الإمامة ومستحقها هو المجتهد فى الأصول والفروع ليقوم بأمور الدين - ويكون متمكنا من إقامة الحج وحل الشبه فى العقائد الدينية ، مستقلا بالفتوى فى النوازل وأحكام الوقائع ، نضا واستنباطا لأن أهم مقاصد الإمامة حفظ العقائد وفعل الخصومات ورفع المخاصمات ولن يتم ذلك بدون هذا الشرط " (٢).

بل لقد نقل إجماع العلماء على ضرورة هذا الشرط فيقول شمس الدين الرملى : " ان هذا الشرط لا بد منه فى الإمامة كالقاضى وأولى " (٣).

-
- (١) رواه البخارى فى صحيحه فى كتاب الفتن ، ج ٩ ، ص ٧٠.
 - (٢) المواقف لعضد الدين الأيضى وشارع المواقف السيد الشريف الجرجانى، ج ٨ ، ص ٣٤٩.
 - (٣) الرملى : نهاية المحتاج ، ج ٧ ، ص ٤٠٩ " فصل من شروط الامام الأعظم وبيان طرق الإمامة ".

والمفهوم من عبارة الرملى أن العدد الذى قال بوجوب اشتراط الاجتهاد فيمن يختار للإمامة يبلغ من الكثرة حدا يكاد يبلغ الاجماع لأن القياس على القاضى فى كلامه يشعر بأنه لا اجماع ومعلوم أن دلالة الاجماع اذا وجد أقوى من دلالة القياس وهذا هو الرأى اذ أن الحنفية لم يشترطوا الاجتهاد فى الإمام وهو الرأى السائد فى مذهبهم (١). وان كانوا قد عدوا العلم شرطا من الشروط الواجب توافرها فى الخليفة أو الإمام كما ذكر الكمال بن الهمام ولكنه لم يرد به علم المجتهد كما هو المراد عند أكثر العلماء . يقول الإمام الشافعى رضى الله عنه فى مقام بيان شروط الإمامة " والعلم بحيث يصلح أن يكون من أهل الاجتهاد " (٢).

ويقول صاحب مائثر الإنافة فى هذا المعنى أيضا " العلم المؤدى الى الاجتهاد فى النوازل والآكام فلا تنعقد امامة غير العالم بذلك " (٣).

ويقول صاحب البحر الزخار " والشأن العلم فيجب كونه مجتهدا اجماعا ليتمكن من اجراء الشريعة على قوانينها " (٤).

(١) أنظر الدر المختار ، ج ١ ، ص ٥٤٨ ، حاشية ابن عابدين ، ج ١ ، ص ٥٤٨

(٢) الشافعى : الفقه الأكبر ص ٣٩ .

(٣) القلقشندى : مائثر الإنافة فى معالم الخلافة ، ج ١ ، ص ٢٧ .

(٤) أحمد بن يحيى المرتضى : البحر الزخار ، ج ٥ ، ص ٢٧٩ .

ويقول ابن خلدون بعد أن عد العلم من شروط منصب الإمامة " ولا
يكفى من العلم إلا أن يكون مجتهدا لأن التقليد نقى والإمامة تستدعى
الكمال فى الأوصاف والآحوال. (١)

وخلاصة آراء العلماء فى هذا الشرط :

أنهم إنما يعنون باشتراطهم الاجتهاد فى الإمام أن يتحقق فيه
الأمور الآتية بعد توافر شرط الاسلام :

أولا :

أن يكون عارفا من اللغة العربية المقدار الذى يستطيع بواسطته
فهم آيات الأحكام وأحاديثها.

ثانيا :

أن يكون على علم بآيات الأحكام فيعرف معناها وما يتعلق بها من
عموم وخصوص وأجمال وتفصيل وإطلاق وتقييد وحقيقة ومجاز وناسخ ومنسوخ
الى غير ذلك.

(١) ابن خلدون : المقدمة ، ص ١٦١.

ثالثا :

أن يكون على علم بأحاديث الأحكام فيعرف سندها من تواتر وآحاد أو شهرة وأن يكون على معرفة بحال راوى الحديث من الجرح والتعديل حتى يمكنه معرفة الأحاديث الصحيحة من غيرها.

رابعا :

أن يكون عالما بقواعد أصول الفقه اللازمة للاستنباط بواسطتها.

خامسا :

أن يكون عالما بالمسائل التي أجمع الفقهاء عليها كي لا يخالف باجتهاده ما أجمع عليه العلماء في إحدى المسائل فيؤدي ذلك إلى ارتكابه فعلا محرما لأن مخالفة إجماع العلماء حرام ، وعلى ذلك فشرط الاجتهاد يمكن أن يتحقق فيمن يختار للخلافة إذا كانت له قدرة على الرجوع إلى أقوال العلماء وترجيح بعضها على البعض الآخر فيقول قاضى القضاة عبد الجبار بن أحمد في كتابه شرح الأصول الخمسة :

وإذا اعتبرنا كون الإمام مجتهدا فليس من الضرورة أن يكون حافظا لكتب الفقه وأقوال الفقهاء ، بل إذا كان يمكنه مراجعة أقوال

العلماء وترجيح بعض أقوال بعضهم على البعض كفى غير أنه لا يكون على هذا الوصف حتى يعلم شيئا من اللغة ليتمكن النظر في كتاب الله ومعرفة ما أراد به بخطابه وما لم يردده .. الخ (١)

وأرى أن هذا الشرط يكون واجبا إذا وجد من يكون مستوفيا له ولغيره من الشروط الواجبة ، أما إذا لم يمكن تحققه لعدم توفره في زماننا فلا وجوب ولكن يختار الأمثل فالأمثل فيختار من تتوافر فيه معرفة الكتاب والسنة معرفة يرجح الخلاف فيما لا نفي فيه . (٢)

كما يشترط فيه العلم بمشاكل عمره ومذاهب أهله وما تموج به الدنيا من حوله علما يستطيع معه بحسن رأيه أن يقود سفينة الاسلام بين اللجج والأمعير الى مرفأ النجاة .

سابعاً : العدالة :

والمراد بالعدالة هنا ملكة في النفس تمنع صاحبها من ارتكاب الكبيرة والأصرار على الصغيرة . وقد اختلف تعبير العلماء عن هذا الشرط فبعضهم وهم الكثيرة عبروا عنه بالعدالة وعبر عنه الامام الشافعي رضي الله عنه بالصالح في الدين . (٣)

(١) القاض عبد الجبار بن أحمد المعتزلي الشافعي: شرح الأصول الخمسة ، ص ٢٥٢ .

(٢) أنظر ابراهيم نجيب محمد عوض : نظام الحكم في الاسلام ، تحت الطبع .

(٣) الشافعي : الفقه الأكبر ، ص ٣٩ .

وبعضهم كالفزالي عبر عنه بالورع ويريد به نفس المعنى الذى يراد
من كلمة العدالة .

ولقد اشترط الامام الماوردى فى الأحكام السلطانية عدة شروط حتى
تتحقق العدالة المطلوبة هي :

أولا :

" أن يكون صادق اللهجة ظاهر الأمانة عفيفا عن المحارم متوقفا
المآثم بعيدا عن الريب مأمونا فى الرضا والغضب مستعملا لمروءة مثله
فى دينه ودنياه " . (١)

واشترط العدالة فى رئيس الدولة الإسلامية قال به جمهور علماء
الامة اذ أن هذا الشرط مطلوب فى الشاهد والقاضى .

ولا شك أنه أشد طلبا فى رئيس الدولة منهما . والفسق هو نقى
العدالة يكون مانعا من تولي صاحبه رئاسة الدولة لأنه مانع من تولي
صاحبه القضاء أو قبول شهادته فالولاية العامة من باب أولى لأنه مطالب
بالنظر فى مصالح المسلمين فكيف يتم ذلك وهو بفسقه لم ينظر فى أمر
دينه .

(١) الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص ٦٦ .

وخالف الأحناف الجمهور في شرط العدالة ولم يذكروها من الشروط
الواجبة . وأجازوا أن يلي الفاسق مع الكراهة (١) . ويدلون على رأيهم
بأن الصحابة صلوا خلف بعض أثمة الجور ورضوا بتقليدهم رئاسة
الدولة (٢) .

ولكن ذلك مردود بأن هؤلاء استولوا على الملك بالغلبة والقهر لا
بالاتياع والرضا وما رآه الجمهور هو ما ضاه ونؤيده ونشترطه .

شامنا : صحة الرأي في السياسة والإدارة والحرب :

من أهم الشروط التي يجب توافرها في الخليفة أن يكون على مقدار
كبير من سداد الرأي والمعرفة بأمور السياسة والحرب وعلى كفاءة
عالية في إدارة أمور الدولة ، ولذلك فإن العلماء يشترطون " الرأي
المففي الى سياسة الرعية وتدبير المصالح " كما عبر الماوردي (٣)
وكما يقول صاحب المواقف وشارحه " ذو رأي وبصيرة في تدبير الحرب
والسلم وترتيب الجيوش وحفظ الثغور ليقوم بأمر الملك " (٤) .

(١) أنظر المسامرة للكمال بن أبي شريف في شرح المصايرة للكمال بن
الهمام ، ص ١٦٦ .

(٢) أنظر الدر المختار، ج ١ ، ص ٥٤٨ ، وحاشية ابن عابدين، ج ١، ص ٥٤٨

(٣) الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٥ ، ٦ .

(٤) المواقف لعفد الدين الابجي بشرحه للسيد الشريف الجاجاني، ج ١، ص ٢٤٩

ويعلل العلامة الرملى اشتراط الرأى بقوله " ليسوس به الرعية
ويدبر مصالحهم الدينية والدنيوية " . (١)

ويقول سعد الدين التفتازانى " لئلا يتخبط فى سياسة الجمهور " (٢)

ويعبر صاحب البحر الزخار عن هذا الشرط " بالتدبير أى يكون أكثر
رأيه مواها فى الحرب والسلام والسياسة " ثم قال " وحقيقة التدبير
معرفة الطرق التى يتوصل بها الى الأغراض على وجه لا ينكر من عرف
وسلوك " . (٣)

والرأى أنه يجب أن يتوفر فى المرشح لرئاسة الدولة الاسلامية صحة
الرأى فى نواحى السياسة والادارة والحرب كما يرسى جمهور الفقهاء وهو
ما نأخذ به ونرجحه .

ثامنا : الكفاية الجسمية :

ويقصد بالكفاية الجسمية سلامة الحواس والأعضاء مما يؤثر فى
الرأى والعمل كما عبر العلامة ابن خلدون فى مقدمته . فمن ناحية سلامة

(١) أنظر الرملى: نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ، ج ٢ ، ص ٢٩٠ .

(٢) أنظر السعد على المقاصد .

(٣) أنظر المرتضى : البحر الزخار ، ج ٥ ، ص ٣٨١ .

الحواس اشترط العلماء أن يكون المرشح سعيًا بصيرًا ناطقًا فلا تنعقد إمامة الأصم لأن صممه يمنع عن سماع مصالح المسلمين ولأنه إذا كان مانعًا من تولي القضاء فالولاية العامة أولى وكذا مكفوف البصر. والآخرى لا تنعقد إمامته لأن في خرسه تعطيل لمصالح الأمة .

وقد اختلف العلماء في طرؤ الخرس والصمم على الإمام . فذهب جماعة إلى وجوب خروج الإمام عن الإمامة إذا طرأ عليه أحدهما لأن كلا من الخرس والصمم له تأثيره في التدبير والعمل ، إذا قرر الأطباء المسلمون استمرار العلة واستبعدوا البرء منها .

وقالت طائفة أخرى " لا يخرج بهما من الإمامة " وقد صحح الماوردي بعد أن ذكر هذه الآراء الرأي الأول وهو ما نرجحه لخطورة مركز رئيس الدولة وحساسيته في إدارة شئون الدولة بالاتصال والاجتماع وأمدار الأوامر العاجلة التي لا تحتل تأخيرًا أو تأجيلًا ولا واسطة . وقد ذكر الإمام الماوردي في هذا الشرط تفصيلاً ليس هنا محل ذكره . (١)

(١) أنظر الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ١٨ ، ابن خلدون : المقدمة ، ص ١٩٣ .

عاشرا: الشجاعة :

اشترط الجمهور أن يكون المرشح لرئاسة الدولة شجاعا قوى القلب
ليقوى على الذود عن الحوزة وحفظ البيضة والشبات قسى المعارك ولئلا
يجبن عن اقامة الحدود ومقاومة الخصوم . وعبر ابن الكمال عن هذا
الشرط بالكفاة وقال : " انها أعم من الشجاعة اذ تنتظم كونه ذا رأى
وشجاعة كى لا يجبن عن القصاص واقامة الحدود والحروب الواجبة وتجهيز
الجيوش " . (١)

وكما ذكر ابن خلدون فى مقدمته " وأما الكفاية فهو أن يكون
جريئا على اقتحام الحروب واقامة الحدود بصيرا بها كفيلا بحمل الناس
عليها عارفا بمضار العمية وأحوال الدهاء ، قويا على معاناة
الحياة ليصبح له بذلك ما جعل اليه من حماية الدين وجهاد العدو
واقامة الأحكام وتدبير المصالح " . (٢)

وعلى كل فهذا الشرط اذا عبر عنه بالشجاعة أو جمع بينهما وبين
صحة الرأى وعبر عنها بالكفاية ، فقد اشترطه جمهور الفقهاء فى الامام

- (١) ابن الهمام : المسامرة شرح المسامرة ، ص ١٦٢ ، ١٧٣ ، الحصفكى :
الدر المختار ، ج ١ ، ص ٥٤٩ ، حاشية ابن عابدين ، ج ١ ، ص ٥٤٩ ،
محمد رشيد رضا : الخلافة أو الامامة العظمى ، ص ١٨ .
(٢) ابن خلدون : المقدمة ، ص ١٩٣ .

وعلوه بأن من واجبات الامام اقامة الحدود على مستحقيها . ولو كان
جباناً لأعجزه جبنه عن اقامتها ، وحتى يمكنه اقتحام الحروب وتجهيز
الجيوش .

الحادى عشر : أن يكون من قريش :

وقد اختلف العلماء فى هذا الشرط اختلافاً كبيراً حتى أن
الخوارج قالوا بعدم وجوب هذا الشرط وجوزوا أن تكون الرئاسة
للقريش وغير القريش وذهب أهل السنة وكافة فرق الشيعة وبعض المعتزلة
وجمهور المرجئة الى أنه يشترط فى رئيس الدولة الاسلامية أن يكون من
قريش (١)

واستدل أهل السنة على اشتراط القرشية بالسنة والاجماع . فأما
السنة فقد استدلوا بأحاديث كثيرة مذكورة فى كتب السنة المتعددة لى
أبواب الامارات والمناقب منها .

(١) أنظر ابن حزم : الفصل فى الملل والأهواء والنحل ، ج ٤ ، ص ٨٩ ،
ابن العربى : أحكام القرآن ، ج ٤ ، ص ١٧٠٩ ، البغدادى : أصول
الدين ، ص ٢٧٥ ، ابن النجار : منتهى الإرادات ، ج ٢ ، ص ٤٩٥ ،
أبى يعلى : الأحكام السلطانية ، ص ٤ ، القلقشندى : مآثر الانافة ،
ج ١ ، ص ٣٩ .

ما روى البخارى فى صحيحه عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا يزال هذا الأمر فى قریش ما بقى منهم اثنان " (١).

وما روى مسلم فى صحيحه عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " الناس تبع لقریش فى الخير والشر " (٢) أى تبع لهم فى الاسلام والجاهلية . الى غير ذلك من الأحاديث التى وردت فى هذا المعنى .

ونقل النووى فى شرحه على صحيح الامام مسلم عن القاضى عياض أن اشتراط كون رئيس الدولة قرشياً مذهب كافة العلماء (٣).

وفى هذا يقول السيد محمد رشيد رضا فى كتابه الخلافة " أما الاجماع على اشتراط القرشية فقد ثبت بالنقل والعقل رواه الثقة من المحدثين واستدل به المتكلمون وفقهاء مذاهب السنة وجرى عليه العمل بتسليم الأنصار وادعائهم لبنى قريش ثم ادعان السواد الأعظم من الأمة لعدة قرون حتى أن الترك تغلبوا على العباسيين وملكوهم السلطة

(١) رواه البخارى فى صحيحه " كتاب الأحكام " " باب الأمراء " من قریش ، ج ٩ ، ص ٢٨ .

(٢) رواه مسلم فى صحيحه " كتاب الامارة " " باب الناس تبع لقریش والخلافة فى قریش " ، ج ١٢ ، ص ٢٠٠ .

(٣) النووى : شرح الامام النووى على صحيح الامام مسلم ، ج ١٢ ، ص ٢٠٠ .

بالفعل لم يتجرأ أحد منهم على ادعاء الخلافة ولا التمدى لانتحالها حتى بالتغلب وما ذلك إلا لأن الأمة كلها مجمعة على ما ذكر معتقدة له دنيا. بل كان الملوك والسلاطين المتغلبون يستمدون السلطة منهم أو كانوا يدعون النيابة عنهم . (١)

والرأى :

أن رئيس الدولة يكون من قرش بنص السنة والاجماع ما داموا معروفين متوافرا فيهم أو في بعضهم الشروط الواجب توافرها فيمن يرشح لرئاسة الدولة الإسلامية . أما إذا تفرقوا في الأمصار واختلطوا بالناس في مشارق الدولة ومغاربها نسا ومصاره وأصبحوا لا يمكن تمييزهم عن غيرهم من المسلمين لا نسا ولا عصبية كما هو الشأن الآن . فإن المسلمين جميعا يصبحون في هذا الأمر سواء يقدم الأفضل فالأفضل بواسطة أهل الحل والعقد.

الثاني عشر :

أن يكون المرشح أفضل من غيره فيما يحمل فيه التفاؤل من شروط الإمامة . وإذا عقدت رئاسة الدولة لشخص بعد تفضيله ثم ظهر من هو أفضل منه . فلا يعدل عن المختار بعد اختياره إلى الأفضل . (٢)

(١) محمد رشيد رضا : الخلافة أو الإمامة العظمى ، ص ١٩ ، عبد القادر الفاسي : الإمامة العظمى ، ص ٤ ، ٥ .

(٢) أنظر محي الدين النووي : روضة الطالبين وعمدة المفتين ، ج ١٠ ، ص ٤٢

وذلك لأن احتمال ظهور الأفضل وارد في كل وقت فلو جوز العدول الى
 الأفضل لأنى ذلك الى عدم استقرار الحكم فى الدولة الأمر الذى يؤدى
 الى الفوضى وكذلك لا خلاف بين العلماء فى جواز تولية المفضول اذا
 كانت كلمة الأمة قد اتفقت عليه ، أو كان هناك عذر يمنع تولية الأفضل
 كمريض أو غيبة أو كان المفضول أطوع فى الناس وأقرب الى القلوب . (١)

(١) أنظر الجوينى ، غياث الأمم ، ص ١٢١ ، ١٢٦ ، بدر الدين بن جماعة :
 تحرير الأحكام فى تدبير أهل الاسلام ، ص ٥٦ . ، الماوردى : الأحكام
 السلطانية ، ص ٦ .

اختيار الخليفة أو الامام

ذكرنا سابقا الشروط الواجب توافرها فيمن يرشح للخلافة ، ولكن جمهور الفقهاء يرى أن توافر هذه الشروط في شخص ما ليس كافيا بمجرد في انعقاد الإمامة له بل لابد من طريقة ليصل بها الى هذا المنصب.

وهم قد أجمعوا على أن طريق الولاية العامة ، البيعة من أهل الحل والعقد وأن بيعة أهل الحل والعقد هي الأصل في انعقاد الخلافة فإذا خلا منصب الإمامة بموت الامام أو بعزله من منصبه وجب على الأمة ممثلة في أهل الحل والعقد أن تتمفح أحوال من يتمكن من القيام بأعباء هذا المنصب ممن استوفوا شروطه ثم اختاروا من بينهم أفضلهم وبايعوه رئيسا للدولة .

فإذا كان هناك من الأعذار ما يمنعه من القيام بأعباء هذا المنصب كما توضحه أحكام الشريعة فحينئذ يعدلون عنه الى غيره مراعيين في مبايعتهم الأفضل فالأفضل. (١)

(١) أنظر ابن جماعة : تحرير الأحكام في تدبير أهل الاسلام ، ص ٥٢ ، النووي : روضة الطالبين ، ج ١٠ ، ص ٤٣ ، الرملي : نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ، ج ٧ ، ص ٢٠ ، محمد رشيد رضا : تفسير المنار ، ج ٥ ، ص ١٨٥ ، ١٨٨ .

وإذا رجعنا الى السوابق التاريخية وجدنا أن اختيار أبي بكر تم في اجتماع السقيفة أولا ثم كانت البيعة العامة في المسجد في اليوم التالي ولم يتخلف عنها أحد من أصحاب الرأي من الأنصار والمهاجرين الا أشخاص لا يبلغ عددهم عدد أصابع اليد الواحدة بايعوه بعد ذلك.

ويبيع عمر بن الخطاب على ترشيح أبي بكر له وما تخلف عن مبايعته أحد من أهل الرأي أنصارا أو مهاجرين.

ويبيع عثمان رضي الله عنه في المسجد بعد ترشيح أصحاب الشورى الذين اختارهم عمر رضي الله عنه ولم يتخلف أحد عن مبايعته .

وكذلك رشح المسلمون الخليفة الرابع علي بن أبي طالب رضي الله عنه وبايعه أهل الشورى الذين كانوا موجودين بالمدينة في المسجد. (١)

وأكثر الفقهاء متفقون على أن اختيار الخليفة لا يكون الا عن طريق أهل الشورى وأن بيعته لا تتم الا اذا تم الاختيار على هذا الوجه الا أن الفقهاء قد اختلفوا في تفسيرهم للأساليب التي اتبعها المسلمون الأوائل في تولية الخلفاء الراشدين.

(١) أنظر تفصيل بيعة الخلفاء الراشدين في كتب السير والتاريخ الاسلامي.

فمنهم من رأى :

أن الإمامة لا تنعقد إلا بجمهور أهل الحل والعقد ففى بلاد الدولة
الاسلامية كلها تمسك بالآية الكريمة " وأمرهم شورى بينهم " (١) .

ومن الفقهاء من رأى :

أن الشريعة لم تأت بنظام خاص باختيار الامام ولا بكيفية هذا
الاختيار لأن الأمر فى هذه المسألة يختلف باختلاف ظروف المسلمين
وأحوالهم وأزمانهم وأمكناتهم ، كما يختلف باختلاف قدرة الأشخاص على
الامتثال والانتقال ، ومن ثم كان للمسلمين أن ينظموا أمر الاختيار بما
يلائم ظروفهم كما حدث فى اختيار الخلفاء الراشدين .

ومن هنا يرى أصحاب الرأى الأول وجوب التمييز بين مرحلتى الترشيح
والاختيار .

أما مرحلة الترشيح فيرون أنه يمح أن نسله فيها أحد طريقين :

أولهما :

أن يتقدم للترشيح كل من يأنس فى نفسه الكفاية لهذا المنصب
والقدرة على النهوض بأعبائه .

(١) الآية ٣٨ من سورة الشورى .

والطريق الثانى:

أن تشكل لجنة ترشيح من بين أهل الحل والعقد يختارها أهل الشورى جميعا إذا وجد فى الدولة مجلس للشورى ، فإن لم يوجد تولى الشعب فى انتخاب عام اختيار أعضاء الترشيح للرئاسة . وتقوم هذه اللجنة بعد اختيارها بالموازنة والمفاضلة بين المرشحين للرئاسة وكفايتهم ومدى توافر الشروط التى يتطلبها الشرع فيمن يتولى رئاسة الدولة . ثم بعد الفحص الأمين المخلص تختار اثنين أو ثلاثة من أكثرهم جمعا للشروط وتعلن أسماءهم للشعب ويتوقف أحد هذين الطريقين على المستوى الذى ارتفع اليه الشعب فى كل اقليم اى ، وهذا الطريق أقرب الى تحقيق ما تأمله الأمة فى اختيار أفضل المرشحين للإمامة .

مرحلة الاختيار :

وهى مرحلة البيعة والاختيار وقد تندمج مرحلة الترشيح فى مرحلة الاختيار ، فلا يكون هناك فاصل زمنى كما حدث فى اختيار أبى بكر وبيعته فقد رشح فى السقيفة ، وبدأت بيعته فى نفس الوقت بعد اقناع زعماء أهل الحل والعقد ومناظرتهم ثم موافقتهم على ترشيحه .

فمن أهم أمور الأمة التى جعلها الله شورى بين المسلمين أن تختار رئيسا لها بأى وجه من الوجه وأن لا تعطل قوله تعالى " وأمرهم شورى بينهم " . (١)

(١) الآية ٣٨ من سورة الشورى .

وأما أصحاب الرأي الثانى من الفقهاء فيرون : أن أخذ رأى أهل الشورى المقيمين بعاصمة الخلافة أولا فى عهد الخلفاء الراشدين لم يكن لتمييزهم على غيرهم وإنما لسبق علمهم بخلو منصب الخلافة ولإمكان أخذ رأيهم قبل غيرهم .

فإذا اختاروا خليفة أخذت البيعة له ممن كان فى بقية الأمصار ، وكان المقيمون فى الأقاليم يتابعون أهل العاصمة .

وهكذا كان الاختيار عرفا لا شرعا للمقيمين فى العاصمة . وكان المقيمون فى الأقاليم متابعين فى الواقع لا مختارين.

ويبدو أن العلة فى ذلك أن المدينة كانت مهذا للإسلام وكان الصحابة رفوان الله عليهم والتابعون هم الأئمة الذين تعلموا القرآن تلاوة وحفظا وفهما من الرسول صلى الله عليه وسلم وعن كبار فقهاء الصحابة المجتهدين واستوعبوا السنة القولية والعملية وعاشوا فى ظلها وهى تبين للناس ما نزل اليهم وتابعوا الرسول صلى الله عليه وسلم فى أقواله وأعماله وسلمه وحريه ومعاملاته وشئونه كلها. فكانوا من خيرة القرون التى يهتدى بها المسلمون فى جميع الأمصار وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال :

"خير أمّتي قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم" . (١)

فإذا أضفنا إلى ذلك معوية جمع أهل الشورى في مكان واحد وكذلك استحالة معرفة رأيهم في وقت واحد أيضا مع بقاء كل منهم في مكانه ، لعلمنا لماذا كان رأى أهل الشورى الموجودين بالمدينة في المصدر الأول هو الفيصل في الاختيار.

أما اليوم فقد اختلف الحال وأصبح بالإمكان معرفة رأى أهل الحل والعقد في أي مكان في العالم خلال ساعات قليلة ، ومن الممكن أن يختار أهل الشورى اختياراً صحيحاً وأن يعرف اختياراتهم ورأيهم في أي قطر وأي مصر في نفس الوقت الذي يعرف فيه رأى المقيمين بالعاصمة . ولذا يجب أخذ رأى أهل الحل والعقد في كل بلاد الدولة الإسلامية عند اختيار الإمام .

(١) رواه البخاري في صحيحه عن عمران بن حصين ، " باب فضائل أصحاب النبي " ج ٥ ، ص ٢٠٢ ورواه مسلم في صحيحه عن عبيدة السلماني عن عبد الله ، " باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم " ج ١٦ ، ص ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ .

أولو الأمر " أهل الشورى "

الاسلام يحض على مشاركة الأمة لأجهزة الدولة فى القيام بحراسة الدين وسياسة الدنيا ولكى يتحقق هذا الواجب يجب أن يقوم به كل قادر على أدائه من ذوى الرأى والبصيرة فى الأمة الاسلامية .

والأصل فى ذلك قوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، فان تنازعتم فى شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً " (١) .

وفى تفسير هذه الآية ذكر صاحب المنار فى تفسيره أغلب آراء المفسرين السابقين نوردتها ثم نختار الأقرب الى المصواب من وجهة نظرنا .

قال رحمه الله :

" أمر الله تعالى برد الأمانات الى أهلها وبالحكم بين الناس فقال تعالى " ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها وإذا

(١) الآية ٥٩ من سورة النساء .

حكمتهم بين الناس أن تحكموا بالعدل . ان الله نعمنا يعظكم به ان الله كان سميعا بصيرا " . (١) ولما كان يدخل في رد الأمانات استناد الأمة أمر الأحكام الى أهلها القادرين على القيام بأعبائها ، وكان يجب في الحكم بالعدل مراعاة ما جاء عن الله تعالى وعن رسوله صلى الله عليه وسلم وما يتجدد من الأحكام ، وكانت المصلحة في ذلك لا تحصل الا بالطاعة " . (٢) قال عز من قائل : " يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم " . الآية .

وأولو الأمر قد اختلفت الآراء فيهم ، فقال بعض العلماء :

١- هم الأمراء :

واشترطوا فيهم أن لا يأمرؤا بمحرم كما قال الجلال المحلي وغيره (٣) . والآية مطلقة وانما أخذوا القيد من نصوص أخرى كحديث " لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق " (٤) ، وحديث " انما الطاعة في المعروف " (٥)

(١) الآية ٥٨ من سورة النساء .

(٢) أنظر ، محمد رشيد رضا : تفسير المنار ، ج ٥ ، ص ١٤٧ .

(٣) أنظر الصاوي على الجلالين ، ج ١ ، ص ١٩٧ .

(٤) رواه البغوي عن النواصب بن سميان ، مصابيح المنة للبغوي ، ج ٢ ، ص ٧٠ ، التبريزي : مشكاة المصابيح ، كتاب الإمارة والقضاء ، ج ٢ ، ص ١٠٩٢ وقال حديث صحيح .

(٥) رواه مسلم في صحيحه عن علي بن أبي طالب " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث جيشا وأمر عليهم رجلا فأوقد نارا ، وقال ادخلوها فأراد ناس أن يدخلوها وقال الآخرون اننا قد قررنا منها فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال للذين أرادوا أن يدخلوها لو دخلتموها لم تزالوا فيها الى يوم القيامة ، وقال للآخرين قولا حسنا وقال " لا طاعة في معصية الله ، انما الطاعة في المعروف " . صحيح مسلم بشرح النووي ، (باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية ، وتحريمها في المعصية) ج ١٢ ، ص ٢٢٧ .

وبعضهم أطلق أولى الأمر في الأحكام فأوجبوا طاعة كل حاكم وغفلوا عن قوله تعالى " وأولى الأمر منكم " .

٢- وقال آخرون : ان أولى الأمر هم العلماء - ولكن العلماء يختلفون فمن يطاع في المسائل الخلافية ؟ ومن لا يطاع ؟
وحجة أصحاب هذا الرأي : أن العلماء هم الذين يمكنهم أن يستنبطوا الأحكام غير المنصومة من القواعد الكلية .

٣- وقال الشيعة : ان أولى الأمر هم الأئمة المعصومون ، وهذا الرأي مردود اذ لا دليل على هذه العصمة ولو أريد ذلك لصرحت به الآية الكريمة . ثم يستطرد صاحب المنار فيقول " يقول الشيخ محمد عبده رحمه الله أن المراد بأولى الأمر جماعة أهل الحل والعقد من المسلمين وهم الأمراء والحكام والعلماء وروّصاء الجند وسائر الروّصاء والزعماء الذين يرجع اليهم الناس في الحاجات والمصالح العامة .

فهؤلاء إذا اتفقوا على أمر أو حكم وجب أن يطاعوا فيه بشرط أن يكونوا منا وأن لا يخالفوا أمر الله ولا سنة رسوله صلى الله عليه وسلم التي عرفت بالتواتر وأن يكونوا مختارين فيبحثهم في الأمر واتفاقهم عليه .

وأما العبادات وما كان من قبيل الاعتقاد الديني فلا يتعلق به أمر
 أهل الحل والعقد بل هو مما يؤخذ عن الله عز وجل ورسوله صلى الله
 عليه وسلم فقط ليس لأحد رأى - فيه - إلا ما يكون في فهمه .

فأما أهل الحل والعقد من المؤمنين إذا أجمعوا على أمر من
 مصالح الأمة ليس فيه نص عن الشارع مختارين في ذلك غير مكرهين عليه
 بقوة أحد ولا نفوذه فطاعتهم واجبة .

ويمح أن يقال هم معصومون في هذا الاجتماع ولذلك أطلق الأمر
 بطاعتهم بلا شرط مع اعتبار الوصف والاتباع المفهوم من الآية الكريمة .

وذلك كالديوان الذي أنشأه عمر باستشارة أهل الرأي من الصحابة
 رضي الله عنهم وغيره من المصالح التي أحدثها برأى أولى الأمر من
 الصحابة ولم تكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يعترف أحد من
 علمائهم على ذلك " . (١)

ثم قال " فأمر الله في كتابه وسنته الثابتة التي جرى عليها
 صلى الله عليه وسلم بالعمل هما الأصل الذي لا يرد ، وما لا
 يوجد فيه نص عنهما ينظر فيه أولو الأمر إذا كان من المصالح لأنهم
 هم الذين يثق بهم الناس ويتبعونهم يثق بهم الناس ويتبعونهم

(١) تفسير المنار ، ج ٥ ، العدد ٢١ ، ص ١٤٧

فيجب أن يتشاوروا في تقرير ما ينبغي العمل به . فإذا اتفقوا وأجمعوا وجب العمل بما أجمعوا عليه . وإن اختلفوا وتنازعوا فقد بين سبحانه الواجب فيما تنازعوا فيه بقوله تعالى " فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول " وذلك بأن يعرض على كتاب الله وسنة رسوله وما فيهما من القواعد العامة والسيرة المطردة . فما كان موافقا لهما علم أنه صالح لنا ووجب الأخذ به . وما كان منافرا علم أنه غير صالح ووجب تركه وبذلك يزول التنازع وتجتمع الكلمة . وهذا الرد واستنباط الفصل في الخلاف من القواعد ، هو الذي يعبر عنه بالقياس ، والأول هو الاجماع الذي يعتد به " . (١)

وجاء في تفسير النيسابوري ملخصا لرأى الفخر الرازي (٢) مع زيادات قليلة " أن أولى الأمر هم أهل الاجماع المصطلح عليه في أصول الفقه وهم المجتهدون في الأحكام الظنية الفقهية " وإن عبر عنه تارة باجماع الأمة وتارة باجماع أهل الحل والعقد .

(١) المرجع السابق .

(٢) هو الإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين القرشي ، التيمى ، البكري ، الطبري الأصل ، الرازي المولد ، امام وقته في العلوم العقلية ، وأحد الأئمة في العلوم الشرعية ، ولد بالري خامس عشر من شهر رمضان ، سنة أربع وأربعين ، وقيل ثلاث وأربعين وخمسمائة ، وتوفي سنة ستة وستمائة ، صنف تمانيف مشهورة في كل علم وأشهر تصانيفه تفسيره المعروف بـ " مفاتيح الغيب " وهو مطبوع . (أنظر ترجمته في طبقات الشافعية للأسنوي ، ج ٢ ، ص ٢٦٠ ، وفيات الأعيان ، ج ١ ، ص ٦٠٠ ، ومعجم المؤلفين ، ج ١١ ، ص ٧٩ ، الاعلام ، للزركلي ، ج ٦ ، ص ٣١٣) .

وكانه رأى أنه يسمى أهل الاجماع أهل الحل والعقد لقوله ان العلماء هم أمراء الأمراء أى يجب أن يكونوا كذلك مع أنهم ليسوا كذلك بالفعل.

وعبارة النيسابورى فى حكاية الأقوال المشهورة فى تفسير أولى الأمر هى قوله " واذا ثبت أن حمل الآية على هذه الوجوه غير مناسب تعين أن يكون المعصوم كل الأمة أى أهل الحل والعقد وأصحاب الاعتبار والآراء. فالمراد بقوله " وأولى الأمر " ما اجتمعت الأمة عليه " (١) فقوله " أهل الحل والعقد وأصحاب الاعتبار والآراء هو بمعنى قول الأستاذ (٢) الذى أدخل فيه أمراء الجند ورؤساء المصالح وهذا هو المعقول لأن مجموع هؤلاء الذين تثق بهم الأمة وتحفظ بهم مصالحها وباتفاقهم يؤمن من التفرقة والشقاق . أما الامام الرازى فقد حصر الأقوال المنقولة فى أولى الأمر فى أربعة أقوال :

بعضها روى عن مجاهد وهو القول بأن أولى الأمر هم الصحابة .
والآخر روى عن مجاهد والضحاك ومالك وجابر بن عبد الله وهو القول بأنهم : أهل القرآن والعلم فان كان الرازى يعنى اجماع المجتهدين على اصطلاح أهل الأصول فهم أهل العلم والقرآن ، وان كان يعنى بهم أهل

(١) أنظر تفسير المنار ، مرجع سابق.

(٢) يعنى به فضيلة الشيخ محمد عبده رحمه الله .

الحل والعقد الذين ينصبون الامام كما يفهم من تعبيره الآخر وهو ما يوافق قول ابن كيسان : أن أولى الأمر هم : أهل العقل والرأى . على أننا قلما نجد أحدا من المتأخرين قال قولا الا ونجد لمن قبله قولا بممناء .

والامام الرازى عبر تارة عن أولى الأمر بأهل الاجماع وقال : " والمتبادر الى الذهن أنه المراد بهم المجتهدون فى المسائل الفقهية وتارة بأهل الحل والعقد " . وقال " والمتبادر الى الذهن أنهم الذين يختارون الاسام الأعظم " وهذا ما فهمه أو اختاره النيسابورى وهو الصواب وبه يكون الامام الرازى قد حقق مسألة الاجماع أفضل تحقيق :

قال السعد فى شرح المقاصد :

" وتنعقد الاسامة بطرق : أحدها بيعة أهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء ووجوه الناس .. " الخ .

فأهل الحل والعقد الذين هم خواص الأمة من العلماء ورؤساء الجند والمصالح العامة هم أولو الأمر الذين تجب طاعتهم فيما يتلقون عليه ، ابن عامة الناس ودهمائهم يتبعونهم بارتياح واطمئنان ، ولأنهم هم العارفون بالمطحة التى يحتاج الى تقرير الحكم فيها ولأن اجتماعهم واتفاقهم ميسور ، ولأن ذلك كان اجتماعهم بمعنى اجماع الأمة برمتها

وهذه المعانى لا تتحقق باجماع المجتهدين فى الفقه ان أمكن أن يعرفوا
وأن يجتمعوا وأن تعلم الأمة باجماعهم وتثق به .

إذا علمنا هذا ، فالآية التى معنا مبينة أصول الدين وشريعته
والحكومة الإسلامية وهى :

الأصل الأول:

القرآن الحكيم والعمل به هو طاعة الله تعالى .

الأصل الثانى:

سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والعمل بها هو طاعة الرسول
صلى الله عليه وسلم .

الأصل الثالث:

اجماع أولى الأمر ، وهم أهل الحل والعقد الذين تثق بهم الأمة من
العلماء والرؤساء فى الجيش والمصالح العامة كالتجارة والصناعة
والزراعة وكذا رؤساء العمال والأحزاب ومسديرو الصحافة المحترمة
والأدباء والكتاب ، وطاعتهم حينئذ هى طاعة أولى الأمر . (١)

(١) أنظر : محمد رشيد رضا : تفسير المنار ، ج ٥ ، العدد ٢١ ، ص ١٥٢ .

الأمم الرابع:

عرض المسائل المتنازع فيها على القواعد والأحكام العامة المعلومة في الكتاب والسنة وذلك قوله تعالى "... فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول " فهذه الأصول الأربعة هي مصادر الشريعة الإسلامية ، ولا بد من وجود جماعة يقومون بعرض المسائل التي يتنازع فيها على الكتاب والسنة ، وهل يكونون من أولى الأمر أو ممن يختارهم أولو الأمر من علماء هذا الشأن ؟ وسنبين ذلك. ويجب على الحكام الحكم بما يقرر أولو الأمر وتنفيذه . وبذلك تكون الدولة الإسلامية مؤلفة من جماعتين أو ثلاث :

الأولى :

جماعة المبينين للأحكام الذين يعبر عنهم أهل هذا العصر بالهيئة التشريعية .

الثانية :

جماعة الحاكمين والمنفذين وهم الذين يطلق عليهم اسم الهيئة التنفيذية .

الثالثة :

جماعة المحكمين في النزاع ويجوز أن تكون هذه الجماعة جزءاً من الجماعة الأولى كما يجوز أن تكون هيئة منفصلة للتحكيم عند الاختلاف.

ويجب على الأمة قبول هذه الأحكام والخضوع لها سرا وجهرا وهي لا تكون بذلك خاضعة خانعة لأحد من البشر ولا خارجة من دائرة توحيد الربوبية الذى شعاره أن الشارع هو الله وحده قال تعالى " أن الحكم الا لله أمر أن لا تعبدوا الا اياه ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون " (١) فانها لم تعمل الا بحكم الله تعالى أو حكم رسوله صلى الله عليه وسلم بإذنه أو حكم نفسها الذى استنبطه لها جماعة : أهل الحل والعقد والعلم والخبرة من أفرادها الذين وثقت بهم واطمأنت باخلاصهم وعدم اتفاقهم الا على ما هو الاصح لها ، والأمة بذلك تكون خاضعة لوجدانها لا تشهر باستبداد أحد فيها ولا باستدلاله واستعباده لها ، بل يعقد عليها ما دامت حكومتها قائمة على هذا الوجه أنها أمر الناس نفوسا وأرفعهم رؤوسا وأن العزة لله ولرسوله وللمؤمنين (٢) .

وبهذا نكون قد علمنا أن معنى أولى الأمر :

أصحاب أمر الأمة فى حكمها وإدارة مصالحها وهو الأمر المشار اليه فى قوله تعالى " وأمرهم شورى بينهم " (٣) .

ولا يمكن أن يكون شورى بين جميع أفراد الأمة فتعين أن يكون شورى بين جماعة تمثل الأمة ، ويكون رأيها هو رأى مجموع أفراد الأمة لعلمهم

(١) الآية ٤٠ من سورة يوسف عليه السلام .

(٢) أنظر المرجع السابق .

(٣) الآية ٣٩ من سورة الشورى .

بالمصالح العامة وغيرتهم عليها ، ولما لعاثر أفراد الأمة من الثقة والاطمئنان بحكمهم بحيث تكون بالعمل به عاملة بحكم نفسها وخاضعة لتعاليمها وضميرها وما هو إلا أهل الحل والعقد الذين تكرر ذكرهم في هذا السياق .

وعلى ذلك فليس بين القانون الأساسى الذى قرره هذه الآية التى قمنا بذكر ما اشتملت عليه على ايجازها وبين القوانين الأساسية لأرقى حكومات الأرض فى هذا الزمان الا فرق يسير ، فنحن فيه أقرب الى الصواب وأثبت فى الاتفاق منهم اذا نحن عملنا بما هدانا اليه الله سبحانه وتعالى .

فأصحاب القوانين الحديثة (١) يقولون :

ان مصدر القوانين الأمة ونحن نقول بذلك فى غير المنموسوسى الكتاب والسنة كما ذكر الامام الرازى وعرضاه قبل . وهم يقولون : انه لا بد أن ينوب عن الأمة من يمثلها فى ذلك حتى يكون ما يقرونه كأنها هى التى قرره ، ونحن نقول ذلك أيضا كما سبق توضيحه .

وهم يقولون : ان ذلك يعرف بالانتخاب ولهم فيه طرق مختلفة ، ونحن لم يقيدنا القرآن الكريم ولا السنة المطهرة بطريقة مضمومة ، فلنا أن

(١) المراد بهم أصحاب القوانين الوضعية فى الأمم الحديثة .

نسلك فى كل زمن ما نراه يؤدى الى المقصد ، ولكنه من هؤلاء الذين يمثلون الأمة " أولى الأمر " أى أصحاب الشأن فى الأمة الذين يرجع اليهم فى مصالحها وتطمئن هى باتباعهم ، وقد يكونون محصورين فى مركز الحكومة فى بعض الأوقات كما كانوا فى الصدر الأول من الاسلام .

وقد يكونون متفرقين فى البلاد فلا بد حينئذ من جمعهم ولهم أن يضموا قانوننا لذلك .

وهم يقولون :

ان هؤلاء اذا ما اتفقوا وجب على الحكومة تنفيذ ما يتفقون عليه ، وعلى الأمة الطاعة ، ولهم أن يختلفوا مع الحاكم الذى لا ينفذ قانونهم ، ونحن نقول بذلك وهذا هو الاجماع الحقيقى الذى نعهده من أصول شريعتنا .

وهم يقولون انهم اذا اختلفوا يجب العمل برأى الأكثرية ونحن نقول بذلك أيضا وهو ما فعله نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فى الخروج الى غزوة أحد وغيرها .

فاذا تساوى الرأيان أو وقع التنازع بين أولى الأمر والامام أو بين أفراد الأمة تبين حينئذ حكمة عرض المسائل التى يتنازع فيها على

جماعة يردونها الى الكتاب والسنة ويحكمون فيها بقواعدهما التي
أشرنا اليها من قبل كما تنهى على ذلك الآية الكريمة . فان الأمة كلها
ترضى بفصل هذه الجماعة وحكمها عندما تؤيده بدليله .

ولكن هل تكون هذه الجماعة من علماء الدين فقط أم من طبقات أولى
الأمر المختلفة ؟ للمفسرين في المخاطبين بقوله تعالى " فان تنازعتهم
قولان مشهوران ، كما يقول صاحب المنار .

أحدهما : أنهم أولو الأمر على طريق الالتفات من الغيبة الى
الخطاب، وعلى هذا يكون أولو الأمر مخيرين في طريقة رد الشئ
المتنازع فيه الى الله والرسول بين أن يكون ذلك بواسطة بعض منهم أو
من غيرهم ، بشرط أن يكونوا عالمين بالكتاب والسنة والمصالح
العامة (١) .

والقول الثاني :

ان المخاطبين هم غير أولى الأمر أى العامة ، وصرح بعضهم بأن هذا
يختص بأمر الدين . فهو الذى لا يعمل فيه برأى أولى الأمر .

(١) أنظر المرجع السابق .

والأولى أن يقال هم مجموع الأمة وعلى هذا يكون للأمة أن تقيم من يحكم فيما يختلف فيه أولو الأمر برده إلى الكتاب والسنة .

والتنازع من النزاع وهو الجذب ، لأن كل واحد في المختلفين يجذب الآخر إلى رأيه أو يجذب حجة من يده ويلقى بها .

والمسائل الدينية لا ينبغي أن يكون فيها تفرق ولا خلاف . قال تعالى " أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه " (١) ، لأن العمل فيها بالنسبة لا بالرأى كما تقدم تفصيله . ويؤيد القول الأول آية الاستنباط الآتية قال تعالى " وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان الا قليلا " (٢)

فهذه الآية تبين أن ما ينظر فيه أولو الأمر هو المسائل العامة كمسائل الأمن والخوف وأن العامة لا ينبغي لها الخوض في ذلك بل عليهما أن تردده إلى الرسول وإلى أولي الأمر وأن من هوؤلاً من يتولى أمر استنباطه واقناع الآخرين به . وهذه الآية تنفي أن يكون أولو الأمر هم الأمراء ، وتنفي أن يكونوا هم العارفين بأحكام الفتوى فقط ، لأن

(١) الآية ١٣ من سورة الشورى .

(٢) الآية ٨٣ من سورة النساء .

مسائل الأمن والخوف وما يصلح للامة في زمن الحرب يحتاج فيه الى الراى الذى يختلف باختلاف الزمان والمكان ولا يكفى فيه معرفة أصول الفقه وفروعه ولا الاجتهاد بالمعنى الذى يقوله علماء الأصول. " ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر " آى اطيعوا الله واطيعوا الرسول . الآية . أو ردوا الشئ المتنازع فيه الى الله ورسوله بعرضه على الكتاب والسنة ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر . الآية . فان المؤمن لا يؤثر على حكم الله شيئا ، والمؤمن باليوم الآخر يهتم بجزاء الآخرة أشد من اهتمامه بحفظ الدنيا فلو كان له هوى فى المسألة المتنازع فيها فانه يتركه لحكم الله ابتغاء مرضاته ومثوبته ففى اليوم الآخر "ذلك خير وأحسن تأويلا". آى هذا الرد فى الدنيا للمتنازع فيه الى الله والرسول بعد بيان فاشدته فى الآخرة خير وأحسن تأويلا.

آى ذلك الذى " شرعناه لكم فى تأسيس حكومتكم وإصلاح أمركم أو ذلك الرد للشئ المتنازع فيه الى الله ورسوله خير لكم فى نفسه ، لأنه أقوى أساس لحكومتكم والله أعلم منكم بما هو خير لمصالحكم ومنافعكم ، وهو كونه خيرا فى نفسه وأحسن تأويلا وعاقبة ، لأنه يقطع التنازع ويسد ذرائع الفتن والمفاسد" (١)

(١) أنظر : إبراهيم نجيب محمد عوض : نظام الحكم فى الاسلام ، تحت

وجمهور المفسرين على أن قوله تعالى " خير وأحسن تأويلا " تهديد
من الله تعالى لمن يخالف أمرا من هذه الأوامر وأخراج له من حظيرة
الايمان ، ومعنى كونه خيرا أنه أنفع من كل ما عداه ، ولو جرى
المسلمون عليه لما أصابهم من الشقاء ما أصابهم . فقد رأينا كيف سعد
المهتدون به وكيف شقى الذين أعرضوا عنه واستبدوا بالأمر وصدق الحق
تبارك وتعالى حيث قال " ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا ونحشره
يوم القيامة أعمى " . (١)

(١) الآية ١٢٤ من سورة طه .

الشروط الواجب توافرها في أولى الأمر

إذا علمنا أن أهل الشورى هم أهل الحل والعقد الذين هم " أولو الأمر " أصحاب الشأن في سن التشريعات ومراقبة مصالح الأمة وحراستها .

وجب أن نعلم أنه يجب لاختيار شخص ما من أهل الشورى أن تتوفر فيه الشروط الآتية :

أولا :

العدالة - يشترط فيمن يختار للشورى أو ليكون من أولى الأمر أصحاب الحل والعقد أن يكون عدلا أهلا للشهادة ، والعدالة المطلوبة هنا هي التحلي بالفرائض والفضائل والتخلي عن المعاصي والردائل وعما يخل بالمروءة .

ثانياً :

العلم - يشترط أن يتوافر شرط العلم في أهل الشورى ، والعلم المقصود هنا هو العلم بمعناه الواسع فيدخل فيه علم الدين وعلم السياسة وعلم الاقتصاد إلى غير ذلك من العلوم ولا يشترط أن يكون العالم ملماً بكل العلوم بل يكفي أن يكون ملماً بفرع من علوم الهندسة أو الطب أو غير ذلك .

وليس بالضرورة أن يكون العلماء جميعهم مجتهدين فيكفى أن يتوفر
الاجتهاد في مجموعهم لا في كل فرد منهم . وإذا توافر في جماعتهم
العلم جاز أن يكون فيهم غير عالم ولا بد أن يكون ذا ثقافة تؤهله لأن
يكون مدركا لما يعرض عليه ادراكا يمكنه من الحكم عليه وابداء الرأي
فيه . (١)

ثالثا:

الرأي والحكمة - يشترط فيمن يختار من أهل الشورى أن لا يكون من
دوى العمية لأن أساس الشورى هو الرأي الصحيح الحكيم المتفق مع
الشرع المجرد من الهوى والعمية . فلم يجوز الفقهاء تقليد فاقدي
هذه الشروط إلا عند الضرورة القصوى وعدوه من الضرورة التي تقدر
بقدرها ووقتها . ولكن هؤلاء العلماء أطلقوا هذا الرأي وجرى عليه
العمل ولذلك فإنه يعد من توسيد الأمر إلى غير أهله الذي يقرب خطوات
ساعة هلاك الأمة التي تصنع ذلك . ومن علامات تلك الساعة أيضا ذهاب
الأمانة وظهور الخيانة ولا خيانة أشد من توسيد الأمر إلى الجاهلين .
روى البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم " إذا ضيقت الأمانة فانتظر الساعة قال كيف

(١) أنظر عبد القادر عودة : الإسلام وأوضاعنا السياسية ، ص ٢١٠ ، محمد
رشيد رضا : الخلافة أو الإمامة العظمى ، ص ١٦ ، ١٥ ، أحمد
الفاضل : محاضرات في نظم الحكم في الإسلام ، للمسة الأولى
بالدراسات العليا بكلية الشريعة بالآزهر ، ص ٩٠ .

أضاعتها يا رسول الله ؟ قال : اذا أسند الأمر الى غير أهله فانتظر الساعة " (١)

وروى مسلم فى صحيحه عن أبى ذر قال : قلت يا رسول الله ألا تستعملنى قال ففرب بيده على منكبي ثم قال : يا أبا ذر انك ضعيف وانها أمانة وانها يوم القيامة خزي وندامة الا من أخذها بحقها وأدى الذى عليه فيها " (٢)

لقد أطلق هؤلاء العلماء القول بجوار اختيار الجاهل أو توليته وكذا فاقد العدالة الشرعية . ولم يصرح الكثيرون منهم بأن هذه ضرورة مؤقتة وأنه يجب على الأمة اذا فقد شرط من شروط اقامة أمر دينها أو دنياها أن تسعى فى اقامته ومن صرح بهذا من العلماء المحققين ذهب قوله عبثا . فالأمة تكون اشعة اذا فقد أولو الأمر والأمراء والحكام ما يجب أن يكون فيهم من العلم والتقوى ويجب عليها السعى والعمل لايجاد واختيار الصالحين لذلك . الذين يقيمون أمر الدين والدنيا ، وأن تكون هى التى تحكم بفقد تلك الشروط أو بعضها وتقدره بقدره .

(١) رواه البخارى فى صحيحه عن أبى هريرة رضى الله عنه ، " باب رفع الأمانة " ، ج ٨ ، ص ١٢٩ .

(٢) رواه مسلم فى صحيحه عن أبى ذر رضى الله عنه ، كتاب الامارة ، "باب كراهة الاشارة بغير ضرورة " ، ص ٢٠٩ .

قال الامام الجليل شيخ الاسلام ابن تيمية في كتابه السياسة الشرعية " الأئمة متفقون على أنه لا بد في المتولى من أن يكون عدلا أهلا للشهادة . واختلفوا في اشتراط العلم هل يجب أن يكون مجتهدا ، أو يجوز أن يكون مقلدا أو الواجب تولية الأمثل فالأمثل كيفما تيسر على ثلاثة أقوال . ومع أنه يجوز اختيار غير أهل للضرورة ، إذا كان أصلح ويجب مع ذلك السعي في اصلاح الأحوال حتى يكمل في الناس ما لا بد لهم منه من أمور الولايات والامارات والشورى ونحوها " (١).

وخلاصة القول :

انه ما وسد أمر الولايات العامة والخاصة الى غير أهلها الا بهل أولى الأمر " أهل الشورى " ونعفيهم وواجب الأمة المسلمة أن تعرف ما يشترط فيهم ولهم وتميد اليهم حقوقهم ليميدوا اليها حقها ، وبذلك تسترد الأمة الإسلامية مجدها وسوددها فان آخر هذه الأمة لا يصلح الا بها صلح به أولها .

(١) ابن تيمية : السياسة الشرعية في اصلاح الراعى والرعية ، ص ٢١٠ .

ما يجب لأهل الشورى على الأمة

يجب أن يكون لأولى الأمر " أصحاب الحل والعقد " السمع والطاعة على كل فرد من أفراد الأمة حاكمين ومحكومين وهذا السلطان الذى منح لأهل الشورى ليس سلطانهم وحدهم وإنما هو سلطان الأمة كلها ، ان أهل الشورى ليسوا فى الواقع الا نواب الأمة وأصحاب الرأى والشورى فيها اختيروا بواسطة الأمة كلها ليمثلوها فى ابداء رأيا فى أمورها التى جعلها الله شورى بين المسلمين جميعا .

فإذا كان الحكام ملزمين بتنفيذ ما تفضى اليه الشورى وبإقامته على الوجه الذى أقره ممثلو الأمة فواجبهم اذن :

أن يكونوا فى خدمة الأمة منفذين لأرادتها لأن الأمة هى مصدر سلطانهم فيما يفعلون وما يدعون تنفيذا لما ألفت اليه الشورى .

ويستدل بعض العلماء على سلطان الأمة بأن الله سبحانه أمر بطاعة أولى الأمر ولا يطاع الواحد منهم الا بتأييد جماعة المسلمين له فهم الذين اختاروه وبايعون وطاعته تابعة لطاعتهم واجتماع كلمتهم ، ويدللون على ذلك بما يروون من الأخبار عن النبى صلى الله عليه وسلم

فقد روى أحمد والحاكم عن أبي ذر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " من فارق الجماعة فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه . (١) "

وروى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من خرج من الطاعة وفارق الجماعة ثم مات مات ميتة جاهلية " . (٢) "

وروى الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يد الله مع الجماعة " (٣) "

ومقتضى هذه الأحاديث المحيطة كلها أن السلطة لا توجد إلا بوجود الجماعة وتنعدم بانعدامها ، فالجماعة في الإسلام هي مصدر السلطان ويمثلها أولو الأمر من المسلمين الذين هم أهل الحل والعقد والرأي المطاع . (٤) "

(١) مسند الإمام أحمد ، ج ٧ ، ص ٢٢٦ ، المستدرك للحاكم ، ج ١ ، ص ١١٧ ، الفتح الرباني لمسند الإمام أحمد ، ج ٢٢ ، ص ٤٨٠ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ، كتاب الإمارة ، " باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال وتحريم الخروج من الطاعة ومفارقة الجماعة " ، ج ١٢ ، ص ٢٢٨ ، الحاكم : المستدرك ، ج ١ ، ص ٧٧ .

(٣) سنن الترمذي ، كتاب الفتن ، " باب ما جاء في لزوم الجماعة " ، ج ٤ ، ص ٤٦٦ .

(٤) أنظر الخلافة أو الإمامة العظمى ، ص ١٤٠ .

فاجتماعهم على رأي يجعله ملزماً وإذا كان رأي أولى الأمر وأهل
الحل والعقد المجمع عليه ملزماً فصاحبه ذو سلطان . وإذا كان لأولى
الأمر أصحاب الحل والعقد والشورى على هذا المعنى سلطان واجب
النفذ وهم ممثلو الأمة فالسلطان في الحقيقة لمن يمثلون الأمة ، وما
جاءهم السلطان إلا عن طريقها بصفتهم ممثلين لها ونوابها عنها
بأختيارها .

اختصاصات أهل الشورى

ان اختصاصات أهل الشورى " مجلس الشورى " تتلخص فى تنفيذ التشريع القرانى الذى جاء اما فى نصوص محكمة أو مبادئ عامة كلية أو فى مباحث سكت عنها القرآن الكريم فجاز لولى الأمر التشريع فيها تقييدا أو تنظيما فكلما اقتضت حاجات المجتمع المتجددة سن تشريع جديد فى أمر من الأمور فعلى المجلس أن ينظر .

أولا :

فى نصوص الشريعة للوقوف على ما قد يكون فيها من أحكام أو مبادئ عامة تتعلق بالموضوع الذى يتناوله البحث فان وجد مثل هذه الأحكام أو المبادئ فعليه أن يراعى توافق نصوص القانون المطلوب إصداره مع هذه الأحكام والمبادئ . ولما كان أهل الشورى " أصحاب الحل والعقد " هم السلطة المفوضة من الشعب لسن القوانين فسان الخليفة لا يملك الاعتراض على قوانين منها المجلس إذا صدرت بالإجماع أو بالأغلبية ، بل هو ملزم بالعمل على تنفيذها الا فى الحالات التى يرى فيها تعارضا بين هذه القوانين وبين أحكام الشريعة الإسلامية .

ثانياً :

الاختصاص الثاني لأهل الشورى " أولى الأمر " يختص مجلس الشورى بالإضافة الى التشريع الذى ذكرناه أولاً بالرقابة على السلطة التنفيذية (١) نيابة عن الجماعة الإسلامية ، وهذه الرقابة واجب يفرضه الاسلام على كل مواطن بقدر المستطاع والمواطنون جميعاً " أى المسلمون " قد انابوا أهل الشورى عنهم فى القيام بالنميب الأكبر فى هذه الرقابة فأصبحت أمانة فى عنقهم . وقد أكد الخلفاء الراشدون وسلفنا الصالح حق الأمة ومسئوليتها بقولهم وفعلهم ، فقد روى عن أبى بكر رضى الله عنه أنه قال فى خطبة تولية الخلافة :

" ان رأيتمونى على حق فأطيعونى ، وان رأيتمونى على باطل فقومونى " (٢) ، قال الامام مالك رضى الله عنه : " لا يكون أحد اماماً الا على هذا الشرط " (٣) . وقال أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه لمن قال له " اتق الله ، نعم ما قلت لا خير فيكم ان لم تقولوها ولا خير فينا ان لم نقبلها " كما روى عن الامام على كرم الله وجهه أنه قال فى أول خطبة له بعد الخلافة : " ان هذا أمركم ليس لأحد فيه حق بعدما أقررتم " أى أنه ليس لى أمر دونكم .

(١) أنظر محمود بابللى: الشورى فى الاسلام ، ص ١١٩ ، محمد يوسف موسى: نظام الحكم فى الاسلام ، ص ٨٢ ، ٨٣ ، محمد آسد: منهاج الحكم فى الاسلام ، ص ١١١ ، محمود الخالدى : الشورى ، ص ١٤٤ .
(٢) الامامة والسياسة ، ج ١ ، ص ١٦ (٣) تاريخ الخلفاء ، ص ٧٢

والمعروف عن المسلمين في الصدر الأول أن الأمة كلها كانت تمارس حقها وتفضل بمسئوليتها في إقامة الحكم وسيادة الشرع عن طريق أهل الحل والعقد من ذوي الرأي والرياسة ممن نحميهم الآن بمجلس الشورى وبممارسة الأمة لمسئوليتها في إقامة الحكم وسيادة الشرع عن طريق أهل الحل والعقد جعل الإسلام الحكم أمانة يجب أن تكون وتؤدي على الوجه الأكمل للمسلمين جميعاً. (١)

ولم يجعل الله لغيره بالحكم أي لون من ألوان السيادة على العامة لأنه سبحانه وحده السيد المطلق والناس جميعاً عبيده وذلك قطعاً لما عساه يتوهم من سيادة للحاكم على المحكومين وكما كان شائعاً قبل الإسلام ، وجعل الحكم حقاً له سبحانه في الأمل وللمامة المستخلفة بطريق التبعية وللخليفة أو الإمام بطريق الوكالة عن الأمة في قوله تعالى " أن الحكم الا لله أمر ألا تعبدوا الا اياه " (٢) وقال سبحانه وتعالى: " ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل " (٣) الى غير ذلك مما سبق توضيحه بشئ من التفصيل.

(١) محمود شلتوت : توجيهات الإسلام ، ص ٥٢٨ .

(٢) الآية ٤٠ من سورة يوسف.

(٣) الآية ٥٨ من سورة النساء.

أولى الأمر " أهل الشورى " فى العذر الأول

" فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين "

ذكرنا فيما سبق أن أولى الأمر فى كل بلد أو جماعة ، هم الذين يثق بهم الناس فى أمور دينهم ومصالح دنياهم لاعتقادهم أنهم أوسع معرفة وأخلص فى النصيحة ، وقد كانوا فى عصر النبى صلى الله عليه وسلم معه حيث كان ، وكذلك كانوا فى عهد أبى بكر الصديق رضى الله عنه قبل الفتوحات ثم تفرقوا . وكانوا يحتاجون اليهم فى مبايعة الامام وفى الشورى وفى السياسة والادارة والقضاء وتنظيم أمور الدولة .

فأما المبايعة فكانوا يرسلون الى البعيد من أمراء الأجناد ورؤوس الناس فى البلاد من يأخذ بيعتهم ، وأما القضاء فكانوا يجمعون له من حضر من أهل العلم والرأى ورؤساء الناس فيأخذون برأيهم فيما لائى فيه وقد سبقت الإشارة الى ذلك فى الباب الأول عند الكلام على القضاء .

وكان أهل الشورى فى عهد عمر رضى الله عنه هم كبار الصحابة وكان حريصا على أن يبقئهم فى المدينة لا يغادرونها ليستعين بهم فيما يعرض له من أمور ولا يخرج أحد منهم من المدينة الا فى مهمة باذن مسنه كتعليم أهل اقليم أمور دينهم (١) .

(١) أنظر محمد أبو زهرة : المجتمع الانسانى فى ظل الاسلام ، ص ٢٢٧ .

كما بعث بعبد الله بن مسعود الى الكوفة وذكر أنه اشهرهم به على نفسه اذ كان يود أن يبقى ابن مسعود بجواره لينتفع به فلى شوره الخاصة .

ومنع كبار قريش من الذهاب الى الأقاليم المفتوحة حتى لا يكونوا فيها طبقة خاصة . وهو الحاكم الذى ينفذ تعاليم الاسلام التى لا تفرق بين الناس قط الا بالتقوى فأهل الايمان كلهم عند الله فى الحق سواء .

وكان رضى الله عنه يقول " لاخذن بحلاقيهم لآمنهم من أن يتجاوزوا الحرتين . (١) وفى عهد عثمان رضى الله عنه أباح الخروج لكبار الصحابة وكبار قريش ، فلما تولى على بن أبى طالب كرم الله وجهه منعهم كما منعهم عمر رضى الله عنه .

وأما استشارتهم فى الأمور الادارية فمثالها ما ورد فى صحيح مسلم (٢) " أن عمر رضى الله عنه خرج الى الشام حتى اذا كان "بسرغ" (٣) لقيه أهل الأجناد أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه فأخبروه

(١) الحرتين : موضع على مشارف المدينة قال ياقوت " الحرة أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار والجمع الحرات ، والحرة أيضا العذاب الموجع ، والحرار فى بلاد العرب كثيرة ، أكثرها جوالى المدينة الى الشام " ، معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ٢٤٥ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووى ، (باب الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها) ، ج ١٤ ، ص ٢٠٨ .

(٣) أسرغ : قرية فى طرف الشام مما يلي الحجاز ، قال ياقوت " هناك لقى عمر بن الخطاب من أخبره بطاعون الشام فرجع الى المدينة " معجم البلدان ، ج ٣ ، ص ٢١٢ .

آن الوباء قد وقع بالشام - قال ابن عباس : قال عمر : " أدع لى المهاجرين الأولين فدعوتهم له فاستشارهم ، وأخبرهم آن الوباء قد وقع بالشام فاختلفوا فقال بعضهم : قد خرجت لأمر ولا نرى آن ترجع عنه ، وقال بعضهم معك بقية الناس وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نرى آن نقدمهم على هذا الوباء - فقال عمر " ارتفعوا عنى " ثم قال : " أدع لى الأنصار فدعوتهم فاستشارهم فسلکوا سبيل المهاجرين واختلفوا كاختلافهم " ، فقال " ارتفعوا عنى ، ثم قال / أدع لى من كان هنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح فدعوتهم فلم يختلف عليه رجلان فقالوا نرى آن ترجع بالناس ولا تقدمهم على هذا الوباء ، فنادى عمر فى الناس " انى أصبح على ظهر " (١) . فقال أبو عبدة " أفرارا من قدر الله ؟ فقال عمر : لو غيرك قالها يا أبا عبدة ، وكان عمر يكره خلافه - نعم نفر من قدر الله الى قدر الله أرايت لو كانت لك ابل فهبطت واديا له عدوتان (٢) ، احدهما خصبة والآخرى جذبة أليس ان رعيت الخصبة رميتها بقدر الله وان رعيت الجذبة رميتها بقدر الله ؟

قال : فجاء عبد الرحمن بن عوف وكان متغيبا فى بعض حاجته فقال : ان عندى من هذا علما : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :

(١) ظهر : باسكان الصاد فيهما أى مسافر راكب على ظهر الراحلة فأصبحوا عليه .

(٢) العدو : بضم العين وكسرهما هى جانب الوادى ، والجذبة بفتح الجيم واسكان الدال هى ضد الخصبة .

"إذا سمعتم به " آى الوفاء " بأرضي فلا تقدموا عليه وإذا وقع بأرضي وأنتم بها فلا تخرجوا قرارا منه - " قال : فحمد الله عمر بن الخطاب ثم انصرف " . (١)

من هذه الواقعة نرى أن عمر رضى الله عنه حكم مشيخة قريش في الخلاف بين جمهور المهاجرين والأنصار فلما اتفقوا على ترجيح أحد الرأيين أنفذه وفيها أنه لا يشترط في الرجوع إلى رأى أولى الأمر أن يكونوا محيطين بما ورد في السنة من قضاء أو عمل أو حديث .

(١) مسلم : صحيح مسلم بشرح النووي ، " باب الطاعمون والظميرة والكهانة ونحوها " ، ج ١٤ ، ص ٢٠٨ ، ٢١٠ .

معرفة أولى الأمر في عهد الخلفاء الراشدين

كان الخلفاء الراشدون وقضاتهم العادلون يعرفون رؤس الناس وأهل العلم والرأى والدين ويعرفون أنهم هم أولو الأمر يطلبون منهم عند الحاجة وكانت الأمة في مجموعها رقيقة على أميرها تراجعته حتى أضعف رجالها ونسائها فيما يخطئ فيه كما راجعت المرأة عمر في الصداق فاعترف بخطئه واصابتها على المنبر (١) فكيف بأولى الأمر الذين يتبعهم خلق كثير ؟

ولم يكن لأحد من الخلفاء الراشدين عصبية تمنعه من المسلمين ان أراد أن يستبد فيهم . ولكن قوة دينهم وتأييدهم برمول الله صلى الله عليه وسلم جعلهم مخلصين في مشاركة أولى الأمر من الأمة في الحكم والتقييد برأيهم فيما لا نفي فيه . فلم يكن في استطاعة أحد منهم - والاسلام في منقوان قوته أن يتخذ له عصبية يستبد بها دون أولى الأمر ان شاء على أنه لقوة دينه لا يشاء - وهذه الحال من الأسباب التي حالت دون الشعور بالحاجة الى وضع أولى الأمر لنظام يكفل دوام العمل بالشورى الشرعية وتقييد الأئمة والخلفاء برأى أولى الأمر. (٢)

(١) أنظر غلال الفاس : الفقه الاسلامي ومقارنته بالفقه الأجنبي ، ص ١٠١ .
 (٢) أنظر عبد الحميد اسماعيل الأنصاري : الشورى وأثرها في الديمقراطية ، ص ٢٢٨ وما بعدها ، على على منصور : نظم الحكم والإدارة في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية ، ص ٢٢٠ ، محمد أبو زهرة : المجتمع الإنساني في ظل الاسلام ، ص ٢٢٧ .

" أهل الشورى " أولو الأمر " بعد الراشدين " حتى عمرنا هذا

بعد استيلاء الأمويين ابتمد الحكم عن أساس التورى الذى امر الله به . وكون الأمويون لأنفسهم عمية بالشام هدموا بها سلطة أولى الأمر من سائر المسلمين بالحيلة تارة والقوة تارة أخرى حتى حصروها فى أنفسهم .

فكان رئيس الدولة الإسلامية فى عهدهم مقيدا بسلطة عشيرته وعصبيته لا بسلطة أولى الأمر من جميع المسلمين فخرجوا عن مدلول الآية شيئا فشيئا حتى دالت دولتهم .

ثم جاء العباسيون بعمية الأعاجم من الفرس فالترك ثم كان من أمر التغلب بين ملوك الطوائف بعصبياتهم ما كان فلم تكن الحكومة الإسلامية مبنية على أساس من طاعة الله ورسوله . /

فكانت أحكام عمر بن عبد العزيز كأحكام الخلفاء الراشدين فى العدل ولكنه لم يستطع أن يرد أسانة الإمامة الكبرى الى أهلها لأن عمية قومه كانت محتكرة لها بما فى المصلحة والرياسة . ثم جاء الملوك العثمانيون بعصبيتهم القومية وقوة جيوشهم المعروفة بالانكشارية .

ولم يكن هؤلاء من أولى الأمر أصحاب الفقه والرأى الذين هم فى المسلمين أهل الحز والعقد ، بل كانوا آخلاقا من المسلمين وغير المسلمين يأخذهم السلاطين ويربئهم تربية حربية كونوا جندا اسلاميا ثم جندا مختلطا . (١) .

(١) أنظر المرجع السابق .

أولو الأمر " أهل الشورى فى عصرنا وكيف يمكن جمعهم "

ان أولى الأمر فى زماننا هذا هم كبار العلماء والقادة والقضاة وكبار التجار والزراع وأصحاب المصالح العامة والعناصر الصالحة من أساتذة الجامعات ونقباء النقابات الفنية المهنية والعمالية ومديرو الشركات وزعماء الجماعات ونابغو الكتاب الذين تشق بهم الأمة فى مصالحها وترجع اليهم فى مشكلاتها ، فهم لسان حالها حيث كانوا .

وأهل كل بلد يعرفون من يؤثق به عندهم ويحترم رأيه ويسهل على رئيس الدولة فى كل بلد أن يعرفهم وأن يجمعهم أن شاء (١) .

(١) أنظر المرجع السابق ، الانتصارى : الشورى ، ص ٢٤٦ ، محمد أبو زهرة : المجتمع الانسانى فى ظل الاسلام ، ص ٢٢٢ ، على على منصور : نظم الحكم والادارة ، ص ٢٧١ ، محمود شلتوت : الاسلام عقيدة وشريعة ، ص ٤٤٢ .

٢٤

الفصل الثالث

البيعة

كيفيتها - شروطها

إذا رشح شخص ما أو أكثر للخلافة أو الإمامة العظمى بعد توفر الشروط التي أوجبها الشرع اختارت الأمة واحدا من هؤلاء المرشحين بواسطة أصحاب الشورى ثم تدعى الأمة لمبايعته فالببيعة هي :

" العهد على الطاعة ، لأن المعاهد يباع أميره على أن يسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين لا ينارعه في ذلك ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر في المنشط والعكره " (١) .

يقول العلامة ابن خلدون :

" وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا هذه جعلوا أيديهم في يده تأكيداً للعهد فأشبه ذلك كلا من البائع والمشتري ، فمعنىبيعة مصدر باع وصارت البيعة مصافحة بالأيدي . وهذا مدلولها في صرف اللفظة ومعهود الشرع وهو المراد في الحديث فيبيعة النبي صلى الله عليه وسلم ليلة العقبة وعند الشجرة (٢) وحيثما ورد هذا اللفظ ومنهبيعة الخلفاء " (٣)

(١) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٠٩

(٢) قال تعالى " لقد رضى الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحا قريبا " الآية ١٨ من سورة الفتح .

(٣) المقدمة ، ص ٢٠٩ .

ثم يستطرد ابن خلدون من هذا الى ما تولد عن البيعة بمما يعرف
بآيمان البيعة فيقول " ومنه آيمان البيعة لأن الخلفاء كانوا
يستخلفون على العهد ويستوعبون الايمان كلها لذلك فسمى هذا الاستيعاب
آيمان البيعة ، وكان الاكراه فيها أكثر وأغلب ولهذا آفتى الامام مالك
رضي الله عنه بسقوط يمين الاكراه . وأنكرها الولاة عليه يومئذ ورأوها
قاعدة في آيمان البيعة وقد وقع ما وقع من محنة الامام مالك رضي الله
عنه " (١) بسبب ذلك مما لا يتسع المجال لذكره هنا وواضح من كلام ابن
خلدون عن البيعة ووصفه لها أنها عملية وقولية ، وأن اليد هي
الترجمان العملي لانتخاب الخليفة بعد أن يقول المبايع : رضيت بك
خليفة ، أو اماما ، أو ما أشبه هذا مما يدل على الرضا . فهي أي
البيعة اذن :

عقد بين طرفين أشبه بما بين البائع والمشتري فالخليفة طرف
والجماعة الاسلامية الطرف الاخر.

والخلافة هي موضوع البيع واذا مضينا بصورة البيع الى غايتها كان
لنا أن نشبه العهد الذي يقطعه الخليفة على نفسه بالثمن الذي يبذله
المشتري للسلعة وأن ما في يد المسلم من حق في اختيار الحاكم هو
السلعة التي يسلمها للمشتري عند قبض الثمن . فالخلافة في هذا التصور
هي حق مشاع بين العقد الأول النموذجي وهو البيع ولذا قال العلامة ابن
خلدون :

(١) المرجع السابق ، ص ٢٠٩ .

" وكانوا اذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده
تأكيدا للعهد فأشبه ذلك فعل البائع والمشتري فسمي بيعة مصدر
باع" (١)

الا أنه ينبغي أن ننوه بأن عقد الإمامة في النظام الاجتماعي هو
العقد الأول والأكبر الذي تركز عليه باقي العهود ومنه تستمد شرميتها
بل هو الدعامة التي يقوم عليها النظام كله . ولحرمة العقود
وقدسيته المعونة في الإسلام أوجب الله تبارك وتعالى الوفاء بها
وتعاقبت الآيات والأحاديث مؤكدة ذلك داعية اليه ، فمن هذه الآيات
قوله تعالى " يا أيها الذين امنوا آوفوا بالعقود " (٢) وقوله
تعالى " وآوفوا بالعهد ان العهد كان مثولا " (٣) وقوله تعالى "
 وآوفوا بعهد الله اذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد
جعلتم الله عليكم كفيلا ان الله يعلم ما تفعلون " (٤) . ومن الأحاديث
ما روى عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " أربع
من كن فيه كان منافقا خالما ومن كانت فيه خلة منهن كانت فيه خلة
من النفاق حتى يدعها اذا حدث كذب واذا عاهد غدر واذا وعد أخلف
واذا خامم فجر " (٥) وروى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

(١) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٠٩

(٢) الآية الأولى من سورة المائدة .

(٣) الآية ٢٤ من سورة الاسراء .

(٤) الآية ٩١ من سورة النحل .

(٥) مسلم : صحيح مسلم بشرح النووي ، "باب بيان خصال المنافق" ج ٢ ، ص ٤٦٤

" ان القادر ينصب الله له لواء يوم القيامة فيقال ألا هذه عندك فلان" (١) .

فكل مسلم حر عاقل بالغ من من حقه أن يشهد البيعة وأن يشارك فيها - قبولاً أو رفضاً وأن يؤدي هذا الحق إلى أهله ويضعه في موضعه وهذا هو ما نقره ، يقول الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس رحمه الله في كتابه النظريات السياسية الإسلامية عن البيعة " لقد صور علماء الشريعة الاتفاقات التي تنشأها الإرادات الإنسانية الحرة ، ويتم بها التعامل بين الناس في أحوال خاصة وشروط معينة " على أنها عقود " وأقاموا نطاقاً متناسقاً محكماً يتألف من مجموعات هذه العقود. وتلك هي التي تكون القسم الأكبر من القانون الإسلامي الذي يسمى بالمعاملات" وهو يقابل القسم الآخر الذي يسمى " العبادات " فمن هذه العقود " عقد البيع " وهو أوضحها وأكثرها دورانا ويمكن أن يعتبر النموذج الطبيعي. وعقود المئحة، وعقود الشركة ، والإجارة والهبة الخ . ثم قال " ومن بين هذه العقود وطبيعته لا تخرج عن حدود الماهية المشتركة لكل أنواع التعامل " عقد الإمامة " فهو مندرج تحت هذا النظام وبمضى العقود القريبة التي يمكن أن توجد بينه وبينها أوجه للمقارنة عقود " الوكالة والوديعة ، والقضاء " وقد سميت الصور التي يتم بها التعاقد

(١) مسلم : صحيح مسلم بشرح النووي ، " باب تحريم الفسدر " ، جـ ١٢ ،

على موضوعه " بالبيعة " قياسا على ما يتم في العقد الأول النموذجي،
وهو البيع " (١)

" ولما كان للعقود هذه القداسة فإن الفقهاء قد عنوا بها أشد
عناية ببحث الصيغ المختلفة وتحديد مدلولات الألفاظ الواردة بها حتى
يمكن التأكد من أن كل عبارة تؤدي المعنى الخاص الذي يراد منها فسي
سياق التعاقد ، كما أنهم حرموا كل الحرص على أن يضعوا من الشروط ما
يمكن الوثوق معه من أن التعاقد وقت امضائه كان مظهرا لإرادة حرة
تامة الحرية وكاملة الشعور بنفسها ، وينبغي على ذلك أن كل ما يؤثر
في حرية الإرادة أو تمام معناها من عامل ذاتي أو خارجي ، طبيعي أو
طارئ فإنه لابد أن يؤثر في صحة التعاقد ويترتب أثره عليه جزئيا أو
كلياً " (٢) وهذا هو رأينا.

(١) محمد ضياء الدين الرئيس : النظريات السياسية الإسلامية ، ص ٢١٤.
(٢) محمد ضياء الدين الرئيس : النظريات السياسية الإسلامية ، ص ٢١٥،

كيف كانت تقع البيعة في المدر الأول ؟

الذى يحفظه التاريخ الاملاى هو أن البيعة كانت بواسطة أهل الحل والعقد وكانوا عددا قليلا بالنسبة الى مجموع الأمة الاسلامية يومئذ. ولكننا نستطيع أن نوكد أن هذا الأسلوب الفريد في الاختيار والذى عرف في المجتمع الاسلامى منذ ولادته كان نواة صالحة لأول تجربة لأن الأحوال التى تمت فيها هذه التجربة لم تكن لتسمح لأكثر مما حدث .

اذ لم يكن من المستطاع حينذاك الوقوف على رأى الأمة كلها فردا فردا فيمن يخلف النبى صلى الله عليه وسلم . ولذلك نستطيع أن نقول أن الصورة التى قامت عليها البيعة للخلافة كانت أنجح صورة فى حسم الخلاف ووقع حد واضح له لا يملك الناس بعده ، الخروج عليه أو التحلل من بيعته ، والخليفة الذى قبل هذه البيعة أصبح بعد هذا الاختيار وفى عنقه قيد وثيق بينه وبين الذين بايعوا لا يستطيع أن يفك رقبته من هذا القيد بحال أبدا . (١)

وإذا كانت البيعة التى قامت عليها الخلافة الاملاية هى الأسلوب الذى اعتبر نظاما املايا لاختيار حاكم المسلمين أو أمير المؤمنين،

(١) أنظر عبد الكريم الخطيب : الخلافة والإمامة ، ص ٢٧٢ ، ٢٧٣ .

فانه يحسن أن ننظر في وجه الشبه أو الخلاف بينها وبين النظم السياسية المعروفة لاختيار الحكام ، كما يقول الأستاذ عبد الكريم الخطيب في كتابه الخلافة والإمامة .

" أمى عقد ؟ أم وكالة ؟ أم أمانة ؟ أم ماذا تكون بين صور
النشأة التي تنشأ فيها الحكومات ؟

البيعة عقد : ليس ثمة شك في أن عملية البيعة " عقد موثق كما
قلنا وان طرفي العقد فيها هما الجماعة الإسلامية من جهة ، والمرشح
للخلافة من جهة أخرى ولكن أى عقد هذا ؟ أهو عقد بيع ؟ أم هو عقد
وكالة ؟

ان عقد البيع حين يتم ويلزم يصح بعده كل طرف من الطرفين
المتبايعين بمعزل عن الآخر يتمرف فيما صار الى يده تصرفا مطلقا لا
سلطان للطرف الآخر عليه ولا شأن له معه ، فهل يجرى الأمر على هذا
النحو في البيعة ؟ وهل ينتهى الأمر بين المتبايعين فيهما على ما
ينتهى به عقد البيع ؟

وهل يصبح الذين بايعوا الخليفة لا صلة لهم به ولا شأن لهم معه ؟
وهل يصبح بعد البيعة مالكا للخلافة لا حساب لأحد معه فيها ؟

ان الأمر لمختلف جداً بين عقد البيع وعقد البيعة . فانه بمجرد أن يتم عقد البيعة ويلزم . . تترتب عليه حقوق وواجبات متبادلة بين الطرفين قائمة في كل حين ، لا تنتهي الا بفقد أحد الطرفين . . كأن يموت الخليفة أو تضع شخصية الجماعة ومعالمها في حرب أو ويا أو نحو ذلك " . (١)

(١) أنظر الخلافة والإمامة ، ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

هل البيعة عقد وكالة ؟

يقول المرحوم الأستاذ محمود فياض " اذن فالبيعة عقد وكالة بين الأمة وحاكمها المنتخب من أفرادها المسئول عنها . فليست الأمة كلها اذن هي التي تبايع أو تتعاقد مع الحاكم الذي تقيمه عليها انهم أفراد من الأمة .. وهؤلاء الأفراد يقال عنهم انهم المسئولون عن الأمة وهم أهل الحل والعقد فيها". (١)

ثم يستطرد الأستاذ فياض فيقول :

" وظاهر جدا أن عقد الوكالة ليس عقدا نهائيا للوكيل ولا يقتضى تمليكا وانما هو عقد اذن بالتصرف باسم الموكل في حدود ما رسم للوكيل واذنه بالتصرف فيه " (٢).

ونحن نرى أن عقد البيعة عقد وكالة يسمح للأصيل في أية لحظة يرى فيها أن الموكل قد تجاوز الخط المرسوم له وانحرف عنه ، ان يعزله كعقد الوكالة الذي يقوم بين الأفراد يسمح للأصيل أن يعزل الوكيل فيما أباح له عقد الوكالة أن يتصرف فيه .

(١) محمود فياض : الإمامة والسياسة ، ص ١٦ .

(٢) أنظر الفقه السياسي عند المسلمين ، ص ٢٦ ، ٢٧ .

ولهذا يقول الأستاذ فياض :

" ان عقد البيعة عقد مؤقت مشروط فهو خاضع لرقابة الأصيل، فسان رأى أن الوكيل ملتزم بالشروط المحددة ورأى استمرار العقد في صالحه أبقى الوكيل وان رأى الأصيل أن الوكيل قد جانب الشرط وخرج من العهدة عزله إذا لم ينعزل هو بنفسه " (١)

ثم يقول الأستاذ فياض " ولهذا اتفق فقهاء الاسلام على أن الحاكم وكيل عن الأمة خاضع لرقابتها ولهما عليه سلطان التولية والعزل والتوجيه . ولكل فرد من أفرادها حق أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر وهو أي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر السلطة الكبرى التي جعلها الله لأدنى المسلمين يقرع بها آف أعلام كما يقول الأستاذ الشيخ محمد عبده رحمه الله " . (٢)

(١) أنظر المرجع السابق ، ص ٢٦

(٢) أنظر الفقه السياسي عند المسلمين ، ص ٢٦ ، ٢٧ .

شروط البيعة

لا بد من توافر بعض الشروط لكي تقع البيعة صحيحة وهي :

أولاً :

أن تتوفر في المآخوذ له البيعة الشروط المطلوبة والتي سبق ذكرها. فلا تنعقد الامامة أو الخلافة لمن فقد شرطاً من هذه الشروط إلا في حال الضرورة كحال الغلبة والاستيلاء بالقوة على الحكم . ومن حالات الضرورة أيضا إذا لم تكتمل هذه الشروط في شخص ما فيولى الأفضل فالأفضل حتى لا تخلو الدولة الإسلامية من امام يقوم على حراسة الدين وسياسة الدنيا.

ثانياً :

أن يكون الذين عقدوا البيعة للإمام هم أهل الحل والعقد فإذا عقدها غيرهم فلا تنعقد يقول الامام شمس الدين الرملي " أما بيعة غير أهل الشورى من العوام فلا عبرة لها " (١).

(١) أنظر الرملي : نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ، ج ٧ ، ص ٣٩٠.

ثالثاً:

أن يقبل الشخص الذى عقدت له الإمامة هذا المنصب فإذا رفض فلا تنعقد إمامته ولا يجبر على قبولها . قال القاضى عبد الجبار فى المبنى: فلا بد من أن يقرن العقد قبول منه ليصير اماماً .

رابعاً:

الاشهاد على البيعة وهو شرط قد اختلف فيه ، فبعض العلماء يقول: البيعة لا تحتاج الى اشهاد ، لأنه لم يقم دليل على وجوب الاشهاد عليها ولا يوجب العقل ذلك ومن قال بهذا رأى امام الحرمين الجوينى^(١) وقال اخرون بوجوب الاشهاد عليها وذلك لأننا لا نأمن أن يدمى أناس الإمامة سرا فيؤدى ذلك الى الفتنة .

والرأى الثالث : يشترط الاشهاد اذا كان عدد أولى الحل والعقد قليل فيجب الاعلان والاشهاد . أما اذا كانوا جمعاً فلا يشترط الاشهاد ، ومن ذهب الى هذا رأى الامام النووى أحد فقهاء الشافعية .

والرأى :

أن الاشهاد غير واجب فى بيعة الإمامة لأن ذلك الشرط يتوقف على جوان انعقادها بواحد أو بعدد قليل . وهو مالا نأخذ به .

(١) أنظر رأى امام الحرمين الجوينى فى الإرشاد، ص ٤٢٤ .

الفصل الرابع

الشُّورى

تعريفها

حكمها

قواعدها

نطاقها

الترجيح عند التنازع

تعريف الشورى :

الشورى لغة :

مصدر سى القوم به (١) . كقوله تعالى " واذ هم نجوى " (٢) . يقال شاورهم مشاورة وشوارا ومشورة والقوم شورى . وقيل المشاورة مأخوذة من قولهم شرت العسل آشوره ، اذا أخذته من موضعه واستخرجته .

(١) جاء فى القاموس المحيط :

" شار العسل شورا وشيارة وشيارا ومشارا ومشاورة بمعنى استخرجه من الوقبة والمشاور الحلية والشور العسل . والمشور والمشوار ما شاره به والمخبر والمنظر كالشورة والشارة والشور والشيار والشوار : الحسن والجمال والهيئة فى اللباس . وشارها شورا وشوارا وشورها وآشارها : راضها أو ركبها عند المرفى على مشتريها أو بلاها ينظر ما عندها أو قلبها وكذا أمره . والمستشير من يعرف الحائل من غيرها . وشور السيد : أوما كاشار ويكون بالعين والكف والحاجب وآشار عليه بكذا أمره وهى :

الشورى والمشورة : مفعله لا مفعوله - واستشاره طلب منه المشورة والشورى نبت بحرى وشيرك : مشاورك ووزيرك والجمع شورا " أنظر مجد الدين الفايروزيبازى القاموس المحيط ، ج ٢ ، ص ٦٢ . وجاء فى مفردات اللفظة نحو ذلك مما لا يخرج عن معنى كلام ابن فارس فى معجم مقاييس اللفظة وكذا ما جاء فى لسان العرب فى باب "شور" شارهم فى الأمر : أى تعرف على رأيهم لاستخلاص وجه الصواب فيه . مأخوذ من قولهم " شرت العسل آشوره اذا أخذته من موضعه واستخرجته . ومن قولهم " شرت الدابة " اذا عرضتها على مشتريها ليبلوها وينظر ما عندها وبالعرض يعلم خير الدابة وشرها فكذلك بالمشاورة يعلم الأمور وشرها . ولم يخرج معنى الشورى فى اللفظة عن هذا عند جميع علماء اللفظة . أنظر الراغب الأصفهاني : مفردات اللفظة ، ص ٢٧٠ ، ابن منظور : لسان العرب " باب شور " ، ج ١ ،

٤٣٤

(٢) الآية ٤٧ من سورة الاسراء .

وقيل : المشاورة مأخوذة من قولهم شرت الدابة شورا اذا عرضتها
 والمكان الذى يعرض فيه الدواب يسمى مشوارا ، كانه بالعرض يعلم خيره
 وشره ، فكذاك بالمشاورة يعلم خير الأمور وشرها .

والشورى شرعا :

هى طلب رأى الغير فى أمر من الأمور للاسترشاد به . وهى كلمة
 محبة الى القلوب لأنها توحى بعدم الاستبداد بالرأى كما تعنى وتؤكّد
 وجوب عرض الأمر على الغير الذى يعتقد فيه أن لديه القدرة على بيان
 الرأى بشكل يرتجى منه الوصول الى العواب .

كما تعنى عدم الانفراد بالتصرف قبل معرفة ما للأمر وما عليه عند
 مراجعة الغير فيه ، كما تدل على وفور عقل المستشار وكمال حكمته فان
 الحق لا يتفح ولا يبين حتى ينقدح الرأى بمثله .

دليل مشروعيتها من القرآن الكريم

أما دليل مشروعية الشورى من الكتاب فإيتان :

الأولى :

قوله تعالى في سورة آل عمران : " فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين" (١)

الثانية :

قول الله تعالى في سورة الشورى " والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وآمروهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون " (٢).

ذكر المفسرون في معنى الآية الأولى . (٣)

آن القوم لما انهزموا عن النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد ثم عادوا لم يخاطبهم الرسول صلى الله عليه وسلم بالتفليظ والتشديد

(١) الآية ١٥٨ من سورة آل عمران.

(٢) الآية ٣٨ من سورة الشورى .

(٣) أنظر الفخر الرازي : مفاتيح الغيب ، ج ٢ ، ص ٨١ ، ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ، ج ٢ ، ص ١٤١ ، القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ، ج ٤ ، ص ٢٤٨ ، النسفي : ج ١ ، ص ١٩١ ، أبو السعود : ج ١ ، ص ٤٣٨ ، الزمخشري : الكشاف ، ج ١ ، ص ١٤٦ ، محمد محمد حجازي : التفسير الواضح ، محمد رشيد رضا : المنار .

وانما خاطبهم بالكلام اللين - فهي رحمة من الله نالته عليه الصلاة والسلام ونالتهم فجعلته رحيمًا لينا معهم . ولو كان فظًا غليظ القلب ما تالقت حوله القلوب ولا تجمعت حوله المشاعر ، قال الناس في حاجة الى كنف رحيم يجمعهم ولا يضيق بجهلهم وضعفهم وفي حاجة الى قلب كبير يعطيهم ويمنحهم ولا يحتاج منهم الى عطاء ويجدون عنده دائما الاهتمام والرعاية والعطف والسماحة والود والرفاء .

لا يفض لنفسه ولا يضيق صدره بضعفهم البشري - هكذا كانت حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أصحابه ما احتجز لنفسه شيئا من عرق هذه الحياة بل أعطاهم كل ما ملكت يداه في سماحة ندية ، ووسعهم بحلمه وبره وعطفه ووده الكريم .

" فاعف عنهم ، واستغفر لهم ، وشاورهم في الأمر " ، بهذا النص الكريم الذي شمل أوامر ثلاثة من الله سبحانه وتعالى :

الأول : العفو عنهم بعدما أثموا بفرارهم وهزيمتهم أمام أعداء الله .

الثاني : الاستغفار لهم ليشملهم الله سبحانه وتعالى بمغفرته .

الثالث : المداومة على المشاورة حتى لو كانت نتيجتها مثل ما حدث في أحد .

بهذا النص الكريم يقرر الاسلام مبدأ الشورى فى نظام الحكم ورسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذى يتولى شئون الأمة ويديرها.

نص قاطع مريح لا يدع للآمة المسلمة شكاً فى أن الشورى مبدأ أساسى لا يقوم نظام الاسلام على أساس موافقه (١).

لقد نزلت هذه الآية عقب وقوع نتائج الشورى تبدو فى ظاهرها خطيرة مريعة فقد كان من جرائها ظاهرياً وقوع خلل فى وحدة الصف المسلم عندما اختلفت الآراء ، فرأت مجموعة أن يبقى المسلمون فى المدينة محتمين بها حتى اذا هاجمهم العدو قاتلوه على أفواه الأتفة كما دافعوا عنها قبل ذلك فى مرات سابقة . وتحملت مجموعة أخرى فرأت الخروج للقاء المشركين وكانوا الكثرة الفالبة وكان رأيهم صلى الله عليه وسلم مع المجموعة الأولى أن يتحصنوا بالمدينة . ولكنه صلى الله عليه وسلم أمام الأغلبية التى رأت الخروج لقتال المشركين خارج المدينة دخل بيته فلبس لأمته (٢) بعد صلاة الجمعة وكان قد أومأهم صلى الله عليه وسلم فى خطبتها ووعدهم بأن النصر لهم ما صبروا . ثم خرج عليهم صلى الله عليه وسلم وقد ندم الناس ، وقالوا استكبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن لنا ذلك وقالوا : يارسول

(١) أنظر سيد قطب : ظلال القرآن ، ج ٤ ، ص ١١٦ ، ١١٧ ، محمد محمود حجازى : التفسير الواضح .

(٢) الآمة : بالهمزة وتركها : الدرع وقيل الملاح .

الله استكرهناك ولم يكن لنا ذلك فان شئت فاقعد فقال عليه الصلاة والسلام " ما كان لنبي اذا لبس لامته ان يضعها حتى يحكم الله بينه وبين عدوه " (١) .

خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في صباح يوم السبت في ألف من المهاجرين والأنصار واستخلف على المدينة عبد الله بن أم مكتوم (٢) . فلما كان بالشوط (٣) انخدل عنه عبد الله بن أبي بن سلول زعيم المنافقين بنحو ثلث الجيش وهم ثلثمائة . وقال أطاعهم ومماني . ثم عاد بمن معه . وهذا حدث ضخم وغلل مخيف . كذلك بدا أن الخطة العسكرية التي نفذت لم تكن في ظاهرها آسلم الخطط إذ أنها مخالفة للسوابق في الدفاع عن المدينة . وقد اتبع المسلمون عكسها في فزوة الأحزاب التي حدثت بعدها . ولم يكن الرسول صلى الله عليه وسلم يجهل النتائج الخطيرة التي تنتظر العف المسلم من جراء الخروج فقد كان

(١) أنظر ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ، ص ٦٢ .

(٢) هو عبد الله بن عمرو بن شريح ابن أم مكتوم سمى ونسبه هكذا ابن اسحق كان ممن آسلم قديما وقد جاء إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وهو يخاطب بعض عظماء قريش وكان عليه الصلاة والسلام قد طمع في إسلامهم ، فجعل ابن أم مكتوم يسأله عن شئ ويلح عليه وود رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لو كف عنه ساعته تلك ليمكن من مخاطبة عظماء قريش وأعرض عنه فأنزل الله تعالى " عيسى وتولى أن جاءه الأعمى " فكان بعد ذلك يكرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقول حين يراه " أهلا بمن عاتبني فيه ربي " (أنظر ابن حجر : الإصابة ، ج ٢ ، ص ٢٤٢ ، ابن كثير : مختصر تفسير ابن كثير ، ج ٢ ، ص ٥٩٩ .

(٣) الشوط : موضع بين المدينة وأحد .

عليه الصلاة والسلام لديه من رؤياه الصادقة التي رآها والتي يعرف مدى صدقها (١) لأن رؤيا الأنبياء من الوحي الجليل . وقد تناولها صلى الله عليه وسلم قتيلًا من أهل بيته وقتلى من صحابته وتناول المدينة درعا حصينة . وكان من حقه عليه الصلاة والسلام أن يلقي ما استقر عليه الأمر نتيجة الشورى ولكنه أمضاها وهو يدرك ما وراءها من الآلام والخسائر والتضحيات ، لأن اقرار المبدأ ، وتعليم الجماعة ، وتربية الأمة أكبر من الخسائر الوقتية . ولقد كان من حق القيادة النبوية أن تنبذ مبدأ الشورى كله بعد المعركة أمام ما أحدثته من انقسام في الصفوف في أخرج الظروف ، وأمام النتائج المريرة التي انتهت إليها المعركة . ولكن الألام كان ينشأ أمة ، ويربها ، ويعددها للقيادة البشرية وكان يعلم أن خير وسيلة لتربية الأمم واعدادها للقيادة الرشيدة ، أن تربى بالشورى ، وأن تدرب على حمل التبعة وأن تخطئ مهما يكن الخطأ جسيما وإذا نتاج جسيمة مريرة لتعرف كيف تصح خطأها وكيف تتحمل تبعات رأيها وتمرفها . فهي لا تتعلم الصواب إلا إذا زاولت الخطأ والخسائر لا تنهم ، إذا كانت الحيلة هي انشاء الأمة المدربة

(١) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " رأيت في منامي بقرًا تذبح حولي فأولتها خيرا ورأيت في ذباب سيفي ثلما فأولته هزيمة ، ورأيت كأنى أدخلت يدي في درع حصينة فأولتها المدينة " رواه البخاري عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، باب إذا رأى بقرًا تنحر ، ج ٩ ، ص ٥٢ . أنظر المسقلاني: فتح الباري ، ١٢ ج ، ص ٣٣٩ " باب إذا رأى بقرًا تنحر " .

المدرسة المقدرة للتبعة (١) واختصار الأخطاء والعثرات والخسائر في حياة الأمة ليس فيه شيء من الكسب لها إذا كانت نتيجته أن تظل هذه الأمة قاصرة كالطفل تحت الوصاية . إنها في هذه الحالة تتلقى خسائر مادية وتحقق مكاسب مادية ولكنها تخسر نفسها ، وتخسر وجودها وتخسر تربيتها ، وتخسر تدريبها على الحياة الواقعية .

كان الإسلام ينشئ أمة ويربها ويعدّها للقيادة الراشدة فلم يكن بد أن يحقق لهذه الأمة رشدًا ويرفع عنها الوصاية في حياتها العملية الواقعية ، كي تدرب عليها في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم ويأشرفه .

ولو كان وجود القيادة الراشدة يمنع الشورى ويمنع تدريب الأمة عليها تخريبًا عمليًا واقعيًا في أخطر الشؤون - لكان وجود محمد صلى الله عليه وسلم ومعّه الوحي من الله سبحانه وتعالى كافيًا لحرمّان الجماعة المسلمة يومها من حق الشورى خاصة على ضوء النتائج القاسية التي صاحبته في ظل الملابس الخطيرة لنشأة الأمة المملّمة . ولكن وجود الرسول صلى الله عليه وسلم ومعّه الوحي الإلهي ووقوع تلك الأحداث ووجود تلك الملابس لم يبلغ هذا الحق لأن الله سبحانه يعلم أن لابد من

(١) سيد قطب : ظلال القرآن ، ج ٤ ، ص ١١٨ .

مزاويلته فى أخطر الشئون ومهما تكن النتائج ومهما تكن الأخطار والخسائر ومهما يكن انقسام المف ومهما تكن التفحيطات المريرة ، ومهما تكن الأخطار المحيطة .. لأن هذه كلها جزئيات لا تقوم أمام انشاء الأمة الراشدة المدربة بالفعل على الحياة المدركة لتبهمات الرأى والعمل ، الرأى لنتائج الرأى والعمل .. ومن هنا جاء هذا الأمر الإلهى ، فى هذا الوقت بالذات " فاعف عنهم واستغفر لهم ، وشاورهم فى الأمر " ليقرر المبدأ فى مواجهة أخطر الأخطار التى صاحبت استعماله ، وليثبت هذا القرار فى حياة الأمة المسلمة ، كلما نشأ عن استعماله بعض العواقب التى تبدو سيئة ولو كان هو انقسام المف كما وقع فى "أحد" والعنو على الأبواب . لأن وجود الأمة الراشدة مرهون بهذا المبدأ ووجود الأمة الراشدة أكبر من كل خسارة أخرى فى الطريق ، .. ولأجل أن نرى أن الشورى يجب ألا تنتهى أبداً الى التمويق والتردد ولا تغنى كذلك من التوكل على الله فى النهاية لأبد أن نمضى مع الآية حتى نهايتها . "فاذا عزم فتوكل على الله أن الله يحب المتوكلين " أن مهمة الشورى هى تقليب آوجه الرأى ، واختيار اتجاه من الاتجاهات المعروفة فاذا انتهى الأمر الى هذا الحد انتهى دور الشورى وجسا دور التنفيذ .. التنفيذ فى عزم وحسم وفى توكل على الله ، يمل الأمر بقدر الله ويدمه لمشيئته تصوغ العواقب كما تشاء . وكما ألقى النبو صلى الله عليه وسلم درسه الربانى وهو يعلم الأمة الشورى ويعلمها أبداً الرأى واحتمال تبعته بتنفيذه فى أخطر الشئون وأكبرها . (١)

(١) أنظر المرجع السابق

كذلك ألقى عليه الصلاة والسلام درسه الثانى فى المضى بعد الشورى وفى التوكل على الله ، واسلام النفس لقدره مع أنه عليه الصلاة والسلام على علم بمجراه واتجاهه فآمضى الأمر فى الخروج ودخل بيته فلبس درعه ولأمته - وهو يعلم الى أين هو ماض وما الذى ينتظره وينتظر المحابة معه من الام وتضحيات - وحتى حين آتحت فرصة أخرى بتردد المتحمسين وخوفهم من أن يكونوا قد استكروه على الله عليه وسلم على ما لا يريد ، وتركهم الأمر له ليخرج أو يبقى .. حتى حين آتحت هذه الفرصة لم ينتهزها ليرجع لأنه أراد أن يعلمهم الدرس كسله . درس الشورى ثم العزم والمضى . مع التوكل على الله والاستسلام لقدره . وأن يعلمهم أن للشورى وقتها ، ولا مجال بعدها للتردد والتأرجح ومعاودة تفليب الرأى من جديد .

فهذا ماله الشلل والسلبية والتأرجح والتردد الذى لا ينتهى انما هو رأى وشورى وعزم ومضى . وتوكل على الله يحبه الله " ان الله يحب المتوكلين " . والمفة التى يحبها الله ويحب أهلها هى التى ينبغى أن يحرص عليها المؤمنون بل هى التى تميز المؤمنين - والتوكل على الله ورد الأمر اليه فى النهاية هو خط التوازن الأخير فى الحياة الاسلامية كلها وهو التعامل مع الحقيقة الكبيرة حقيقة أن مسرد الأمر كله لله وأن الله تعالى هو الفعال لما يريد .

الاية الثانية :

أما الدليل الثانى من القران الكريم فهو قوله تعالى فى سورة الشورى : " والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون " (١).

يقول المفسرون فى معنى هذه الاية " والذين استجابوا لربهم فأزالوا العوائق التى تقوم بينهم وبين ربهم " أزالوا هذه العوائق الكامنة فى النفس من شهواتها ونزواتها ، عوائق من وجودها وتشبهها بذاتها . فأما حين تخلص من هذا كله فإنها تجد الطريق الى ربها مفتوحا وموصولا وحينئذ تستجيب بلا عائق تستجيب بكلياتها وتقف أمام كل عائق من هوى يمنعها . وهذا هو معنى الاستجابة فى عمومها . (٢)

أما الاستجابة فى تفصيلها فقد قال سبحانه وتعالى " وأقاموا الصلاة " وللصلاة فى الاسلام مكانة عظيمة فهى التالية للقاعدة الأولى التى هى شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وهى صورة الاستجابة الأولى وهى الصلة بين العبد وربّه وهى مظهر المساواة بين العباد فى

(١) الاية ٣٨ من سورة الشورى .

(٢) أنظر محمد محمود حجازى : التفسير الواضح ، ج ٢٥ ، ص ٢٤ ، محمد رشيد رضا : تفسير المنار .

الف الواحد ركعا سجدا لا يرتفع رأس على رأس ولا تتقدم رجل على رجل .
ولعله سبحانه وتعالى من هذا الجانب اتبع إقامة الصلاة بصفة الشورى
قبل أن يذكر الزكاة فقال عز من قائل " وأمرهم شورى بينهم " .
والتعبير بجعل الأمر شورى بينهم ليصنع الحياة كلها بهذه الصيغة وهو
نص مكي كان قبل قيام الدولة الإسلامية فهذا الطابع اذن أعم وأشمل من
الدولة في حياة المسلمين انه طابع كل جماعة اسلامية في كل حالاتها
ولو كانت الدولة بمعناها الخاص لم تقم فيها بعد .

ولأن الشورى هي القاعدة الأولى التي وضعت للحكومة الإسلامية في
سورة الشورى المكية قبل أن تقوم الدولة الإسلامية . كان المراد بالأمر
أمر الأمة الدنيوى الذى يقوم به الحكام عادة لا أمر الدين المحض (١)
الذى مداره على الوحي دون الرأى اذ لو كانت المسائل الدينية
كالعقائد والعبادات والظلال والحرام مما يقرر بالمشاورة لكان الدين
من وضع البشر . وانما هو وضع الهى ليس لأحد فيه رأى لا فى عهد النبى
صلى الله عليه وسلم ولا بعده .

وقد روى أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا لا يعرضون رأيهم مع
قول النبى صلى الله عليه وسلم فى غير المسائل الدينية الا بعد العلم

(١) أنظر المرجع السابق .

بأنه لم يقله عن وحى . كما فعلوا يوم بدر اذ نزل النبي صلى الله عليه وسلم على أدنى ماء من بدر فنزل الجيش معه فقال له الحباب بن المنذر بن الجموح (١) " يا رسول الله : آرايت هذا المنزل آمنزلا أنزلكه الله ليس لنا أن نتقدمه ولا نتأخر عنه ؟ أم هو الرأى والحرب والمكيدة " فقال عليه الصلاة والسلام " بل هو الرأى والحرب والمكيدة " فقال الحباب : ليس هذا بمنزل فانهض بالناس حتى نأتى أدنى ماء من القوم فانى أعرف غزارة مائه وكثرته فنزله قم نفور ما وراءه من الأبار ثم نبني عليه حوضا فنملأه ماء فنشرب ولا يشربون فقال النبي صلى الله عليه وسلم " لقد أثرت بالرأى " ثم نهض بالناس حتى نزل على أدنى ماء من القوم وبنى حوضا على القلب (٢) ثم ملؤا وقذف القوم فيه بانيتهم ثم أمر بالقلب فقورت " (٣) .

(١) هو الحباب بن المنذر بن الجموح بن زيد بن حرام بن كعب بن فسلم بن سلمة الأنصاري الخزرجي ثم السلمى قال ابن سعد وغيره شهد بدرا وكان يكنى أبا عمر وهو الذى قال يوم المقيفة " أنا جديلهما السمك وعذيقها المرجب " رواه عبد الرزاق ، وهو القائل لرسول الله صلى الله عليه وسلم " أهذا منزل أنزلكه الله ليس لنا أن نتقدمه أم هو الرأى والحرب والمكيدة " .
قال ابن سعد مات فى خلافة عمر وقد زاد على الخمسين ، أنظر ابن حجر : الإصابة ج ١ ، ص ٣٠٢ ، ابن سعد : الطبقات الكبرى ، ج ٣ ، ص ٥٦٢ .

(٢) القلب : جمع قليب ، والقليب هو البئر .

(٣) أنظر ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ١ ، ص ٦٢٠ ، عبد الوهاب النجار : التاريخ الإسلامى ، ج ١ ، ص ٢٥ .

دليل مشروعية الشورى من السنة

أما دليل مشروعية الشورى من السنة فقد وردت فيه أحاديث كثيرة نذكر منها على سبيل المثال :

ما روى عن عبد الرحمن بن غنم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له أبو بكر وعمر : (ان الناس ليزيدهم حرماً على الإسلام أن يروا عليكم زياً حسناً من الدنيا فقال : وآيم الله ، لو أنكما تتفقان على أمر ما عصيتكما في مشورة أبداً) (١)

وما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لما نزلت " وشاورهم في الأمر " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أما ان الله ورسوله لفنيان عنها ولكن جعلها الله تعالى رحمة لأمته ، فمن استشار منهم لم يعدم رشداً ، ومن تركها لم يعدم غيماً " (٢)

(١) صحيح البخارى ، باب قول الله تعالى " وأمرهم شورى بينهم " وشاورهم في الأمر " ، ج ٩ ، ص ١٢٨ ، العمقلى : فتح البارى "باب قول الله تعالى وأمرهم شورى بينهم وشاورهم في الأمر " ، ج ١٢ ، ص ٢٦١ ، ورواه أحمد في مسنده بلفظ " لو اجتمعتما في مشورة ما خالفتكما " ، ج ٥ ، ص ٢٢٧ ، ابن كثير : تفسير ابن كثير ، ج ١ ، ص ٣٢٢ .
(٢) السيوطى : الدر المنثور ، ج ٢ ، ص ٩٠ ، الألوسى : روح المعانى ، ج ٤ ، ص ١٠٦ وفى الآتب المفرد عن أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم " من تقول على ما لم أقل ، فليتبوأ مقعده من النار . ومن استشاره أخوه المسلم ، فآثار عليه بغير رشد ، فقد خانته " البخارى : الآتب المفرد ، باب اثم من أشار على أخيه بغير رشد ، ص ٧٥ .

وروى الترمذى وأبو داود وحسنه النخائى عن أبى هريرة رضى الله عنه قال " ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " المستشار مؤتمن " . (١)

وروى أحمد بن حنبل فى المسند أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لآبى بكر وعمر : لو اجتمعتما فى مشورة ما خالفتكما " (٢)

وروى الترمذى عن أبى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " اذا كان أمراؤكم خياركم وأغنياؤكم سحاؤكم وأمركم شورى بينكم فظهر الأرض خير لكم من بطنها ، واذا كان أمراؤكم شراركم وأغنياؤكم بخلاؤكم وأمركم الى نساءكم فبطن الأرض خير لكم من ظهرها " (٣)

-
- (١) سنن الترمذى ، " باب المستشار مؤتمن " ، ج ٥ ، ص ١٢٥ ، سنن أبى داود ، (باب فى المشورة) ، ج ٢ ، ص ٦٢٦ ، وروى ابن ماجه فى سننه فى " كتاب الأدب ، باب المستشار مؤتمن ، عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " المستشار مؤتمن " ، ج ٢ ، ص ١٢٣٣ .
- (٢) رواه الامام أحمد بن حنبل عن عبد الرحمن بن غنم ، مسند الامام أحمد ، ج ٤ ، ص ٢٢٧ .
- (٣) سنن الترمذى ، كتاب الفتن ، باب ٧٨ ، حديث رقم ٢٢٦٦ ، ج ٤ ، ص ٥٢٩ .

وروى الترمذى أيضا عن أبى هريرة رضى الله عنه أنه قال : " لم يكن أحد أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم " (١)

الى غير ذلك من الأحاديث التى ذكرت الشورى وحثت على التمسك والعمل بها . ونكتفى بهذا القدر من الأحاديث التى ذكرناها لندلل على أن الشورى أصل من أصول الإسلام أمر بها القرآن الكريم كما أمرت بها السنة القولية ووضحتها وطبقتهما السنة العملية .

(١) سنن الترمذى ، كتاب الجهاد ، " باب ما جاء فى المشورة " حديث رقم ١٧١٤ ، ج ٤ ، ص ٢١٤ .

حكم الشورى

للمفسرين والفقهاء في حكم الشورى آراء كثيرة سنعرض لها في هذا المبحث ونستخرج منها الحكم الأقرب إلى الصواب حسب توفيق الله تبارك وتعالى لنا وما يرزقنا من فهم للنصوص وترجيح للآراء . وتندرج الآراء التي ذكرها هؤلاء الفقهاء والمفسرون تحت رأيين :

الأول:

يقول أن الشورى مندوبة وأنها جعلت تطييباً لقلوب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وجبرا لخاطرهم من غير أن يكون لرأيهم أثر يمتد به . سوا كانت هذه الشورى في الأمور العامة أم كانت في الأمور الخاصة .

وسوا كانت هذه الأمور العامة أمورا تخص الحرب والدفاع عن العقيدة أم أمورا تخص التشريع .

وقالوا إن الأمر في قوله تعالى " وشاورهم في الأمر " (١) للنائب والمندوب في عرف الأصوليين هو الفعل الذي يحدد فاعله ولا يذم تاركه أي أنه يعد أمرا مستحسنا لا فرضا لزاما من فعله اختيارا أثيب . ومن تركه فلا ضير .

(١) الآية ١٥٨ من سورة آل عمران .

الثنائي :

يقول إن الشورى واجبة وأن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر بها رغم تأييد الله له بالوحي والتسديد باعتباره ولي أمر المسلمين ليقضى به من بعده ممن يتولى أمرهم وأن الرأى الذى تتمخض عنه الشورى واجب التنفيذ وعلى الحاكم أن يلتزم به وأن الأمر فى قوله تعالى "وشاورهم فى الأمر" للوجوب لأن الأصل فى الأمر الوجوب ما لم توجد قرينة تصرفه عن أصله ولا قرينة هنا صارفة فوجبت الشورى ، والواجب فى صرف الأصوليين ما يشاب الإنسان على فعله - ويعاقب على تركه .

واليك أقوال المفسرين (١) :

اختلف أهل التآويل فى المعنى الذى من أجله أمر الله نبيه صلى الله عليه وسلم أن يشاورهم فيه :

أ - فقال بعضهم :

أمر الله نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى "وشاورهم فى الأمر" بمشاورة أصحابه فى مكاييد الحرب وعند لقاء العدو تطميناً منه لنفوسهم ورفعاً لأقذارهم وليروا أنه يسمع منهم ويستعين بهم . وإن

(١) أنظر الفخر الرازى : مفاتيح الغيب ، ٢٧ ، ص ١٧٢ ، القرطبى : الجامع لأحكام القرآن ، ج ٤ ، ص ٢٥٠ ، تفسير ابن كثير ، ج ٢ ، ص ١٤٢ ، الزمخشري : الكشاف ، ج ١ ، ص ١٤٦ . تفسير الطبرى ، ج ١ ، ص ١٢٩ ، تفسير النسفى ، ج ١ ، ص ١٩١ ، محمد محمود حجازى : التفسير الواضح ، ج ٢٥ ، ص ٢٤ ، محمد رشيد رضا : المنار .

كان الله تعالى قد آفناه عن رأيهم بوجهه وتدبير أموره ، وسياسته
ايه . وذكر هؤلاء المفسرون أنهم روي هذا الرأي عن قتادة والربيع
وابن اسحق من كبار التابعين وعن الشافعي من الأئمة المجتهدين .

وقالوا : قال الإمام الشافعي رحمه الله : هو أي معنى الأمر في
الآية كمعناه في قوله صلى الله عليه وسلم " والبكر تستأمر " (١) أي
تستأذن في زواجها تطييباً لقلبها لا أن أذنها واجب ، بل لوليها أن
يزوجها بدون أذنها .

ب - وقال آخرون منهم الكلبي وبعض العلماء أن المشاورة التي أجيزت
لرسل عليه الصلاة والسلام كانت خاصة بالحرب . وما عدا ذلك فلا
يجوز للرسل صلى الله عليه وسلم أن يستشير فيه .

واحتج أصحاب هذا الرأي بأن الله سبحانه وتعالى قد خاطب نبيه
صلى الله عليه وسلم بقوله " وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على
الله أن الله يحب المتوكلين " (٢)

(١) أخرجه مسلم في صحيحه عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال " الشيب أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأمر وأذنهما
سكوتها " . صحيح مسلم يشرح النووي ، كتاب النكاح " باب استئذان
الشيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت " ، ج ٩ ، ص ٢٠٥ .
(٢) الآية ١٥٨ من سورة آل عمران .

والآلف واللام فى لفظ الأمر فى قوله تعالى " وشاورهم فى الأمر " ليسا للاستفراق لأنه بالاجماع لا يجوز له صلى الله عليه وسلم أن يستشير فيما نزل عليه فيه وحى من ربه . فوجب أن تكون الآلف واللام فى الأمر للمهد فتحمل على المعهود السابق والمعهود السابق فى الآية الكريمة انما هو ما يتعلق بالحرب ولقاء العدو.

ج - وذهب صاحب لباب التأويل فى معانى التنزيل المعروف بالخازن (١) وآخرون فى تفسيرهم للآية الكريمة " وشاورهم فى الأمر " الى أن العلماء قد اختلفوا فى المعنى الذى من أجله أمر الله عز وجل نبيه عليه الصلاة والسلام بالمشاورة لهم مع كمال عقله وجزالة رأيه ونزول الوحي عليه ووجوب طاعته على كافة الخلق فيما أحبوا أو كرهوا.

(١) هو على بن محمد بن ابراهيم بن عمر بن عمر بن خليل الشيعى بمعجمة مكسورة ومثناة من تحت ساكنة ثم حاء مهمله نسبة الى قريه من عمل حلب ، البغدادى الموفى ، ملاّ الدين ، خازن الكتب السميطة ، واشتهر بالخازن بسبب ذلك ، ولد سنة ثمان وسمسمين وستمائة ببغداد وسمع بها من ابن الشعالبى ، وقدم دمشق فسمع من القاسم بن مظفر ووزيره واشتغل كثيرا وجمع تفسيراً كبيراً سماه " التأويل لمعالم التنزيل " وشرح العمدة وهو الذى صنّف مقبول المنقول فى عشر مجلدات جمع فيه بين مسند الامام أحمد ومسند الامام الشافعى والمئة والموطأ والدارقطنى ، فصارت عشرة كتب ، ورتبها على الأبواب . وكان حسن السمى والبشر والتودد ، مات فى اخر شعبان سنة احدى وأربعين وستماية بحلب . (أنظر ترجمته فى طبقات المفسرين للدأوى ، ج ١ ، ص ٤٢٢) .

١- فقل هو عام مخصو - والمعنى وشاورهم فيما ليس عندك من الله فيه عهد وذلك في أمر الحرب ونحوه من أمور الدنيا لتستظهر برأيهم فيما تشاورهم فيه .

٢- وقيل أمر الله عز وجل نبيه صلى الله عليه وسلم بمشاورتهم تطييباً لقلوبهم فإن ذلك أعطف لهم عليه وأذهب لأفغانهم فإن سادات العرب كانوا إذا لم يشاوروا في الأمور شق ذلك عليهم .

٣- وقيل إنما أمر بمشاورتهم ليعلم مقادير عقولهم وأفهامهم ليستفيد منهم رأياً روى البغوي بسنده عن عائشة رضي الله عنها قالت " ما رأيت رجلاً أكثر استشارة للرجال من رسول الله صلى الله عليه وسلم " (١) .

واتفق العلماء على أن كل ما نزل فيه وحى من الله تعالى لم يجز لرسول الله صلى الله عليه وسلم أن يشاور فيه الآمة وإنما أمران يشاور فيما سوى ذلك من أمر الدنيا ومصالح الحرب ونحو ذلك .

(١) وروى الترمذى عن أبى هريرة رضي الله عنه أنه قال " لم يكن أحد أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم " ، سنن الترمذى ، كتاب الجهاد ، " باب ما جاء في المشورة " ج ٤ ، ص ٢١٤

٤- وقيل أن يشاورهم في أمر الدين فيما لم ينزل فيه شيء لأن النبي صلى الله عليه وسلم شاورهم في آسارى بدر وهو من أمر الدين قال على بن أبى طالب رضى الله عنه " الاستشارة عين الهداية وقد خاطر من استغنى برأيه والتدبير قبل العمل يومك الندم . وقال بعض الحكماء " ما استنبط الصواب بمثل المشاورة . فإذا عزممت يعنى بعد المشاورة " فتوكل على الله " فاستعن بالله في أمورك كلها وثق به ولا تعتمد الا عليه فإنه ولى الإعانة والعصمة والتسيد . والمقصود ان لا يكون للعبد اعتماد على شيء الا على الله تعالى في جميع أموره وأن المشاورة لا تنافى التوكل " ان الله يحب المتوكلين " يعنى المتوكلين عليه في جميع أمورهم . (١)

وذكر الدكتور محمد محمود حجازى في تفسيره الواضح معنى قوله تعالى " وشاورهم فى الأمر " فقال " أى شاورهم فى أمور الدولة ونظام الجماعة فى الحرب والسياسة والاقتصاد والاجتماع " وأمرهم شورى بينهم " أما أمور الدين فالقرآن الكريم هو الحكم وقد شهد لك بآنك لا تنطق من الهوى . ولذا كانوا جميعا يقفون عند أمر النبي صلى الله عليه وسلم والوحى فى الدين وأحكامه . والمراد : دم على ما أنت عليه كما فعلت فى بدر وأحد من مشاورة أصحابك وان حدث خطأ فى بعض الآراء فهو قليل

(١) أنظر علاء الدين على بن محمد بن ابراهيم البغدادى المعسوف بالخازن : لباب التأويل ، ج ١ ، ص ٢٨٥ ، ٢٨٦ .

اذ رأيان خير من رأى . والاستشارة من كمال العقل وبعد النظر وحسن السياسة . ولذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم دائم الاستشارة فى الأمور كلها . فاذا محى الرأى وظهر فأنزل على حكم الأغلبية واعزم وسر على بركة الله واعتمد عليه وحده . فان الإنسان مهما بعد نظره وحصف رأيه لا يرى من حجاب الغيب شيئاً وعلى الله فليتوكل المؤمنون فإنه هاديهم الى الصراط المستقيم والتوكل على الله يكون بعد البحث والنظر واستقصاء الجزئيات التى مرت فآنت مكلف بطرق الأسباب الظاهرة والطرق المنتجة غالباً - هذا مع الاعتقاد بأن هذه الأسباب غير منتجة بطبيعتها وأنك وامل قطعاً الى ما تحب بل اعتقد أن هنالك قوة فوق كل القوى وإرادة فوق كل إرادة هى إرادة الله سبحانه وتعالى - فتوكل عليه واطلب منه التوفيق والسداد" (١)

وذهب الفخر الرازى صاحب تفسير مفاتيح الغيب فى رأيه الآخر الذى اختاره الى قوله " والتحقق فى القول أنه تعالى أمر أولى الأبصار بالاعتبار فقال عز من قائل : " فاعتبروا يا أولى الأبصار " (١) وكان عليه الصلاة والسلام سيد أولى الأبصار وقد مدح سبحانه المستنبطين فقال تعالى " ولو ردوه الى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم " (٢)

(١) محمد محمود حجازى : التفسير الواضح ، ج ٤ ، ص ٤٣ .

(٢) الآية ٢ من سورة الحشر .

(٣) الآية ٨٣ من سورة النساء .

وكان النبي صلى الله عليه وسلم أكثر الناس عقلا وذكاء وهذا يدل على أنه مأمور بالاجتهاد فيما لم ينزل عليه الوحي فيه ، والاجتهاد يتقوى بالمناظرة والمباحثة فلهذا كان عليه الصلاة والسلام مأمورا بالمشاورة وقد شاورهم يوم بدر في الأسارى وكان ممن أمور الدين" (١)

والى هذا المعنى ذهب كثير من الفقهاء القدامى والمحدثين (٢) فانهم يرون أن الشورى عامه فيما ليس فيه وحى وأنها واجبة في عرفها وفي نتائجها.

وباستعراضنا لأغلب آراء المفسرين والفقهاء باختصار نرى :

أولا :

أن المفسرين القدامى أمثال الطبري ، والفخر الرازي في أحد قوليه ، والقرطبي وغيرهم التزموا في تفسير آية الشورى بحكاية أقوال

(١) الفخر الرازي : مفاتيح الغيب ، ج ٩ ، ص ٦٧.

(٢) عدا فضيلة الدكتور محمد يوسف موسى مؤلف كتاب نظام الحكم في الإسلام ، والعالم الباكستاني أبو الأعلى المودودي ، والدكتور محمود بابلي مؤلف كتاب الشورى في الإسلام ، والدكتور عبد الحميد متولى مؤلف كتاب مبادئ نظام الحكم في الإسلام ، فان هؤلاء يرون أن الشورى ليست بلامزمة .

التابعين وتابعي التابعين والعلماء المجتهدين من غير توضيح لحكم الشورى من خلال هذه الآراء اتباعا لمذهب السلف في التفسير . ومع هذا فجميع الآراء التي ذكروها لم تنف لزوم الشورى كما لم تؤكد أنها مندوبة في جميع أحوالها - كما يزعم بعض المحدثين.

ثانيها :

أغلب المفسرين والعلماء المحدثين يرون أن الشورى واجبة على الحاكم في عرضها وفي نتيجهاتها . (١)

ونحن نرى أن قول المفسرين القدامى بأن الأمر بالشورى جاء تطييبا لنفوس الصحابة ورفعاً لأقدارهم مع تأييد الله تعالى لرسوله بالوحى والتسديد والتوجيه وليستن به من بعده ليس دليلاً على صرف الأمر عن

(١) ومن هؤلاء العلماء :

الآستاذ الشيخ محمد عبده فيما حكا عن السيد محمد رشيد رضا في تفسير المنار . والمرحوم الأستاذ سيد قطب في كتابه في ظلال القرآن . والمرحوم الدكتور محمد محمود حجازي في تفسير الواضح . والمرحوم فضيلة الشيخ محمود شلتوت في كتابه الإسلام عقيدة وشريعة . والدكتور محمد البهي في كتابه الفكر الإسلامى وصلاته بالاستعمار العربى . وفضيلة الشيخ محمد أبو زهرة رحمه الله في كتابه المجتمع الإنسانى في ظل الإسلام . وفضيلة الشيخ عبد الوهاب خلاف رحمه الله في بحثه القيم السلطات الثلاث في الإسلام . وفضيلة الدكتور محمد عبد الله العربى رحمه الله في كتابه نظام الحكم في الإسلام . والمرحوم الأستاذ محمد حسين هيكل في كتابه حياة محمد صلى الله عليه وسلم . وفضيلة الشيخ رزق الزلبانى في بحثه المنشور بمجلة الأزهر . والأستاذ فتحى عثمان في كتابه الفكر القانونى الإسلامى . الى غير هؤلاء العلماء والفقهاء والباحثين مما يضيق المقام عن ذكرهم .

الوجوب الى الندب بل هو أكثر دلالة على وجوب الشورى والالتزام بها .
لأن تطييب النفوس ورفع قدرها والاقتداء بالرسول والاستئذان بسنته من
بعده ، يكون يأخذ الرأى الراجح والعمل به . وهذا بعينه مما أثبتته
السنة العملية واليك البيان :

لقد شاور النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه فى الخروج الى العير
ولما حمل على موافقتهم خرج لاعتراضها . وشاورهم فى الخروج الى بدر
لمقاتلة المشركين ولم يأمر الجيش بالتحرك الا بعد أن وافق المهاجرون
والأنصار معا بعد أن كرر مرارا " أشيروا على أيها الناس " حتى تنبه
الأنصار فأجابوه وحمل على موافقتهم جميعا وشاور أصحابه يوم بدر فمضى
الأسرى ونفذ رأيهم .

وشاورهم يوم أحد فى الخروج أو التحصن بالمدينة مع البقاء فيها
وأوضح لهم أنه شخصيا يرى البقاء بالمدينة والتحصن فيها ومعه شيوخ
المهاجرين والأنصار ولكن أغلبيتهم رأيت الخروج الى أحد وأشارت به
فنزل صلى الله عليه وسلم على رأيهم ودخل ولبس لأمته ودرعه وخرج
مستعدا للحرب وقد ذكرنا ذلك فى موضعه عند تفسير دليل الشورى من
الكتاب الكريم .

وشاورهم يوم الحديبية فى أن يمسيل على ذرارى المشركين الذين
تركوهم فى مكة وخرجوا يمنعونهم من دخولها وقد لبسوا له جلود النمرور

وجمعوا الأحابيش للقضاء عليه بعد أن أعلنهم أنه قاصد البيت الحرام للعمرة . وقال له الصديق رضى الله عنه " أنا لم نجأ لقتال وإنما جئنا معتمرين فأجابته إلى ما قال . (١)

وشاورهم عليه الصلاة والسلام يوم الخندق فى مصالحة قبيلة غطفان (٢) على ثلث شمار المدينة عامئذ فأبى ذلك عليه المعدان سعد بن معاذ (٣) وسعد بن عباد (٤) زعيما الأنصار من الأوس والخزرج فوافقهما ولم يبرم المصالحة نزولا على رأيهما إلى غير ذلك من المواقف التى كان يستشير فيها الرسول صلى الله عليه وسلم والتى يفتق عنها هذا البحث وحوتها كتب السير والتاريخ الإسلامى وصدقت أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها حيث قالت " ما رأيت أحدا أكثر مشورة لأصحابه من رسول

- (١) أنظر صحيح البخارى ، باب غزوة الحديبية ، ج ٥ ، ص ١٦١
- (٢) كانت قبيلة غطفان من القبائل الكبيرة ذات البأس الحليفة لقريش والتى استجابت لها لمحاصرة المدينة مع الأحزاب واليهود للقضاء على الإسلام .
- (٣) هو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن مالك الأنصار الأشجلى سيد الأوس . شهد بدرًا باتفاق ورمى بسهم يوم الخندق فعاش بعد ذلك شهرا حتى حكم فى بنى قريظة وأجيبته دعوته فى ذلك ثم انتفض جرحه فمات وذلك سنة خمس ، وقال المنافقون لما خرجت جنازته ما أخفها فقال النبى صلى الله عليه وسلم " ان الملائكة حملته " وروى البخارى من حديث أبى سعيد الخدرى أن بنى قريظة لما نزلوا على حكم سعد وجاء على حمار قال صلى الله عليه وسلم " قوموا إلى سيدكم " أنظر الإصابة ، ج ٢ ، ص ٢٥ .
- (٤) هو : سعد بن عباد بن كعب ، سيد الخزرج شهد العقبة وكان أحد النقباء قال ابن سعد وكان يكتب بالعربية ويحسن العسوم والرمم فكان يقال له الكامل . (أنظر ابن حجر : الإصابة ، ج ٢ ، ص ٢٧ .

الله صلى الله عليه وسلم . ولم يشب من تتبعنا للسنة العملية والقلوية آن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يستشير أصحابه ثم يطرح رأيهم ولا ينفذه بل كان يأخذ برأيهم فيما لم ينزل فيه وحس عند الإجماع ويأخذ برأي الأغلبية عند اختلاف الرأي إلا أن القائلين بأن الشورى غير ملزمة بنتيجتها دللوا على رأيهم بحادثة واحدة في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم وهي حادثة " صلح الحديبية " (١) . وحتى يمكن أن نحكم على صحة استدلالهم هذا لا بد لنا أن نعرض واقعة الحديبية بشئ من التفصيل ، ونذكر ملابساتها وما حدث فيها فعلاً عن أصح المصادر ، وهو صحيح البخاري ومسند الإمام أحمد . وهل ترك الرسول صلى الله عليه وسلم رأى أصحابه بعد استشارتهم وإجماعهم على مقاتلة المشركين الذين صدوهم من المسجد الحرام ، وبعد أخذ البيعة منهم بنفسه على النصر أو الموت لأن نتيجة الشورى ليست بملزمة له عليه الصلاة والسلام ؟ أم أن أمراً آخر قد حدث في الموقف فكان سبباً في منع الرسول صلى الله عليه وسلم من التنفيذ ؟

(١) الحديبية بضم الحاء وفتح الدال قرية متوسطة ليست بالكبيرة ، سميت ببئر هناك عند معبد الشجرة التي بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم تحتها ، وسميت الحديبية بشجرة حديباء كانت في ذلك الموضع ، وبين الحديبية ومكة مرحلة وبينها وبين المدينة تسع مراحل . اعتمر صلى الله عليه وسلم عمرة الحديبية ووداع المشركين خمس سنين وعشرة أشهر للهجرة النبوية . (أنظر ياقوت : معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ٢٢٩) .

لقد سبق أن قلنا أن الشورى واجبة فيما لم ينزل فيه قرآن ولا وحى
 أما إذا وجد نص أو سنة فانه لا محل ولا مجال للشورى ووجب ائعمال النص
 والتقييد بالسنة . كان لابد من هذا الايضاح قبل أن نذكر وقائع
 الحديبية .

فى العام السادس للهجرة رأى الرسول عليه الصلاة والسلام فى منامه
 أنه يدخل المسجد الحرام هو والمسلمون مخلقين رؤوسهم ومقصرين وكان
 المشركون قد منعوهم منذ الهجرة من دخول مكة حتى فى الأشهر الحرم
 التى كان يعظمها العرب كلهم فى الجاهلية ، ويضعون فيها السلاح
 ويستعظمون القتال فى أيامها والصد عن المسجد الحرام . حتى أن أصحاب
 الشارات كانوا يتجمعون فى ظلال الحرم ويلقى الرجل قسائل أبيه فلا
 يرفع فى وجهه سيفاً ولا يصد عنه البيت الحرام . ولكنهم خالفوا
 تقاليدهم الراسخة فى هذا الشأن وصدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والمسلمين معه طوال السنوات الست التى تلت الهجرة كما كانوا
 يمنعونهم من أداء الشعائر بالمسجد الحرام قبل الهجرة قال تعالى "ان
 الذين كفروا يمدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذى جعلناه للناس
 سواء العاكف فيه والباد ومن يرد فيه بالحاد بظلم نذقه من عذاب
 أليم" (١) . حتى العام السادس الذى رأى فيه الرسول صلى الله عليه

(١) الآية ٢٥ من سورة الحج.

وسلم هذه الرؤيا وحدث بها أصحابه رضوان الله عليهم فاستبشروا بها وفرحوا وقد روى ابن هشام في سيرته وقائع الحديبية وهي في جملتها تتفق مع ما رواه الامام البخاري والامام أحمد رضي الله عنهما (١)

ومع تلخيص ابن حزم في جوامع السير وغيره . قال ابن اسحاق :

" ثم أقام الرسول صلى الله عليه وسلم بالمدينة شهر رمضان وشوال وخرج في ذي القعدة معتمرا لا يريد حربا واستنفر العرب ومن حوله من أهل البوادي من الأعراب ليخرجوا معه وهو يخشى أن تمده قريش عن البيت أو تتعرض له بالحرب فأبطأ عليه كثير من العرب " (٢)

وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بمن معه من المهاجرين والأنصار ومن لحق به من العرب وساق معه الهدى وأحرم بالعمرة ليوم من الناس من حربه وليعلموا أنه إنما خرج زائرا للبيت ومعظمها له .

(١) صحيح البخاري ، باب ما يجوز من الشروط في الاسلام والآحكام والمبايعة ، ج ٣ ، ص ٢٣٩ ، مسند الامام أحمد ، ج ٤ ، ص ٢٢٩ .
 (٢) أنظر ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ، ص ٢٠٨ ، سيد قطب : في ظلال القرآن ، تفسير سورة الفتح ، ج ٢٥ ، ص ٨٢ .

وكان عدد أصحاب الحديبية أربع عشرة مائة فيمما يرويه جابر بن عبد الله . (١) ولقى رسول الله صلى الله عليه وسلم " يعسفان " (٢) بشر بن سفيان الكعبي (٣) فقال : يا رسول الله هذه قريش قد سمعت بمسيرك فخرجوا معهم العود والمطافيل (٤) . قد لبسوا جلود النمرور وقد نزلوا بذي طوى يعاهدون الله ألا تدخلها عليهم أبدا . وهذا خالد بن الوليد في خيلهم ، وقد قدموها الى كراع الغميم (٥) قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يا ويح قريش لقد آكلتهم الحرب ماذا عليهم لو خلوا بيني وبين سائر العرب ؟ فان هم " أصابوني كان ذلك الذي أرادوا وان أظهرني الله عليهم دخلوا في الإسلام والفارين ، وان لم يفعلوا قاتلوا وبهم قوة ، فما تظن قريش ؟ فوالله لا أزال أجاهدهم على الذي بعثنى الله به حتى يظهره الله أو تنفرد هذه

(١) هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري السلمي لما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم تمتع عشرة غزوة ولم يشهد بدرا ولا أحد ، كان آخر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم موتا بالمدينة مات سنة ثمان وسبعين . (أنظر ابن حجر : الإصابة) ، ج ١ ، ص ٢١٤ .

(٢) عسفان : موضع بين مكة على مسافة راكبتين من مكة .
(٣) هو بشر بن سفيان العتكي . قال ابن عباس لما توجه رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد مكة في عام الحديبية قدم بشر بن سفيان فسلم عليه فقال له " يا بشر هل عندك علم أن أهل مكة علموا بمسيرى ؟ فقال بآبى أنت وأمسى يا رسول الله انى لأطوف بالبيت ليلة كذا وقريش في آنديتها اذ صرخ صارخ في أعلى قبيل بصوت أسمع قاصيهم ودانيهم فذكر آبياتا فارتجت مكة واجتمعوا عند الكعبة وتحالفوا وتعاهدوا أن لا تدخلها . (أنظر ابن حجر : الإصابة) ، ج ١ ، ص ١٥٦ .

(٤) العودة : العرأة التي لم تلد . والمطافيل : ذوات الأظفار .
(٥) كراع الغميم : موضع بين مكة والمدينة ، (أنظر ياقوت : معجم البلدان ، ج ٤ ، ص ٢١٤) .

السالفة (١) ثم قال عليه الصلاة والسلام : هل من رجل يخرج بنا على طريق غير طريقهم التي هم بها ؟ " (٢)

قال ابن اسحاق : فحدثني عبد الله بن أبي بكر أن رجلا من أسلم قال : أنا يا رسول الله . قال فسلك بهم طريقا وعرا أجزل (٣) من بين شعاب . فلما خرجوا منه وقد ثق ذلك على المسلمين . وافضوا إلى أرض سهلة عند منقطع الوادي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للناس : "قولوا نستغفر الله ونتوب إليه " فقالوا ذلك ، فقال عليه الصلاة والسلام " والله إنها للخطه (٤) التي عرضت على بنى إسرائيل ، فلم يقولوها " . ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس فقال : اسلكوا ذات اليمين بين ظهري الحمش (٥) . في طريق على الممرار مهبط الحديبية من أسفل مكة ، فسلك الجيش ذلك الطريق فلما رأت قريش قنطرة (٦) الجيش قد خالفوا عن طريقهم رجسوا واکضين إلى مكة .

(١) السالفة : صفحة العنق ، وهما مالفستان من جانبيه ، وكسني بانفرادها عن الموت .

(٢) أنظر ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ، ص ٣٠٩ .

(٣) الأجزل : الكثير الحجارة ويروى : أجرد أى ليس فيه نبات .

(٤) يشير صلى الله عليه وسلم إلى قوله تعالى " وإذ قلنا ادخلوا هذه القرية فكلوا منها حيث شئتم رغدا وادخلوا الباب مجسدا وقبولوا حطة نغفر لكم خطاياكم وسنزيد المحسنين " الآية ٨ من سورة البقرة .

(٥) الحمش : اسم موضع أو مكان بين مكة والمدينة .

(٦) قنطرة الجيش : أى غباره .

وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا ملك في ثنيه الممرار
 بركت ناقته فقال الناس : خلّت الناقة (١) فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم : " ما خلّت وما هو لها بخلق ولكن حبسها حابس الفيل عن مكة " ثم
 قال عليه الصلاة والسلام " لا تدعوني قريش اليوم الى خطة يسألوني فيها
 صلة الرحم الا أعطيتهم اياها " وفي روايه البخارى " والذي نفسى بيده
 لا يسألوني خطة يعظمون فيها حرمت الله تعالى الا أعطيتهم اياها " (٢)
 ثم قال للناس : " انزلوا قيل له : يا رسول الله ما بالوادي ما
 ينزل عليه . فأخرج عليه الصلاة والسلام صهما من كنانته فأعطاه رجلا من
 أصحابه فنزل في قليب من تلك القلب ففرزه في جوفه فجاش بالرواء
 فلما اطمأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتاه بديل بن ورقاء
 الخزاعي (٣) في رجال من خزاعة فكلموه وسألوه ما الذي جاء به؟
 فأخبرهم صلى الله عليه وسلم أنه لم يأت يريد حربا ، وانما جاء
 زائرا للبيت ومعظما لحرمة . ثم قال لهم نحوا مما قال لبشر بن
 سفيان ، فرجعوا الى قريش فقالوا : يا معشر قريش انكم تعجلون على

(١) خلّت الناقة : أى امتنعت عن السير.

(٢) أنظر ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ، ص ٣١٠ ، صحيح البخارى
 ج ٣ ، ص ٢٣٩ ، مرجع سابق .

(٣) هو بديل بن ورقاء بن عمرو بن ربيعة بن عبد العزى بن ربيعة
 الخزاعي قال ابن السكن له صبه ، سكن مكة قسيرا أنه مات قبل
 النبي صلى الله عليه وسلم ، وروى البخارى في تاريخه عن ابن
 بديل بن ورقاء عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن
 يحبس السبايا والأموال بالجعرانة حتى يقدم عليه ففعل . وروى أن
 العباس أقام بديل بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم وقال : هذا
 بديل بن ورقاء فقال له النبي صلى الله عليه وسلم " كم سنوك؟ "
 ورأى بعارضة سوادا فقال سبع وتسعون ، فقال " زادك الله جمالا
 وسوادا " أنظر : ابن حجر : الإصابة ، ج ١ ، ص ١٤٦ .

محمد. أن محمدا لم يأت لقتال ، وانمسا جاء زائرا لهذا البيت .
فاتهموهم وجبهوهم ، وقالوا : وان جاء لا يريد قتالا . فوالله لا
يدخلها علينا عتوة أبدا ، ولا نتحدث بذلك عنا العرب .

وكانت قبيلة خزاعة عيبة نصح (١) رسول الله صلى الله عليه وسلم
مسلمها وكافرها لا يخفون منه شيئا كان بمكة . ثم بعثوا اليه مكرز بن
حفص بن الأخيف ، أخا بني عامر بن لوئى فلما راه رسول الله صلى الله
عليه وسلم مقبلا " قال هذا رجل غادر " فلما انتهى إلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم وكلمه قال له عليه الصلاة والسلام : نحوا مما قال
لبديل وأصحابه ، فرجع إلى قريش فأخبرهم بما قال له رسول الله صلى
الله عليه وسلم ثم بعثوا اليه الحليس بن علقمة أو ابن زيان وكان
يومئذ سيد الأحابيش (٢) وهو أخا بني الحارث بن عبد مناف بن كنانة .
فلما راه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ان هذا من قوم
يتآلهون (٣) فابعثوا الهدى في وجهه حتى يراه " فلما رأى الهدى
يسيل عليه من عرقي الوادي في قلائده ، وقد أكل أوباره من طول الحبس
في محله . رجع إلى قريش ولم يصل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم-

(١) عيبة نصح : أى وعاء نصح ، والمقصود أنهم ناصحون مخلصون وقد
دخلوا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٢) الأحابيش : جمع حبش بضم الحاء وسكون الباء نسبة إلى مكان فسى
البادية .

(٣) يتآلهون : يتعبدون ويعظمون أمر الله .

اعظاما لما رأى - فقال لهم ذلك . فقالوا له : اجلس فانما أنت
 أعرابي لا علم لك : ففضب الحليس عند ذلك فقال : يا معشر قريش (١)
 "والله ما على هذا حالفناكم ولا على هذا عاقدناكم آيما عن بيت الله
 من جاء معظما له ؟ ، والذي نفس الحليس بيده لتخلن بين محمد وبين ما
 جاء من أجله ، أو لتفرن بالاحابيش نفرة رجل واحدة فقالوا له :

مه ، كف عنا يا حليس حتى نأخذ لأنفسنا ما نرضى به ، ثم بعثوا
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم عروة بن مسعود الثقفي فقال يا
 معشر قريش اني رأيت ما يلقي منكم من بعثتموه الى محمد من التعنيف
 وسوء اللفظ وقد عرفتم أنكم والد واني ولد " وكان نسبه لأمه فـى بنى
 عبد شمس " وقد سمعت بالذى نابكم فجمعت من أطاعنى من قومي ثم جدتكم
 حتى آسيتمكم (٢) بنفسي ، قالوا :

مدقت ما أنت عندنا بمتهم . فخرج حتى جاء رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فجلس بين يديه ثم قال :

يا محمد أجمعت آوشاب (٣) الناس ثم جدت بهم الى بيضتك (٤)
 لتفضها بهم (٥) ؟ انها قريش قد خرجت معها العود والمطافيل ، قد

(١) أنظر : ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ، ص ٢١٢ .
 (٢) استيكم : عاونتكم . (٣) الآوشاب : الأخطا .
 (٤) بيضة الرجل : أهله وقبيلته .
 (٥) تفضها : تكسرها ، وهى كناية عن تحطيمهم .

لبسوا جلود النمر يعاهدون الله أن لا تدخلها سنة أبدا . وأيم الله لكأنى بهؤلاء قد انكشفوا عنك غدا . قال . وأبو بكر خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعد فزجره وقال : أنحن نتكشف عنه ؟ قال عروة بن مسعود : من هذا يا محمد ؟ قال : عليه الصلاة والسلام " هذا ابن أبي قحافة " . قال : أما والله لولا يد كانت لك عندي فكفأتك بها . ولكنى هذه بها . ثم جعل عروة بن مسعود يتناول لحية رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يكلمه . قال والمغيرة ابن شعبه واقف على رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديد فجعل يقصر يدي إذا تناولت لحية رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقول : أكفف يدك عن وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن لا تعل اليك : فيقول عروة : ويحك ما أفظك وأغلظك : قال فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له عروة : من هذا يا محمد ؟ قال : هذا ابن أخيك المغيرة بن شعبه .

قال ابن اسحاق : قال الزهري " فكلمه رسول الله صلى الله عليه وسلم بنحو مما كلم أصحابه وأخبره أنه لم يأت حربا .

فقام من عند الرسول صلى الله عليه وسلم وقد رأى ما يمنع به أصحابه : لا يتوضأ الا ابتدروا وضوءه ولا يبصق الا ابتدروه ولا يسقط من شعرة الا أخذوه . فرجع الى قريش فقال : يا معشر قريش ، اني جئت كسرى في ملكه والنجاشي في ملكه ، واني والله ما رأيت ملكا في قوم قط مثل

محمد في أصحابه ، ولقد رأيت قوما لا يسلمونه لشئ أبدا فزوا رأيكم .
ثم دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب ليعبثه الى
مكة " (١) . فيبلغ عنه أشراف قريش ما جاء له . فقال عمر : يا رسول
الله انى أخاف قريشا على نفس ، وليس بعكة من بنى عدى بن كعب أحد
يمنعني وقد عرفت قريش عداوتي أياها وغلظتى عليها ، ولكنى أدلك على
رجل أعز بها منى عثمان بن عفان فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم
عثمان رضى الله عنه فبعثه الى أبى سفيان وأشراف قريش يخبرهم أنه لم
يأت لحرب وأنه إنما جاء داعرا لهذا البيت ومعظما لحرمته . (٢)

قال ابن اسحاق :

" فخرج عثمان رضى الله عنه الى مكة فلقى به أبان بن سعيد بن
العاقر ، حين دخل مكة أو قبل أن يدخلها ، فحمله بين يديه ، ثم أجاره
حتى يبلغ رسالة رسول الله صلى الله عليه وسلم - فانطلق عثمان حتى
أتى أبى سفيان وعظما قريش فبلغهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما أرسله به فقالوا لعثمان حين فرغ من رسالة رسول الله صلى الله
عليه وسلم اليهم : ان شئت أن تطوف بالبيت فطف فقال : ما كنت لأفعل
حتى يطوف به رسول الله صلى الله عليه وسلم - واحتبسته قريش عندها
فبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمين أن عثمان بن عفان قد

(١) أنظر ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ، ص ٣١٤ .

(٢) أنظر في ظلال القرآن ، ج ٢٦ ، ص ٨٦ وما بعدها .

قتل . قال ابن اسحاق : " فحدثني عبد الله ابن أبي بكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حين بلغه أن عثمان قد قتل : " لا نبرح حتى نتأجر القوم ، فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس إلى البيعة فكانت بيعة الرضوان تحت الشجرة فكان الناس يقولون :

بايعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على الموت ، وكان جابر بن عبد الله يقول : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبايعنا على الموت ولكن بايعنا على أن لا نفر فبايع رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس ولم يتخلف أحد من المسلمين . " (١)

وكانت قريش وقد اعتزمت أن تلجأ إلى الشدة ، قد أرسلت خمسين رجلاً تحت قيادة مكرز بن حفص ليطوفوا بعسكر المسلمين على أن يصيبوا منهم عزة ، فحضر بهم الحرس فأسروهم وأفلت قائدهم . فلما بلغ ذلك قريشا أرسلت كتيبة لمناوشة المسلمين . فأسر المسلمون منهم اثني عشر رجلاً وقتل من المسلمين واحد .

عند ذلك خشيت قريش مغبة هذا المركب الخشن ، فلانت عريكتها ولجأت إلى المدينة . وأرسلت سفيرا من قبلها هو مهيل بن عمرو طالب الصلح فلما قابل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

(١) أنظر ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ، ص ٣١٥ .

يا محمد ان الذى حمل ليس من رأى عقلائنا ، بل هو شئ قام به السفهاء
 منا فابعث اليينا بمن آسرت فقال له النبى صلى الله عليه وسلم حتى
 ترسلوا الذين عندكم . عند ذلك أرسلوا عثمان رضى الله عنه والعشرة
 الذين كانوا معه وقدم سهيل الشروط التى تطلبها قريش . (١)

فقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الشروط دون تردد ودخل
 المسلمين منها أمر عظيم . فلما التأم الأمر ولم يبق الا الكتاب وثب
 عمر بن الخطاب فأتى أبا بكر ، فقال : يا أبا بكر : آيين هذا نبى
 الله حقا ؟ قال أبو بكر : بلى . قال عمر : أولنا بالمسلمين ؟ قال
 أبو بكر بلى . قال عمر : أو ليسوا بالمشركين ؟ قال أبو بكر : بلى .
 قال عمر : فعلام نعطي الدنيا (٢) فى ديننا ؟ قال أبو بكر رضى الله
 عنه : يا عمر الزم غرزه (٣) فانى أشهد أنه رسول الله صلى الله عليه
 وسلم . فقال عمر : وأنا أشهد أنه رسول الله . ثم أتى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ، فقال يا رسول الله : ألت برسول الله ؟ قال النبى
 صلى الله عليه وسلم : بلى . قال عمر : أولنا بالمسلمين ؟ قال عليه
 الصلاة والسلام : بلى . قال عمر : فعلام نعطي الدنيا فى ديننا ؟ قال
 عليه الصلاة والسلام " أنا عبد الله ورسوله لن أخالف أمره ولن يضيعنى "

(١) أنظر : السيرة المحمدية " بحث للأستاذ محمد فريد وجدى " نشر
 بمجلة الأزهر السنة الثمانية عشرة .

(٢) الدنيا : الدار والآخرة الخسيس .

(٣) الزم غرزه : أى الزم أمره . والغرز للرجل : بمنزلة الركاب
 للسرعة .

قال ابن عمر رضى الله عنهما : فكان عمر يقول : ما زلت آتصدق وآصوم وأطى وأعتق من الذى صنعت يومئذ مخافة كلامى الذى تكلمت به حين رجوت أن يكون خيرا (١) ٠٠" الى اخر ما ورد فى هذه الواقعة وتم المالح وأكمل الله به النعمة فكان فتحا مبينا .

وبعد استعراضنا لهذه الحادثة بشرى من التفصيل نستطيع أن نستخرج منها حكم الشورى وهى الواقعة التى احتج بها بعض الكتاب المحدثين على أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يأخذ باجماع الصحابة على القتال يوم الحديبية - اذ ثبت بأن ما حدث بالحديبية كان من قبيل الشورى ونلخص ذلك فيما يلى :

أولا :

الرؤيا التى رآها الرسول صلى الله عليه وسلم فى منامه وحدث بها أصحابه أنه يدخل المسجد الحرام " الكعبة " هو والمسلمون مطلقين رؤوسهم ومقمرين فاستبشروا بها وفرحوا وتأهبوا وخرجوا يسوقون الهدى أمامهم وقد أحرموا جميعا بالعمرة .

ثانيا :

اعلان الرسول صلى الله عليه وسلم قبل أن يخرج وبعد أن خرج من المدينة أنه وأصحابه يريدون زيارة البيت الحرام للعمرة ولا يريد حربا ولم يأخذوا معهم من السلاح سوى السيف فى القراب .

(١) أنظر ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ١ ، ص ٣١٧ .

ثالثا:

خروج قريش برجالها وشبابها ونسائها وأطفالها وفرسانها وأحابيشها لمنع الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه من دخول مكة واستعدادهم لمقاتلته وقد لبسوا جلود النمور وأعدوا أنفسهم لذلك وقدموا خالد بن الوليد على رأس فرسانهم ليلتقى بالرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه في منتصف الطريق.

رابعا:

نجاح الرسول صلى الله عليه وسلم في سلوك طريق آخر مع أصحابه وإن كان وعرا وخروجه منه على مسافة مرحلة واحدة من مكة حتى حدثته نفسه صلى الله عليه وسلم أن يميل على ذراعى المشركين بمكة وهي خالية ممن يدافعون عنها ويستشير أبا بكر في ذلك فيجيبه أبو بكر رضي الله عنه أنا لم نخرج لقتال فيستجيب الرسول صلى الله عليه وسلم لرأى أبى بكر ويعدل عن رأيه .

خامسا:

يستمر الرسول صلى الله عليه وسلم في التقدم حتى الحديبية بموضع يقال له شنية المسرار وهناك تبرك ناقسته القصوى التي تحمله . ويحاولون انهاضها فلا تنهض فيقول أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم "خلأت الناقة" فيقول النبي صلى الله عليه وسلم "ما خلأت وما هو لها

بخلق ولكن حبسها حابس الفيل عن مكة " ثم يقول عليه الصلاة والسلام
 "لادعوني قريش اليوم الى خطة يسألونني فيها صلة الرحم الا أعطيتهم
 اياها" . وفي رواية أخرى للامام البخاري يقول عليه الصلاة والسلام
 "والذي نفسي بيده لا يسألونني خطة يعظمون فيها حرمة الله الا أعطيتهم
 اياها" . (١)

هنا عندما حبت الناقة يعلم الرسول على الله عليه وسلم الملهم
 المتصل بالسماء بالوحي أن الله لا يرضى عن دخول مكة عنوة اذا ما
 وافقت قريش على خطة تعظم فيها حرمة الله وصلة الرحم . ثم يأمر
 عليه الصلاة والسلام أصحابه بالنزول بالمكان الذي يركب فيه الناقة
 فيقولون يا رسول الله ما بالوادي ماء ينزل عليه - فلم يجزع ولم
 يغير رأيه لأن الأمر جاء من السماء ولا تبديل لهذا الأمر ولكنه يخرج من
 كنانته سهماً فيعطيه رجلاً من أصحابه لينزل في قليب من تلك القلب
 فيفرزه في جوفه ففعل فجاء بالرواء فشربوا وسقوا .

سادساً :

تعرض قريش شروطها وفيها أنه لا يدخل مكة في عامه هذا وعللوا ذلك
 "لأن لا تسمع العرب أنه دخل عليهم عنوة فيستهينون بالبيت الحرام

(١) صحيح البخاري ، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب
 وكتابة الشروط ، ج ٣ ، ص ٢٣٩ ، مسند الامام أحمد ، ج ٤ ، ص ٢٢٩ .

وتسقط هيئته من نفوسهم " اذن هم يريدون من وجهة نظرهم تعظيم هذا البيت وبقائه هيئته وهى الخطة التى طلبها صلى الله عليه وسلم بقوله كما يرويه الامام البخارى فى صحيحه " والذى نفس بيد لا يسألونى خطة يعظمون فيها حرمت الله الا أعطيتهم اياها " (١) وقد سألوها .

سابعاً :

يأتى النبي المريح من الرسول صلى الله عليه وسلم حين ألح عليه عمر بن الخطاب رضى الله عنه بالسؤال لم قبل الملح مع قريش ؟ فيقول " أنا عبد الله ورسوله " لن أخالف أمره ولن يضيعنى " (٢) اذن هناك أمر من الله عز وجل لرسوله صلى الله عليه وسلم بالتوقف عن دخول مكة فى عامه هذا بالشروط الذى أعلنه الرسول صلى الله عليه وسلم حين بركت ناقته وهو تعظيم حرمت الله . وما دام هناك أمر من الله فلا مجال لرأى ولو كان رأى الأمة كلها مجتمعة ولا مجال للشورى حيث الوحى من قرآن أو سنة ووجب على الجميع التنفيذ والامتثال ومدق الله العظيم حيث يقول " وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله ان الله شديد العقاب " . (٣)

(١) أنظر المرجع السابق .

(٢) ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ، ص ٢١٧ .

(٣) الآية ٧ من سورة الحشر .

وبهذا يسقط الاستدلال بحادثة الحديبية على أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يأخذ برأى الأغلبية التي قاربت الاجماع يومها ، لأنه لم يكن هناك مشاورة في الصلح ولا مجال للشورى مع وجود النص فسقط الاستدلال ويقى الأمر في قوله تعالى " وشاورهم في الأمر " للوجوب .

خلاصة الرأي:

أن الشورى تكون مندوبة اذا وجدت قرينة تعرف الأمر من الوجوب الى الندب وتكون واجبة في عرضها وفي نتيجتها اذا لم يكن هناك صارف للأمر عن الوجوب وهو الأصل في الأمر . وتكون محرمة اذا كانت في أمر نزل فيه قرآن أو سنة .

وما دام الأمر في الآية الكريمة ليس معه قرينة تعرفه من الوجوب فالشورى مأمور بها وواجبة على النبي صلى الله عليه وسلم بمفته ولى أمر المسلمين وعلى أولياء أمور المسلمين من بعده وهذا هو الرأي الذي أرجحه والله أعلم بالصواب .

XX

الشورى فى المملكة العربية السعودية

اقتضت حكومة المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين امام المسلمين جلالة المغفور له الملك عبدالعزيز رحمه الله اشار ونهج حكومة الرسول صلى الله عليه وسلم عملاً بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم واقتفاءً اشار الخلفاء الراشدين والسلف الصالح من المسلمين لذا أقامت مجلساً للشورى احتل مكانة اسلامية مرموقة حيث أمر موحد هذا الكيان الكبير برحمة الله بتشكيل هذا المجلس من العلماء والقفا ورجالات الفكر.

وكان اختصاص هذا المجلس هو ما نص عليه الأمر الملكى الكريم الصادر بجريدة أم القرى فى العدد رقم ١٨٦ فى ٢٥ محرم ١٣٤٧ هـ ، والذي يوضح هذه الاختصاصات وهى أن " يختص المجلس بسن الأنظمة والرقابة المالية وكذلك فحص موازنات دوائر الحكومة والبلدية وموازنة عين زبيدة بالإضافة الى الموازنات التى تعرف لدوائر الحكومة خلال السنة . وينظر فى اعطاء الرخص للشروع فى عمل مشاريع اقتصادية وعمرانية ومنح الامتيازات والمشاريع المالية والاقتصادية ونزع الملكية للمنفعة العامة . الى جانب بعض الموضوعات الادارية الأخرى

XX

مثل قرارات استخدام الموظفين الأجانب والعقود مع الشركات أو التجار لمشتري أو بيع لوازم دوائر الحكومة إذا زاد المبلغ عن مائتي جنيه " (١)

هذا وقد باشر المجلس اختصاصاته المخولة له طبقاً لنظام سنة ١٣٤٧ هـ^١ ربح قرن تولى خلالها اختصاصاته . وتوسع التقارير التي كانت تنشر في كل دورة أعماله في سن الأنظمة التي كانت تعرف على المجلس والتي لا يمكن تنفيذها إلا بعد دراستها ومناقشتها بمعرفة المجلس . هذا إلى جانب اختصاصاته في بحث ومناقشة مسيزانيات جميع دوائر الحكومة ورخص المشاريع العمرانية وبعض العقود التي تبرمها الدوائر الحكومية . وتمكيننا للمجلس من ممارسة اختصاصاته سالفة البيان فإن التعليمات الأساسية كانت تجيز لمديرى الدوائر الحكومية حضور جلسات مجلس الشورى أثناء انعقاده ليتسنى بحث الموضوعات التي

(١) وفي سنة ١٣٥١ هـ أضيف إلى اختصاصات المجلس ما يلي " العناية بشئون الحج والحجيج ، تمييز المكوك المصادرة من المحكمة التجارية . وفي سنة ١٣٦٤ ، بعد صدور نظام عام جديد للموظفين عهد إلى المجلس " النظر في شئون لجنة التأديب الخاصة وأعمالها ، وتمييز مقررات المجالس التأديبية في المملكة " أنظر ، دراسة في السياسة الداخلية للمملكة العربية السعودية : للأستاذ الزميل الآخ السيد أحمد حسن أحمد دحلان ، ص ١٩١ .

XX

تتعلق بدوائريهم . وفي عام ١٣٧٣هـ تم تآليف مجلس الوزراء* الذي تولى الاختصاصات التي كان يمارسها مجلس الشورى . (١)

وفي هذا العهد الزاهر أعلن جلالة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز نصره الله عن إعادة تنظيم المجلس بما يتفق وروح العصر وعمل دراسة مكثفة لإعادة النظر في نظامه حتى يساير التطور الكبير الذي تشهده المملكة في كافة المجالات.

(١) لمزيد من التفاصيل عن نظام مجلس الشورى يمكن الرجوع الى : عيد مسمود الجهني : مجلس الوزراء* في المملكة العربية السعودية بين الشريعة الإسلامية والاتجاهات الدستورية المعاصرة ، ص ٧٥ ، السيادة الداخلية للمملكة العربية السعودية " نظام مجلس الشورى " ، ص ١٩١ ، ١٩٢ ، مرجع سابق .

القواعد التى تقوم عليها الشورى

قرر الإسلام كما رأينا مبدأ الشورى بقوله تعالى فى سورة الشورى "وأمرهم شورى بينهم" (١) وفى سورة آل عمران بقوله تعالى "وشاورهم فى الأمر" (٢) لأنها من لوازم الشريعة الكاملة الدائمة التى لا تقبل تعديلا ولا تبديلا وتقريرها يؤدى بذاته إلى رفع مستوى الجماعة وحملها على التفكير فى المسائل العامة والاهتمام بها والنظر إلى مستقبل الأمة نظرة جديدة والاشتراك فى الحكم بطريق مباشر بمراقبة الحكام ومحاسبتهم والحد من سلطانهم .

فالشورى فى الإسلام مقررلة لتوجيه الجماعة المسلمة ورفع مستواها ولاستنباط الرأى فيما ليس فيه نص تنفيذا لقول الله سبحانه وتعالى "ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم" (٣) .

وقد جاء الإسلام بالقواعد الأساسية التى يقوم عليها مبدأ الشورى والحدود التى ينطبق عليها .

(١) الآية ٢٨ من سورة الشورى .

(٢) الآية ١٥٨ من سورة آل عمران .

(٣) الآية ٨٢ من سورة النساء .

ولم يترك هذه القواعد الأساسية لأولى الأمر والرأى فى الأمة وان كان قد ترك ما عداها مما يتصل باختلاف الآمكة والأزمكة والجماعات ، لأولى الرأى والأمر . والقواعد الأساسية التى يقوم عليها مبدأ الشورى حكمها حكم المبدأ نفسه لا تقبل التبدیل ولا التعديل لأنها اما قواعد يقتضیها النص المقرر للشورى ، واما قواعد جاءت بها نصوص أخرى وهى :

أولاً :

الشورى حق مقرر للحاکمین والمحکومین وليس أحد الطرفين أحق به من الآخر . فكما يستطيع الحاکمون أن یبدوا رأیهم فى كل أمر من أمور الأمة يستطيع كل فرد من المحکومین أن یبدى رأیه فى كل أمر من أمور الأمة ومصلحة البلاد .

وهذا الحق لكل من الحاکمین والمحکومین مستمد من قوله تعالى "وأمرهم شورى بينهم " (١) فقد وصف الحق تبارك وتعالى الأمر بأنه أمرهم جميعاً وإذا كان الأمر لجميع المؤمنین استوى فیهم وفى القيام علیه الحاکم والمحکوم فليس لأحدهما أن یمتأثر به أو أن یمنع منه الآخر أما تنظیم استعمال هذا الحق فهو أمر مختلف باختلاف الزمان والمكان .

(١) الآية ٣٨ من سورة الشورى .

ولذلك تركت الشريعة الإسلامية تنظيمه لأولى الأمر والرأى فى الجماعة الإسلامية بما يتفق مع ظروفهم وفى حدود استطاعتهم . (١)

ثانياً:

ان عرض كل أمور الأمة على الشورى من واجبات الحكام وليس حقاً لهم فحسب لقوله تعالى " وشاورهم فى الأمر " (٢) والأمر للنووجب كما أوضحنا ذلك سابقاً ومن هنا وجب على الحاكم أن يستشير الأمة فى كل أمر من أمورها فيما ليس فيه وحى " كتاب أو سنة " فإذا لم يعرض الحاكم الأمر على الأمة فقد أخل بواجبه ، وللأمة أن تستعمل حقها حيث وضعه الله وأن تطلب من الحكام أن يعرضوا عليها كل أمر لم يعرضوه . وأن يبينوا رأيهم فيه لتستطيع الأمة بعد ذلك أن تبدى رأيها على أحسن وجه تراه .

ثالثاً:

ان الشورى يجب أن تقوم على الاخلاق لله والرغبة فيما عنده والعمل لرفع شأن الاسلام دون نظر الى الاحسن الشخصية والمنافع الذاتية والعصبية القبلية والاقليمية ، فلا يقبل الله من ذلك الا ما خلى لوجهه وحده لقوله تعالى " ألا لله الدين الخالى " (٣) وقوله تعالى

(١) أنظر فتحي عبد الكريم : الدولة والسيادة فى الفقه الإسلامى ، ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ .

(٢) الآية ١٥٨ من سورة ال عمران .

(٣) الآية ٣ من سورة الزمر .

"إلا الذين تابوا وأصلحوا واعتصموا بالله وأخلصوا دينهم لله فأولئك مع المؤمنين وسوف يؤتي الله المؤمنين أجرا عظيما " (١)

ولا يصح أن تقوم الشورى على كذب ، وخداع ، وغش ، أو اكراه ، أو رشوة . فكل ذلك يرده الإسلام لذاته .

فما بالك إذا فعله المسلم في الشورى فإنه يكون بذلك خائنا لله ولرسوله وخائنا للأمانة التي حمله الله أيها لأن الشورى أمانة "والمستشار مؤتمن " (٢) كما يقول الرسول صلى الله عليه وسلم ، فإن خان أمانته فقد أتى ما حرمه الله عليه وخان الله ورسوله قال تعالى " يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون " (٣)

رابعاً:

ليس من الضروري أن يجمع أهل الشورى على رأي واحد وإنما الرأي ما اتفقت عليه الأكثرية كما فعل ذلك الرسول صلى الله عليه وسلم عندما استشار المسلمين في الخروج إلى أحد أو التحصن في المدينة

(١) الآية ١٤٦ من سورة النساء .

(٢) رواه ابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه ، " كتاب الأدب " باب المستشار مؤتمن " ج ٢ ، ص ١٢٣٣ ، ورواه ابن ماجه أيضاً عن أبي مسعود . وفي الزوائد : إسناده حديث أبي مسعود صحيح رجاله ثقات .

(٣) الآية ٢٧ من سورة الأنفال .

فاختارت الأغلبية الخروج فنزل الرسول صلى الله عليه وسلم على رأيهم
كما أوضحنا ذلك بشئ من التفصيل فيما سبق . ولما جاء في حديث حذيفة
المشهور " تلزم جماعة المسلمين وامامهم " (١) وقول الرسول صلى الله
عليه وسلم " يد الله مع الجماعة " (٢) .

(١) رواه مسلم في صحيحه عن حذيفة بن اليمان وهو جز' من حديث طويل
ونعمه كما جاء في مسلم قال حذيفة : (كان الناس يسألون رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن الخير وكنت أسأله عن الشر مخافة أن
يدركني فقلت يا رسول الله انا كنا في جاهلية وشر فجاءنا الله
بهذا الخير فهل بعد هذا الخير شر قال : نعم فقلت هل بعد ذلك
الشر من خير قال نعم وفيه دخن قلت وما دخنه قال قوم يستنون
بغير سنتي ويهدون بغير هديي تعرف منهم وتنكر فقلت هل بعد ذلك
الخير من شر قال نعم دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها
قذفوه فيها فقلت يا رسول الله صفهم لنا قال نعم : قوم من
جلدتنا ويتكلمون بالسنتنا قال يا رسول الله فما شري أن أدركني
ذلك قال : تلزم جماعة المسلمين وامامهم) أنظر مسلم : صحيح
مسلم ، " باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن " ،
ج ١٢ ، ص ٢٣٦ .

(٢) رواه الترمذي عن ابن عباس ، سنن الترمذي ، أبواب الفتن "باب في
لزوم الجماعة " ، ج ٣ ، ص ٢١٦ .

نطاق الشورى

الشورى وان كانت من الايمان الا أنها ليست مطلقة وانما هي مقيدة
بنصوص القران والسنة الفعلية والقولية .

فما جاء فيه نص وخرج من اختصاص البشر فلا يمكن أن يكون محلاً
للشورى الا أن يكون المقصود من الشورى حينئذ التنفيذ . أى تنفيذ ما
جاء به النص . ففي هذه الحالة تجوز الشورى بشرط أن لا يخرج التنفيذ
عن معنى النص وروح التشريع . و أما ما لم يرد فيه نص فكله محل
للشورى (١) . وللمسلمين أن ينتهوا فيه الى ما يرون من رأى ، فان رأت
جماعتهم رأياً وجب تنفيذ هذا الرأى على أن لا يخرج الرأى عن مبادئ
الاسلام العامة وروحه التشريعية . وان كانت النصوص التى وردت فى
الشورى قد جاءت عامة الا أنها خصت بالنصوص التى استأثرت بالحكم فى
مسائل بعينها . كما أنها خصت بعمل الرسول صلى الله عليه وسلم حيث
كان لا يشاور فيما نزل أو ينزل الوحي بحكمه .

ولو أن الشورى تجوز فى كل شئ لما كان هناك محل لغير النصوى
التي وردت فى الشورى ، الا أن ما عداها يكون عبثاً . ولكن الحقيقة أن

(١) عبد القادر عودة : الاسلام وأوضاعنا السياسية ، ص ١٩٥ .

الاسلام قد جاءت نصوصه بالمبادئ الكلية والمناهج العامة ولم يأتنا بالتفصيل والدقائق الا في حالات قليلة تعتبر بذاتها مبادئ عامة بالنسبة لغيرها أو تطبيقاً للمبادئ والمناهج العامة. وهذا هو ما يخرج من نطاق الشورى ولا يدخلها الا بقصد اقامته وتنفيذه وما عداها داخل في نطاقها بشرط أن لا تخرج عن حدود الاسلام.

ومعنى هذا أن الشورى مقيدة بالاسلام تسير في نطاقه وتماشى مبادئه وتحترم أهدافه في كل الظروف والأحوال.

والاسلام بهذا يرمى الى اقامة المجتمع على التعاون والتفاهن والتكامل والحب والتراحم والايثار بين الأفراد والجماعات وما هذه الأهداف الا بمعنى المبادئ الإنسانية العليا التي تطمح الإنسانية الى تحقيقها. (١)

وإذا كان الاسلام قد أخرج النصوص التي جاءت بهذه الأهداف وبأعمالها من نطاق الشورى، فإنما أخرج من يد البشر ما لا يحسنون القيام به ولا يستطيعون الاتيان بمثله على وجهه . وحال بينهم وبين من

(١) محمد رشيد رضا : الخلافة أو الإمامة العظمى ، ص ٣٠ وما بعدها ، مصطفى كمال وصفى : مدخل النظم الإسلامية ، ص ١٣٢ .

يتسلطوا على الآس التي يقوم عليها المجتمع الاسلامى ، وقوى الروح
التي تبعث فيه الحياة الصالحة وتنمى فى أفراد ومجموعه النزعة
الى الخير والفضيلة وتنتهى بهم جميعا الى المعادة المنشودة . واذا
كانت الشريعة الاسلامية قد تركت الكثير للشورى ، فقد تركته مقيدا بأن
لا يخرج عن نصوصها ، وأن لا يفسد النظام الاجتماعى الذى أقامه
الاسلام . (١) .

(١) أنظر : فتحى عبد الكريم : الدولة والسيادة فى الفقه الاسلامى ،

الترجيح عند التنازع

علمنا مما تقدم كيف يجب على الحاكم أن ينزل عند رأى الأمة فى الأمور التى تجرى فيها المشاورة وتتفق فيها الأمة على رأى بالاجماع أو بالأكثرية . إلا أنه من حق الحاكم فى الإسلام عندما تختلف أراى أهل الشورى وتتعاادل أن يرجح رأيا على آخر وأن يأخذ به وذلك إذا انقسمت أراى أهل الشورى الى قسمين متساويين تماما رغم معاودة التصويت بما فى ذلك اشتراك أعضاء السلطة التنفيذية فى التصويت بمقتضى أعضاء فى مجلس الشورى فإن استمر الخلاف كان المرجح هو الرئيس الأعلى كما نصت على ذلك السنة العملية فقد استشار النبى صلى الله عليه وسلم أصحابه فى أسرى بدر ورجح الرأى الذى كان فى جانبه أبو بكر الصديق رضى الله عنه ، هذا إذا اختلفت الأراى وتعادلت ، أما إذا اختلفت ولم تتعاادل ، فيجب على الحاكم أن ينزل عند رأى الأغلبية من أهل الشورى وأن يلتزم به حتى لو كان مخالفا لرأيه وهو ما فعله الرسول صلى الله عليه وسلم عندما علم بنزول المشركين بأحد واستشار أصحابه فى الخروج أو البقاء للدفاع عن المدينة .

وكان رأى الأكثرية أن يخرجوا الى جيش المشركين فنزل النبي صلى الله عليه وسلم عند رأيهم ومضى على عزمته . فكان عليه الصلاة والسلام أول من وضع رأى الأكثرية موضع التنفيذ ، بالرغم من مخالفته لرأيه الخاص ، وقد سبقت الإشارة الى ذلك فى موضعه .

أما اذا تعذر الترجيح وكان الخلاف فى مسألة تتعلق بتأويل النصوص أو سن قانون جديد فهنا ينطبق نص الآية الكريمة التى سبق تفسيرها وتوضيح الآراء فيها بإسهاب ، يعرض الخلاف على أصول الكتاب والسنة وقواعدهما .

فقد " يحدث أحيانا عند التعاون بين لجان مجلس الشورى والسلطة التنفيذية أن يعترض المجلس على معاملة سياسية معينة أو اجراء ادارى خاص تعتلنه الحكومة لأن هذه المعاملة أو هذا الاجراء يتعارض فى نظر غالبية أعضاء المجلس ، مع نص من النصوص أو مع بعض القوانين القائمة أو يفر بما تعتبره الهيئة التشريعية المصالح العليا للدولة .

كما أنه من المحتمل أيضا أن يرى رئيس الدولة لأسباب مماثلة أن من واجبه الاعتراض على قرار اجتمعت عليه غالبية أعضاء المجلس

قد يؤدي مثل هذا الاختلاف في وجهات النظر الى آزمات يصب عليها
 لأن رئيس الدولة الاسلامية وهو صاحب السلطة التنفيذية للدولة تم
 اختياره من قبل الأمة كلها وهذا الاختيار يفرض عليها أن تسمع له
 وتعطيه ثقتها ما دام لا يتحدى عن قصد الأحكام الشرعية . وينا على
 هذا فلا يستطيع أهل الشورى أو مجلس الشورى أن يحجب الثقة عن حكومة
 شرعية لا ترى ما يراه المجلس كآفراد مرتبطون بالبيعة التي أعطوها
 للإمام .

كما لا يحق للإمام من ناحية أخرى أن يتجاهل أو يمتخف بالقرارات
 التي تصدر عن مجلس الشورى .

وهكذا تبدو العقدة مستعصية في الظاهر على كافة الحلول " نقول
 في الظاهر " لأن القرآن الكريم لا يلبث كالمادة أن يتقدم فيشير الى
 طريق الخروج من المعضلة " . (١)

فتذكر الآية الكريمة وهي قول الله تعالى " فإن تنازعتم في شئ
 فردوه الى الله والرسول " (٢) .

(١) محمد أسد : منهج الإسلام في الحكم ، ص ١٢٣ .

(٢) الآية ٥٩ من سورة النساء .

وبهذا يصبح من الواضح أن أي نزاع قد ينشب بين ممثلي الأمة في مجلس الشورى وبين ولي الأمر في الحكومات الإسلامية يجب أن يعرض من قبل أي من الطرفين على كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم بواسطة جماعة من كبار علماء الأمة فيستنبطون الحكم من كتاب الله أو من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو من القواعد الكلية التي اشتملت عليها مصادر التشريع الإسلامي.

فإذا توصلت هذه الجماعة إلى رأي كان رأيها ملزماً للحاكم ولأهل الشورى وهو ما سبق وفعله أمير المؤمنين عمر حين سمع بظهور الوهاب وكان يومئذ على مشارف الشام فعاد إلى المدينة بعد أن رأت الجماعة المحكمة هذا الرأي .

الباب الثالث

في

أُمُور تتعلق بالخلافة أو الأئمة

تحدثنا في الباب السابق عن الشورى وأنها لازمة في عرضها وقسسي
نتيجتها. وقد جعل علماء المسلمين للحاكم في الظروف الاستثنائية
الخاصة حق التفويضي في اصدار القرارات التي لا تحمل التأخير وقد يأخذ
عرضها وقتا يقوت على الأمة فرصة الدفاع أو اخلاء فتنة أو القضاء على
الخارجين عن القانون.

لذا فقد أجاز الفقهاء تفويضي الامام بعض السلطات في الظروف
الاستثنائية .

الفصل الاول

تفويضه الامام بعصه السلطات

عند الضرورة

لقد جاءت نظم الحكم فى الشريعة الإسلامية مساييرة لأوضاع الأُسرار والجماعات ووفق مصالحهم ، فلم تكن جامدة ، بل هى قابلة لمسايرة التطورات وواضحة حسابا للمستجدات.

ودليل ذلك أن نظم الحكم فى الإسلام لم تمنع الخليفة أو الامام من أن يمنح سلطات استثنائية فى ظروف معينة تقتضى الحسم الفورى ، كوقت الحرب أو اشتعال فتنة تضر بمصالح المسلمين الدينية أو الدنيوية . على أن لا يعفى الامام من المحاسبة على كل قراراته ومسؤولياته التى نفلها وتحملها فى تلك الفترة ، بعد ذهاب الأسباب التى دعت الى ذلك.

كما أنه لابد أن ينص على الظروف التى يمنح فيها الخليفة أو الامام هذا التفويض ويعطى هذه السلطات الاستثنائية .

كما يجب أن يحدد ذلك بفترة محددة لاتمد الا بموافقة أخرى من أهل الحل والعقد (أهل الشورى) اذا كانت هذه الظروف لاتزال قائمة وتستدعى مد تلك الفترة . واذا حدث اساءة استعمال لهذه السلطة من الامام أو نائبة عند تطبيقها فلاهـل الشورى سحبها ومحاسبة الامام أو نائبه على سوء استعمالها.

ولنا على ذلك دليل من عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم فحين أرسل عبد الله بن جحش فى رجب من السنة الثانية للهجرة لترصد أخبصار قريش^(١) ، وتجاوزت هذه السرية مهمتها فهاجمت عيرا لقريش وقتلت فى الأشهر الحرم عنفهم المسلمون ولم يتقبل منهم النبى صلى الله عليه وسلم ذلك ، فلم تكن ضرورات الحرب تبيح لقائد من قواد المسلمين أن

(١) انظر ابن هشام: السيرة النبوية (سرية عبد الله بن جحش) ج ١ ، ص ٦٠١ ، ابن سعد: الطبقات الكبرى، ج ٢ ، ص ١٠٠ .

يحصن تصرفاته من النقد أو أن يحمي شخصه من العحاسة حتى نزل القرآن الكريم مرخصاً لهم فيما فعلوا . قال الله تعالى: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يَقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) (١) .

فكانت هذه الآية تشريفاً للمسلمين يسرون على هديه بعد ذلك . فهذا خالد بن الوليد رضي الله عنه لم تعفه انتصاراته العسكرية وما اقتضته الضرورات الحربية من المصالحة أمام عمر رضي الله عنه مما انتهت به بعزله عن القيادة كما هو مشهور (٢) .

فإذا كان الإمام يحاسب القادة العسكريين في أثناء الحروب البحتة فهو من باب أولى يحاسب أمام أهل الشورى كملطة قائمة على تنفيذ الأوامر السياسية التي تصدر أثناء فترة التفويض .

(١) الآية ٢١٧ من سورة البقرة .

(٢) تراجع كتب السير والتاريخ الاسلامي .

وعلى هذا فليس هناك مانع أن ينفرد الامام ببعض السلطات فى بعض الأوقات وفقا لنصوص محددة يضعها أهل الشورى بموافقة أغلبيتهم على أن تكون تصرفاته بعد ذلك محل نظر السلطة التشريعية ممثلة فى أهل الحل والعقد أهل الشورى .

وبعد :

فسيظل الفكر السياسى الإسلامى قوة وحيوية يضع الحلول عند وقسوع المشكلات ، وهذه هى مزايا الشريعة الإسلامية التى يحمل الفكر الإسلامى نظامها المرن الذى لم يقف عند النصوص ويطبقها بحروفها دون اعمال للعقل كما يدعى بعض المستشرقين ، بل يدرك الأخطار التى تضر بالأمّة فيراعى المقامد الشرعية ومصالح الأفراد والجماعات ويقدم مصالح الأمّة دون خروج على القواعد والنصوص التى جاءت بها الشريعة السمحاء .

ومن هنا كان اعطاء ولى الأمر فى الحكومات الإسلامية سلطات استثنائية فى ظروف معينة تقتضى الحسم الفورى مزية من مزايا نظام الحكم الإسلامى سبق بها جميع نظم الحكم الوضعى بألف وأربعمائة سنة .

الفصل الثاني

وحدة الإمامة

(١)
ذكر فيما سبق أن تنصيب امام أو رئيس للدولة الإسلامية من
الواجبات الشابتة بالقرآن والسنة والاجماع والعقل.

كما ذكرنا أنه يجب على الأمة شرعا ألا تتوانى في اختيار امام
فور موت الامام أو الخليفة أو عزله أو انزاله.

ولكننا لم نذكر هل يجوز تعدد الائمة أو تنصيب أكثر من خليفة
في وقت واحد ؟

وهل يمكن أن تنقسم الأمة الإسلامية الى أكثر من دولة لكل منها
خليفة أو امام أو حاكم ؟

انقسم العلماء في ذلك الى فريقين :

الفريق الأول وهم : الكثرة منهم :

(٢)
قالوا لا يجوز تنصيب امامين فأكثر في وقت واحد.

(١) انظر الباب الثاني (تنصيب الامام).
(٢) انظر البغدادي : كتاب أصول الدين ، ص ٢٧٤ ، ابن حزم : الفصل في
الملل والأهواء والنحل ، ج ٤ ، ص ١٠٦ ، الماوردي : الأحكام
السلطانية ، ص ٩٠.

واليك أقوالهم :

١- قال أبو بكر الباقلاني المتوفى سنة ٤٠٣هـ :^(١)

(١) إذا عقد لأكثر من امام في بلدان متفرقة أقر السابق منهم بعقد البيعة وطلب من الباقيين أن ينزلوا عن الأمر فإن فعلوا ، والا قوتلوا وكانوا عماء بالمقام عليها)^(٢)

(١) هو محمد بن الطيب بن جعفر ، أبو بكر ، قاضي من كبار علماء الكلام ، ولد في البصرة وسكن بغداد ، كان جيد الاستنباط له مؤلفات كثيرة منها أعجاز القرآن ، والإنصاف ، وكشف أسرار الباطنية ، والتمهيد في الرد على الملحدة والممثلة والخوراج والمعتزلة . انظر ترجمته في وفيات الأعيان ، ج ١ ، ص ٤٨١ ، الديباج المذهب ، ص ٢٦٢ ، الزركلي : الأعلام ، ج ٢ ، ص ١٢٦ .

(٢) بتصرفه والعبارة كما وردت في كتابه التمهيد هي : (فإن قالوا فما تقولون إذا عقد جماعات من أهل الحل والعقد لعدة أئمة في بلدان متفرقة ؟ قيل لهم : إذا اتفق مثل هذا تمفحت العقود وتوهمت ونظر اليها السابق ، فأقرت الأئمة فيمن بدئ بالمعقد له ، وقيل للباقيين انزلوا عن الأمر فإن فعلوا والا قوتلوا على ذلك ، وكانوا عماء في المقام عليها) ، انظر التمهيد للباقلاني ، ص ١٨٠ .

٢- وقال الامام أبو منصور البغدادي الشافعي المتوفى سنة ٤٢٩هـ (١)

(قال أصحابنا :- لا يجوز أن يكون في الوقت الواحد امامان واجبى الطاعة ، وانما تنعقد امامة واحد في الوقت ، ويكون الباقسون تحت رايته ، وان خرجوا عليه من غير سبب يوجب عزله فهم بغاة) . (٢)

(١) هو عبد القيادر بن ظاهر بن محمد بن عبد الله البغدادى التميمي الأسفراييني ، أبو منصور فقيه أصولي ، متكلم ، كان مدرّس الامام في عصره ، ولد ونشأ في بغداد ، ورحل الى خراسان فاستقر في نيسابور وفارقها على أثر فتنة التركمان . وكان يدرس في سبعة عشر فنا وكان ذا تأليف كثيرة منها أصول الدين ، والنامخ والمنسوخ وتفسير القرآن ، وفنايح المعتزلية ، والتحميل في أصول الفقه ، والفرق بين الفرق . انظر ترجمته في طبقات الشافعية ، ج ٣ ، ص ٣٢٨ ، طاشكبرى زادة : مفتاح السعادة ، ج ٢ ، ص ١٨٥ ، هداية العارفين ، ج ٦ ، ص ٦٠٦ ، الزركلي : الاعلام ، ج ٤ ، ص ٤٨ ، كحالة : معجم المؤلفين ، ج ٥ ، ص ٣٠٩ .

(٢) البغدادي : كتاب أصول الدين ، ص ٢٧٤ .

٣- وقال الامام الماوردي المتوفى سنة ٤٥٠هـ :

(واذا عقدت الامامة لامامين في بلدين لم تنعقد امامتهما ،
لأنه لايجوز أن يكون للامّة امامان في وقت واحد ، وان شذ قوم
فجوزوه . واختلف الفقهاء في الامام منهما ، فقالت طائفة : هو
الذي عقدت له الامامة في البلد الذي مات فيه من تقدمه . وقال
آخرون : بل يقرع بينهما دفعا للتنازع وقطعا للتخامم . والرأي
في ذلك وما عليه الفقهاء المحققون أن الامامة لأبتهما بيعة
وعقدا مادامت بيعته بواسطة أهل الحل والعقد . فإذا تعيّن
السابق منهما استقرت له الامامة وعلى المبوق تسليم الأمر
اليه والدخول في بيعته .^(١)

٤- وقال الامام ابن حزم المتوفى سنة ٤٥٦هـ :

(ثم اتفق من ذكرنا ممن يرى فري الامامة على أنه لايجوز كون
امامين في وقت واحد في العالم ، ولايجوز الا امام واحد...)^(٢)

٥- وقال الامام أبو يعلى الفراء الحنبلي المتوفى سنة ٤٥٨هـ

(ولا يجوز عقد الامامة لامامين في بلدين في حالة واحدة ، فان
عقد لثنين وجدت فيهما الشرائط نظر فان كانا في عقد واحد
فالعقد باطل فيهما ، وان كان العقد لكل واحد منهما على
الانفراد نظر ، فان علم السابق منهما بطل العقد الثاني ، وان

(١) الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٩٠ .
(٢) ابن حزم : الفصل في الملل والأهواء والنحل ، ج ٤ ، ص ١٠٢ .

جهل من السابق منهما يخرج على الروایتين :

أحدهما : بطلان العقد فيهما .

والثانية : استعمال القرعة ، بناءً على ما إذا زوج

الوليان وجهل السابق منهما ، فهو على الروایتين ، كذلك

(١)

ههنا

الفريق الثاني من العلماء :

يرى هذا الفريق أنه يجوز تنصيب أكثر من امام على المسلمين

(٢)

في وقت واحد ، وهم قلة كمحمد بن كرام المجتاني من الكرامية ،

(٣)

والمالكية من الشيعة وهم فرقة صغيرة .

(١) ابن يعلى الفراء : الأحكام السلطانية ، ص ٢٥ .

(٢) الكرامية : هم طوائف يبلغ عددهم الى اثني عشر فرقة وأصولها ستة . قالوا في الإمامة أنها تشب باجماع الأمة دون النص والتعيين كما قال أهل السنة إلا أنهم قالوا يجوز عقد البيعة لإمامين في قطرين ، (انظر الشهرستاني : الملل والنحل ، ج ٢ ، ص ١١ ، ٢٢) .

(٣) المالكية : أصحاب الحسن بن صالح بن حي ، جوزوا امامة المفضل والمفضل وتأخير الفاضل والأفضل إذا كان الفاضل راضياً بذلك . (انظر الشهرستاني : الملل والنحل ، ج ٢ ، ص ٩٠ ، الإيجاسي : المعارف في علم الكلام ، ص ٤١٧) .

وقد نسب هذا القول اليهم الامام أبو محمد بن حزم في كتابه
الفصل، والشهرستاني في كتابه الملل والنحل، والبغدادى في كتابه
أصول الدين^(١).

قال الشهرستاني:

(٢)
(وقالوا ان الإمامة تثبت باجماع الأمة دون النص والتعيين ،
كما قال أهل السنة ، الا أنهم جوزوا عقد البيعة لامامين في قطرين ،
وغرفهم اثبات امامة معاوية في الشام باتفاق عدد من الصحابة واثبات
(٣)

أمير المؤمنين على بالمدينة والعراقيين باتفاق جماعة من الصحابة) .

وهذا رأى ضعيف لايقوم على دليل ولذلك نرى مارآه كثرة العلماء
من عدم جواز تعدد الإمامة وان البيعة تنعقد للأول منهم مادام مستوفيا
للشروط مبايعا من أهل الحل والعقد وأصحاب الشورى ومدر منه قبول
البيعة . وهذا مايكاد ينعقد عليه اجماع الأمة في جميع عصورها
المختلفة . واليك دليل جمهور العلماء .

(١) انظر ابن حزم: الفصل ، ج٤ ، ص ١٠٦ ، الشهرستاني : الملل
والنحل ، ج٢ ، ص ١١ ، ٢٢ ، ٩٠ ، البغدادى : أصول الدين ، ص ٢٢٤ .
(٢) يعنى الكرامية
(٣) الشهرستاني: الملل والنحل ، ج٢ ، ص ١١ ، ٢٢ .

١- من القرآن الكريم:

استدلوا بقوله تعالى: (ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا)^(١)
وبقوله تعالى: (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم).^(٢)

قال ابن حزم رحمه الله معقبا على الآيتين: (فحرم الله عز وجل التفرق والتنازع ، وإذا كان إمامان فقد حصل التفرق المحرم ، فوجد التنازع ووقعت المعصية لله تعالى ، وقلنا^(٣) ما ليحل لنا).

والواقع التاريخي للمسلمين الآن يؤكد ماذهب إليه ابن حزم رحمه الله . فقد تمزقت الأمة الإسلامية وأكلتها الشحنة بعد تعدد حكامها وانفعال أقاليمها ، وسيطر الحقد والحسد والبغضاء على نفوس أفرادها.

(١) الآية ١٠٥ من سورة آل عمران.

(٢) الآية ٤٦ من سورة الأنفال.

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل، ج٤، ص ١٠٧.

٢- من السنة المطهرة :

استدل الجمهور بقول الرسول عليه الصلاة والسلام: (إذا بويع
(١)
لخيفتين فاقتلوا الآخر منهما).

فهذا الحديث مروي في أحد الصحيحين (صحيح مسلم) يدل
صراحة على تحريم تنصيب أكثر من امام على الأمة الإسلامية ،
ويني أيضا على أنه يجب على الأمة الإسلامية أن تقاوم الخليفة
المتأخر وتقتله ان أمر على بقائه حفاظا على وحدة الأمة بوحدة
امامها ومحاربة التنازع والشقاق الذي يترتب على تعدد الائمة
وقد حذر المصطفى صلى الله عليه وسلم أمته من الفتن فأمرهم
صلى الله عليه وسلم بالوفاء ببيعة الأول من الائمة ، فقد روى
مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال:

(كانت بنو اسرائيل تنوسهم الأنبياء ، كلما هلك نبي خلفه
(٢)
نبي وانه لانبي بعدى ، وستكون خلفاء فتكثر قالوا : فمما

(١) رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، صحيح
مسلم (باب اذا بويع لخيفتين) ، ج ١٢ ، ص ٢٤٢ .

(٢) قوله فتكثر بالشاء المثلثة من الكثرة هذا هو الصواب
المعروف قال القاضى وضبطه بعضهم فتكبر بالياء الموحدة كأنه
من اكبار قبيح أفعالهم . (انظر النووي: شرح النووي على صحيح
مسلم ، ج ١٢ ، ص ٢٣١) .

تأمرنا؟ قال : فو ببيعة الأول فالأول وأعطوهم حقهم^(١).

٣- الإجماع:

كذلك احتج الجمهور بالإجماع ، فقد أجمع الصحابة رضوان الله عليهم على عدم اجازة تنصيب أكثر من امام في وقت واحد .
قال القاضي عبد الجبار:^(٢)

(فصل في أن الامام يجب أن يكون واحدا في الزمان وما يتصل بذلك) ثم قال: (وهو اجماع الصحابة ومن بعدهم على أنه لا يجوز أن تنعقد الا لواحد ، وان مع شباته لا يجوز أن يعقد لآخر وهذا ما علم من حال الصحابة فيجب أن يقال به . ولذلك كانوا يفرعون الى نصب امام عند موت الاسام ويتذكرون هذا الشأن عند

(١) مسلم : صحيح مسلم ، (باب وجوب الوفاء ببيعة الخليفة الأول فالأول) ج ١٢ ، ص ٢٢١ .

(٢) هو عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار بن أحمد الهمزاني الأسدي أبادي ، فقيه ، أصولي ، متكلم ، مفسر ، مشارك في بعض العلوم كان مقلدا للشافعي في الفروع وعلى رأي المعتزلة في الأصول ورد بغداد وحدث بها وتولى القضاء بالري توفي سنة ٤١٥ هـ له مولفات كثيرة منها تفسير القرآن ، دلائل النبوة ، طبقات المعتزلة ، شرح الأصول الخمسة ، المغني في أبواب التوحيد والعدل . (انظر ترجمته في البغدادى : هدية العارفين ، ج ٥ ، ص ٤٩٨ ، كحاله : معجم المؤلفين ، ج ٥ ، ص ٧٨) .

(١) الخوف على الإمام ، وينقطع ذلك عند نصب امام وحصول الرضى به .

٤- الدليل العقلي:

ان تعدد الائمة يؤدى الى وقوع المنازعات والمخاسمات ، ويؤدى الى اختلال أمر الدين والدنيا وذلك غير جائز (فلو جاز فى العالم امامان لجاز أن يكون فيه ثلاثة أو أربعة أو أكثر، فان منع من ذلك مانع كان متحكما بلا برهان، ومدميا بلا دليل، وهذا الباطل الذى لا يعجز عنه أحد، وان جاز ذلك زاد الأمر حتى يكون فى كل عالم امام، أوفى كل مدينة امام، أوفى كل قرية امام، أو يكون كل أحد اماما وخليفة فى منزله ، وهذا هو الفساد المحقق وهلاك الدين والدنيا).^(٢)

(١) القاضى عبد الجبار: المغنى فى أبواب التوحيد والعدل، ج ٢٠، ص ٢٤٣ .

(٢) ابن حزم: الفصل فى الملل والأهواء والنحل، ج ٤، ص ١٠٧، ١٠٨ ، انظر أبو فارس: النظام السياسى فى الاسلام ، ص ١٦٤، محمد رشيد رضا: الخلافة أو الامامة العظمى ، ص ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١ .

أدلة المجيزين:

استدل الذين أجازوا تنصيب أكثر من امام على المسلمين بما

يلقى:

- ١- يقول الحباب بن المنذر في سقيفة بني ساعدة عندما حضر أبو بكر وعمر وأبو عبيده (منا أمير ومنكم أمير) .
- ٢- وجود الامام على بن أبي طالب أميراً للمؤمنين ، ووجود معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما أميراً على أهل الشام .
- ٣- بمبايعة الحسن رضي الله عنه خليفة مع وجود معاوية خليفة في الوقت نفسه ، حيث بايع قسم من المسلمين الحسن بن علي ، وبايع قسم آخر معاوية ، واستمرت خلافة الحسن بن علي رضي الله عنهما مايقارب العام .
- ٤- قول العباس وأبي سفيان لعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما
(١) أجمعين: (أمدد بذلك نبأيعك) .

(١) انظر أدلتهم في : ابن حزم : الفصل في الملل والأهواء والنحل، ج٤، ص ١٠٧، ١٠٨، الشهرستاني: الملل والنحل، ج٢، ص ١١، ٢٢، البغدادي: أصول الدين ، ص ٢٧٤، القاضي عبد الجبار: المغنى في أبواب التوحيد والعدل، ج٢٠ ، ص ٢٤٣ .

الرد على هذا الفريق المجيز لتعدد الاثمة :

لو تتبعنا ما ساقه المجيزون من أدلة لوجدنا أنها لاتصلح للاحتجاج منفردة ولا مجتمعة كما سبقت الإشارة الى ذلك . فهي أقوال وأحداث تاريخية ليس لها مستند شرعى من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

فدليلهم الأول وهو قول الحباب بن العنذر رضى الله عنه فى سقيفة بنى ساعدة كان مجرد اقتراح من الحباب، وقد رفض من الجميع ولم يقفوا عنده . بل أخذوا بقول أبى بكر الصديق رضى الله عنه الذى رواه (١) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : (الاثمة من قريش) . وبإيعونه اماماً وحده . وقد أشار الصديق رضى الله عنه الى أن توزيع الامارة يؤدى الى التنازع والاختلاف.

(١) هذا ولقول الحباب تأويل قوى حين قال: منا أمير ومنكم أمير وهو أن المراد أن تكون الامارة بالتناوب بين المهاجرين والأنصار، فان ولى الامارة رجل من الأنصار فهلك بليته وباتسبى بعده رجل من المهاجرين فان هلك المهاجر خلفه أنصارى وهكذا . (انظر الفصل ، ج٤ ، ص ١٠٦ ، ١٠٧ ، أبو فارس : النظام السياسى فى الاسلام ، ص ١٧١)

(٢) روى هذا الحديث الحاكم فى المستدرک . ورواه البخارى بلفظ (لا يزال هذا الأمر فى قريش ما بقى منهم اثنان) ، كتاب الأحكام ، باب الأمراء من قريش ، ج٩ ، ص ٧٨ .

أما دليلهم على وجود علي بن أبي طالب ومعاوية رضي الله عنهما
 عنهما امامين في وقت واحد فيرد عليه بمايلي :
 أ- أن الامام هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه كما أخبر النبي
 صلى الله عليه وسلم بذلك عمار بن ياسر بأنه ستقتله الفئة
 الباغية وقد قتلتها فئة معاوية رضي الله عنه .^(١)

ب- صح أن علي بن أبي طالب هو الخليفة الأول الذي بايعه المسلمون
 بعد استشهاد عثمان بن عفان رضي الله عنه وما جاء بعده بنو
 الحديث تكون خلافة باطلة والمسلمون مأمورون بطاعة الخليفة
 الأول.

(١) ذكر ابن سعد في الطبقات عن عبد الله بن الحارث قال : انني
 لاسير مع معاوية في منصرفه عن صفين بيته وبين عمرو بن العاصي
 قال : فقال عبد الله بن عمرو : يا أبت سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول لعمار (ويحك يا ابن صمية تقتلك الفئة
 الباغية) فقال عمرو لمعاوية : ألا تسمع مايقول هذا؟ قال :
 فقال معاوية : ماتزال تأتيها بهمة تدحفي بها في بولك ، أنحن
 قتلناه؟ انما قتله الذين جاءوا به . انظر ابن سعد : الطبقات
 الكبرى، ج ٣ ، ص ٢٥٣ .

وينفى الأدلة التى سقناها يرد على اجتماع الحسن بن على ومعاوية
فى وقت واحد، فكل واحد منهما يعتقد أنه على الحق، وظل هذا حتى
تنازل الحسن بن على الى معاوية رضى الله عنهما.

فأصبح للامة الإسلامية فى مشارق الأرض ومغاربها امام واحد حيث
التأم شملها، وجمعت كلمتها وتوحدت بوحدة حاكمها، وسمى هذا العام
عام الجماعة. فتحقق الحكم الشرعى ألا وهو وحدة الإمامة، كما تحققت
نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم حين قال لما دخل عليه الحسن بن
على وهو صبي يحبو: (ان ابنى هذا سيد ولعل الله يملح به بين فئتين
من المسلمين) (١).

وأما استدلالهم بقول العباس وأبى سفيان لعل الله رضى الله عنه
:(أمدد يدك نبايعك) وذلك بعد بيعة أبى بكر، فإنه لو صح ليس بحجة.
وذلك لأن الإمامة لم تكن قد استقرت عندهما بما جرى، وقد انقطع
الحديث فقد بايع على نفسه أبى بكر رضى الله عنهم أجمعين، كما
بايعه المسلمون من قبل. (٢)

(١) انظر العسقلانى: فتح البارى بشرح صحيح البخارى، ج ١٣، ص ٥٢.
(٢) انظر القاضى عبد الجبار: المفنى فى أبواب التوحيد والعهد،
ج ٢٠، ص ٢٤٣.

وبعد استعراضنا لأدلة المانعين من تعدد الأئمة وأدلة المجيزين
لايضمننا إلا أن نقول:

ان الاسلام دين التوحيد والوحدة يكره التفريق والتشتت ويدعو الى
أن تكون الأمة الاسلامية أمة واحدة تربطهم رابطة واحدة هي رابطة
العقيدة والدين وتجمعهم آصرة الايمان ، كما يدعو الاسلام أن تكون لهم
(١)

دولة واحدة ، (وان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم لعابدون) ، وحكومة
واحدة ، تطبق دستورا واحدا هو كتاب الله وسنة نبيه عليه الصلاة
والسلام .

والآيات والأحاديث تنهى عن التفريق والمنازعة :
(٢)
(ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم) .

(١) الآية ٩٢ من سورة الانبياء .
(٢) الآية ٤٦ من سورة الانفال .

لهذا فإن الوحدة واجتماع الكلمة ، وتوحيد الصفوف أمر واجب
مطلوب من الأمة الإسلامية ضد أعداء الإسلام المعتريين به .^(١)

x

(١) انظر فتحي عثمان: دولة الفكرة ، ص ٥٥، محمد حميد الله الحيدر
أبادي: دولة الإسلام والعالم ، فصول من كتاب بالانجليزية مترجم
بالعربية ، ص ٦٥-٧٤.

وقد كانت حكومة الإسلام الى ما قبل الفاء الخلافة الإسلامية
تمثل فكرة العالمية فضلا عما تتمف به رسالة الإسلام من العالمية
(وما أرسلناك الا رحمة للعالمين).

وفكرة الحكومة العالمية نشأت في الفكر الوفعي يجديشا
ونزولا على ضرورة تلافي الخروب لكنها في الإسلام أصيلة أصالة
رسالته . انظر فكرة الحكومة العالمية في: محمد رشيد رضا:
الخلافة أو الإمامة العظمى، ص ١١٢ وما بعدها، علي محمد جريشه:
المشروعية الإسلامية العليا ، ص ٢٥٩، عبد الحميد متولي: مبادئ
نظام الحكم في الإسلام، ص ١٦٢.

الفصل الثالث

واجبات الامام وحقوقه

لقد حدد علماء الشريعة واجبات الامام التي يكلف بالقيام بهما،
لأن منصب الخلافة أو الإمامة في نظر الاسلام لايعتبر منصبا تشريفيا وانما
هي منصب يمثل المسؤولية والخلافة العامة.^(١)

وإذا قام الخليفة بواجباته على الوجه الأكمل، فعندئذ يترتب له
على الرعية حقوق مقابل الواجبات .

ومن تحدث عن واجبات الخليفة وحددها الامام الماوردي ، حيث
قال:

(والذي يلزمه من الأمور العامة عشرة أشياء)^(٢).

أولاً: (حفظ الدين على أصوله المستقرة وما أجمع عليه سلف الأمة .فإن
نجم مبتدع أو زاع ذو شبهة عنه أوضح له الحجة ويبين له الصواب

(١) انظر محمد فاروق الشبهان: نظام الحكم في الاسلام ، ص ٥٠٩ .

(٢) الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ١٥ ، انظر أبي يعلى : الأحكام
السلطانية ، ص ١١ ، السبكي : معيد النعم ومبيد النقم ، ص ١٦ ،
ابن جماعة : تحرير الأحكام في تدبير أهل الاسلام ، ص ٦١ ، الأعرج :
تحرير السلوك في تدبير الملوك ، ص ٢٥ ، ٢٦ .

وأخذه بما يلزمه من الحقوق والحدود ليكون الدين محروسا من خلل
والأمة ممنوعة من زلل) .

ولاشك أن هذا الواجب من أهم الواجبات لأن حفظ الدين وتطبيق
مبادئه وأحكامه منوط بالحكام الأعلى للدولة ، فإذا رأى الخليفة
ما يخالف الدين أو من يتعدى حدود الشريعة فعندئذ يجب عليه أن ينصحه
بالمعروف وأن يعيده إلى الطريق الصحيح ، فإذا أبى ذلك فعندئذ يجب
عليه أن يعاقبه بالعقوبات الشرعية بحيث تكون العقوبة مطابقة
للجريمة .

ويعتبر هذا المبحث من ضمن المباحث التي يدرسها علماء القانون
الدستوري الذين يتكلمون عن الواجبات والحقوق لكل من رئيس الدولة
وللمواطن تحت عنوان (اختصاصات وصلاحيات رئيس الدولة) وإذا كانت
النظم البرلمانية الوضعية الحديثة تقرر أن رئيس الدولة لا يحكم ،
وبالتالى لا يعتبر مسئولا سوا ، فى مواجهة الشعب أو فى مواجهة ممثليه ،
وانما تعتبر السلطة التنفيذية الممثلة فى الوزارة هى المسئولة أمام
السلطة التشريعية عن أخطائها أو لعدم تطبيقها المبادئ الدستورية ،
فإن النظام الإسلامى يعتبر الخليفة مسئولا مسئولة كاملة عن تطبيق
الشريعة ، ولا تعتبر مسئوليته أمام الله عز وجل فقط ، وانما يعتبر
مسئولا أمام كل فرد من أفراد الشعب عن تطبيق أحكام الشريعة .

وهذا النظام أشبه ما يكون بالنظام الرئاسى الذى يعتبر رئيس
الدولة هو المسئول الأول أمام الشعب أو من يمثله فى البرلمان ، وهو
الذى يقوم بتعيين وزرائه أو اعفائهم من مناصبهم ، وهم مسئولون أمامه

(١)
مسئولية تامة.

الواجب الثانى:

(تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين وقطع الخصام بين المتنازعين
حتى تتم النصفه ، فلا يتمدى ظالم ، ولا يضعف مظلوم).

وهذه الفقرة تمثل السلطة القضائية التى تعتبر الخليفة الرئيسى
الأعلى لها ويعين الخليفة قضاة يمثلونه فى القضاء بين الناس لأن
السلطة القضائية هى الجهة التى يناط بها الفصل فى المنازعات التى
تقع بين الأفراد.

ومن الطبيعى أن الخليفة إذا عين قاضيا فلا يجوز له التدخل فى
الحكم الصادر عن هذا القاضى لمصلحة أحد الخصوم ، الا اذا كان القاضى
متعديا أو حكم بخلاف ما يقتضيه الشرع ، فعندئذ يعتبر الخليفة هو
القاضى الأعلى والمرجع الأخير.

وإذا كان استقلال القضاء فى الدساتير المعاصرة يعنى أن السلطة
التنفيذية لايجوز لها أن تتدخل فى مجرى القضاء وأن القاضى لا يخضع فى
قضاؤه الا لسلطان القانون ، فان القاضى فى التشريع الإسلامى لا يخضع

(١) انظر محمد فاروق النبهان: نظام الحكم فى الاسلام ، ص ٥٠٦، محمد
يوسف موسى : نظام الحكم فى الاسلام ، ص ١٢٩، محمد سلام مدكور:
معالم الدولة الإسلامية ، ص ٢٧٥.

فى قضاءه إلا لشرعة الله ، ولا يجوز للخليفة أن يتدخل فى شئونه إلا عند مخالفته لأحكام الشريعة ، وفى هذه الحالة لا يكون تدخلا فى شئون القضاء ولكن تدخلا لتصحيح خلل الامام مسئول عنه باعتبار القضاء جزءا من ولايته .

الواجب الثالث:

(١) حماية البيضة والذب عن الحريم ليتصرف الناس فى المعاييس وينتسروا فى الأسفار آمنين من تفجير بنفسى أو مال) .

ولاشك أن تحقيق الاستقرار والأمن فى داخل البلاد من أهم الواجبات التى يجب على الخليفة أن يقوم بها ، وذلك عن طريق فرض سيطرة الدولة على الخارجين عليها بحيث لا يكون فى داخل البلاد سلطة أوقوة أو جماعة خارجة على الدولة أو متمردة على أوامرها تهدد الأمن والاستقرار

الواجب الرابع:

(اقامة الحدود لتحصان محارم الله تعالى عن الانتهاك وتحفظ حقوق عباده من اتلاف واستهلاك) .

(١) البيضة : من حديد تلبس فى الرأس ، والمراد القوة للدولة .
(٢) الحريم كأمير : ما حرم فلم يمس ، وما يحويه الإنعان ويقاتل عنه كالحرم بضم الحاء .

والحدود هي العقوبات المفروضة على الجرائم العامة والخاصة ،
ومن أهم واجبات الدولة اقامة هذه الحدود بحق المخالفين لأوامر
الشريعة ، الذين يرتكبون أعمالا مخالفة للشريعة أو يعتدون على
غيرهم من الناس .^(١)

الواجب الخامس:

(تحمين الشغور بالعدة المانعة والقوة الدافعة حتى لا يظفر
الاعداء بفرصة ينتهكون فيها محرما أو يسفكون فيها لمسلم أو معاهد
دما).

ومن أهم واجبات الدولة حماية البلاد من خطر الاعتداء الخارجى ،
ولا يكون ذلك الا عن طريق اعداد جيش قوى قادر على مجابهة الجيوش
المعادية ، وتسليح هذا الجيش بكل الأسلحة التى تفمن له الغلبة
والنصر.

الواجب السادس:

جهاد من عائد الاسلام بعد الدعوة حتى يسلم أو يدخل فى الدمة

ليقام بحق الله تعالى من اظهاره على الدين كله).

(١) انظر أبو فارس: النظام السياسى فى الاسلام ، ص ١٩٩ ، محمد طميم
العوا: فى النظام السياسى للدولة الاسلامية ، ص ١٣٧ ، ١٣٨ .

والجهاد في سبيل الله واجب على المسلمين لنشر الدعوة الإسلامية ولايجوز اللجوء الى الحرب قبل دعوة الناس الى الاسلام ، فاذا دعاهم الامام الى الاسلام فعندئذ اما أن يدخلوا في الاسلام ويكون لهم من الحقوق ما للمسلمين وعليهم من الواجبات ما على المسلمين ، واما أن يدخلوا في الذمة ويدفعوا الجزية للمسلمين لقاء الدفاع عنهم ، وحماية حياتهم وأموالهم وأعراضهم ، ولايجوز لأحد أن يعتدي على دمي أو على من دخل في حماية المسلمين من أهل الذمة ، وأي اعتداء خارجي يقع على أهل الذمة فهو اعتداء على الدولة الإسلامية ، ويجب على الخليفة أن يقوم بنصرتهم والدفاع عن أراضيهم وأرواحهم ماداموا ملتزمين بما فرض عليهم نحو الدولة الإسلامية .

الواجب السابع:

(جباية الفئ والمدقات على ما أوجبه الشرع نصا واجتهادا من غير خوف ولا عسف) .

(١) الفئ الغنائم: وهي ما يؤخذ من الكفار بالقتال بعد رفضهم الاسلام والجزية ، والصدقات: الزكاة التي تؤخذ من المسلمين تطهيرا لهم ، (انظر الماوردي: الأحكام السلطانية ، ص ١٢٧ وما بعدها، حيث يبين الفرق بين هذين النوعين من الأموال في حكمهما وقسمتها شرعا) .

يجب على الإمام أن يجبى أموال الصدقات من الناس ويوزعها فـى مصارفها المحددة ، ولايجوز له أن يتساهل فى جباية الصدقات لأنها حقوق لأصحابها الفقراء والمساكين وغيرهم ، وهؤلاء لا يستطيعون تحصيل حقوقهم ، لذلك يجب على الدولة أن تقوم بحمايتهم وجباية الأموال التى توزع عليهم . وقد حارب أبو بكر الصديق رضى الله عنه المرتدين لأنهاهم امتنعوا عن دفع الزكاة وقال لمخالفيه انه سيقا تل كل من يفرق بين الصلاة والزكاة .^(١)

كما يجب على الإمام أن يجبى أموال الفئ من الخراج والجزية . والجزية هى المقدار المحدد من المال الذى يؤخذ من أهل الذمة نظير حمايتهم والدفاع عنهم .

والخراج وهو المقدار الذى يؤخذ عن الأرض التى فتحها المسلمون غنة وأبقوها بيد أصحابها من الذميين على أن يدفعوا عنها خراجا معلوما كل عام سواء كان مما تخرجه الأرض أو نقدا حسبما يكون الاتفاق بين الدولة وهؤلاء ، كما سبقت الإشارة الى ذلك فى الباب الأول

ولايجوز للإمام أن يتعسف فى جباية هذه الأموال أو يجور على أهل الذمة فيها بأن يفرض عليهم مقدارا كبيرا لا يقدر على أدائه ، لأن هذا مخالف للعدالة الإسلامية .

(١) انظر السبكي : نظام الحكم والإدارة فى العهد النبوى والخلافة الراشدة ، ص ١٤٢ ، ١٤٣ .

الواجب الشامن:

(تقدير العطايا وما يستحق في بيت المال من غير سرف ولا تقتير ودفعه في وقت لاتقديم فيه ولا تأخير).

ومن واجبات الامام أن يوزع أموال بيت المال بين المستحقين من المسلمين كل بحسب استحقاقه ، فلا يجوز أن يسرف في هذا الانفاق أو أن يقتصر فيه لأنه وكيل أمين ، وعليه أن يوزع هذه الأموال بين مستحقيها من المسلمين دون تأخير.

قال الامام الماوردي في مجال تقدير العطاء:

(وأما تقدير العطاء فمعتبر بالكفاية حتى يستغنى بهما المعطى من التماس مادة تقطعه عن حماية البيضة).

والكفاية معتبرة من ثلاثة أوجه :

أحدها - عدد من يعوله من الزراري والمماليك

والثاني - عدد ما يربطه من الخيل والظهر.

والثالث - الموضع الذي يحله في الغلاء والرخس ، فتحدد

كفايته في نفقته وكسوته لمامه كله ، فيكون هذا المقدار

هو عطاؤه ، ثم تعرف حاله فبشي كل عام ، فإذا زادت

(١)

رواتبه المماسه زيد ، وان نقصت نقص).

(١) الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٢٠٥ ، وقد بين الامام الماوردي طريقة توزيع العطاء بين الناس.

الواجب التاسع:

(استكفاء الأمانة وتقليد النصحاء فيما يفوض اليهم من الأعمال ويكله اليهم من الأموال ، لتكون الأعمال بالكفاءة مضبوطة والأموال بالأمانة محفوظة) .

وتولية الأعوان أمانة ويجب على الخليفة أن يختار مساعديه وأعوانه من أهل الكفاءة والمقدرة . قال الامام الجليل شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله في السياسة الشرعية :

(وليس عليه أن يستعمل الا الاصلح الموجود ، وقد لا يكون في موجوده من هو صالح لتلك الولاية فيختار الامثل فالامثل في كل منصب بحسبه واذا فعل ذلك بعد الاجتهاد التام ، وأخذة للولاية بحقها ، فقد أدى الأمانة وقام بالواجب في هذا ، وصار في هذا الموضع من أئمة السـدسـة
(١)
المقسطين) .

وقال أيضا : (فيجب على كل من ولى شيئا من أمر المسلمين من

(١) ابن تيمية : السياسة الشرعية ، ص ١٣ .

هؤلاء وغيرهم أن يستعمل فيما تحت يده في كل موضع أطلع من يقدر عليه ، ولا يقدم الرجل لكونه طلب الولاية ، أو سبق في الطلب، بل ذلك سبب المنع. فان عدل عن الإحق الإطح الى غيره لأجل قرابة بينهما ، أو ولا عتاقة أو صداقة أو موافقة في بلد أو مذهب أو طريقة أو جنس كالعربية والفارسية والتركية والرومية ، أو الرشوة يأخذها منه من مال أو منفعة ، أو غير ذلك من الأسباب، أو لضغن في قلبه على الإحق أو عداوة بينهما، فقد خان الله ورسوله والمؤمنين. ^(١) ودخل في قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون) ^(٢).

وتعتبر تولية الولاية والاستعانة بالأعوان مسئولية ، وينبغي ألا تسلم الا لأربابها الذين يقدررون على القيام بها . فقد روى مسلم عن أبي ذر رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله ألا تستعملني قال : فغرب بيده على منكبي ثم قال : يا أباذر انك ضعيف وانها أمانة ، وانها يوم القيامة خزي وندامة الا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها) ^(٣).

(١) ابن تيمية : السيامة الشرعية ، ص ٨.

(٢) الآية ٢٧ من سورة الأنفال.

(٣) رواء مسلم في صحيحه (باب كراهية الامارة بغير ضرورة) ، ج ١٢ ، ص ٢٠٩.

الواجب العاشر:

(أن يبأشر بنفسه مشاركة الأمور وتمفح الأحوال، لينهق بسياسة الأمة وحراسة الملة ، ولا يعول على التفويض تشاغلا بلد أو عبادة) .

وهذا الواجب مرتبط بما قبله من وجوب حمل الأمانة كاملة بحيث يعتبر الخليفة هو المسئول عن الدولة ولا يجوز أن يفوض أمرها لغيره تشاغلا عنها بلدة أو غيرها، فإذا وجد أنه غير قادر عليها فعندئذ يجب عليه أن يتخلى عنها لمن هو أهل لها. وليس هناك ما يمنع من استعانتة بالولاة والأعوان والوزراء بحيث يخفى لكل منهم مسئولية معينة لأن الخليفة لا يستطيع بشكل من الأشكال أن يقوم بجميع هذه الواجبات العشرة التي ذكرناها بمفرده . ويستطيع أن يستعين بوزراء لكل عمل من الأعمال ، فوزير لشئون الحرب والجهاد، وشان لشئون المال (الجباية والتوزيع. وشان لاهامة العقوبات والنظر في الجرائم وهكذا بحسب الاحتياجات .^(١)

(١) انظر محمد فاروق النبهان: نظام الحكم في الإسلام ، ص ٥١٦ .

والواقع أن الإمام الماوردي بوضعه لهذه الواجبات العشرة قد سبق علماء القانون الوضعي الحديث وأثبت قبل عشرة قرون أن الفقه السياسي الإسلامي فقه ذو استقلالية يقنن الأمور الدستورية ويحدد الواجبات لولاة الأمور سابقا للنظم الحديثة.

ومع اعجابنا وتقديرنا ليقظة هذا العالم الجليل الامام الماوردي الا أننا نرى أن هذه الواجبات التي حصرها في عشرة يمكن الزيادة عليها . فهو لم يتعرض للسياسة الخارجية والعلاقات الدولية وأمور السلم والحرب والعام الامام بأخبار الدولة والعالم من حوله ، ولم يتعرض لأمور التمثيل الدبلوماسي الذي أصبحت في هذا العصر من السمات البارزة لنجاح سياسة الولاة في ممالكهم الإسلامية.

وخلامة القول:

اننا نميل الى عدم تحديد واجبات الامام بما ذكره الامام الماوردي وحدده بعشرة واجبات، لأن الواجبات بطبيعتها غير قابلة للتحديد مع المستجدات التي تحدث في العمور المتتابعة.^(١)

ونحن نلمح فيما أورده الماوردي عبارة تطلع من وجهة نظرنا أن تكون شاملة لاختصاصات الخليفة أو رئيس الدولة دون تحديد وهي قوله :
(أن يباشر بنفسه مشارفة الأمور وتصفح الأحوال لينتهي بسياسة الأمّة وحراسة الملة).^(٢)

فحراسة الملة وسياسة الأمّة هي محور اختصاصاته والمضمون

(١) انظر فتحي عبد الكريم : الدولة والسيادة في الفقه الإسلامي ، ص ٢٦٤

(٢) الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ١٥ وما بعدها.

الشامل لكل واجباته، وله أن يقوم بكل عمل يحقق حراسة الملة وسياسة الأمة. (١)

(١) لقد انتقد الدكتور السنهوري الفقهاء في عرضهم لاختصاصات الخليفة إذ عرضوها كما يقرر مختلطة بعضها ببعض دون أي تقسيم أو تمييز بينها، لذلك فقد قسم هو هذه الاختصاصات إلى :
(١) اختصاصات دينية
(٢) اختصاصات سياسية
وأدخل في الاختصاصات الدينية حفظ الدين، والجهاد، والزكاة، والصلاة، والصوم، والحج.

وجعل الاختصاصات السياسية شاملة المحافظة على الأمن الداخلي والخارجي، وتعيين الوزراء، وحكام الأقاليم والقضاة وجباة المال وعزلهم.

وقد تابع الدكتور السنهوري في هذا التقسيم بعض رجسالة القانون كالـدكتور سليمان الطماوي في كتابه السلطات الثلاث في الإسلام.

وايما كان الأمر فنحن لانوافق الدكتور السنهوري والدكتور الطماوي على تقسيم اختصاصات الخليفة إلى اختصاصات دينية واختصاصات سياسية، ونؤيد هذا الاعتراض بالحجج الآتية :
أولاً: أن هذا التقسيم في نظرنا تحكمي لا يقوم على معيار دقيق . فمن الاختصاصات الدينية ما يمكن أن يدخل في الاختصاصات السياسية والعكس. وأية ذلك ما ذكره الدكتور السنهوري نفسه من أنه بينما اعتبر (تحقيق العدالة) من الاختصاصات السياسية، اعتبرها ابن خلدون من الاختصاصات الدينية.

ثانياً: أن الفصل بين الاختصاصات الدينية والسياسية والقول بأن لرئيس الدولة أو الخليفة في الإسلام اختصاصات دينية قد يوجب لاسيما للأجانب المتأثرين بالبابوية - بأن الخليفة عند المسلمين له سلطة روحية أو أنه معصوم أو قديسي أو أنه يغفر الذنوب أو يتلقى اعترافات المذنبين، شأن البابا عندهم.

ثالثاً: أن هذا التقسيم الذي يضع حداً فاصلاً بين اختصاصات الخليفة الدينية واختصاصاته السياسية يتنافى في نظرنا مع روح الإسلام ومبادئه العامة، فالإسلام كما هو معروف دين ودنيا لا تنفصل فيه الدنيا عن الدين كما هو الحال في الديين الممحيين . ونحن نخشى أن يتخذ مثل هذا التقسيم مبرراً لفصل الدين عن الدنيا في الإسلام وما يترتب على ذلك من أضرار لعل أخطرها في نظرنا هو انحسار تأثير الدين عن

وعلى كل فالأمر ليس أمر تفصيل أو اجمال فى بيان واجبات الخليفة بقدر ما هو تقدير الأمانة والشعور بالمسؤولية والاخلاص من جانب الحاكم والمحكومين وتيقظ كل منهما لاحقاق الحق واقامة العدل بين الناس.

فالحكم فى نظر الاسلام أمانة ، والخليفة نائب عن الأمة فى حمل هذه الأمانة ورعايتها وأن يقوم عليها بالحق والعدل.

وليس من غاية الاسلام وهو عام لجميع البشر أن يضع صورة مفصلة لنظام الحكم . وإنما غايته أن يضع أسسا عامة لتكوين مجتمع صالح مترابط يقوم على أساس قوى من الفضيلة والخلق ، والجميع مسئول عن هذا مسئولية أخلاقية أمام الله ثم النفس والغدير ، ومسئولية اجتماعية أمام الجماعة . وهذا ينشأ المجتمع جدا واحدا سالما من الأزمات.

والخليفة هو المثل الأعلى للرعية . فبملاحه وقيامه بواجباته على الوجه الأكمل يكون صلاح الرعية وحرصها على أداء ما يجب عليها ، وإهماله فى واجباته وتهاونه فيها ينعكس على الأمة فى مجموعها وينعكس على الأفراد أيضا .^(١)

(١) انظر محمد سلام مذكور: معالم الدولة الاسلامية ، ص ٢٨٢ .

حقوق الامام

لما كان نظام الحكم الإسلامى قد فرض على الخليفة أو الامام واجبات كثيرة ومسئوليات واسعة من ادارة شئون الدولة وحمايتها ورعايتها والمسير بها نحو التقدم والازدهار وقد سبقت الإشارة اليها، فانه قد منحه حقوقا يستطيع بها الحكم وهي عبارة عن :

أولاً: حق الطاعة والانقياد فى كل ما أمر به ونهى عنه مادامت هذه الأوامر والنواهي لا تتعارض مع الأحكام التى بينها شريعة الإسلام ، فلما دام رئيس الدولة قد التزم فى أوامره ونواهيها جانب الشرع فلم يحد فى ذلك عن الحدود التى رسمتها له الشريعة الإسلامية ، فله حق ولا المواطنين جميعاً سوا فى ذلك أهل الحل والعقد الذين بايعوه نيابة عن الرعية رئيساً للأمة وسائراً للمواطنين.^(١)

وقد نعت الأحاديث العديدة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على وجوب الطاعة من الأمة لأن بذل الطاعة للامام يعينه على أداء ما كلف به من التصرف فى الأمور العامة ، من ذلك ما روى مسلم فى صحيحه عن ابن عمر رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال :

(١) انظر محمود وأفنت عثمان: رئاسة الدولة فى الفقه الإسلامى، ص ٣٦٤.

(على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة).^(١)

وقال صلى الله عليه وسلم : (من خرج من الطاعة وفـارق الجماعة ثم مات مات ميتة جاهلية)^(٢) ، ومن قاتل تحت راية عمية يغضب للمعصية ويقاتل للمعصية فليس من أمتي^(٣)

ومن أمثال الواجبات التي تلزم الرعية دفع الزكوات التي أوجبها الشارع في الانعام والزروع وعروفي التجارة . وكذا دفع الضرائب التي فرضتها الدولة للصرف منها على المصالح العامة مادامت الزكوات لم تنف بالصرف على هذه المصالح . وكذا يجب على الأمة الانقياد لمن نصبهم الإمام على الأقالي من الولاة والقضاة

(١) مسلم : صحيح مسلم بشرح النووي، باب وجوب طاعة الأئمة في غير معصية ، ج ٢ ، ص ٢٢٦ .

(٢) أي كما كان يموت أهل الجاهلية على الفوضى من غير إمام لهم .

(٣) رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه (باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن) ، ج ١٢ ، ص ٢٢٩ .

وقادة الجيوش . وعلى هؤلاء الذين نصبهم الامام أيضا الانتقياد
للإمام في كل ماسه من قوانين تنظم سلطتهم ، وإذا عزلهم من
مناصبهم لم يجز لهم أن يأتوا الامتثال لهذا العزل والشرط العام
في كل حال أن تكون هذه الأوامر في غير معصية الله تعالى^(١).

ثانيا : حق النعرة :

أي القيام بنعرته إذا احتاج الأمر الى ذلك ، فمادام يسير
في حكمه على طريق الحق فقد وجب على سائر الأمة نعرته على
البغاة وكل من رفع عليه السلاح ، حتى إذا فرغ وأسر الإمام في
الحروب التي تقوم بين المسلمين وغيرهم فإنه يجب على المسلمين
كافة أن يعملوا ما فيه انقاذه امتثالا لأمر الشارع بنعرته^(٢).

لأن نعرة الإمام الحق في الواقع ما هي الا نعرة للمسلمين

(١) انظر محمد رشيد رضا : الخلافة أو الإمامة العظمى ، ص ٢٧ ومما
بعدها ، رئاسة الدولة الإسلامية في الفقه الإسلامي ، ص ٣٦٦ .

(٢) انظر الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٢٠ .

وتأييد له في العمل على أن يكون الدين قائما وكفا للمعتدين عن
كل ما يمكن أن يصدر عنهم من جرائم.^(١)

ثالثا: جعل راتب له ، يكفيه ومن يعوله ، فان رئيس الدولة يشغل نفسه
بواجبات الرياسة التي ستتحوذ على كل وقته ، مما لا يترك له
فرصة السعي في اكتساب رزقه ، يقول صديق خان ^(٢) (ان الخليفة
فرد من أفراد المسلمين له حق في بيت مالهم كسائر الناس ،
فيأخذ منه ما يأخذه من هو مماثل له في الدرجة وله مزية خصوصية
هي قيامه بمصالح لا ينهي للقيام بها غيره ، وله أجره عمل في
بيت المال ، فان الله سبحانه قد سوغ للعامل على المدققة أن
يأخذ نصيبا منها ، فكذلك الإجرة له بحسب ما يستحقه منها . فسادا

(١) انظر ابن جماعة : تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام ، ص ٧١ .

(٢) هو محمد صديق خان البخاري القنوجي أبو الطيب من رجال النهضة
الإسلامية ولد عام ١٢٤٨هـ في قنوج بالهند وتعلم في دهلي وتزوج
بملكة بهوبال ولقب بنواب عالي ، توفي سنة ١٣٠٧هـ . له تصانيف
كثيرة بالعربية والفارسية منها أبجد العلوم ، فتح البيبان في
مقاصد القرآن ، نيل المرام من تفسيرات الأحكام ، الروضة الندية
انظر ترجمته في الاعلام ، ج ٦ ، ص ١٦٨ .

(١)
ويحترف للمسلمين فيه) .

وكذلك أكل عمر نظير قيامه بأمر الخلافة ، ومــــع أن المسلمين كانوا قد فرضوا لكل من أبى بكر وعمر مقداراً من المال نظير تفرغه للقيام بمهام الخلافة ، إلا أن كلا منهما كان يأخذ ما يحتاج اليه فعلاً من هذا المقدار المفروض له ويتورع عن أخذ ما زاد عن حاجته ، فيرد مابقى من هذا المقدار الذى فرضه له المسلمون الى بيت مال المسلمين. فقد كان أبو بكر يشتغل بالتجارة قبل اختياره خليفة للمسلمين وظل يشتغل بها بمــــد توليته الخلافة مدة ستة أشهر ، إلا أنه رأى أن اشتغاله بالتجارة يشغله عما يجب أن يفرغ له جهده من أمور الأمة فقال: (لا والله ما يملح أمور الناس التجارة وما يملحهم إلا التفرغ لهم والنظر فى شأنهم ، ولابد لعيالى ما يملحهم) . فترك التجارة واستنق من مال المسلمين ما يملحه ويملح عياله يوماً بيوم

(١) رواه البغوى فى مصابيح السنة (باب رزق الولاة وهداياهم) ، ج ٢ ، ص ٧٢ ، ورواه التبريزى عن عائشة رضى الله عنها ، شكاة المصابيح ، ج ٢ ، ص ١١٠٦ ، انظر الدهلوى: حجة الله بالفسسة ، ص ١٥٠ ، القاسمى : نظام الحكم فى الشريعة ، ج ١ ، ص ٥٦٢ .

(٢) انظر محمد الخضرى : محاضرات فى تاريخ الأمم الاسلامية ، ج ١ ، ص ١٩٥ .

ونفقة حجه وعمرته . وكانوا قد فرضوا له في السنة ستة آلاف درهم ، ولشدة احتياظه وورعه رضى الله عنه في أن لا يأخذ من مال المسلمين إلا المقدار الذى كان يحتاج اليه فعلا ، أمر عندمها حضرته الوفاة ببرد مابقى من هذا المال ، فقال (ردوا ما عندنا من مال المسلمين فانى لا أصيب من هذا المال شيئا ، وان أرضى التى بمكان كذا وكذا للمسلمين بما أصبت من أموالهم ، فرفع ذلك الى عمر فقال عمر : لقد أتعب من بعده)^(١)

وسار على هذا النهج الخليفة الثانى عمر رضى الله عنه . فقد رسم لنفسه سياسة حكيمة فيها العبرة والعظة لمن أتى بعده من ولاية أمور المسلمين في الحكومات الاملاية ، قال رضى الله عنه : (انى أنزلت نفسى من مال الله بمنزلة ولى اليتيم ، ان احتجت أخذت منه فاذا أيسرت رددته فان استغنيت استعففت)^(٢)

وهذا التشديد من أبى بكر وعمر رضى الله عنهما ، وهذا الاحتياط فى الأخذ من أموال المسلمين الا ماكانا فى حاجة اليه بالفعل ، يجعلنا نقول : (ان راتب الامام وكل من ولى ولاية عامة

(١) انظر محمد الخضرى: محاضرات فى تاريخ الأمم الاسلامية ، ج ١ ، ص ١٩٥

(٢) انظر جلال الدين عبد الرحمن السيوطى : الاشباة والنظائير ، ص ١٢١

يجب ألا يكون زائداً عن حاجته وبالقدر اللائق بمن يشغل منصبه ،
(١)
ويتناسب مع الحالة الاقتصادية للدولة الإسلامية في زمنه) .

رابعاً: حق اخباره بأحوال من ولاهم المناصب العامة كالولاء والقضاة اذا
انحرفوا عن الطريق الذي كلّفوا بسلوكه ، وكذلك لأنّ الامام مكلف
شرعاً بمتابعة أعمال هؤلاء ومراقبتهم . لذلك فان الرعايا
المسلمين لدينهم ووطنهم ولولاء أمورهم يجب عليهم مساعدة الامام
في هذا الحق وامطاءه الاخبار والانجازات التي كلف بها هؤلاء
شريطة الاخلاص والصدق وألا يكون للمخبر أي غرض أو هدف غير
المصلحة العامة . والامام لانك عليه أعباء كثيرة وأعمال جسيمة
فلا بد له من المقربين المسلمين ليعطونه الأخبار بأحوال ولوائه
وقضاياه . ولإطاقة له على متابعة أعمالهم ومراقبة سيرهم بنفسه
الا اذا عاونته الأمة في ذلك وقدمت اليه كافة المعاملات
والارشادات المخلفة حتى يحقق ما أملت الأمة فيه من اسعاد
الرعية ونهضة البلاد .

(١) انظر محمد رأفت عثمان: رئاسة الدولة في الفقه الاسلامي ، ص
٣٦٨

خامساً : النصيحة للإمام وهذا حق مشترك للأمة على الإمام وللإمام على الأمة ، وذلك أن الإسلام قد جعل من قواعده النصيحة لله ولرسوله ولكتابيه ولأئمة المسلمين . لقوله صلى الله عليه وسلم :
(الدين النصيحة قلنا لمن يا رسول الله ، قال لله ،
(١) ولكتابيه ، ولرسوله ، ولأئمة المسلمين وعامتهم) .

فالنصيحة كلمة جامعة معناها حيازة الحظ للمنصوح . فهي عماد الدين وقوامه . وقد ذكر الإمام الجليل النووي في شرحه لهذا الحديث كلاماً نفيساً بين فيه معنى النصيحة فقال رحمه الله

النصيحة لله تعالى : تنصرف إلى الإيمان به ونفى الشريك عنه وترك الاتحاد في صفاته ووصفه بصفات الكمال والجلال كليهما وتنزيهه سبحانه وتعالى من جميع النقائص والقيام بطاعته واجتناب معصيته والحب فيه والبغض فيه وموالاته من أطاعته ومعاداته من عصاه وجهاد من كفر به والإعتراف بنعمته وشكركه عليها والاخلاص إليه في جميع الأمور .

والنصيحة لكتابيه سبحانه وتعالى :

الإيمان بأنه كلام الله تعالى وتنزيله لا يشبهه شيء من كلام الخلق ولا يقدر على مثله أحد من الخلق ثم تعظيمه وتلاوته حق تلاوته وتحسينها والخشوع عندها وإقامة حروفه في التلاوة والذب عنه لتأويل المحرفين وتعرض الطاعنين والتصديق بمسما

(١) رواه مسلم في صحيحه عن تميم الداري (باب الدين النصيحة) ، ج ٢ ص ٣٢ .

فيه والوقوف مع أحكامه وتفهم علومه وأمثاله والاعتبار بمواعظه
والتفكر في عجائبه والعمل بمحكمه والتسليم لمتشابهه ونشر
علومه والدعاء اليه^(١).

وأما النصيحة لرسول الله صلى الله عليه وسلم:
فتمديقه على الرسالة والإيمان بجميع ما جاء به وطاعته
في أمره ونهيه ونصرتة حيا وميتا ومعاداة من عاداه وموالة من
والة واعظام حقه وتوقيره واحياء طريقته وسنته وبث دعوته ونشر
شريعته ونفي التهمة عنها واستشارة علومها والتفقه في معانيها
والدعاء اليها والتلف في تعلمها وتعليمها واعظامها واجلالها
والتأنب عند قراءتها والامساك عن الكلام فيها بغير علم واجلال
أهلها لانتسابهم اليها والتخلق بأخلاقه والتأنب بآدابه ومجبة
أهل بيته وأصحابه ومجانبة من ابتدع في سنته أو تعرض لأحد من
أصحابه ونحو ذلك^(٢).

وأما النصيحة لائمة المسلمين فهي :
(معاونتهم على الحق وطاعتهم فيه وأمرهم به وتنبيههم
وتذكيرهم برفق ولطف واعلامهم بما غفلوا عنه ولم يبلغهم من
حقوق المسلمين) وأرشادهم اذا هفوا وتنبيههم اذا غفلوا

(١) انظر شرح الامام النووي على صحيح مسلم ، ج ٢ ، ص ٢٨٠

(٢) انظر المرجع السابق، ج ٢ ، ص ٢٨٠

وتحذيرهم من سوء يراد بهم ، ونعمرهم فى جمع الكلمة لهم ورد
القلوب النافرة اليهم .

وقد زخرت كتب الاسلام بأخبار ونماذج الولاة والحكام فسى
السلم والحرب على السواء ، فلقد كتب أبو عبيده بن الجراح
ومعاذ بن جبل رضى الله عنهما الى أمير المؤمنين ع — بن
الخطاب رضى الله عنه فقالا :

(أما بعد :

فانا عهدناك وأمر نفك لك مهم ، فأصبحت وقد وليت أمر هذه
الامة أحمرها وأسودها يجلى بين يديك الطديق والعدو والشريف
والوضيع ولكل حمة من العدل فانظر كيف أنت ياعمر ؟ وانا نعوذ
بالله أن تنزل كتابنا سوى المنزل الذى نزل من قلوبنا)^(١)

فماذا كان جواب عمر رضى الله عنه ؟ كتب اليهما : (وقد
صدقتما فتعهدانى منكما بكتاب فلاغنى لى عنكما)^(٢)

فلا عجب أن تسود هذه الروح المسلمين فقد رباهم الاملام على
النصيحة لائمة المسلمين وعامتهم ، والنصح لايعنى النقد فقط
ولكنه يعنى التعاون على كل اصلاح .

والتنبيه الى الحق وقد يكون فى كتاب بحيث لايطلع عليه

(١) انظر رفيق العظم : أشهر مشاهير الاسلام فى الحرب والسياسة ،

ج ٢ ، ص ٤٥٩ .

(٢) انظر المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٤٥٩ .

إلا المنصوح كما فعل أبو عبيده ومعاذ رضى الله عنهما، وقد يكون
فى مجلس بشرط خلوى النية وأن يكون المقمود الحقيقى النصيحة
وأن تكون بلياقة وذكاء ويتعامل يليق بآداب الملوك والسلالة
(١)
ومخاطبتهم .

وأما النصيحة لعامة المسلمين:

وهم من عدا ولائ الأمر فارشادهم لمصالحهم فى آخرتهم
ودنياهم وكف الأذى عنهم فيعلمهم ما يجهلون من دينهم ويعينهم
عليه بالقول والفعل وتشر عوراتهم ودخلاتهم ودفع المضار
عنهم وجلب المنافع لهم وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر
برفق وإخلاص والشفقة عليهم وتوقير كبيرهم والرحمة بمفيريهم
وتعهدهم بالموعظة الحسنة وترك غشهم وحدهم وأن يحب لهم ما يحب
لنفسه من الخير ويكره لهم ما يكره لنفسه من المكروه والذنب عن

(١) قال الخطابى رحمه الله (ومن النصيحة لهم الصلاة خلفهم والجهاد
معيهم وأداء الصدقات اليهم وترك الخروج بالسيف عليهم إذا ظهر
منهم حيف أو سوء عشرة وأن لا يفرروا بالشقاء الكاذب عليهم وأن
يدعن لهم بالصلاح) وهذا كله على أن المراد بأئمة المسلمين
الخلفاء وغيرهم ممن يقوم بأمور المسلمين من أصحاب الولايات
(انظر شرح الامام النووى على صحيح الامام مسلم ، ج ٢ ، ص ٢٩) .

(١) أموالهم وأعراضهم وغير ذلك من أحوالهم بالقول والفعل.)

ولقد كان المسلمون يدركون هذه الواجبات حكما ومحكومين فيطلب الحاكم من رعيته النصيحة وأن تقومه إذا رأت فيهم أعوجاجا. وكان المسلمون الأوائل يدركون هذا الواجب عليهم ، فإذا رأوا الحاكم في حاجة إلى النصح قاموا بواجب النصيحة له

(١) انظر شرح الإمام النووي على صحيح الإمام مسلم ، ج ٢ ، ص ٣٨ . وقد قام أحد علماء القرن الثامن وهو الإمام بدر الدين بن جماعة في حصر ما للخليفة من حقوق على الأمة نوجزها مع ما فيها من تداخل:
أولا: بذل الطاعة له ظاهرا وباطنا في كل ما يأمر به أو ينهى عنه ما لم يكن معصية .

ثانيا: بذل النصيحة له سرا وعلانية فالرسول عليه الصلاة والسلام يقول: (الدين النصيحة . قالوا: لمن يا رسول الله . قال: لله ولرسوله ، ولأئمة المسلمين وعامتهم) رواه مسلم .

ثالثا: القيام بنصرتهم وبذل المجهود في ذلك لما فيه من نصرة المسلمين وإقامة حرمة الدين وكف أيدي المعتدين .

رابعا: أن يعرف له عظيم حقه وما يجب من تعظيم قدره . ولذلك كان العلماء الأعلام يعظمون حرمتهم ويلبسون دعوتهم مع زهدهم وورعهم .

خامسا: إيقاظه عند غفلته وإرشاده عند هفوته شفقة عليه . وحفظا لدينه وعرضه وميانه له .

سادسا: تحذيره من عدو يقصده بسوء أو حاسد يرومه بأذى . ومن كل شيء يخاف عليه منه .

سابعا: إعلامه بسير عماله الذين هو مطالب بهم ومشغول الذمة بسببهم لينظر في نفسه في خللي ذمته وللامة في مصالح ملكه ورعيته .

XX

ثامنا: اعانته على ما تحمله من أعباء مصالح الأمة.. فأحق من
أعين على ذلك ولاة الأمر.

تاسعا: رد القلوب النافرة عنه اليه وجمع محبة الناس عليه
لما في ذلك من مصالح الأمة وانتظام أحوال الأمة.

عاشرا: الذب عنه بالقول والفعل وبالمال والنفس والأهل فـ
الظاهر والباطن.

(انظر ابن جماعة: تحرير الأحكام في تدبير أهل الاسلام ،
ص ٦١ ، ٦٤ ، طاهر القاسمي : نظام الحكم في الشريعة
والتاريخ ، ج ١، ص ٣٥٨ ، ٣٦٠ ، محمد ملام مذكور : معالم
الدولة الإسلامية ، ص ٢٨٧)

الفصل الرابع

المسئولية

(مسئولية الخليفة أو الامام في النظام الاسلامي)

المسئولية هي : تحمل التبعية .

أوجبها الاسلام على كل فرد من أفراد الأمة فلا يوجد في الاسلام من هو بمنأى عن المسئولية ابتداءً من الخليفة حتى أصغر فرد في المجتمع .

فكل فرد مسئول عن أعماله وأقواله ، أمام الله عز وجل في الآخرة الى جانب مسئوليته في الدنيا تجاه المجتمع الذي يعيش فيه .

فالاسلام لا يمنح لولي الأمر أو رئيس الدولة عصمة تمنع عنه النصح والتوجيه ، وتعفيه من بعض ما يكون على أبناء الأمة من واجبات فهو رجل اختارته الأمة ليكون ممثلاً لها، ويتولى الاشراف على أمورها وتبديـر شئونها (١) .

وألزمته بأن لا يخرج عن أحكام الشريعة فكان من الطبيعي تحقيقها

(١) انظر محمد يوسف موسى : نظام الحكم في الاسلام ، ص ١٩٧ ، محمد رأفت عثمان : رئاسة الدولة في الفقه الاسلامي، ص ٤٢٦ ، ٤٢٨ ، سعيد عبدالمنعم الحكيم : الرقابة على أعمال الادارة في الشريعة الاسلامية والنظم المعاصرة ، ص ٢٨٧ .

للعادلة والمساواة واستجابة للمنطق أن يسأل عن كل عمل مخالـسـف
 للشريعة سواءً تعمد هذا العمل ، أم وقع منه نتيجة غفلة أو اهمـال
 مادام كل فرد في الأمة يسأل عن أعماله المخالفة للشريعة ، وعلى هذا
 فان الخليفة يكون مسئولاً أمام الله عز وجل في الآخرة ومسئولاً أمام
 الأمة في الدنيا ، وذلك عن الأفعال والتصرفات التي تخالف ما يقضى به
 (١)
 (٢)
 الشرع .

(١) انظر عبد القادر عوده : التشريع الجنائي الاسلامي ، ج ١ ، ص ٤٤ ،
 محمد رأفت عثمان: رئاسة الدولة في الفقه الاسلامي ، ص ٤٢٦ ، ٤٢٧ ،
 ابن القيم : اعلام الموقعين ، ج ٢ ، ص ١١٤ ، سعيد عبد المنعم
 الحكيم: الرقابة على أعمال الإدارة في الشريعة الإسلامية والنظم
 المعاصرة ، ص ٢٨٨ .

(٢) أما بالنسبة للنظم الدستورية الوضعية فان المسئولية فيها
 تختلف حسب النظام القائم فان كان:
 (أ) النظام برلمانياً:

فاننا نجد أن المبدأ المقرر هو عدم مسئولية رئيس
 الدولة ، سواءً كان ملكاً أو رئيساً جمهورياً ويترتب على
 هذا المبدأ جملة أحكام أهمها:

(١) ضمان الاستقلال المالي لرئيس الدولة . وتختلف
 الدول في تحديد نطاق هذا الضمان أو الأخذ به .
 فبينما تلجأ بعض الدول الى النفي في دساتيرها على
 عدم جواز تخفيض مخصصات رئيس الدولة تلجأ دول
 أخرى الى عدم جواز تخفيض هذه المخصصات أو
 زيادتها أثناء مدة رئاسة رئيس الدولة أو حكمه .

XX

(٢) أنه لا يجوز توجيه أى انتقادات لرئيس الدولة كما لا يجوز مطالبتـه باستعمال سلطته الدستورية أو سلطة من سلطاته أو استغلال اسمه أو سلطته فى المناسبات البرلمانية .

(٣) أن أوامر رئيس الدولة لاتخلى الوزراء من المسؤولية .

(٤) أنه لا يمكن عزل رئيس الدولة ، أو طرده من الخدمة أو تجريده من سلطاته .

(٥) عدم مسئوليته الجنائية .

وهنا تختلف مدى المسؤولية بحسب ما اذا كان رئيس الدولة ملكا أو رئيس جمهورية فاذا كان ملكا فهو لايسأل جنائيا ، وفقا للقاعدة الدستورية بأن (الملك ذاته معونة لامتى) .

أما اذا كان رئيسا للجمهورية ، فهو كقاعدة عامة يسأل جنائيا عن الجرائم التى لاتتعلق بمهام وظيفته .

أما الجرائم المتعلقة بهذه الوظيفة فهو يسأل عنها فى بعضى الحالات حيث يختلف نطاق هذه المسؤولية الجنائية باختلاف هذه النظم .

فبينما نجد الدستور الايطالى يحدد نطاق هذه المسؤولية بحريمتى الخيانة العظمى والاعتداء على الدستور نجد الدستاتير الفرنسية تحددنها بجريمة الخيانة العظمى فقط .

XX

أما إذا انتهت مدة الرئاسة ، أو عزل وفقاً للقواعد السابقة ، فإنه يعامل، كالأشخاص العاديين ، عن كافة المخالفات التي ارتكبها، خلال فترة رئاسته إلا ما اتهم منها بآداء واجبات وظيفته .

وان هذا الاختلاف بين النظام الإسلامي الفريد والنظام الغربي يرجع إلى اختلاف وظيفة المسؤولية في كل من النظامين .

فتقوم هذه الوظيفة في النظام الإسلامي على تحقيق العدل وتقديمه على أية قيمة أو أي اعتبار آخر .

أما وظيفة المسؤولية في النظام الغربي فتقوم بوجه عام على حماية رئيس الدولة من الخضوع لأي تأثير سياسي عليه خاصة وأنه بوجه عام يعد رمز الدولة والحكم الذي تحتكم إليه القوى السياسية فيها .

فالاختلاف حول مسؤولية رئيس الدولة يرجع إلى اختلاف سلم القيم في كل منهما . فالنظام الإسلامي يقدم قيمة العدل على قيمة النظام ، بينما تقدم النظم الغربية قيمة النظام على قيمة العدل .

(انظر عبد الحميد متولى : الأنظمة السياسية والعبادى الدستورية العامة ، ص ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، محسن خليل : النظم السياسية والقانون الدستوري ، ص ٤١٨ ، ٤١٩ ، عبد الهادى بوطالب : النظم السياسية العالمية المعاصرة ، ص ٦١ ، ٦٢ ، ٧٧ ، أنور رسلان : النظم السياسية ، ص ٢٤٧ ، صلاح دبور : الخليفة توليته وعزله ، ص ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٩ ، حازم عبد المتعال الصعدي : النظرية الإسلامية في الدولة مع المقارنة بنظرية الدولة في الفقه الدستوري الحديث ، ص ١٣١) .

المسئولية الدنيوية :

ان الخليفة مسئول عن أقواله وأفعاله كسائر الناس ، كما هو مسئول أمام الله يوم القيامة ، ولكن مسئوليته في الدنيا تكون أمام الأمة ، ذلك أن الولاية أمانة في الايلام ، وكل مؤتمن مسئول عما أئتمن عليه أمام صاحب الأمانة . لهذا فالخليفة مسئول عما أئتمن عليه من حقوق الأمة التي وكلته وأنبأته عنها في إدارة شؤونها والتكفل بميانة حقوقها. (١)

ونجد مبدأ المسئولية في الدنيا ظاهرا وواضحا في نصوص القرآن الكريم والسنة المعطهرة .

١- في القرآن الكريم :

قوله سبحانه وتعالى (ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) (٢)

(١) انظر فؤاد النادى: رئيس الدولة بين الشريعة الاسلامية والنظم الدستورية المعاصرة ، ص ٢٧٥ ، محمد ضياء الدين الرشيد: النظريات السياسية الاسلامية ، ص ٢٩٣ . عبدالرزاق السنهوري : الخلافة ، ص ١٧٩ ، ابن تيمية : السياسة الشرعية ، ص ١٥ ، الحكيم : الرقابة على أعمال الإدارة مرجع سابق ، ص ٢٩٢ .

(٢) الآية ٥٨ من سورة النساء

وقد ذكر العلماء في تفسير هذه الآية (أن الخطاب فيها موجه الى ولاية الأمر بأداء الأمانات الى أهلها وأن يحكموا بالعدل بين الناس، وأن يقوموا برعاية الرعية وحملهم على موجب الدين والشرعة ، ورد الظلمات ، وأن الله سبحانه وتعالى أمرهم بالرجوع الى الكتاب والسنة فيما أشكل عليهم. (١)

وقوله تعالى: (ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون). (٢)

وفي الآية دليل على ايجاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على المؤمنين وأن لهم حق الرقابة على الحكام وعلى غيرهم ، وهذا يعنى أن هؤلاء الخافعين للرقابة مسئولون عن أعمالهم أمام المؤمنين.

(١) انظر الزمخشري : الكشاف ، ج ١ ، ص ٤٠٥ ، القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ، ج ٥ ، ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ابن تيمية : السياسة الشرعية ، ص ١٥٠.

(٢) الآية ١٠٤ من سورة آل عمران.

٢- وفى النسبة :

ماروى ابن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال (ألا
كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته فالأمير الذى على الناس راع
وهو مسئول عن رعيته والرجل راع على أهل بيته وهو مسئول عنهم
والمرأة راعية على بيت بعلها وولده هى مسئولة عنهم والعبد
راع على مال سيده وهو مسئول عنه ألا فكلكم راع وكلكم مسئول من
رعيته) (١)

الى غير ذلك من الأحاديث التى تبين عظم المسئولية . هذا
ويلاحظ أنه حتى بالنسبة للمسئولية الأخروية فان القاعدة فى
الإسلام أن كل ما هو معاقب عليه أخروياً يجب على المجتمع أن
ينظمه دنيوياً ويترتب عليه الجزاء دنيوياً فالفعل المكون
للمعمية يؤثر دائماً فى كيان الجماعة ويهدد وجودها إذا انتشر
واستشرى فيها . (٢)

(١) رواء مسلم فى صحيحه ، باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر
والحث على الرفق ، ج ١٢ ، ص ٢١٣ .

(٢) انظر الرقابة على أعمال الإدارة فى الشريعة الإسلامية ، مرجع
سابق ، ص ٢٩٥ .

ومسئولية الامام الدنيوية نوعان:

(أ) مسئولية شخصية اجتماعية :- وهي

أن الامام فرد من أفراد الرعية يجوز عليه مايجوز على غيره من الرعية كما قرر ذلك معظم الفقهاء فهو مدعى ومدعى عليه ومسئول عن متالفة وجنایاته ، فيؤخذ بالقصاص اذا قتل عمدا ، وتقطع يده اذا سرق ، ويحد اذا قذف أو زنا ، ويسأل عما يحدث أبناءه القصر وزوجته شأنه في ذلك شأن غيره . قال الامام القرطبي:

(أجمع العلماء على أن السلطان يقتضي من نفسه ان تعدى على أحد الرعية ، اذ هو واحد منهم ، وانما له مزية النظر لهم كالوصي والوكيل ، وذلك لا يمنع القصاص ، وليس بينه وبين العامة فرق في أحكام الله عز وجل)^(١)

ويؤكد هذا المعنى الامام ابن قدامة رحمه الله في كتابه المفنى حيث يقول:

(ويجرى القصاص ، بين الولاة والمماليك ، وبين الرعية ، لعموم

(١) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ، ج ٢ ، ص ٢٢٨ .

الآيات ، ولأن المؤمنين تتكافأ دماؤهم ولا نعلم في ذلك
(١)
خلافاً .

(ب) مسئولية سياسية وهي : أوسع نطاقاً من مسئولية الأفراد جميعاً فهو يتحمل على عاتقه القيام بشئون الدولة وتدبير أمورهما ، وتشمل مسئوليته كفالة كل ماهر أساس وحيوي بالنسبة لكل مسلم . وفي ذلك يقول الإمام ابن حزم :- (فرض على الأغنياء في كل بلد أن يقوموا بفقرائهم ويجبرهم السلطان على ذلك ان لم تقسم الزكوات بهم ولو في سائر أموال المسلمين فيقام لهم بمسألة يأكلون من القوت الذي لابد منه ، ومن اللباس للشتاء والعياف

(١) ابن قدامة : المغنى ، ج ٨ ، ص ٢٨٣ ، انظر الشاطبي : الموافقات في أصول الأحكام ، ج ٢ ، ص ١٧٩ . وهذه التسوية بين السلطان والرعية ليست الا في نظم الحكم في الشريعة الإسلامية .

أما النظم الوضعية فانها تميز الحاكم بالحصانة (انظر عبد الحميد متولى : القانون الدستوري والأنظمة السياسية ، ص ٢٢٢ ، محسن خليل : النظم السياسية والقانون الدستوري ، ص ٤١٨ ، ٤١٩ ، صلاح الدين ديبوس : الخليفة توليته ومزله (مسئولية رئيس الدولة في النظم الدستورية الغربية) ، ص ٥٦ ، فتحى الدريز : خصائص التشريع الإسلامى في السياسة والحكم ، ص ١٨٣) .

(١) بمثل ذلك ويمكن يكنهم من المطر والصيف وعيون العارة).

ولهذا الخليفة مسئول عن كل تصرفاته السياسية أمام الأمة، لأنه يستمد سلطانه من الأمة، ويعتمد في بقائه على هذا السلطان على ثقته به ونظرة في مصالحها، فهو لا يعدو أن يكون نائباً عنها في مباشرة شئونها، ومقتضى هذا أن يكون الخليفة مسئولاً عن كافة تصرفاته أمامها. (٢) فيما لو انفرد بأمر من الأمور العامة دون الرجوع إلى أصحاب الحل والعقد.

وقد فهم الخلفاء الراشدون هذه المسؤولية كما فهمتها الرعية وعرفوا نطاق تطبيقها ومداها.

فهذا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر الصديق رضي الله عنه يقول في أول خطبة له بعد توليته الخلافة مبيناً مسؤوليته وحدود هذه المسؤولية: (أيها الناس انى قد وليت عليكم ولست بخيركم فان أحسنت فأعينونى وان أسأت فقومونى .. أطيعونى ما أطعت الله

(١) انظر ابن حزم: المحلى، ج ٦، ص ٢٢٤م (ومن الفقهاء من يرى التزام الدولة بأن توفر الحاجات التي حد الكفاية الوسيطة - أي حد اشباع حاجات أوساط الناس، لأن في ذلك تحقيقاً لمقاصد الشرع من اشباع الضرورات والحاجات فبهما يستقيم للفرد أمر الدين والدنيا)، العز بن عبد السلام: قواعد الأحكام في مصالح الأناس، ج ٢، ص ٧١، الشاطبي: الموافقات، ج ٢، ص ٥٨، ٥٩، فتحى الدرينى: الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده، ص ١١٠، محمد الطاهر بن عاشور: مقاصد الشريعة الإسلامية، ص ٩٩.

(٢) انظر محمد رأفت عثمان: رئاسة الدولة في الفقه الإسلامى، ص ٢٦٦، ٢٦٨.

(١)

ورسوله .فاذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لى عليكم).

وقال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه لما ولى الخليفة :

(٢)

(ان رأيتم فى اعوجاجا فقوموني).

ومسئولية الخليفة ليست فقط مقصورة على التصرفات التى تصدر منه ، بل تشمل كذلك تصرفات عماله ، فمسئولية الخليفة تشمل كل ما يترتب على تصرفات السلطان العامة .

وقد اتفق العلماء على أن الحدود تقام على الامام فمن دونه من الأئمة والوزراء ، كما تقام على غيرهم ، فلا فرق بينهم وبين غيرهم من الناس .^(٣)

(١) ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ٥ ، ص ٢٤٨ ، ابن قتيبة : الامامة والسياسة ، ج ١ ، ص ٢٧ ، ٢٨ السيوطى : تاريخ الخلفاء ، ص ٦٩ .

(٢) انظر المرجع السابق .

(٣) انظر محمد أبو زهرة : الجريمة والعقوبة فى الفقه الاسلامى ، ص ٢٢٨ ، ٢٢٤ ، ٢٣٥ ، عبد القادر عودة : التشريع الجنائى الاسلامى ، ج ١ ، ص ٢٢٠ ، محمود شلتوت : من توجيهات الاسلام ، ص ٥٦٤ ، الحكيم : الرقابة على أعمال الإدارة ، ص ٣١٩ .

المسئولية الأخروية :

إن الخليفة كما سبقت الإشارة مسئول عن أفعاله وتصرفاته أمام الله في الآخرة ، مثله في ذلك مثل أى فرد عادى في الأمة .

ونجد مبدأ المسئولية في الآخرة ظاهرا وواضحا في نصوص القرآن الكريم والسنة المظهرة .

١- في القرآن الكريم :

قوله سبحانه وتعالى (ولتجزى كل نفس بما كسبت وهمم لا يظلمون) ^(١) . وقوله تعالى (يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمدا بعيدا) ^(٢) .
وقوله تعالى (كل نفس بما كسبت رهينة) ^(٣) .

فهذه الآيات وغيرها تدل دلالة واضحة على مسئولية الإنسان الأخروية .

٢- في السنة :

ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في خطبة الوداع (أيها الناس إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم إلى أن تلقوا ربكم . كحرمة يومكم هذا وكحرمة شهركم هذا ، وانكم ستلقون ربكم فيسألکم عن أعمالکم ، وقد بلغت فمن كانت عنده أمانة فليؤدها إلى من ائتمنه...) ^(٤) .

(١) الآية ٢٢ من سورة الجاثية (٢) الآية ٢٠ من سورة آل عمران .
(٣) الآية ٢١ من سورة الطور .
(٤) انظر ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ، ص ٦٠٣ ، مسند الامام أحمد ابن حنبل ، ج ٣ ، ص ٢٠٣٦ .

ونبه على الله عليه وسلم الى عظم مسئولية ولاية الأمر فقال :

(ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاشي
 لرعيته الا حرم الله عليه الجنة)^(١)

الى غير ذلك من الأحاديث التي توضح عظم المسئولية
 الأخرى.

(١) رواه مسلم في صحيحه عن معقل بن يسار ، (باب استحقاق الوالى
 الفاشي لرعيته النار) ، ج ٢ ، ص ١٦٥ .

الفصل الخامس

إختيار الاعوان ومراقبتهم

من الواجبات الملقة على عاتق رئيس الدولة فى الاسلام ادارة
شئون الدولة على خير وجه لتحقيق الصالح العام.

ولما كان لى الأمر لا يستطيع أن ينفق وحده بأعباء الحكم
ومسئوليته ، والوفاء بواجباته ، وهى من الكثرة بحيث تلقى على عاتقه
أعباء جسيمة هى أمانة مسئول عن آدائها أمام الله والناس، فانه مضطر
الى الامتناع بأبناء الأمة فى ادارة الدولة ، واسناد الوظائف اليهم ،
وهنا يتعين عليه أن يحتاط فى اختيار ولاته ونوابه وموظفيه ، ليسند
الأعمال الى من هم جديرون بها قادرون على تصريفها بما يحقق الخير
العام للناس، ولا يجوز أن يدخل رئيس الدولة فى اختيار أعوانه عامل
الهوى والغرض ، حتى لا يفسد الحكم وتهدد المصلحة العامة نتيجة اسناد
أعمال الدولة لغير الأكفاء ، اعتمادا على القرابة أو العداقة ، أو ما
الى ذلك من العوامل الشخصية التى يؤدى التمويل عليها الى افساد
الأوضاع فى الدولة واهتزاز كيانها.^(١)

وقد رسمت حكومة الرسول صلى الله عليه وسلم السياسة الادارية
الاسلامية فى عدم تولية الوظائف الحكومية الا للقادرين على القيام
بالعمل فيها على خير وجه بعيدا عن الميل الى جانب الهوى والمحابسة
والمجاملة فى التعيين ، فقد روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه

(١) انظر فتاوى الدرينى : الحق ومدى سلطان الدولة فى تنفيذه ، ص
١٠٧.

قال:-

(من ولى من أمر المسلمين شيئا فولى عليهم رجلا ، وهو يجد فيهم
(١)
أصلح للمسلمين منه ، فقد خان الله ورسوله وجماعة المؤمنين) .

فإن عدل عن الأحق الأصلح الى غيره مع عدم وجود ما يبرر ذلك
فقد خان الله ورسوله والمؤمنين ودخل فيما نهى الله سبحانه وتعالى
عنه في قوله : (يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا
(٢)
أماناتكم وأنتم تعلمون) .

ولكون الولاية أمانة يجب أداؤها لمستحقيها ، فقد قال الرسول
صلى الله عليه وسلم مبينا في كلامه لأبي ذر رضى الله عنه الامسارة
(انها أمانة وأنها يوم القيامة خزي وندامة الا من أخذها بحقها وأدى
(٣)
الذى عليه فيها) .

(١) رواه الحاكم في المستدرک عن ابن عباس رضى الله عنه ، (كتاب
الأحكام) ، ٤ج ، ٩٢٥ ، ابن تيمية : السياسة الشرعية ، ص ٥٧ .

(٢) الآية ٢٧ من سورة الأنفال .
(٣) رواه مسلم في صحيحه عن أبي ذر قال (قلت يا رسول الله ألا
تستعملني قال: ففرب بيده على منكبي ثم قال يا أبا ذر انسك
ضعيف وانها أمانة) . مسلم : صحيح مسلم ، (باب كراهية الامسارة
بغير ضرورة) ، ١٢ج ، ٢٠٩٥ .

وكان صلى الله عليه وسلم لا يولى العمل لمن طلبه ، فقد روى أن
 قوما دخلوا عليه فسألوه ولاية فقال: (أنا لا تولى أمرنا هذا من طلبه)^(١)
 وقال عليه الصلاة والسلام لعبد الرحمن ابن سمرة : (يا عبد الرحمن
 لا تسأل الإمارة فانك ان أعطيتها من غير مسألة أعنت عليها) وان
 أعطيتها من مسألة وكلت اليها)^(٢) كما سبق توضيح ذلك .

وقد وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم الأصول الأولى للسياسة
 الرقابية على أعمال الولاة فكان عليه الصلاة والسلام لا يكتفى بمجرد
 اختيار عماله ويكشف أحوالهم ويحاسبهم بعد الانتهاء من العمل كما
 سبقت الإشارة اليه في قصة ابن التبة حينما استعمله على صدقات بنى
 سليم .

(١) رواه البخاري عن أبي موسى رضي الله عنه قال (دخلت على النبي
 صلى الله عليه وسلم أنا ورجلان من قومي فقال أحد الرجلين :
 أمرنا يا رسول الله ، وقال الآخر مثله فقال عليه الصلاة
 والسلام (أنا لا تولى هذا من سأل ولا من حري عليه) . صحيح البخاري ،
 (كتاب الأحكام) ، ج ٩ ، ص ٨٠ ، مسلم : صحيح مسلم (باب النهي عن
 طلب الإمارة) ، ج ١٢ ، ص ٢٠٧ .

(٢) رواه مسلم في صحيحه ، (باب النهي عن طلب الإمارة) ، ج ١٢ ، ص
 ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

وقال عليه الصلاة والسلام: (من استعملناه على عمل ورزقناه رزقا
(١)
فما أخذ بعد ذلك فهو غلول) .

وقد جرى خلفاء الرسول صلى الله عليه وسلم من بعده على سنته
في الإشراف على العمال واختيارهم من أولى العلم والفعل والتقوى
وامدادهم بالنصح ومراقبتهم . فمن وصايا وتوجيهات خليفة رسول الله
صلى الله عليه وسلم أبى بكر رضى الله عنه ما قاله ليزيد بن أبى
سفيان ، لما أرسله على رأس جيش الى الشام :-

(اذا دخلت بلاد العدو فكن بعيدا من الحملة فانى لا آمن عليك
الجملة ، واستظهر بالزاد وسر بالادلاء ، ولا تقاتل مجروحا فان بعضه ليس
منه . واحترس من البيات فان فى العرب غرة (٢) واقلل من الكلام فان لك

(١) انظر ابن القيم: الطرق الحكيمة فى السياسة الشرعية ، ص ٢٤٨ ،
عبد الرحمن تاج: السياسة الشرعية والفقه الاسلامى ، ص ٤١ ، ٤٢ ،
الكتانى: التراتيب الادارية ، ج ١ ، ص ٢٣٦ ، على يوسف السبكى:
نظام الحكم والادارة فى العهد النبوى والخلافة الراشدة ، ص ٦٢ ،
محمد كرد على : الادارة الاسلامية فى عز العرب ، ص ١٣ ، على على
منصور : نظم الحكم والادارة فى الشريعة الاسلامية ، ص ٢٣١ ، أحمد
ابراهيم أبو سن: الادارة فى الاسلام ، ص ٢٦ .

(٢) العزة هى الغفلة ، أى أوقع بهم ليلا من دون أن يعلموا .

ماوعى عنك وإذا أتاك كتابي فأنفذه فانما اعمل على حسب انفاذه . وإذا قدمت عليك وفود العجم فأنزلهم معظم عسكري وأسبغ عليهم النفقة ، وامنع الناس عن محادثتهم ، ليخرجوا جاهلين كما دخلوا جاهلين ، واقبل من الناس علانيتهم وكلهم الى الله في سرائرهم ، ولا تجس عسكرك فتفخه ، ولا تهمله فتفسده .^(١)

وكان رضى الله عنه يفتش الولاة والعمال ويقول : (ما أغبط أحدا بالامارة) ومن رآه منهم ضعف عن تحمل أعباء الولاية عزله . ومن عزلهم خالد بن سعيد . وقال فيه :-

(لعل ذلك يكون خيرا له في دينه ، ولا ينقص ذلك من قدره ، وأوصى به الوالى الجديد شرحبيل بن حسنة وقال له : (تذكر مكانته من الاسلام ، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفى وهو عنه وال (أى راغى)) .^(٢)

(١) انظر على على منصور؛ نظم الحكم والادارة مرجع سابق، ص ٢٨٣، محمد كرد على : الادارة الاسلامية في عز العرب ، ص ٢٦، ٢٧، القطب طبلية بنظام الادارة فى الاسلام ، ص ١٢٠ .

(٢) نظم الحكم والادارة مرجع سابق، ص ٢٨١، أنور الرفاعى : النظم الاسلامية ، ص ٧٣ .

وسار على نفس هذا الأسلوب الخليفة الثانى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فكان يراقب عماله وولاته مراقبة دقيقة ، وقد تعمّدت أساليبه فى الرقابة فكان اذا استعمل عاملا كتب له عهدا وأشهد عليه رهطا واشترط عليه ألا يتخذ بابا دون الناس^(١) . وكان يكتب أموال عماله عند التولية ويسألهم عما ظروا عليها من زيادة ويأمرهم اذا عادوا أن يدخلوا نهارا ليكشف ماعادوا به^(٢) .

ومن سياسته رضى الله عنه فى استكشاف الأخبار عن ولاته أنه سأل أهل حمص عن أميرهم عبد الله بن قرط^(٣) فقالوا : خير أمير الا أنه قد بنى عليه يكون فيها ، فأمر عمر أحد رجاله فجمع خطبا وأحرق باب عليه^(٤) الأشير.

-
- (١) انظر محمد كرد على : الادارة الاسلامية فى عز العرب، ص ٣٠، على السبكي : نظام الحكم والادارة ، مرجع سابق، ص ١٨٥، مراد محمد على : الأساليب الادارية فى الاسلام، ص ٦٩.
- (٢) انظر الطماوى : السلطات الثلاث فى الاسلام ، ص ٢٥٤، حسين ابراهيم : النظم الاسلامية ، ص ١٥٣، الرقابة على أعمال الادارة مرجع سابق، ص ٤٠١.
- (٣) هو عبد الله بن قرط الشمالى الأزدي كان اسمه فى الجاهلية شيطاناً فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله وولاه أبو مبيدة بن الجراح مرتين على حمص فلم يزل عليها حتى توفي أبو مبيدة . (انظر ابن عبد البر : الاستيعاب فى أسماء الأصحاب، ج ٢، ص ٣٦٥).
- (٤) انظر المحب الطبرى : الرياض النضرية فى مناقب العشرة ، ج ٢، ص ٧٣.

كما أحرق باب قصر سعد بن أبي وقاص لما احتجب في قصره عن
(١)
الرعيصة .

وعلى هذا النهج الإداري في المراقبة والمتابعة سار أيضا كل من
عثمان وعلى رضي الله عنهما ، فكانا يكشفان أحوال عمالهم ويبعثون
العيون عليهم .

فقد بعث عثمان رضي الله عنه العيون لكشف أحوال عماله عندما
بلغه تغير حالهم واستشارهم بالدنيا ، ورجع هؤلاء المفتشين الى مقر
الخليفة معلنين أن ما وصل الى الخليفة مجرد اشاعات ليس لها أي أساس من
(٢)
المحة .

ونهج على بن أبي طالب رضي الله عنه نهج من سبقوه ، فكان

(١) ذكر الإمام ابن القيم في الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية أن
عمر بن الخطاب رضي الله عنه (دعا محمد بن مسلمة فقال: اذهب
الى سعد بالكوفة ، فحرق عليه باب قصره . ولا تحدثني أحدا حتى
تأتيني) ، فذهب الى الكوفة ، فاشترى من نبطي حزمة من حطب
وشرط عليه حملها الى قصر سعد ، فلما وصل اليه ألقى الحزمة
فيه وأضرم فيها النار ، فخرج سعد فقال (ما هذا؟) ، قال محمد
حزمة أمير المؤمنين ، فتركه حتى احترق ثم انصرف الى
المدينة) ، انظر الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية ، ص ١٦٠ ،
عبد الرحمن تاج : السياسة الشرعية والفقه الاسلامي ، ص ١٥٠ .

(٢) انظر الرقابة على أعمال الإدارة في الشريعة الاسلامية والنظم
المعاصرة ، ص ٤١٦ .

يراقب عماله ويرشدهم ويضع لهم المنهاج الذى يسرون عليه ، فقد أوصى
أحد عماله بأهل عمله فقال:-

(إذا قدمت عليهم فلا تبعن لهم كسوة شتاء ولا صيف ولا رزقاً
يأكلونه ، ولا دابة يعملون عليها ولا تضرب أحدا منهم سوطاً واحداً ففى
درهم ، ولا تقمه فى طلب درهم ، ولا تبع لأحد منهم عن صافى شئ من
الخراج ، فانما أمرنا أن نأخذ العفو منهم)^(١)

وكان هدية رضى الله عنه وهدى أصحابه من قبل هدى نبينا محمد
صلى الله عليه وسلم فى الأسوة والتنظيم والإدارة والمراقبة والتوجيه
واختيار الأعوان فقد صارت سياستهم الإدارية مثلاً يحتذى.

وصفحات التاريخ الإسلامى تحدثنا عن باقى الخلفاء والروساء فى
أخذهم الولاة والعمال بالنصح والإرشاد وبالشدة والحزم فى مراقبتهم
على أعمالهم وحسابهم وتمرفاتهم رائدهم فى ذلك المصلحة العامة
للمسلمين ، وإقرار الحق والعدل وقطع نوازع الشر من النفوس الضعيفة .
(٢)

ولا يرتاب منصف فى أن الرقابة على الموظفين أمر حتمى تفرضه
طبيعة العمل وتنادى به المصلحة الفردية والجماعية خصوصاً مع الذين
ماتت ضمائرهم وضعفت فيهم عقيدة الاخلاق فيما أسند اليهم ، وفقدوا
احساسهم بتقدير المسئولية حتى يقوم من ورائهم وأزع السلطان وتنزل
بهم العقوبات التى يستحقونها ، عندئذ يستقيم الأمر وتنزه الأئمة من

(١) انظر أبى يوسف : الخراج ، ص ١٦ ، ١٧ ، أبى عبيد القاسم :
الاموال ، ص ٦٢ ، محمد كرد على : الإدارة الإسلامية فى عز العرب ،
ص ٥٩ .

(٢) انظر أبو الحمد موسى : النظم الإسلامية ، ص ٨٤ .

الرشوة ، والنفوس من الخبث ويظهر المجتمع من الشرور والمفاسد
فتنتظم الأعمال وتسرع الخطى الى مافيه خير الامة الاسلامية وسعادتها.^(١)

(١) انظر سعيد عبد المنعم الحكيم: الرقابة على أعمال الإدارة في
الشرعة الإسلامية والنظم المعاصرة ، ص ٤٠٧.

خاتمة

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات ...

وبعد:

فقد توصلت فى بحثى هذا الى أن الاسلام دين شامل يوجه الناس الى مصالحهم فى الدنيا ومعادتهم فى الآخرة بما يبين لهم من العقائد والأحكام وما يشرع لهم من النظم التى تكفل لهم السعادة والأمن والاستقرار فلم يسلبهم حريتهم ولم يبلغ ارادتهم وانما ترك لهم حريتهم فى الحدود التى رسمها لهم . ولم يحس عليهم كل ما ينبغى أن يتركوا وانما ترك لهم مقولا تبصر وقلوبا تستذكر ، وأذن لهم أن يتوخوا الخير والصواب والمصلحة العامة والمصالح الخاصة طبقا لتعاليمه .

كما رأينا أن الاسلام عندما جاء وخاطب البشرية فى واقعها كان يعلم أن ظروف الخلق تختلف باختلاف الأزمنة والبيئات . ولهذا وسع من التشريعات والنظم ما يصلح لكل زمان ومكان فجاء الاسلام عقيدة ونظاما دينيا ودولة ، دينا يوحد الدولة ودولة تحرس الدين .

فقرر مبادئ خالدة باقية متجددة تتمف بشيات الأصول التى لاتعدل ولاتبدل وتطور الفروع التى تقبل التبديل والتعديل حسبما تقتضى الظروف والملايسات يمدق هذا على المبادئ والنظريات الاسلامية المختلفة ونسب مقدماتها النظريات السياسية الاسلامية المستمدة من الكتاب الكريم والسنة المطهرة .

فقد عرفت البشرية كثيرا من نظم الحكم والحكومات ، ولكل نظام أساسه الذى يقوم عليه وغايته التى يهدف اليها .

وقد رأينا كيف كانت حال الحكومات المجاورة للجزيرة العربية والمعاصرة للحكومة النبوية ، كحكومة الفرس التى كان نظام الحكم فيها استبداديا يقوم على تألية الملك لاستمداده سلطته من مقام أعلى وهو ما يعرف بنظرية الحق الإلهى المقدس . وقد رأينا كيف كانت التطبيقية والتفاضل تسيطر على هذا المجتمع ، والظلم والظفيان يصبح الشعب ويمسه وارهاق الرعية بأنواع الضرائب والسخرة ولأحوال لهم ولا قوة . ورأينا كيف كان نظام الحكم عند الرومان الذى قام على النظام الأوتوقراطى وهو نظام الحكم الفردى الاستبدادى المعول على الحاكم فى تصريف الأمور فهو رئيس الكنييسة وحاميها ومفسر عقائدها ونائب الله فى الأرض والقائد الأعلى للجيش وموزع السلطات .

فالحاكم فى نظر الجيرنطيين ذا صفة الهية ، لا يعقب لحكمه لأنه ينفذ إرادة السماء فلا ثورى ولا محاسبة ولا وزن إلا لما يمليه على الأمة من أوامر أضفى عليها بتوجيه من كهنة الكنييسة قدسية لا تقبل المناقشة ولا النقد بل السمع والطاعة ولاشئ غيرها .

وكان كل همه مع أفراد حكومته توفير سبل الراحة وجلب المصالح واكثار ثروة الامبراطور على حساب فقر وابتزاز ثروات الشعب وارهاقه

الذى تحول الى عبيد يباعون ويشتررون كما تباع البهائم عندما يربس
السيد ذلك.

كما رأينا كيف كان حال العرب قبل الاسلام قبائل موزعة وعشائر
متخامة لا يجمعهم دين ولا سلطان ، ولا شريعة اجتماعية عادلة بل الاعراف
والتقاليد التى كانت تتحكم فيهم من غير وعى ولا عدل ، فشيخ القبيلة
هو الرئيس والقاضى والمتصرف فى المال وقائد الجند وهو كل شئ فى
القبيلة ، اليه يتحاكمون فى منازعاتهم ، وعنده تعقد المعاهدات وعلى
يده تخمد الحروب أو تشعل. وهكذا كانت الاحكام تير حسب الاعسراف
والتقاليد ، وكان الناس يتطلعون الى منقذ لهم مما هم فيه من الفوضى
والانطراب ونظام الطبقة.

فأرسل الله اليهم رسولا من أنفسهم يدعوهم الى عبادة الله وحده
لاشرى له ، ويهديهم الى مافيه خيرهم وملاحهم أرسله بالعدل الذى قامت
به السموات والارض فبين لهم العقيدة والحلال والحرام.

فجاءت رسالته صلى الله عليه وسلم كاملة متكاملة لما يحتاج
اليه البشر فى دينهم ودنياهم ، وجاءت عالمية فهى لم تقتصر على جيل
معين أو عصر أو عصور خاصة كما سبقها من الشرائع بل هى للأجيال
والعصور كلها الى أن يرث الله الارض ومن عليها.

فكان نبينا محمد صلى الله عليه وسلم رسولا يدعو ، وقائدا
 يجاهد ، واماما ينفذ ، وحكما ، وحاكما يقض . فنفذ صلوات الله وسلامه
 عليه ما أمر به رب العزة والجلال من تبليغ للرسالة وأداء للمانة ،
 وحكم بين الناس بالعدل .

فقامت بالاسلام أول حكومة على وجه الأرض هي قدوة للحكومات .
 رأينا كيف تكاملت فيها الهياكل التنظيمية والإدارية منذ أن هاجر صلى
 الله عليه وسلم من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة تلك الهجرة ذات
 الأثر الحاسم في انتشار الاسلام ، وفي تكوين الدولة الإسلامية الأولى .

كما رأينا كيف أقام صلى الله عليه وسلم الأئمة والدولة ، وكيف
 أدى المسجد النبوي الشريف دوره العظيم كمقر للحكومة الإسلامية ودارا
 للعلماء ، وللشورى ، وللتعليم ، ولاستقبال الوفود ، ولانطلاق البعثات
 والغزوات والسرايا ، وللضيافة .

وكيف أن النبي صلى الله عليه وسلم بمفاته رئيسا للدولة
 الجديدة وضع الأسس القوية والدعائم الشائنة للعلاقة بين سكان المدينة
 من المهاجرين والأنصار واليهود بما اشتملت عليه الوثيقة التي نظمت
 تلك العلاقة وأقرت اليهود على دينهم وأموالهم وشرط لهم واشترط عليهم
 ، فكانت أول تنظيم وضع بعد الهجرة على اعتبار أن الاسلام أسس
 للمواطنة في الدولة الإسلامية الجديدة التي قامت في المدينة المنورة ،

وأحلت الوثيقة الرابطة الدينية محل الرابطة القبلية ، ونمت على اعتبار اليهود المقيمين في المدينة من مواطني الدولة ، وحددت مالهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات ، وأقرت الصحيفة بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو المرجع الوحيد للنظر في الخلافات التي غير ذلك من المبادئ التي ذكرتها في موضعها والتي لاتزال مرجعا للباحثين والمقننين الى يومنا هذا .

كما ذكرت أن حكومة الرسول صلى الله عليه وسلم قامت باختيار الأمراء والولاة ، وتوجيههم الى الأماكن المختلفة التي دخلها الاسلام لتعليم الناس أمور دينهم ، وإقامتهم للملاة ، وللحكم بينهم بما أمر الله فكان هؤلاء الولاة والعمال يمثلون حكومة رسول الله صلى الله عليه وسلم في تصريف الشئون ، ورعاية المصالح العامة والخاصة للمسلمين ، وفق الخمومات بينهم . وكان عليه الملاة والسلام دائم المراقبة والتوجيه والمتابعة لهؤلاء العمال ، وقد رأينا كيف كان يوجههم ويمدهم بالتمنح وكتبه الى العلاء بن الحفرم حينما أمره على البحرين ، وعمره ابن حزم حين ولاه على أهل اليمن من الأمثلة والشواهد على رعايته الممظف صلى الله عليه وسلم لأمر الرعية .

كما ذكرت أن من أعمال التنفيذ التي قام بها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث البعث والسرايا وتنظيم الجيوش واعداد الخطط للغزوات واستنفار الناس للخروج لجهاد أعداء الاسلام ونشر الاسلام .

وفى السياسة الخارجية وتكوين العلاقات الدولية ذكرت كيف كانت
 حكمة الممطفى صلى الله عليه وسلم فى اتخاذ وسائل وطرق فى ابلاغ الناس
 رسالة الاسلام العالمية وقد تمثل ذلك فى ارساله صلى الله عليه وسلم
 رسائل الى ملوك ورؤساء الدول المعاصرة للدولة الاسلامية ودعوتهم الى
 عبادة الله وحده لاشريك له والدخول فى الاسلام . وبينت كيف أن هؤلاء
 تلقوا رسالة الدين الجديد من غير أن يتألموا على صاحب الدعوة صلى
 الله عليه وسلم ، ومن غير أن يتضافروا على منعها من الانتشار . ولهذا
 تعليل بسيط وهو الحماية الربانية والعناية الالهية لهذا الدين الذى
 حمل للانسانية كل معانى السمو والرحمة والسماحة والعدل.

كما ذكرت كيف أقامت حكومة الرسول صلى الله عليه وسلم بيوت
 المال الذى نظم موارد الدولة الاسلامية تنظيما ماليا وفق مقتضيات
 العمر وظروفه من جباية المدقات واعطائها لمستحقيها وتوزيع الموارد
 توزيعا عادلا شمل جميع أفراد الرعية من المحتاجين من غير تفاضل ظالم
 ولا تقتير مغل.

كذلك أوفحت فى البحث نظام القضاء بين الناس ورفع الظلم عنهم
 وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذى كان يقضى بينهم بنفسه
 وكذا الخلفاء الراشدون الذين نصبوا أنفسهم لرفع المظالم عن
 المظلومين فساد العدل والأمن والاستقرار أرجاء الدولة الاسلامية .

وذكرت مبدأ فصل السلطات وأثبت أسبقية الفكر السياسى الإسلامى فى فصله للسلطات قبل الفكر الحديث مبينا أن هذه السلطات كانت فى عهد حكومة الرسول صلى الله عليه وسلم مجتمعة فى يده صلى الله عليه وسلم ، غير أنه لما اتسعت أعمال الحكومة الإسلامية ولم يكن من المتيسر أن يباشر الخليفة جميع أمور الدولة بنفسه فكروا فى توزيع هذه الأعمال ليتأتى آداؤها على النحو المطلوب ، وحتى لا تتعطل مصالح المسلمين لكثرتها . وذكرت تبريرات من نادى من المشرعين فى العصور الحديثة بفصل السلطات وهى منع الاستبداد وضمان العدالة .

وبينت أن مخافة الله عز وجل ومراقبته فى السر والعلن وعدم اتباع الهوى هى أساس العدل فى المعاملات فى الإسلام فلا تخضع السلطات فى الإسلام للاستبداد وإنما الخضوع لله عز وجل ومراقبته وخشيته . وأثبت أن توزيع وظائف الدولة الإسلامية على هيئات مستقلة ومتخصصة يراقب بعضها بعضا ، لا ينافى مبادئ الفكر الإسلامى فى السياسة ، فالشريعة الإسلامية أبعد الشرائع عن الجمود وأكثرها مرونة وقابلية للتلاؤم مع مختلف البيئات ومختلف ظروف الزمان والمكان ، وأن قواعد الفقه الإسلامى وأصوله ومقاصد الشريعة الإسلامية لاتمنع من الأخذ بهذا المبدأ (فصل السلطات) .

ثم ذكرت فى الباب الثانى الخلافة وتعرضت لتعريفها وأنها خلافة عن النبوة فى حراسة الدين وسياسة الدنيا ، وبينت الاجماع على وجوب اقامة خليفة للمسلمين مستدلا على ذلك بأدلة من القرآن الكريم والسنة النبوية والاجماع ، والعقل . ثم بعد أن بينت أن نصب الخليفة واجب ،

ذكرت الشروط التي يجب توافرها فيمن يرشح للخلافة .

وفي الفصل الثاني الذي خصته عن أهل الحل والعقد (أهل الشورى) بينت آراء العلماء في المقصود من أهل الحل والعقد ، والشروط الواجب توافرها فيهم ، وما يجب لهم على الأمة ، واختصاصات أهل الشورى ، وأهل الشورى في الصدر الأول ، وبعد عصر الراشدين ، وأهل الشورى في عصرنا اليوم وكيف يمكن جمعهم .

ثم ذكرت البيعة فعرفتها وبينت أنها عقد بين طرفين فالخليفة طرف والجماعة الإسلامية الطرف الثاني ، وبينت كيف كانت تقع في الصدر الأول ، وذكرت شروط البيعة .

وفي الفصل الرابع تحدث فيه عن الشورى فعرفتها وبينت دليل مشروعيتها من القرآن الكريم والسنة المطهرة ، ثم بينت حكمها وأقوال المفسرين وأدلتهم في حكمها وهل هي مندوبة أم واجبة؟ وذهبت مع الفريق الذي أوجبها وبينت وجهة النظر في الاختلاف حول وجوبها أو نذوبها ، وأثبت الرأي القائل بوجوبها بالدليل عليه من الكتاب والسنة وعمل الخلفاء الراشدين لأنها حق للمسلمين ومنهج من مناهج الحكم الإسلامي . ثم تعرضت لذكر القواعد التي تقوم عليها وبينت أنها حق مقرر للحاكميين وللمحكومين وليس أحد الطرفين أحق بها من الآخر ، وإن عرغى أمور الأمة على الشورى من واجبات الحكام تطبيقاً لنظام الحكم الإسلامي الذي يقوم على الشورى .

وبينت أن الشورى يجب أن تقوم على الاخلاص لله والرغبة فيما
عنده دون مصالح أو أهداف شخصية ، ثم تعرضت لبيان نطاق الشورى وبينت
أن الشورى مقيدة بنصوص القرآن الكريم والسنة الفعلية والقولية .

ثم ذكرت الرجوع عند التنازع بين أهل الشورى والخليفة وبينت
أن مرد التنازع هو إلى كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه
وسلم لقوله تبارك وتعالى (فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله
والرسول) (١).

أما الباب الثالث فقد خصمته بأمور تتعلق بالخلافة والامامة
فأفردت فصلاً عن وحدة الامامة وبينت انقسام العلماء فيها وأدلتهم
ورجعت القول بوحدها مبينة أن الاسلام دين التوحيد والوحدة يكسره
التفرق والتشتت ويدعو إلى أن تكون الأمة الاسلامية أمة واحدة تربطهم
رابطة واحدة هي رابطة العقيدة والدين وتجمعهم آصرة الايمان ، كما
يدعو الاسلام أن تكون لهم دولة واحدة (أن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا
ربكم فاعبدون) (٢).

وحكومة واحدة تطبق دستوراً واحداً هو كتاب الله وسنة رسوله

(١) الآية ١٥٩ من سورة النساء

(٢) الآية ٩٢ من سورة الانبياء

على الله عليه وسلم لهذا فان الوحدة واجتماع الكلمة وتوحيد المفهوم
أمر مطلوب من الأمة الإسلامية ضد أعداء الإسلام المتريصين به .

كما ذكرت واجبات الامام وحقوقه ولم أتفق مع الامام الماوردي في
حصرها في عشرة واجبات وبينت أن المصلحة تقتضى عدم تحديد واجبات
الامام وذلك لأن الحوادث متجددة والازمان تختلف ، فما يلائم عصرًا من
العصور قد لا يلائم العصر الآخر وهكذا .

وعرفت لمبدأ المسئولية على الخليفة أو الامام في النظام
الإسلامي وبينت أن الامام مسئول عن نفسه وأفراد أسرته من أولاد وزوجة
وأنه يتحمل أخطاءه كاملة وأخطاء من يعولهم من أسرته ، وأنه مسئول
أمام الله عز وجل في الآخرة ، ومسئول أمام الأمة في الدنيا وذلك عن
الأفعال والتصرفات التي تخالف ما يقضى بها الشرع لقوله تعالى (يوم تجد
كل نفس ما عملت من خير محضراً وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه
(١)
أمداً بعيداً) .

(٢) الآية ٢٠ من سورة آل عمران

وتعرضت للمسئولية السياسية وبينت أن مسؤولية الخليفة أوسع نطاقا ومدى من مسؤولية الأفراد جميعا فهو يحمل على عاتقه القيام بشئون الدولة وتدبير أمورها، وضربت أمثلة بخلفاء الممطفى على الله عليه وسلم وكيف أنهم فهموا هذه المسؤولية كما فهمتها الرعية ولم تأخذهم العزة بالآثم. فهذا المديق رضى الله عنه يقول فى خطاب التولية (أيها الناس انى وليت عليكم ولست بخيركم فان أحنت فأعينونى وان أمأت فقومونى .. أطيعونى ما أطعت الله ورسوله فاذا عصيت فلا طاعة لى عليكم) . ويقول الخليفة الثانى عمر رضى الله عنه لما ولى الخلافة (ان رأيتم فى اعوجاجا فقومونى) . فمسئولية الامام ليست فقط مقصورة على التصرفات التى تصدر منه بل تشمل كذلك تصرفات عماله ، فمسئولية الخليفة تشمل كل ما يترتب على تصرفات السلطة العامة من الوزراء والأمراء وغيرهم .

وذكرت أن من المهام المنوطة بالامام اختيار أعوانه وانتقاء الصالح منهم لتمند اليه مهام المعاونة وعلى الامام ألا يدخل فى اختيارهم جانب الهوى أو المداقة أو ما الى ذلك من العوامل الشخصية التى يؤدى التعويل عليها الى افساد الأوضاع فى الدولة ، واهتزاز كيانها واضمحلال شخصيتها . وبينت أن السياسة الادارية الاسلامية لحكومة الرسول صلى الله عليه وسلم هى المثل الذى يجب أن يحتذى به فى تعيين الموظفين ومراقبتهم ، فقد كانت سياسته على الله عليه وسلم فى تولية العمال اختيار القادرين الذين اشتهروا بالتقوى والعدل ولم يطلبوا

العمل الذى رشحوا له . ولم تقف حكومة الرسول صلى الله عليه وسلم فى اختيار الأئمة والأئمة فقط بل تابعت الإشراف والمراقبة والتوجيه للعمال والموظفين وتمنح أحوالهم وأمدادهم بالنصح واستقبال شكاوى الرعية عليهم والتحقيق فيها وعزل من يستحق العزل وإرشاد الغافل وتنبيهه .

وقد سار خلفاء المصطفى صلى الله عليه وسلم على طريقته فى المراقبة والمتابعة وإرسال المفتشين على العمال ورفع الظلم عن الرعية منهم وقد عزل صلى الله عليه وسلم العلاء بن الحضرمي عامله على البحرين حين شكاه وقد عبد قيس وثبت من صدق شكواه .

وأثبت فى البحث مرونة الفكر السياسى الإسلامى وأنه فكر ميسر لأوضاع الأفراد والجماعات وفق المصالح المتجددة ، ودلت على ذلك بجواز منح الخليفة أو الإمام سلطات استثنائية فى ظروف معينة تقتضى الحسم الفورى كوقت الحرب أو اشتعال فتنة تضر بمصالح المسلمين الدينية أو الدنيوية ، ومع ذلك فالإمام لا يعفى من المحاسبة على كل قراراته ومسئوليته التى نفاذها وتحملها فى تلك الفترة ، أمام أهل الشورى إذا تجاوز فيها ما قرره الشريعة أو ما رسمه أهل الحل والعقد من سياسة .

وهكذا يكون الفكر السياسى الإسلامى قد سبق القوانين الوضعية الحديثة بمرونته فلم يقف عند النصوص ويطبقها دون أعمال للعقل كما يدعى بعض المستشرقين بل يدرك الأخطار التى تحيك بالامة فيراعى المقاصد الشرعية ومصالح الأفراد والجماعات ويقدم الصالح منها وهو بهذا يكون قد سبق نظم الحكم الوضعى بهذه المرونة بألف وأربعمئة سنة وأما عن نظم الحكم الأخرى بالآتى :

أولاً: أن نظام الحكم الإسلامى ليس نظاماً شيوعراطياً فهو لا يجعل لرئيس الدولة أو الإمام فى الحكومة الإسلامية أى صفة الهيبة أو حق الهى فى تولي سلطته بل هو يعتمد من الأمة سلطانه حين تختاره لهذا المنصب الخطير ، وهو ليس إلا كأحد أفراد الأمة فليس الحقوق والواجبات وأن كان أثقلهم حملاً وتبعات فهو يؤخذ بالقصاص إذا قتل عامداً أو ظالماً ويلزم بالأموال التى يتلفها . وأيضا للأمة التى اختارته للحكم حق المراقبة على أعماله وسياسته .

وله حق الطاعة والنمرة فيما أمر الله عز وجل به ، ورسوله صلى الله عليه وسلم . وهذا بخلاف نظم الحكم الأخرى التى تعطى للحاكم حماية تجعله غير مسئول عما يفعل لأن ذاته معونة لاتمس .

ثانياً: ويحتاز الحكم الإسلامى بأنه ليس (ديكتاتورياً) أو استبدادياً على تعدد النظم الاستبدادية واختلاف صورها ، فإن الحاكم الأعلى فى أى نظام استبدادى لا يخضع للقانون ، ولا معقب لإرادته وسلطانه ، ولا يقيم للحريات العامة وزناً فهو يقوم على التعسف والقهر والجبروت وأنه بهذا لا يجتمع فى قرن واحد مع نظام الحكم الإسلامى أى نظام من أنظمة الحكم فى العالم . هذا النظام الذى يقوم على الشورى بأمر القرآن الكريم وبتطبيقات سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم الذى أعطت حكومته القدوة للحكومات ولنظم الحكم على وجه الأرض ، كما يقوم على العدل ولو مع الأعْداء ، ويكفل للبرية جميعاً الحريات على تعدد أنواعها ويحقق المساواة

فى الحقوق والواجبات.

شالشا: الحكم الاسلامى ليس حكما ديمقراطيا بمفهوم الديمقراطية عند
الاغريقى القدامى ، ولا بمفهومها الغربى المعاصر . ذلك أن كلمة
الديمقراطية تعنى (حكم الشعب للشعب) والشعب الذى كان له
الرأى فى الحكم فى نظر اليونان القدامى هم طبقة السادة دون
سواد الشعب.^(١)

على حين أنه فى الاسلام هم أبناء الأمة جميعا ذوو الرأى
والتفكير السديد ولأن ارادة الشعب من ناحية أخرى لامعقب لها فى
النظم الديمقراطية الحققة فى قديم الزمن ، على حين أن ارادة
الشعب التى لها اعتبارها فى النظام الاسلامى هى التى لاتخالف عن
أمر الله ورسوله وشريعته فان الشريعة هى صاحبة السلطان
والسيادة العليا.

تلك هى أهم المزايا والخصائص التى امتاز بها نظام الحكم
الاسلامى على غيره من نظم الحكم الأخرى والتى توصلت إليها فى
بحثى هذا.

(١) انظر محمد يوسف موسى : نظام الحكم فى الاسلام ، ص ٢١٣ .

ولكن هل يمكن أن يطلق على نظام الحكم في الإسلام أي مسمى من المسميات الحديثة والمطلحات الجديدة طالما أنه شامل لمصالح الإنسان في الدنيا والآخرة ؟ وللجواب على ذلك نقول:

أنه لما كان لنظام الحكم في الإسلام انفراديته عن النظم الأخرى التي لا يمكن أن يقارن بها، وأنه النظام الوحيد الفريد الذي كفل ويكفل لمن طبقه التطبيق الصحيح المعادة والطمأنينة والأمن والاستقرار وخصوصاً في هذا العصر المليء بالاضطرابات فإنه سيظل ويبقى نظام الحكم الإسلامي ليس له مثيل فلا يوصف بغير الإسلام فهو النظام الإسلامي وكفى. النظام الذي غايته حفظ الدين وحراسته وسياسة أمور الأمة بحسب شريعة الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ليعمل الناس بالتمسك به إلى خير الدنيا والآخرة.

ولهذا فإن النظام الإسلامي بناء قوى متماسكة يعمل في ظل قواعد محكمة ويسعى إلى أهداف وغايات تؤدي إلى سعادة البشر في حياتهم الدنيوية والآخروية.

وختاماً أسأل الله عز وجل أن تكون هذه الرسالة مساهمة متواضعة من أجل إظهار مزايا نظام الحكم في الإسلام وإجلال معالم فكره السياسي وإيضاح الحقائق لمن ينكر على الإسلام شعوله لأمر الدنيا والآخرة وأنه دين ودولة ، ولنبين لهؤلاء أن مبادئ الإسلام وتعاليمه وخصوصاً في نظم الحكم صالحة لكل زمان ومكان ومتبقية النيراني الوضوء لتخليص الإنسانية المعذبة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وصدق الحق تبارك وتعالى

حيث يقول:

(أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون)^(١)
ويقول سبحانه في آية أخرى:
(ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين
لا يعلمون)^(٢)

x x

(١) الآية ٥٠ من سورة المائدة
(٢) الآية ١٨ من سورة الجاثية

ثبت
المصادر والمراجع

أولا : القرآن الكريم

ثانيا : السنة المطهرة

- ١- صحيح البخارى
- ٢- صحيح مسلم
- ٣- سنن النسائي
- ٤- سنن أبى داود
- ٥- سنن الترمذى
- ٦- سنن ابن ماجه
- ٧- موطأ مالك
- ٨- مسند أحمد بن حنبل
- ٩- مسند الشافعى
- ١٠- المستدرک
- ١١- الدارقطنى
- ١٢- مشكاة المصابيح

ثالثا : مصادر البحث ومراجعته مرتبة على حسب حروف المعجم

(أ)

- ١- الأبحاث السامية فى المحاكم الإسلامية : للعلامة سيدى محمد المريرى ،
تطوان ، دار الطباعة المغربية ، منشورات معهد الجنرال
فرنكو للأبحاث العربية الأسبانية ، ١٩٥٥م .

- ٢- الاجتهاد فى الشريعة الاسلامية : للأستاذة حسن أحمد مرعى ، وهبة الزحيلي ، على الخفيف ، زكريا البرى ، مجموعة بحوث صدرت فى كتاب بعنوان " الاجتهاد فى الشريعة الاسلامية " ، الرياض ، اصدار المجلس العلمى لجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، مطبعة الجامعة ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ٣- الاجتهاد والتقليد والتعارض والترجيح : لفضيلة الشيخ عبدالوهاب خلاف ، القاهرة مطبعة البيان العربى .
- ٤- أحكام الذميين والمستأمنين فى دار الاسلام : للدكتور عبدالكريم زيدان ، بيروت مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- ٥- الأحكام السلطانية : تأليف أبى الحسن على بن محمد الماوردى ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٦هـ .
- ٦- الأحكام السلطانية : تأليف القاضى أبى يعلى الفراء الحنبلى ، تحقيق محمد حامد الفقى ، مصر ، مكتبة ومطبعة البابى الحلبي .
- ٧- أحكام القران : للامام أبوبكر الرازى المعروف بالجصاص ، بيروت ، دار الكتاب العربى .
- ٨- أحكام القران : للامام أبى بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربى ، دار احياء الكتب العربية .
- ٩- أحكام القانون الدولى فى الشريعة الاسلامية : للدكتور حامد سلطان
- ١٠- أحكام أهل الذمة : للامام شمس الدين أبى عبد الله ابن القيسم ، بيروت ، دار العلم للحلايين ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٣م .

- ١١- الإحكام فى أصول الأحكام : تأليف سيف الدين أبى الحسن محمد الأمدى
القاهرة ، مؤسسة الحلبي ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
- ١٢- الإحكام فى أصول الأحكام : للإمام ابن حزم ، بيروت ، دار الافاق
الجديدة ، الطعة الثانية ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ١٣- الإحكام فى تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضى والإمام :
للإمام القرافى ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، مكتبة
المطبوعات الإسلامية .
- ١٤- أخبار القضاة : تأليف وكيع بن خلف بن حيان ، القاهرة ، مطبعة
الاستقامة ، الطبعة الأولى ، ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م .
- ١٥- آداب الحرب فى الإسلام : لفيلة الشيخ محمد الخضر حسين ، القاهرة ،
دار الاعتماد ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- ١٦- أدب القاضى : للإمام أبى الحسن الماوردى ، بغداد ، مطبعة العانى ،
تحقيق محي الدين السرحان ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- ١٧- الإدارة الإسلامية فى عز العرب : تأليف محمد كرد على ، القاهرة ،
مطبعة مصر ١٩٣٤م .
- ١٨- الإدارة فى الإسلام : للدكتور أحمد إبراهيم أبوسن ، القاهرة ،
مكتبة وهبه ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ١٩- الإدارة فى صدر الإسلام " دراسة مقارنة " : تأليف الدكتور محمد
عبد العنعم خميس ، مصر ، المجلس الاعلى للشئون الإسلامية
" الكتاب التعون " .

- ٢٠- الإدارة في العصر الأموي : نجدة خمّاش ، دمشق ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ٢١- ارشاد الساري لشرح صحيح البخاري : تأليف أبي العباس شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني ، بيروت ، دار صادر .
- ٢٢- الارشاد الى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد : للإمام الحرمين عبد الملك ابن عبد الله الجويني ، تحقيق الدكتور محمد يوسف موسى وزميله ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ١٣٦٩هـ .
- ٢٣- الاستيعاب في أسماء الأصحاب : للإمام ابن عبد البر القرطبي ، طبع على حاشية الإصابة في تمييز الصحابة للقسطلاني ، المعروف بابن حجر ، مصر ، المكتبة التجارية الكبرى ، ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م .
- ٢٤- آسد الغابة في معرفة الصحابة : للإمام ابن الأثير المتوفى سنة ٦٣٠هـ .
- ٢٥- الاسلام دين ودولة ونظام : للعلامة الشيخ عبد الحى العمراني ، المغرب ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، ١٩٨٣م .
- ٢٦- الاسلام عقيدة وشريعة : لفضيلة الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت ، القاهرة ، بيروت ، دار الشروق ، الطبعة التاسعة ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- ٢٧- الاسلام وآمول الحكم : تأليف علي عبد الرازق ، بيروت ، دار مكتبة الحياة ، ١٩٧٨م .
- ٢٨- الاسلام والحضارة العربية : تأليف محمد كرد علي ، القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، الطبعة الثالثة ١٩٦٨م .

٢٩- الإسلام والإنسان : للدكتور ابراهيم عوفين ، القاهرة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

٣٠- الإسلام وأصول الحكم " دراسة ووثائق " : تأليف محمد عمارة ، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٢م .
٣١- الإسلام والخلافة في العصر الحديث " نقد كتاب الإسلام وأصول الحكم " ، تأليف الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس ، القاهرة ، دار التراث .

٣٢- الإسلام والخلافة : للدكتور رشدي عليان ، الرياض ، دار الرشيد للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
٣٣- الإسلام والعلاقات الدولية : للدكتور محمد الصادق عفيفي ، مكة المكرمة ، سلسلة دعوة الحق ، رابطة العالم الإسلامي ، ١٤٠٥هـ الكتاب (٣٦) .

٣٤- الإسلام والنصرانية : للامام الشيخ محمد عبده ، القاهرة ، دار المنار .

٣٥- الإسلام وفلسفة الحكم : الدكتور محمد عمارة ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الثانية ١٩٧٩م .
٣٦- الإسلام وأوضاعنا السياسية : للمرحوم الأستاذ عبد القادر عودة ، بيروت ، مؤسسة الرسالة .

٣٧- الإسلام والنظام الإداري : للدكتور مصطفى كمال وصفى ، القاهرة ، معهد الدراسات الإسلامية .

٣٨- أسنى المطالب شرح روض الطالب : للامام أبو زكريا الأنصاري ، القاهرة ، ١٣٠٦هـ .

- ٣٩- الأكتباه والنظائر : للامام جلال الدين السيوطى ، مصر ، مكتبة
ومطبعة مصطفى البابى الحلبي ، الطبعة الأخيرة ، ١٤٧٨هـ -
١٩٥٩م .
- ٤٠- أشهر مشاهير الاسلام فى الحرب والسياسة : تأليف رفيق العظم ،
بيروت ، دار الراشد العربى ، الطبعة السادسة ، ١٤٠٣هـ -
١٩٨٣م .
- ٤١- أصول الدين : للامام البغدادى ، بيروت ، دار الكتب العلمية ،
الطبعة الثالثة ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ٤٢- أصول السرخسى : للامام أبى بكر محمد بن سهل السرخسى ، القاهرة ،
دار الكتاب العربى ، ١٣٧٢هـ .
- ٤٣- أصول العلوم السياسية : للدكتور محمد على العوينى ، القاهرة ،
عالم الكتب ، ١٩٨١م .
- ٤٤- أصول النظام الاجتماعى فى الاسلام : لفيلة العلامة محمد الطاهر بن
هاشور ، الشركة التونسية للتوزيع ، ١٩٧٩م .
- ٤٥- الاقتصاد فى الاعتقاد : للامام أبى حامد الفرائسى ، بيروت ، دار
الكتب العلمية .
- ٤٦- آقضية رسول الله صلى الله عليه وسلم : للامام ابن الطلاع ، تحقيق
الدكتور محمد ضياء الدين الأعظمى ، القاهرة ، دار الكتاب
المصرى ، بيروت ، دار الكتاب اللبنانى ، الطبعة الأولى ،
١٢٩٨هـ - ١٩٧٨م .

- ٤٧- أعلام الموقعين : للإمام ابن القيم ، بيروت ، دار الجيل ، ١٩٧٣م .
- ٤٨- الى القران الكريم : لفضيلة الامام الاكبر الشيخ محمود شلتوت ،
القاهرة ، دار القلم .
- ٤٩- الإمامة العظمى : للعلامة سيد عبد القادر الفاسي ، فاس ، طبعت
بالمطبعة الحجرية بفاس .
- ٥٠- الإمامة في الاسلام : عارف تامر ، بيروت ، بغداد ، دار الكاتيب
العربي ، مكتبة النهضة .
- ٥١- الإمامة والسياسة : للإمام أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ،
القاهرة ، شركة ومطبعة البابي الحلبي ، الطبعة الثالثة ،
١٢٨٢هـ - ١٩٦٣م .
- ٥٢- الأمة والجماعة والسلطة : رضوان السيد ، بيروت ، دار اقرأ ،
الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .
- ٥٣- امتاع الآماع : تقى الدين المقرئى ، قطر ، الطبعة الثانية .
- ٥٤- الأم : للإمام الشافعى ، القاهرة ، دار الشعب ، ١٣٨٨هـ .
- ٥٥- الأم والملوك : لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى ، بيروت ، دار
سويدان ، الطبعة الثانية .
- ٥٦- الأموال : تأليف أبى عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق الدكتور محمد
خليل الجراس ، القاهرة ، منشورات مكتبة الكليات الأزهرية .
- ٥٧- الأموال فى دولة الخلافة : عبد القديم زلوم ، بيروت ، دار العلم
للملايين ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣م .

- ٥٨- انارة الدجى فى مغازى خير الورى : للعلامة أحمد بن محمد البدوى،
شرح فضيلة العلامة الشيخ حسن بن محمد المشاط ، جدة ، مطبعة
الأصفهانى ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
- ٥٩- الأنظمة السياسية والمبادئ الدستورية : تأليف الدكتور عبد الحميد
متولى ، الإسكندرية ، ١٩٥٨م .
- ٦٠- الأوضاع التشريعية فى الدول العربية : تأليف الدكتور محسن
محمصانى ، بيروت .
- ٦١- أوضح التفسير : تأليف محمد محمد عبد اللطيف الشهير بالخطيب ،
القاهرة ، المطبعة الأميرية ومكتبتها ، الطبعة السابعة .

(ب)

- ٦٢- بداية المجتهد ونهاية المقتصد : للإمام ابن رشد ، مصر ، مكتبة
البابى الحلبى ، الطبعة الثانية) ، ١٣٧٠هـ - ١٩٥٠م .
- ٦٣- البداية والنهاية : للإمام الحافظ ابن كثير .
- ٦٤- بدائع السلك فى طبائع الملك : تأليف أبى عبد الله بن الأزرق،
ليبيا ، تونس ، الدار العربية للكتاب ، دراسة وتحقيق
للدكتور محمد عبد الكريم .

٦٥- بحث فى التنظيم الإدارى فى الفكر الإسلامى : للآستاذ الدكتور حسن أبو ركة وعبدالعزیز أبو غنمية ، جدة ، مركز البحوث والتنمية، جامعة الملك عبدالعزیز ، كلية الاقتصاد والإدارة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

٦٦- البحر الزخار : للإمام المهدي لدين الله أحمد المرتضى ، المتوفى ٨٤٠هـ ، القاهرة ، مطبعة السعادة ، الطبعة الأولى، ١٣٦٦هـ .

٦٧- البحر المحيط : للإمام ابن حبان ، القاهرة ، مطبعة السعادة .

٦٨- بحث مؤتمر رسالة المسجد : جمع واعداد وطبع رابطة العالم الإسلامى ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

٦٩- البحوث الإسلامية : عبدالمعز عبد الستار وآخرين .

٧٠- البيئة الإدارية فى الجاهلية و صدر الاملام : تأليف الآستاذ محمد محمود فرغلى ، سلسلة دعوة الحق ، رابطة العالم الإسلامى ، ١٤٠٢هـ - " الكتاب السادس عشر .

٧١- البيان المطرب لنظام حكومة المغرب : لمؤلفه عبد الحميد بن أبى زيان ، الرباط ، مطبعة الأمنية ، الطبعة الثانية ، ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م .

(ت)

٧٢- تاج العروس من جواهر القاموس : للإمام محمد الشهير بمرتضى الزبيدى ، القاهرة ، الطبعة الأولى .

- ٧٣- تاريخ الاسلام السياس : تآليف الدكتور حسن ابراهيم حسن، القاهرة
مطبعة النهضة المصرية ، الطبعة الثامنة ، ١٩٧٤م .
- ٧٤- تاريخ الدولة العربية الاسلامية : تآليف الدكتور رشيد عبد الله
الجميل ، الرباط ، مكتبة المعارف ، الطبعة الاولى، ١٩٨٣م .
- ٧٥- تاريخ خليفة بن خياط ، تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمرى، بيروت،
مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- ٧٦- تاريخ الخلفاء: للإمام السيوطي، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد
القاهرة، المكتبة التجارية، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ - ١٩٥٩م .
- ٧٧- تاريخ التشريع : لفضيلة الشيخ ابراهيم دسوقي الشهاوى .
- ٧٨- تاريخ التشريع الاسلامى : تآليف الدكتور عبد العظيم شرف الدين ،
١٣٨٩هـ .
- ٧٩- تاريخ الفقه الاسلامى : لفضيلة الأستاذ محمد على السائس ، مصر ،
مكتبة ومطبعة مبيح .
- ٨٠- تاريخ قضاة الأندلس : تآليف أبو الحسن النباهى المالقي، بيروت،
المكتبة التجارية للطباعة والنشر .
- ٨١- التبر المسبوك فى نصيحة الملوك : للإمام الفزالى ، القاهرة،
مكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة الاولى ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م .
- ٨٢- تبصرة الحكام فى أصول الاقضية ومناهج الأحكام : للقاضى ابن فرحون
المالكي ، طبع على حاشية فتح العلى المالك فى الفتوى على
مذهب الامام مالك ، تآليف الشيخ عيش ، مصر ، مكتبة ومطبعة
البابى الحلبى ، الطبعة الأخيرة ، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م .

- ٨٢- التجسس وأحكامه فى الشريعة الإسلامية : تأليف محمد ركان الدغمى ،
عمان ، الجمعية التعاونية ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ٨٤- التحالف السياسى فى الإسلام : تأليف منير محمد الفضبان ، الأردن ،
مكتبة المنار ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- ٨٥- تحرير الأحكام فى تدبير أهل الإسلام : للإمام بدر الدين ابن جماعة ،
تحقيق ودراسة وتعليق الدكتور فؤاد عبد المنعم ، قطر ،
رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ٨٦- تحرير الملوك فى تدبير الملوك : لآبى الفضل بن الأعرج ، تحقيق
الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب
الجامعة .
- ٨٧- تحفة الآخوذ بشرح جامع الترمذى ، للإمام الحافظ أبو العلى
المباركفورى ، القاهرة ، مطبعة المدنى ، ١٣٨٣هـ .
- ٨٨- تحفة المحتاج بشرح المنهاج : للإمام شهاب الدين أحمد بن حجر
الهيثمى ، القاهرة ، المطبعة المصرية ، ١٢٩٠هـ .
- ٨٩- تخرىج الدلالات السمعية : لآبى الحسن الخزاعى ، القاهرة ، تحقيق
الأستاذ أحمد محمد أبو سلامه ، ١٤٠١هـ .
- ٩٠- التراتيب الإدارية : لفؤيلة العلامة عبدالحى الكتانى ، بيروت ،
دار احياء التراث .
- ٩١- تمهيل النظر وتعجيل الظفر فى اخلاق الحلك وسياسة الملك : تأليف
الإمام آبى الحسن الماوردى ، بيروت ، دار النهضة العربية .

٩٢- التشريع الجنائي الاسلامي مقارنا بالقانون الوضعي : تأليف الشهيد

عبدالقادر عودة ، الطبعة الخامسة ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .

٩٣- التشريع والقضاء في الاسلام : للممستشار أنور العمروسي ، الاسكندرية

مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٨٤م .

٩٤- تطور نظام الحكم و الادارة في المملكة العربية السعودية :

تأليف محمد توفيق صادق ، الرياض ، معهد الادارة العامة ،

الطبعة الاولى ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م .

٩٥- تطور النظريات والأنظمة السياسية : للدكتور عمار بوحوش الجزائر

المؤسسة الوطنية للكتاب ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٤م .

٩٦- التعريفات : تأليف الامام الشريف الجرجاني ، بيروت ، دار الكتب

العلمية ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٩٧- التعزيز في الشريعة الاسلامية : تأليف الدكتور عبدالعزيز عامر،

مصر ، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية ، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م .

٩٨- تفسير أبي السعود : للامام أبو السعود محمد محمد العماري، القاهرة

مطبعة صبيح .

٩٩- تفسير البغوي : للامام أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، القاهرة

مطبعة البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ، ١٣٧٥هـ .

١٠٠ تفسير التحرير والتنوير لفضيلة مفتي الديار التونسية الشيخ محمد

الطاهر بن عاشور .

١٠١ تفسير الجلالين : للامام جلال الدين المحلي، جلال الدين السيوطي،

القاهرة ، ١٣٧٠هـ .

١٠٢- تفسير الطبرى : للإمام محمد بن جرير الطبرى، القاهرة، المطبعة
الأميرية .

١٠٣- تفسير القرآن العظيم : للإمام أبى الفداء ابن كثير ، بيروت، دار
الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م .

١٠٤- التفسير الكبير : للإمام الفخر الرازى ، القاهرة .

١٠٥- تفسير المنار : للسيد محمد رشيد رضا ، القاهرة ، دار المنار،
١٣٧٣هـ .

١٠٦- تفسير النسفى : للإمام النسفى ، بيروت ، دار الكتاب العربى .

١٠٧- تفسير النصوص الجنائية : للدكتور محمد سليم العوا ، جده ، شركة
عكاظ ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ .

١٠٨- التفسير الواضح : لفضيلة المرحوم الدكتور محمد محمود حجازى،
القاهرة ، مطبعة الاستقلال، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .

١٠٩- التقنين والالزام " عرض ومناقشة " فقه النوازل : تأليف الشيخ
بكر بن عبد الله أبو زيد ، الرياض ، مطابع دار الهلال ،
الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

١١٠- التمهيد فى الرد على الملحدة والرافقة والخوارج والمعتزلة :
تأليف الإمام أبى بكر محمد بن الطيب الباقلانى ، القاهرة ،
دار الفكر العربى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر .

١١١- تنظيم الإسلام للمجتمع : لفضيلة الشيخ محمد أبو زهرة ، القاهرة،
دار الفكر العربى .

- ١١٢- التنظيمات الإدارية في الإسلام : تأليف محمد محمد جاهين، القاهرة
الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٨٤م .
- ١١٣- التيسير في أحكام التعير : تأليف المجلدى ، تقديم وتحقيق
موسى لقبال ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،
الطبعة الثانية ، ١٩٨١م .

(ج)

- ١١٤- الجامع لأحكام القرآن : لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى
القرطبي ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ، الطبعة
الأولى ١٢٥١هـ - ١٩٣٣م .
- ١١٥- الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامى " الجريمة " لفخيلة الشيخ
محمد أبو زهرة ، دار الفكر العربى .
- ١١٦- الجزية في الإسلام ومقارنتها بالنظام المالى عند الرومان والفرس
تأليف محمد يوسف النجرانى ، بيروت ، دار الفكر ، الطبعة
الأولى ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

(ح)

- ١١٧- حاشية ابن عابدين على الدر المختار : للعلامة محمد أمين الشهير
بإبن عابدين.
- ١١٨- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : للعلامة محمد عرفة الدسوقي ،
القاهرة ، طبع دار احياء الكتب العربية.
- ١١٩- حتمية الحل الاملاسن " تأملات في النظام السياسي " للدكتور
أبوالمعاطي أبو الفتوح ، القاهرة ، مطبعة الجبلاوى ، ١٩٧٢م .
- ١٢٠- حجة الله البالغة : للإمام ولي الله بن عبد الرحيم الدهلوى ،
القاهرة ، دار التراث ، الطبعة الأولى سنة ١٣٥٥هـ.
- ١٢١- الحريات العامة في الفكر والنظام السياسي في الاسلام : تأليف
الدكتور عبد الحكيم حسن العيسى ، دار الفكر العربي، ١٤٠٣هـ.
- ١٢٢- الحرية السياسية في الاسلام : تأليف أحمد شوقي الفنجري، الكويت،
دار القلم ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- ١٢٣- حرية الفكر في الاسلام : لففيلة الأستاذ عبد المتعال المعيدى ، دار
الفكر العربي ، الطبعة الثانية .
- ١٢٤- الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي، نشأتها وتطورها : تأليف
موسى لقيبال ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،
الطبعة الأولى ، ١٩٧١م .

- ١٢٥- الحسبة في الاسلام : لفضيلة الشيخ ابراهيم دسوقي الشهاوى :
القاهرة ، دار العروبة ، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م .
- ١٢٦- الحسبة ومسئولية الحكومات الاسلامية : للامام ابن تيمية ، القاهرة ،
دار الاسلام .
- ١٢٧- حضارة العرب : تأليف الدكتور غوستاف لويون ، نقله الى العربية
عادل زعيتر ، القاهرة ، مطبعة عيسى الحلبي .
- ١٢٨- الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري : تأليف ادم متز، نقله
الى العربية محمد عبد الهادى أبو ريذة ، بيروت ، دار
الكتاب العربي ، الطبعة الرابعة ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
- ١٢٩- الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده : للدكتور فتحي الدرينسى،
بيروت، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ .
- ١٣٠- الحقوق والواجبات والعلاقات الدولية في الاسلام : تأليف الدكتور
محمد رأفت عثمان ، بيروت ، دار اقرأ ، الطبعة الثالثة ،
١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م .
- ١٣١- حقيقة الاسلام وأصول الحكم : لفضيلة الشيخ محمد بخيت المطيعى،
القاهرة ، المكتبة السلفية ، ١٣٤٤هـ .
- ١٣٢- الحكم الاملى : للعلامة عبد الحى العمرانى ، الدار البيضاء ، دار
الرشاد الحديثة .
- ١٣٣- الحكم والادارة في الاسلام : للدكتور آكرم رملان ديرانيه ، جدة ،
دار الشروق ، الطبعة الاولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

١٣٤- حكومة الرسول : للعلامة الشيخ عبدالحى حسن العمرانى ، المغرب ،
ناس ، مطبعة النهضة .

١٣٥- حياة محمد صلى الله عليه وسلم : محمد حسين هيكل ، القاهرة ،
مكتبة النهضة .

(خ)

١٣٦- الخراج : للقاضى أبى يوسف ، القاهرة ، المطبعة السلفية ، الطبعة
الرابعة ، ١٣٩٢هـ .

١٣٧- الخراج : تأليف يحيى بن آدم القرشى ، باكستان ، المكتبة العلمية
الطبعة الأولى ، ١٣٩٥هـ .

١٣٨- الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية : محمد ضياء الدين
الرئيسى ، القاهرة ، دار الأنصار .

١٣٩- خصائص التشريع الإسلامى فى السياسة والحكم : للدكتور فتحى
الدرينى ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ .

١٤٠- الخطط : تأليف تقى الدين المقرئى ، بيروت ، دار صادر .

١٤١- خطة الحسبة فى النظر ، والتطبيق ، والتدوين : للأستاذ عبد الرحمن
الفاى ، الدار البيضاء ، دار الثقافة ، الطبعة الأولى ،

١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- ١٤٢- الخلافة أو الإمامة العظمى : للأستاذ السيد محمد رشيد رضا، ١٣٤١هـ.
 ١٤٣- الخلافة والإمامة : للأستاذ عبد الكريم الخطيب، القاهرة.
 ١٤٤- الخلافة : لفضيلة الشيخ محمد فرج السنهوري.
 ١٤٥- الخليفة ، توليته وعزله : للدكتور صلاح الدين ديهوس الاسكندرية ،
 مؤسسة شباب الجامعة.

(د)

- ١٤٦- دراسات اسلامية لأهم القضايا المعاصرة : عطية مقر، الكويت.
 ١٤٧- دراسات الحكومات المقارنة : للدكتور بكر العمري ، وابراهيم
 درويش ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٩٦هـ -
 ١٩٧٦م.
 ١٤٨- دراسات عربية و اسلامية : صالح أحمد العلي ، " تنظيمات الرسول
 صلى الله عليه وسلم الادارية في المدينة " ، بغداد ، مطبعة
 الاديب ، ١٤٥١هـ - ١٩٨٢م.
 ١٤٩- دراسات في التاريخ الاسلامي والنظم الاسلامية : تأليف ، مهدي
 جواتياتي ، تعريب وتحقيق الدكتور عطية القوصي ، الكويت ،
 وكالة المطبوعات ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٠م.
 ١٥٠- دراسات في حضارة الاسلام : تأليف هاملتون جب ، بيروت ، دار العلم
 للملايين ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٩م.

- ١٥١- دراسات في الفقه الإسلامى : اعداد الدكتور عبد الوهاب أبوسليمان ،
والدكتور محمد ابراهيم أحمد على ، مكة المكرمة ، الناشر
مركز البحث العلمى و احياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى
" الكتاب السادس والعشرون " .
- ١٥٢- دراسة فى السياسة الداخلية للمملكة العربية السعودية : للأستاذ
السيد أحمد حسن أحمد دحلان ، جدة ، دار الشروق ، الطبعة
الثانية ، ١٤٠٥هـ .
- ١٥٣- الدر المختار شرح تنوير الأبصار : للإمام محمد على الحنكلى ،
القاهرة ، المطبعة الميمنية .
- ١٥٤- دستور الحكم والسلطة فى القرآن والشرائع : تأليف رآفت شفيق
شنبور ، بيروت ، المكتبة العصرية ، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ .
- ١٥٥- دستور العلماء : تأليف الأحمدي نكري ، بيروت ، مؤسسة الأعلـمى
للمطبوعات ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٥هـ .
- ١٥٦- دفاع عن الشريعة : تأليف العلامة غلال الفاسى ، بيروت ، ١٩٧٢م .
- ١٥٧- دفاع عن العقيدة والشريعة ضد مطاعن المستشرقين : تأليف محمد
الفرالى ، القاهرة ، دار الكتب الحديثة ، الطبعة الرابعة
١٣٩٥هـ .
- ١٥٨- دولة الاسلام والعالم : تأليف محمد حميد الله الحيد آبادى ،
القاهرة ، سلسلة الثقافة الإسلامية ، ١٩٦٢م .
- ١٥٩- دولة الرسول فى المدينة : تأليف أحمد ابراهيم الشريف، الكويت .

١٦٠- الدولة في الاعلام : تأليف خالد محمد خالد ، القاهرة ، دار ثابت

للنشر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

١٦١- الدولة القانونية والنظام السياسي الاعلامي : للدكتور منير حميد

البياتي ، بغداد ، الدار العربية للطباعة ، الطبعة الأولى

١٣٩٩ هـ .

١٦٢- دولة الفكرة : فتحي عثمان ، القاهرة ، مكتبة وهبة .

١٦٣- الدولة والسيادة في الفقه الاسلامي : للدكتور فتحي عبد الكريم ،

القاهرة ، مكتبة وهبة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

١٦٤- الدولة في النظرية والتطبيق : تأليف هارولد لاسكي ، نقله الى

العربية أحمد غنيم ، كامل زهيرى ، بيروت ، دار الطليعة ،

الطبعة الثانية ، ١٩٦٣ م .

١٦٥- الدين والدولة في الاعلام : للدكتور مصطفى السباعي ، دمشق ،

١٩٥٢ م .

١٦٦- ديوان المظالم "نشأته وتطوره مقارنا بالنظم القضائية الحديثة :

للدكتور حمدي عبد المنعم ، بيروت ، دار الشروق ، الطبعة

الأولى ، ١٤٠٣ هـ .

(ر)

١٦٧- رئاسه الدولة فى الفقه الإسلامى : للدكتور محمد رآفت عثمان ، مصر ،

دار الكتاب الجامعى ، مطبعة المعادة ، ١٩٧٥م .

١٦٨- رئيس الدولة بين الشريعة الإسلامية والنظم الدستورية المعاصرة :

تأليف الدكتور فؤاد النادى .

١٦٩- الرسائل النبوية " تحقيق ودراسة " : تأليف الدكتور على يوسف

السكى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

١٧٠- الرسالة : للإمام محمد بن إدريس الشافعى ، تحقيق محمد سيد

كيلانى ، القاهرة ، مطبعة البابى الحلبي ، الطبعة الأولى ،

١٢٨٨هـ - ١٩٦٩م .

١٧١- الرسالة الخالدة : للمرحوم عبدالرحمن عزام ، القاهرة ، دار

الكتاب العربى .

١٧٢- رسل الملوك ومن يصلح للرسالة والسفارة : تأليف ابى على الحسين

بن محمد المعروف بابن الخراط ، تحقيق الدكتور صلاح الدين

المنجد ، بيروت ، دار الكتاب الجديد ، الطبعة الثانية ،

١٩٧٢م .

١٧٣- الرسل والملوك : محمد بن جرير الطبرى ، القاهرة ، دار المعارف ،

١٧٤- رفع الحرج فى الشريعة الإسلامية "ضوابطه وتطبيقاته" : للدكتور

صالح بن عبدالله بن حميد ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ،

مركز البحث العلمى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ .

- ١٧٥- الرقابة على أعمال الإدارة فى الشريعة الإسلامية والنظم المعاصرة
تأليف الدكتور سعيد عبد المنعم الحكيم ، القاهرة ، دار
الفكر العربى ، الطبعة الأولى ١٩٧٦م .
- ١٧٦- روح المعانى : للإمام الألبانى .
- ١٧٧- الروضى الانف : للإمام السهلى .
- ١٧٨- روضة الطالبين وعمدة المفتين : للإمام محي الدين النووى .
- ١٧٩- روضة القضاة وطريق النجاة : للعلامة أبى القاسم على بن محمد
الرجى السمنانى ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، تحقيق
المحامى الدكتور صلاح الدين الناهى ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤هـ
- ١٨٠- روضة الناظر: للإمام موفق الدين ابن قدامة ، القاهرة ، المطبعة
السلفية ، الطبعة الرابعة ، ١٣٩١هـ .
- ١٨١- الروضة الندية : تأليف أبو الطيب مديق القنوجى ، قطر، الشؤون
الدينية بدولة قطر .
- ١٨٢- الرياض النضرة فى مناقب العشرة : للإمام المحب الطبرى ، مصر ،
مطبعة دار التأليف ، الطبعة الثانية ، ١٣٧٢هـ .

(ز)

- ١٨٣- زاد المعاد فى هدى خير العباد : للإمام ابن القيم ، مطبعة
السنة المحمدية .

(س)

- ١٨٤- سبل السلام : للإمام محمد بن اسماعيل الأمير الصنعاني ، مصر ، مطبعة ومكتبة البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ، ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .
- ١٨٥- سراج الملوك : للإمام أبو بكر الفهرى الطرطوسي .
- ١٨٦- السلطات الثلاث في الاسلام : لفضيلة الشيخ عبد الوهاب خـلاف القاهرة ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ١٨٧- السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفـكـسـر السياسي الاسلامي ، تأليف الدكتور سليمان محمد الطهاوي ، دار الفكر العربي ، الطبعة الرابعة ١٩٧٩ م .
- ١٨٨- السلطة القضائية في الاسلام : الدكتور شوكت محمد عليان ، الرياض دار الرشيد ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ١٨٩- السلطة القضائية ونظام القضاء في الاسلام : نصر فريد محمد واصل القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- ١٩٠- السلوك لمعرفة دول الملوك : للمقريزي ، مصر ، دار الكتب ، ١٩٧١ م .
- ١٩١- السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي : للدكتور مصطفى السباعي ، دمشق ، المكتب الاسلامي ، ١٩٧٢ م .
- ١٩٢- السياسة الاسلامية في عهد النبوة : تأليف الأستاذ عبد المتعال الصفيدي ، دار الفكر العربي ، الطبعة الثانية .

- ١٩٢- السياسة المالية في سالاسلام : للآستاذ عبد الكريم الخطيب ،
بيروت ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ،

١٣٩٥هـ.

- ١٩٤- السياسة أو الإشارة في تدبير الامارة : لآبي بكر المرادي الحضرمي
الدار البيضاء ، دار الثقافة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ.

- ١٩٥- السياسة الشرعية : لفضيلة الشيخ عبد الوهاب خلاف ، القاهرة ،
دار الانتصار ، ١٣٩٢هـ.

- ١٩٦- السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية : تآليف العلامة ابن
تيمية ، بيروت ، دار المعرفة ، الطبعة الرابعة ١٩٦٩م.

- ١٩٧- السياسة الشرعية والفقه الاسلامي : لفضيلة الشيخ عبد الرحمن تاج
مصر ، مطبعة دار التآليف ، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ.

- ١٩٨- السير الكبير : محمد بن الحسن الشيباني : تحقيق الدكتور صلاح
الدين المنجد ، مصر ، مطبعة شركة مساهمة مصرية ، ١٩٥٨م.

- ١٩٩- السيرة الحلبية : للعلامة علي برهان الدين الحلبي ، بيروت ،
المكتبة الاسلامية.

- ٢٠٠- السيرة النبوية : لابن هشام ، مصر ، مكتبة ومطبعة الحلبي ،
الطبعة الثانية ، ١٩٧٥م.

- ٢٠١- السيرة النبوية : لآبي الحسن الندوي ، بيروت ، ميدا ، ١٤٠١هـ.

(ش)

- ٢٠٢- شذرات الذهب : للمؤرخ ابن العماد ، بيروت ، دار الفكر.
- ٢٠٣- شرح الأصول الخمسة : للإمام أبو الحسن عبد الجبار ، تحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان ، القاهرة ، مكتبة وهبة ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٤هـ.
- ٢٠٤- شرح الإمام النووي على صحيح مسلم : للإمام العلامة محي الدين أبو زكريا النووي ، القاهرة ، المطبعة المصرية.
- ٢٠٥- شرح حدود الإمام محمد بن عرفة : للإمام العلامة الأنصاري المشهور بابن الرصاع ، تونس ، المطبعة التونسية ، الطبعة الأولى ، ١٣٦٠هـ.
- ٢٠٦- شرح المقاصد : للإمام العلامة سعد الدين التفاتاني .
- ٢٠٧- شرح منتهى الإرادات : للعلامة البهوتي ، المدينة المنورة ، المكتبة السلفية.
- ٢٠٨- شرح المواقف : للشريف الجرجاني ، القاهرة ، مطبعة المحادة.
- ٢٠٩- الشرع الدولي في عهد الرسل صلى الله عليه وسلم : للدكتور عبد الوهاب كلزية ، بيروت ، دار العلم للملايين ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤م.

- ٢١٠- الشريعة الإسلامية والآداب في دار الإسلام ، شرعياً ، وواقعياً ،
وتاريخياً : تأليف محمد عطية خميس ، القاهرة ، دار
الاعتصام .
- ٢١١- الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام : تأليف المستشار على
على منصور ، القاهرة ، إصدار المجلس الأعلى للشئون
الإسلامية ، ١٣٩٠هـ .
- ٢١٢- الشفا بتعريف حقوق المصطفى صلى الله عليه وسلم : تأليف القاضي
عياشي ، مصر ، مطبعة البابي الحلبي ، الطبعة الأخيرة ،
١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م .
- ٢١٣- الشهب الالامعة في السياسة النافعة : لأبي القاسم ابن رضوان ،
الدار البيضاء ، دار الثقافة ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ -
١٩٨٤م .
- ٢١٤- الشورى : للدكتور محمود الخالدي ، بيروت ، دار الجيل ، الطبعة
الأولى ، ١٤٠٤هـ .
- ٢١٥- الشورى بين النظرية والتطبيق : قحطان الدوري .
- ٢١٦- الشورى في الإسلام : للأستاذ محمود بابللي ، بيروت ، طبع دار
الارشاد .
- ٢١٧- الشورى في ظل الحكم الإسلامي : تأليف عبد الرحمن عبد الخالق ،
الكويت ، الدار السلفية ، ١٩٧٥م .
- ٢١٨- الشورى وآثرها في الديمقراطية : تأليف الدكتور عبد الحميد
اسماعيل الأنصاري ، بيروت ، صيدا ، المكتبة العصرية .

(ح)

٢١٩- صبح الأعشى فى صناعة الإنشا : للقلقشندى ، القاهرة ، المؤسسة
المصرية للتأليف .

٢٢٠- الصحاح : تأليف اسماعيل بن حماد الجوهري .

(خ)

٢٢١- ضحى الاملام : للأستاذ أحمد أمين ، القاهرة ، مكتبة النهضة
المصرية .

(ط)

٢٢٢- طبقات الحفاظ : للإمام جلال الدين السيوطى ، بيروت ، دار الكتب
العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ .

٢٢٣- طبقات الشافعية : تأليف جمال الدين الأسنوى ، الرياض ، دار
العلوم ، ١٤٠٠هـ .

- ٢٢٤- الطبقات الكبرى : لابن سعد ، بيروت ، دار صادر ، ١٣٨٠هـ .
- ٢٢٥- طبقات المفسرين : للإمام الداودي ، القاهرة ، مطبعة الاستقلال الكبرى ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٢هـ .
- ٢٢٦- الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية : للإمام ابن القيم الجوزية تحقيق محمد حامد الفقى ، القاهرة ، مطبعة السنة المحمدية ، ١٩٧٢م .
- ٢٢٧- الطريق لعودة الخلافة الرشيدة : تأليف محمد عبد المنعم رضوان ، القاهرة ، دار الانتصار ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- ٢٢٨- الطريق إلى حكم إسلامي : تأليف محمد علي ضاوي ، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .

(ع)

- ٢٢٩- عبقرية الاسلام وآمول الحكم : للدكتور منير العجلانى .
- ٢٣٠- العدالة الاجتماعية في الاسلام : سيد قطب ، بيروت ، دار الكاتب العربى .
- ٢٣١- العز والصولة في معالم نظم الدولة : تأليف العلامة عبد الرحمن بن زيدان ، الرباط ، المطبعة الملكية ، ١٣٨٢هـ .
- ٢٣٢- العسكرية الاسلامية ونهضتنا الحضارية : تأليف اللواء محمد جمال الدين محفوظ ، مكة المكرمة ، سلسلة دعوة الحق ، العدد (٣٧) ، ١٤٠٥هـ .

- ٢٣٣- العصبية والدولة : للدكتور محمد عابد الجابري ، الدار البيضاء
دار النشر المغربية ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٢م .
- ٢٣٤- العقد الفريد لابن طلحة .
- ٢٣٥- العقوبات الشرعية وأسبابها : تآليف فضيلة الشيخ على قراءة ،
القاهرة ، دار مصر للطباعة .
- ٢٣٦- العلاقات الخارجية في دولة الخلافة : تآليف الدكتور عارف خليل
أبو عيد ، الكويت ، دار الأرقم ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ .
- ٢٣٧- العلاقات الدولية في الإسلام : للإمام محمد أبو زهرة ، دار الفكر
- ٢٣٨- العلاقات الدولية في الإسلام : للأستاذ الدكتور كامل سلامه الدقس
جدة ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٦هـ .
- ٢٣٩- العلاقات الدولية في الإسلام مقارنة بالقانون الدولي الحديث:
تآليف الدكتور وهبة الزحيلي ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ،
الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ .
- ٢٤٠- العلاقات الدولية في القرآن والسنة : للدكتور محمد علي الحسن،
عمان ، مكتبة النهضة الإسلامية ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢هـ .
- ٢٤١- العلاقات الدولية والنظم القضائية في الشريعة الإسلامية : تآليف
الدكتور عبد الخالق النواوي ، بيروت ، دار الكتاب
الليبناني ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٤هـ .
- ٢٤٢- الاعلام : خير الدين الزركلي ، بيروت ، دار العلم للملايين ،
الطبعة الخامسة ، ١٩٨٠م .

٢٤٣- علم أصول الفقه وتاريخ التشريع : للشيخ عبد الوهاب خـلاف ،
القاهرة .

٢٤٤- على طريق العودة الى الإسلام : للأستاذ الدكتور محمد سعيد رمضان
البوطى ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ،
١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٢٤٥- عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة : للدكتور
سليمان محمد الطماوى ، دار الفكر العربى ، الطبعة
الأولى ، ١٩٦٩م .

٢٤٦- العواصم من القواصم : تآليف القاضى أبى بكر بن العربى ، طبع
لجنة الشباب المسلم .

٢٤٧- عون المعبود شرح سنن أبى داود : للعلامة شمس الدين الحق العظيم
أبأدى ، القاهرة ، طبع مطابع المجد ، الطبعة ، الثانية
١٣٨٨هـ .

٢٤٨- عيون الأثر فى المغازى والشماثل والسير : لابن سيد الناس
بيروت ، دار المعرفة .

(غ)

٢٤٩- غياث الأمم فى التياك الظلم : للامام الجوينى ، قطر ، الطبعة
الأولى ١٤٠٠هـ .

(ف)

- ٢٥٠- فتح البارى بشرح صحيح البخارى : للمحافظ شهاب الدين بن حجر
العسقلانى ، المطبعة الخيرية ، الطبعة الاولى سنة ١٣٢٥هـ .
- ٢٥١- فتح المبدي بشرح مختصر الزبيدي : للعلامة الشرقاوى : القاهرة
مطبعة حجازى ، ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م .
- ٢٥٢- فتوح البلدان: تأليف أحمد بن يحيى المعروف بالبلاذرى ، القاهرة
مكتبة النهضة المصرية ، تحقيق الدكتور صلاح الدين
المنجد .
- ٢٥٣- فتوح مصر وأخبارها : لابن عبد الحكم ، ليدن، مطبعة بريل ، ١٩٣٠م .
- ٢٥٤- الفروق : تأليف الايما م شهاب الدين أبى العباس القرافى،
القاهرة ، مطبعة دار احياء الكتب العربية ، الطبعة
الاولى، ١٣٤٤هـ .
- ٢٥٥- فمل الدين عن الدولة : تأليف اسماعيل الكيلانى ، بيروت، المكتب
الاسلامى ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ٢٥٦- الفمل فى الملل والآموا والنحل : للإمام ابن حزم ، القاهرة ،
مكتبة ومطبعة محمد على صبيح .
- ٢٥٧- فصول فى الآمرة والامير : تأليف سعيد حوى ، الأردن ، عمان،
مكتبة الرسالة الحديثة الطبعة الاولى ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م .
- ٢٥٨- فضائح الباطنية : للإمام أبى حامد محمد بن محمد الغزالى، تحقيق
الدكتور عبد الرحمن بدوى ، القاهرة .

- ٢٥٩- الفقه الاسلامى افاقة وتطوره : تأليف الدكتور عباس حسن محمد ،
مكة المكرمة ، سلسلة دعوة الحق ، رابطة العالم الاسلامى ،
١٤٠٢هـ .
- ٢٦٠- الفقه الاكبر : للإمام الشافعى ، القاهرة ، المطبعة الادبية ،
الطبعة الاولى .
- ٢٦١- فقه السنة : للسيد سابق ، القاهرة ، المطبعة النموذجية ،
الطبعة الاولى ١٣٨٧هـ .
- ٢٦٢- الفقه السياسى عند المسلمين : للأستاذ محمود فياض ، القاهرة ،
سلسلة الثقافة الاسلامية .
- ٢٦٣- فقه الملوك ومفتاح الرتاج المرمد على خزانة الخراج : تأليف
عبدالعزیز محمد الرحبى ، تحقيق الدكتور أحمد مريد
الكبيسي ، بغداد ، مطبعة الارشاد ، ١٩٧٣م .
- ٢٦٤- الفقه الميسر : أحمد عيسى عاشور ، القاهرة ، المختار الاسلامى ،
الطبعة الثانية ، ١٣٩٤هـ .
- ٢٦٥- فلسفة التشريع فى الاسلام : للدكتور مبحى محممانى ، بيروت ، دار
العلم للملایین ، ١٩٦٨م .
- ٢٦٦- الفكر الاسلامى الحديث وصلته بالاستعمار الغربى : للدكتور محمد
البهى ، بيروت ، دار الفكر الطبعة السادسة ، ١٩٧٨م .
- ٢٦٧- الفكر الاصولى " دراسة تحليلية نقدية " تأليف الأستاذ الدكتور
عبد الوهاب أبو سليمان ، جدة ، دار الشروق ، الطبعة
الاولى ، ١٤٠٣هـ .

٢٦٨- الفكر السامى فى تاريخ الفقه الاسلامى : تأليف محمد بن الحسن
الحجوى الشعالين الفاسى ، المدينة المنورة ، المكتبة
العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٦هـ .

٢٦٩- فن الحكم فى الاسلام : للدكتور مصطفى أبوزيد : القاهرة ، المكتب
المصرى الحديث .

٢٧٠- فى أصول النظام الجنائى الاسلامى : للدكتور محمد سليم العوا ،
القاهرة ، دار المعارف .

٢٧١- فى الاقتصاد الاسلامى وسياسة الحكم فى الاسلام : للدكتور محمد
عبدالله العربى ، القاهرة ، طبع دار القلم .

٢٧٢- فى ظلال القرآن : للمرحوم سيد قطب ، بيروت ، الطبعة الخامسة ،
١٣٨٦هـ .

٢٧٣- فى النظام السياسى للدولة الاسلامية : للدكتور محمد سليم العوا
القاهرة ، المكتب المصرى الحديث ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨١م

(ق)

٢٧٤- القاموس السياسى : وضع أحمد عطية الله .

٢٧٥- القاموس المحيط : تأليف الفيروز آبادى ، مصر ، شركة مكتبة
البابى الحلبي ، الطبعة الثانية ، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م .

- ٢٧٦- القانون بين الأمم " مدخل الى القانون الدولى العام " : تأليف
جيرها ردفان غلان ، تعريب عباس العمر ، وفريق زهدى ،
بيروت ، دار الافاق الجديدة .
- ٢٧٧- القانون الدولى الاسلامى " كتاب السير للشيبانى : تحقيق وتقديم
مجيدى خدورى ، بيروت الدار المتحدة ، الطبعة الاولى ،
١٩٧٥م .
- ٢٧٨- القانون الدولى : رنية جان دوبوى ، ترجمة الدكتور سموحى فوق
العادة ، الطبعة الاولى ، ١٩٧٣م .
- ٢٧٩- القانون الرومانى والشرعة الاسلامية : زهدى يكن ، بيروت ، دار
يكن للنشر ، ١٩٧٥م .
- ٢٨٠- القانون الدستورى والنظم السياسية : تأليف الدكاترة : عبد الحميد
متولى ، سعد صفور ، محسن خليل .
- ٢٨١- القانون والعلاقات الدولية فى الاسلام : تأليف المحامى الدكتور
صبحى محممانى ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٣٩٢هـ -
١٩٧٢م .
- ٢٨٢- قضاء المظالم فى الاسلام : تأليف الدكتور شوكت عليان ، الرياض
دار الرشيد ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ٢٨٣- القضاء الادارى وتطبيقاته فى المملكة العربية السعودية : تأليف
الدكتور عيد معود الجهنى ، جدة ، تهامة ، الطبعة الاولى
١٤٠٤هـ .

- ٢٨٤- القضاء في الدولة الإسلامية تاريخه ونظامه : سلامة محمد الهرفى،
١٤٠٥هـ.
- ٢٨٥- القضاء في الإسلام تاريخه ونظامه : لفضيلة آستاذنا الدكتور
ابراهيم نجيب محمد عوض ، القاهرة ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- ٢٨٦- القضاء في الإسلام : تأليف عطيه مصطفى مشرفة ، شركة الشروق
الآوسط ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٦هـ.
- ٢٨٧- القضاء في الإسلام : تأليف الدكتور محمد سلام مذكور ، القاهرة ،
دار النهضة العربية .
- ٢٨٨- القضاء في الإسلام : تأليف محمد بن محمد عرنوس ، القاهرة
المطبعة المصرية .
- ٢٨٩- القضاء في الإسلام وحماية الحقوق : للدكتور عبدالعزيز خليل
بديوى ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٧٩م .
- ٢٩٠- القضاء في الشريعة الإسلامية : للدكتور فاروق مرسى ، جدة ، عالم
المعرفة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ٢٩١- القضاء والتقاضي والتنفيذ : للدكتور عبدالرحمن القاسم ،
القاهرة ، مطبعة السمادة ، ١٤٠٣هـ.
- ٢٩٢- قواعد الأحكام في مصالح الآنام : للإمام العز بن عبد السلام ، بيروت
دار الكتب العلمية .
- ٢٩٣- القواعد العامة للتحقيق الجنائى : تأليف اللواء كمال سمراج
الدين ، الرياض ، المطبعة الآلفية .

٢٩٤- القواعد فى الفقه الاملاى : للحافظ أبى الفرج بن رجب الحنبلى،
بيروت ، دار المعرفة .

٢٩٥- قوانين الوزارة : للامام أبى الحسن الماوردى ، تحقيق ودراسة
للدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد ، محمد سليمان داود ،
الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الطبعة الثانية ،
١٣٩٨هـ

(ك)

٢٩٦- الكامل فى التاريخ : للامام أبو الحسن على بن أبى الكرم
المعروف بابن الأثير ، القاهرة ، الطبعة الأولى .
٢٩٧- كشف القناع عن متن الإقناع : للعلامة البهوتى ، الريسافى ،
مكتبة النصر الحديثة .

(ل)

٢٩٩- لباب التأويل فى معانى التنزيل : للامام البغدادى المعروف
بالخازن ، القاهرة ، مطبعة مصطفى الحلبي .
٣٠٠- لباب النقول فى أسباب النزول : للامام السيوطى ، مصر ، الطبعة
الثانية .

- ٣٠١- لسان الحكم فى معرفة الأحكام : للإمام أبى الوليد بن أبى اليمان المعروف بابن الشحنة ، مصر ، مكتبة الحلبي ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٣هـ .
- ٣٠٢- لسان العرب : للإمام الفوى ابن منظور ، القاهرة .

(م)

- ٣٠٣- مآثر الإنافة فى معالم الخلافة : للقلقشندي .
- ٣٠٤- المال فى الاملام : للدكتور محمود محمد بابللي ، بيروت ، دار الكتاب اللبناني ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٥م .
- ٣٠٥- مبادئ القانون والنظم : تأليف الدكتور محمد الشيخ عيسى ، والدكتور عبد العزيز أبو غنيمه ، القاهرة ، المؤسسة المحمودية بمصر .
- ٣٠٦- مبادئ نظام الحكم فى الاملام : للدكتور عبد الحميد متولى ، الاسكندرية ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، الطبعة الرابعة ١٩٧٨م .
- ٣٠٧- مجلة الاحكام الشرعية : تأليف الشيخ أحمد القارى ، تحقيق ودراسة للدكتور عبد الوهاب أبو سليمان والدكتور محمد إبراهيم أحمد على ، جدة ، مطبوعات تهامة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- ٣٠٨ - مجلس الوزراء في المملكة بين الشريعة الإسلامية والاتجاهات الدستورية : للدكتور عيد الجهني ، جدة .
- ٣٠٩ - المجتمع المدني في عهد النبوة خصائصه وتنظيماته الأولي : للدكتور آكرم ضياء العمرى ، المدينة المنورة ، المجلس العلمى للجامعة الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ .
- ٣١٠ - مجمع الآثر في شرح ملتقى الأبحر : للإمام محمد بن سليمان ، المعروف بداماد افندى ، دار احياء التراث العربى .
- ٣١١ - المجموع : للإمام محي الدين النووي .
- ٣١٢ - مجموعة الوثائق السياسية للمعهد النبوى والخلافة الراشدة : تأليف محمد حميد الله ، بيروت ، دار النفائس ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ٣١٣ - محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية : لفضيلة الشيخ محمد الخضرى بك ، القاهرة ، مطبعة الاستقامة ، الطبعة السابعة ، ١٣٧٦هـ .
- ٣١٤ - محاضرات في تاريخ العرب : للدكتور صالح أحمد العلى .
- ٣١٥ - محاضرات في السياسة الشرعية للدكتور شوقى عبده الساهى ، المدينة المنورة ، الجامعة الإسلامية ، ١٣٩٩ - ١٤٠٠هـ .
- ٣١٦ - محاضرات في علم القضاء : للدكتور عبدالعال عطوة ، الرياض ، مؤسسة الأنوار للطباعة والنشر .
- ٣١٧ - محاضرات في المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية : تأليف محمد ابن معجوز ، الدار البيضاء ، مطبعة النجاة الجديدة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ .

- ٣١٨- محاضرات في نظم الحكم في الاملام : لفضيلة الأستاذ أحمد الفاضل
- ٣١٩- المحبر : للعلامة أبي جعفر البقصادي ، بيروت ، المكتبة التجارية .
- ٣٢٠- المحلى : لأبي محمد بن حزم ، القاهرة .
- ٣٢١- مختار الصحاح : للرازي ، القاهرة ، المطبعة الأميرية.
- ٣٢٢- مختصر خليل : للعلامة خليل بن اسحق المالكي ، القاهرة ، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني .
- ٣٢٣- المختصر الشامل : للإمام ابن عرفة "باب الإمامة " تحقيق وتقديم سعد فراب .
- ٣٢٤- المدخل : لأبن الحاج ، دار الفكر ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ٣٢٥- مدخل الفقه الجنائي الاسلامي : للدكتور أحمد فتحي بهنسي ، القاهرة ، دار الشروق .
- ٣٢٦- المدخل الفقهي العام : للأستاذ مصطفى أحمد الزرقاء ، دمشق ، مطابع الأديب ، الطبعة التاسعة ، ١٩٦٧م .
- ٣٢٧- المدخل لدراسة التشريع الاسلامي : للدكتور أبو المعاطي حافظ أبو الفتوح ، الدار البيضاء ، مطبعة النجاح ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠م .
- ٣٢٨- المدخل لدراسة الشريعة الاسلامية : تأليف الدكاترة ، حمد عبيد الكبيسي ، محمد عباس السامرائي ، مصطفى الزلمي ، بغداد ، دار المعرفة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠م .

- ٣٢٩- المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية : للدكتور عبد الكريم زيدان ،
بيروت ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة السادسة ، ١٤٠٢هـ .
- ٣٣٠- المدخل للتشريع الإسلامى : للدكتور محمد فاروق النبهان ، بيروت
دار القلم ، الطبعة الثانية ، ١٩٨١م .
- ٣٣١- المدخل فى التعريف بالفقه الإسلامى وقواعد الملكية والعقود فيه
للأستاذ محمد مصطفى شلبى ، بيروت ، دار النهضة العربية ،
١٤٠٣هـ .
- ٣٣٢- مدخل فى النظرية العامة لدراسة الفقه الإسلامى ومقارنته بالفقه
الأجنبى : تأليف العلامة غلال الفاسى ، الرباط ، مؤسسة
غلال الفاسى ، اعداد ومراجعة عبد الرحمن الحريش .
- ٣٣٣- مدخل النظم الإسلامية : للدكتور مصطفى وصلى ، القاهرة ، عالم
الكتب .
- ٣٣٤- مدونة جوستنيان فى الفقه الرومانى : وضعها جوسنيان ، نقلها
الى العربية عبد العزيز فهمى .
- ٣٣٥- مذكرة أصول الفقه : تأليف العلامة محمد الامين بن المختار
الشنقيطى ، المدينة المنورة ، المكتبة السلفية .
- ٣٣٦- مذكرات السياسة الشرعية : للقاضى محمد البنا ، القاهرة ، الشرق
١٩٣٥م .
- ٣٣٧- مراقبة الموازنة العامة للدولة فى ضوء الإسلام : للدكتور شوقى
عبد السامى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ .
- ٣٣٨- مروج الذهب : للمعوى ، القاهرة ، دار الفكر .

- ٣٣٩- المسئولية في الإسلام : للدكتور عبد الله أحمد القادري ، المدينة المنورة ، مكتبة طيبة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ .
- ٣٤٠- المسامرة : تأليف كمال الدين المعروف بآبى شريف المقدسى ، القاهرة .
- ٣٤١- المسامرة : للإمام كمال الدين بن الهمام ، القاهرة .
- ٣٤٢- المستشرقون ومصادر التشريع الإسلامى : تأليف الدكتور عجيل جاسم النشمى ، الكويت ، المطبعة العصرية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ .
- ٣٤٣- المستمضى : للإمام أبى حامد الغزالى ، بيروت ، دار صادر .
- ٣٤٤- مستند الاجناد في الات الجهاد : لابن جماعة ، تحقيق وشرح أسامه النقشبندى ، العراق ، ١٩٨٣م .
- ٣٤٥- مصادر الحق في الفقه الإسلامى : تأليف الدكتور عبد الرزاق السنهورى ، بيروت ، دار احياء التراث العربى .
- ٣٤٦- المشروعات الإسلامية العليا : للدكتور على محمد جريشة ، القاهرة مكتبة وهبة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٦هـ .
- ٣٤٧- المصباح المفضى في كتاب النبى الأمى ورسله الى ملوك الأرض من عربى وعجمى : للإمام ابن حديدة الأنصارى ، الهند ، مطبعة مجلس دائرة المعارف ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
- ٣٤٨- مصنفه النظم الإسلامية : للدكتور مصطفى كمال وصفى ، القاهرة ، مكتبة وهبة الطبعة الأولى ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

- ٣٤٩- مطالب أولى النهى بشرح غاية المنتهى : للرحيبانى ، دمشق ،
المكتب الإسلامى ، ١٩٦١م .
- ٣٥٠- معالم السنن : للخطابى ، بيروت ، المكتبة العلمية .
- ٣٥١- معالم الدولة الإسلامية : للدكتور محمد سلام مذكور ، الكويت ،
مكتبة الفلاح ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ .
- ٣٥٢- معالم القرية فى أحكام الحسبة : لابن الاخوة ، كيمبرج ، مطبعة
دار الفنون ، ١٩٣٢م .
- ٣٥٣- معجم البلدان : تأليف ياقوت الحموى ، بيروت ، دار صادر ، ١٣٩٩هـ .
- ٣٥٤- معجم مقاييس اللغة : لابن فارس .
- ٣٥٥- معجم المؤلفين : محمد رضا كحالة ، بيروت ، دار احياء التراث
العربى .
- ٣٥٦- معيد النعم ومبيد النقم : لتاج الدين السبكي ، بيروت ، دار
الحداد ، الطبعة الأولى ١٩٨٣م .
- ٣٥٧- معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام : تأليف الامام
الطرابلسى ، مصر ، مكتبة ومطبعة الحلبي ، الطبعة
الثانية ، ١٣٩٣هـ .
- ٣٥٨- المفتى : لابن قدامة ، القاهرة ، تحقيق الدكتور طه محمد الزينى
مكتبة القاهرة ، ١٣٨٩هـ .
- ٣٥٩- المفتى فى أبواب التوحيد والعدل : للقاضى عبد الجبار ، الجزء
المتعم للعشرين فى الامامة ، تحقيق الدكتور عبد الحليم ،
والدكتور سليمان دنيا ، الدار المصرية للتأليف والترجمة .

- ٣٦٠- معنى المحتاج : للخطيب الشربيني ، مصر ، مطبعة الحلبي ، ١٣٧٧هـ
- ٣٦١- المفردات فى غريب القرآن : للراغب الأصفهاني ، مصر ، الطبعة الأخيرة ١٣٨١هـ .
- ٣٦٢- مفهوم الفقه الاسلامي وتطوره : تأليف نظام الدين عبد الحميد ، بيروت مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ .
- ٣٦٣- مفهوم المساواة فى الاسلام : للدكتور رشاد حسن خليل ، الرياض ، دار الرشيد للنشر .
- ٣٦٤- مقاصد الشريعة الاسلامية ومكارمها : للعلامة علاء الفاسي ، الدار البيضاء ، مكتبة الوحدة العربية .
- ٣٦٥- مقاصد الشريعة الاسلامية : لفيلة الشيخ محمد الطاهر بن عاشور ، تونس الشركة التونسية للتوزيع ، الطبعة الأولى ١٩٧٨م .
- ٣٦٦- مقالات الاسلاميين واختلاف الممليين : للإمام أبو الحسن الأشعري ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية .
- ٣٦٧- مقدمة ابن خلدون : للعلامة ابن خلدون ، مصر ، المكتبة التجارية
- ٣٦٨- مكاتيب الرسول صلى الله عليه وسلم : تأليف علي الأحمدي ، بيروت دار صعب .
- ٣٦٩- الملل والنحل : للإمام الشهرستاني ، طبع مع كتاب الفصل فى الملل والأهواء والنحل ، القاهرة ، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح .
- ٣٧٠- ملكية الأرض فى الاسلام : أبو الأعلى المودودي ، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ .

- ٣٧١- من توجيهات الاسلام : لفضيلة الامام الأكبر الشيخ محمود شلتوت ،
القاهرة ، دار الشروق ، الطبعة السادسة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- ٣٧٢- من فلسفة التشريع الاسلامي : فتحي رضوان ، بيروت ، دار الكتاب
اللبناني ، الطبعة الثانية ١٩٧٥م .
- ٣٧٣- منهاج الاسلام في الحكم : محمد آسد ، ترجمة منصور الماضي، بيروت
دار العلم للملايين.
- ٣٧٤- المؤسسات الادارية : للأستاذ الدكتور حسام قوام السامرائي ،
دمشق ، مكتبة دار الفتح ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- ٣٧٥- الموافقات في أصول الأحكام : للامام الشاطبي ، القاهرة ، مكتبة
محمد علي صبيح ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .
- ٣٧٦- المواقف : للامام الايجي ، بيروت ، عالم الكتب .
- ٣٧٧- الميزانية الأولى في الاسلام : للدكتور بدوي عبد اللطيف عوف ،
بيروت ، جامعة بيروت العربية ، ١٩٧٣م .

(ن)

- ٣٧٨- نشأة الدولة الاسلامية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
"دراسة في وثائق العهد النبوي" : للدكتور عسّون الشريف
قاسم ، بيروت ، دار الكتاب اللبناني ، الطبعة الثانية ،
١٤٠٠هـ .

- ٣٧٩- نصاب الاحتساب : تآليف عمر بن عوض السنامى ، تحقيق وتقديس
الاستاذ الدكتور مؤئل عز الدين ، الرياض ، دار العلوم ،
الطبعة الاولى ، ١٤٠٢هـ .
- ٣٨٠- نظام الادارة فى الاسلام "دراسة مقارنة بالنظم المعاصرة " :تآليف
الدكتور القطب طبلية ، القاهرة ، دار الفكر العربى ،
الطبعة الاولى ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- ٣٨١- النظام الادارى السعودى :تآليف جعفر عبد السلام ، القاهرة ، المطبعة
السلفية ، الطبعة الاولى ، ١٣٩٧هـ .
- ٣٨٢- نظام الاسلام " الحكم والدولة " للاستاذ محمد المبارك ، بيروت،
دار الفكر ، الطبعة الاولى ، ١٣٩٤هـ .
- ٣٨٣- نظام الحكم الاسلامى مقارنا بالنظم المعاصرة : للدكتور محمود
حلمى ، دار الفكر العربى ، الطبعة الثانية ١٩٧٣م .
- ٣٨٤- نظام الحكم فى الاسلام : تآليف استاذنا الدكتور ابراهيم نجيب
محمد عوفى .
- ٣٨٥- نظام الحكم فى الاسلام : لفضيلة الشيخ صادق عرجون ، القاهرة ،
مكتبة وهبة .
- ٣٨٦- نظام الحكم فى الاسلام : تآليف الاستاذ عبدالمتعال الجبرى ،
القاهرة ، مكتبة وهبة ، الطبعة الاولى ، ١٩٨١م .
- ٣٨٧- نظام الحكم فى الاسلام ومدى اعتماده على الشورى : للاستاذ على بن
الحسن آيت على ، الرباط ، دار الحديث الحسنية ، ١٣٩٧هـ -
- ١٩٧٧م .

- ٣٨٨- نظام الحكم والإدارة في العهد النبوي والخلافة الراشدة : للدكتور
على يوسف السبكي ، القاهرة ، مكتبة سعيد رأفت ، الطبعة
الأولى ، ١٩٨٤م .
- ٣٨٩- نظام الحكم في الإسلام : للأستاذ الدكتور محمد عبدالله العريبي ،
دار الفكر .
- ٣٩٠- نظام الحكم في الإسلام : للدكتور محمد فاروق النبهان ، الكويت ،
مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧٤م .
- ٣٩١- نظام الحكم في الإسلام : للدكتور محمد يوسف موسى ، القاهرة ،
دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية .
- ٣٩٢- نظام الحكم والإدارة في الدولة الإسلامية : تأليف الأستاذ محمد
عبدالله الشباني ، الرياض ، مؤسسة الروبية ، الناشر ،
عالم الكتب ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- ٣٩٣- نظام الحكم في الشريعة الإسلامية والتاريخ الإسلامي " السلطنة
الدستورية ، والقضائية " ، تأليف الأستاذ طاهر القاسمي ،
بيروت ، دار النفائس ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م .
- ٣٩٤- النظام السياسي في الإسلام : تأليف الدكتور محمد عبد القادر
أبو فارس ، ١٩٨٠م .
- ٣٩٥- النظام السياسي والاقتصادي : للدكتور يوسف حامد العالم ، بيروت ،
دار القلم ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٥م .
- ٣٩٦- نظام الشرطة في الإسلام الى آواخر القرن الرابع الهجري ، تأليف
محمد الشريف الرحموني ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٣م .

- ٣٩٧- نظام القضاء فى الاسلام : مجموعة بحوث قدمت لمؤتمر الفقه الإسلامى الذى عقد فى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض وقد صدرت فى كتاب مطبوع بعنوان " نظام القضاء فى الاسلام " مطبعة الجامعة ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ٣٩٨- النظام القضائى الإسلامى : للدكتور أحمد محمد مليجى ، القاهرة ، مكتبة وهبة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .
- ٣٩٩- نظام القضاء فى الشريعة الإسلامية : تأليف الدكتور عبد الكريم زيدان ، بغداد ، مطبعة العانى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ٤٠٠- النظام المالى فى الاسلام : للدكتور عبد الخالق النواوى ، القاهرة دار النهضة العربية .
- ٤٠١- النظام المالى وتداول الثروة فى الاسلام : تأليف محمد مهسدى الاصفى ، بيروت ، المكتبة الإسلامية الكبرى ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩٣هـ .
- ٤٠٢- نظرية الاسلام الاقتصادية : للدكتور عبد الحميد أبو سليمان ، بغداد ، مصر ، مؤسسة الخانجى ، مكتبة المشنى .
- ٤٠٣- النظرية الإسلامية فى الدولة مع المقارنة بنظرية الدولة فى الفقه الدستورى الحديث ، تأليف الدكتور حازم عبد المتعال المعيدى ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

- ٤٠٤- نظرية الحكم والإدارة في عهد الإمام على رضى الله عنه للأشستر:
تأليف السيد عبد المحسن فضل الله ، بيروت ، دار التعارف
للمطبوعات ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣م .
- ٤٠٥- النظريات السياسية الإسلامية : للدكتور محمد ضياء الدين الرئيس
القاهرة ، دار التراث ، الطبعة السابعة ١٩٧٩م .
- ٤٠٦- نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامى : للدكتور على حسن عبد القادر
القاهرة ، المكتبة الحديثة ، الطبعة الثانية ، ١٩٠٦م .
- ٤٠٧- النظرية العامة للجريمة بين الشريعة والقانون : للمستشار عزت
حسين ، الرياض ، دار العلوم ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ -
١٩٨٤م .
- ٤٠٨- النظم الإسلامية : للأستاذ الدكتور أبو الحمد أحمد موسى، القاهرة
مطبعة دار الطباعة المحمدية .
- ٤٠٩- النظم الإسلامية : تأليف الدكتور حسن إبراهيم حسن ، على إبراهيم
حسن ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية .
- ٤١٠- النظم الإسلامية : تأليف أنور الرفاعى ، دار الفكر .
- ٤١١- النظم الإسلامية : للدكتور حسن عبد الحميد عويضة ، الرياض ، دار
الرشيد ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ .
- ٤١٢- النظم الإسلامية : للدكتور مبحى الصالح ، بيروت ، دار العلم
للملايين ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٢م .
- ٤١٣- النظم الإسلامية : للدكتور عبد العزيز الدورى ، بغداد .

- ٤١٤- نظم الحكم والادارة فى الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية :
للمستشار على على منصور ، بيروت ، دار الفتح ، الطبعة
الثانية ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- ٤١٥- النظم الدبلوماسية فى الاسلام : للدكتور صلاح الدين المنجد ،
بيروت ، دار الكتاب الجديد ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ -
١٩٨٢م .
- ٤١٦- النظم السياسية والحريات العامة : للدكتور أبو اليزيد على
المتيت ، الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة .
- ٤١٧- النظم السياسية : تأليف الدكتور أنور أحمد رسلان ، فاس ، مطبعة
وراقة هزاز ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- ٤١٨- النظم السياسية العالمية المعاصرة : للأستاذ عبد الهادى بو طالب
الدار البيضاء ، دار الكتاب ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١م .
- ٤١٩- النظم السياسية والقانون الدستورى : تأليف محسن خليل كامل ،
الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٦٨م ، ١٩٧١م .
- ٤٢٠- النظم السياسية " الدولة والحكومة " : للدكتور محمد كامل ليلة ،
القاهرة ، دار الفكر العربى .
- ٤٢١- النظم السياسية : تأليف موريس ديفرجيه ، ترجمة أحمد حميد عباس
مراجعة الدكتور ضياء الدين صالح ، القاهرة ، سلسلة الألف
كتاب ، ٢٨٢ .

٤٢٢- نقد علمى لكتاب الإسلام وأصول الحكم : لفضيلة مفتى الديار
التونسية الشيخ محمد الطاهر بن عاشور ، القاهرة ،
المكتبة السلفية .

٤٢٣- نقض الإسلام وأصول الحكم : لفضيلة الشيخ محمد الخضر حسين ،
القاهرة ، المكتبة السلفية .

٤٢٤- نقض النظام الديموقراطى : للدكتور محمود الخالدى، بيروت ، دار
الجيل ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

٤٢٥- نهاية الرتبة فى طلب الحسبة : تأليف عبدالرحمن الشيرزى، بيروت
دار الثقافة ، تحقيق السيد الباز العرينى .

٤٢٦- نهاية المحتاج : للإمام شهاب الدين الرملى ، مصر ، مكتبة مطبعة
مصطفى الحلبي ، الطبعة الأخيرة ، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م .

٤٢٧- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار : للإمام الشوكانى ، مصر ، مكتبة
ومطبعة البابى الحلبي ، الطبعة الأخيرة .

(و)

٤٢٨- الوجيز فى الحبادئ السياسية فى الإسلام : سعدى أبو جيب ، جدة ،
دار البلاد ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

٤٢٩- الوحي المحمدى : تأليف السيد محمد رشيد رضا ، القاهرة ، مكتبة
القاهرة ، الطبعة السادسة ، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م .

- ٤٣٠- وسائل الإثبات في الشريعة الإسلامية : للدكتور محمد ممطف الزحيلي
دمشق ، مكتبة دار البيان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م
- ٤٣١- وسائل الإثبات في الفقه الإسلامي : تأليف الأستاذ محمد بن معجوز ،
الدار البيضاء ، مطبعة النجاح ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ -
١٩٨٤م .
- ٤٣٢- الوسيط في تاريخ القانون والنظم القانونية : للدكتور عبد السلام
الترمانسي ، الكويت ، جامعة الكويت ، ذات السلاسل ، الطبعة
الثالثة ، ١٤٠٢هـ .
- ٤٣٣- الوسيط في النظم الإسلامية " الإسلام والدولة " للدكتور محمد القطب
طبلية ، القاهرة ، دار الاتحاد العربي ، الطبعة الأولى ،
١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

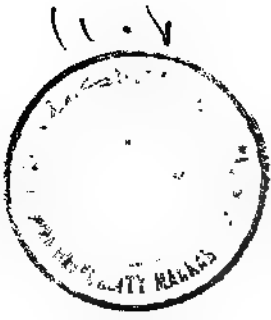
محتويات الرسالة

الصفحة

٥ - آ مقدمة
٢ تمهيد
٤ المجتمع الاسلامى
٨ حقوق الأفراد فى المجتمع الاسلامى
٢٤ حقوق المجتمع نحو أفرادہ فى الاسلام

الباب الأول : الحكومة النبوية

٢٦ الحكومة فى اللغة والاصطلاح
٢٧ المقصود من الحكومة فى البحث
٢٨ مفهوم الحكومة
٢٨ الحكومة عند الفرس قبل ظهور الاسلام
٣١ الحكومة عند الرومان قبل ظهور الاسلام
٣٢ الحكومة عند العرب
٣٥ الحكومة وآثرها فى المجتمع الاسلامى
٣٨ وظيفة الحكومة الاسلامية
٤١ الاراء المختلفة فى وجود حكومة نبوية



الفصل الأول :

- ٤٤ .. الأسس التي قامت عليها الحكومة الإسلامية في صدر الإسلام ..
- ٤٥ .. الأساس الأول المسجد
- ٤٦ .. وظيفة المسجد في صدر الإسلام
- ٥١ .. الأساس الثاني المواخاة
- ٥٢ .. الأساس الثالث المعاهدة
- ٥٣ .. تحليل المعاهدة النبوية

الفصل الثاني :

- ٧١ التشريع
- ٧١ .. السلطة التشريعية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم
- ٧٣ .. التشريع في العهد النبوي

الفصل الثالث :

- ٨٠ التنفيذ
- ٨٠ .. المراد بالسلطة التنفيذية :
- ٨١ .. أولاً - نظام الوزارة
- ٨٢ .. الوزارة في الحكومة النبوية

الصفحة

٨٦ شانيـ الامارة
٨٧ تعيين العمال
٨٧ المراقبة والتوجيه
٩٧ ثالثـ نظام الأمن العام " الشرطة أو العس "
٩٨ الشرطة في الحكومة النبوية
١٠٥ السجن
١٠٧ الحسبة
١٠٨ اختصاصات المحتسب
١١٠ شروط المحتسب
١١٥ هـ الحسبة في المملكة العربية السعودية
١١٥ رابعـ السرايا والبعوث النبوية
١١٦ أ - التنظيم والتوجيه
١١٩ ب - الخطط النبوية في الفزوات
١٢٦ ج - التنظيم النبوي للجيش
١٣٠ د - الألوية والرايات
١٣٣ هـ - الاستنفار
١٣٤ و - الاستعراض العسكري

الصفحة

١٣٧	خامسا - " الحياصة الخارجية "
١٣٧	العلاقات الدولية فى العهد النبوى :
١٣٧	أ - التبليغ النبوى لرسالة الاىلام العالمية
١٣٨	ب - صفراء الرسائل
١٣٩	ج - بدء ارسال الرسائل النبوية
	د - نصالح من المكاتبات النبوية الى ملوك وروساء
١٤١	الدول المعاصرة
١٥٣	هـ - ملاحظات على الرسائل النبوية
١٥٧	و - آثر العلاقات الدولية الاسلامية
١٦٠	سادسا - النظام المالى
١٦٠	أ - المراد بالنظام المالى " الحياصة المالية " ..
١٦١	ب - سياسة الرسول صلى الله عليه وسلم فى المال ..
١٦٣	ج - موارد الدولة الاسلامية
١٦٤	١- الزكاة
١٦٧	٢- الفئمية
١٦٨	٣- الفئ
١٧٣	٤- الجزية
١٧٩	م- الخراج

الصفحة

١٨٢	٦- العشور
١٨٤	٧- تركة من لا وارث له
١٨٦	٨- الضرائب التي تفرض عند الحاجة
١٩١	معارف الأموال في النظام العالي
١٩١	أ- معارف الزكاة الثمانية
٢٠٤	ب- معارف الفنائم
٢٠٨	ج- معارف الخراج والجزية والعشور والضرائب المفروضة

الفصل الرابع :

القضاء والمظالم

٢١١	القضاء في اللغة والاصطلاح
٢١١	أهميته
٢١٢	نماذج من قضاء الرسول صلى الله عليه وسلم
٢١٤	قضاؤه تطبيقاً لنص
٢١٥	قضاؤه عليه الصلاة والسلام باجتهاده
٢١٨	القضاء في عهد الخلفاء الراشدين
٢٢٢

.....

الفصل الأول :

272

٢٧٠	الإجماع على وجوب إقامة خليفة
٢٧٢	أولا - الأدلة من الكتاب الكريم
٢٧٤	ثانيا - الأدلة من السنة المطهرة
٢٧٦	ثالث - الإجماع
٢٨٠	رابعاً - الدليل العقلي

الصفحة

٢٨٣ الشروط الواجب توافرها فيمن يرشح للخلافة
٢٨٣ أولا - الإسلام
٢٨٤ ثانيا - البلوغ
٢٨٥ ثالثا - العقل
٢٨٧ رابعا - الحرية
٢٨٧ خامسا - الذكورة
٢٨٨ سادسا - الاجتهاد
٢٩٢ سابعا - العدالة
٢٩٤ ثامنا - صحة الرأي في السياسة والإدارة والحرب
٢٩٥ تاسعا - الكفاية الجسمية
٢٩٧ عاشرا - الشجاعة
٢٩٨ الحادى عشر - القرشية
٣٠٠ الثانى عشر - أن يكون المرشح أفضل من غيره
٣٠٢ اختيار الخليفة أو الإمام
٣٠٤ اراء الفقهاء في الاختيار
٣٠٤ مرحلة الترشيح
٣٠٥ مرحلة الاختيار

الصفحة

٣٠٨	الفصل الثانى : أهل الحل والعقد " أهل الشورى "
٣٠٨	أولو الأمر " أهل الشورى "
٣٠٩	أراء العلماء فيمن هم أولى الأمر
٣٢٤	الشروط الواجب توافرها فيهم
٣٢٨	ما يجب لأهل الشورى على الأمة
٣٣١	اختصاصات أهل الشورى
٣٣٤	أولو الأمر " فى الصدر الأول "
٣٣٨	معرفة أولى الأمر فى عهد الخلفاء الراشدين
٣٣٩	أولو الأمر بعد الراشدين
٣٤١	أولو الأمر فى عصرنا وكيف يمكن جمعهم

الفصل الثالث :

البيعة

٣٤٢	تعريفها
٣٤٢	كيف كانت تقع فى الصدر الأول
٣٤٧	هل البيعة عقد وكالة ؟
٣٥٠	شروط البيعة

الفصل الرابع :

الشورى

٢٥٤	تعريفها.....
٢٥٤ دليل مشروعيتها من القرآن الكريم
٢٥٦ دليل مشروعيتها من السنة المطهرة
٢٦٧ حكم الشورى
٣٧٠ الشورى فى المملكة العربية السعودية
٣٩٨هـ القواعد التى تقوم عليها الشورى
٤٠١ نطاق الشورى
٤٠٦ الترجيح عند التنازع
٤٠٩

الباب الثالث : فى أمور تتعلق بالخلافة أو الإمامة

الفصل الأول :

٤١٤ تفويض الإمام بعض السلطات عند الضرورة
-----	--

الفصل الثانى :

٤١٧ وحدة الإمامة
-----	--------------------

الصفحة

الفصل الثالث :

٤٣٣ واجبات الامام وحقوقه

الفصل الرابع :

٤٦٢ المسؤولية

٤٦٢ تعريفها

٤٦٣ المسؤولية في الدساتير الوضعية

٤٦٣ أ - المسؤولية في النظام البرلماني

٤٦٥ ب - المسؤولية في النظام الرئاسي

٤٦٧ المسؤولية الدنيوية

٤٦٨ أدلتها من القرآن الكريم

٤٦٩ أدلتها من السنة المطهرة

٤٧٠ أ - المسؤولية الشخصية

٤٧١ ب - المسؤولية السياسية

٤٧٤ المسؤولية الأخروية

٤٧٤ أدلتها من القرآن الكريم

٤٧٥ أدلتها من السنة المطهرة

الفصل الخامس :

٤٧٦ اختيار الأعوان ومراقبتهم

٤٧٨ السياسة الإدارية في اختيارهم ومراقبتهم

الصفحة

٤٨٥ خاتمة البحث ونتائجه
٥٠١ ثبت المصادر والمراجع
٥٥٢ محتويات الرسالة

تمت بحمد الله وتوفيقه

" رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى
والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأصلح لي في ذريتي
إني تبنت اليك واني من المسلمين " .

الاية ١٥ من سورة الأحقاف
